



مجموعة موانئ أبوظبي
AD PORTS GROUP

تعزير الربط العالمي

مجموعة موانئ أبوظبي
التقرير السنوي المتكامل والبيانات
المالية للمجموعة لعام 2025

يتضمن تقرير الاستخدام
وتقرير الحوكمة المؤسسية

المحتويات

تُقدم المنظومة المتكاملة لأعمال المجموعة، والتي تضم قطاعات الموانئ، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاعين اللوجستي والرقمي، حلولاً استثنائية وشاملة لقاعدة متعامليها على المستوى العالمي.

ملخص الاستدامة 109-95

96	النمو المستدام والأثر الإيجابي
98	تحديد الأولويات الاستراتيجية عبر تقييم الأهمية المزدوجة
99	الإطار الاستراتيجي للتقدم المستدام
100	الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية المحددة بإطار زمني
101	تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة
104	تحليل اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة: بيانات الأداء للنطاقين الأول والثاني
105	مسار إزالة الكربون
106	جهود إزالة الكربون
107	الاستراتيجية المجتمعية والأثر
109	ترسيخ ثقافة السلامة

البيانات المالية 226-110

111	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
112	تقرير مدقق الحسابات المستقل
118	بيان المركز المالي الموحد
125	إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة



التقرير الاستراتيجي 57-1

1	مقدمة
2	نبذة عامة
3	انتشارنا العالمي
4	أبرز النتائج المالية
5	تسييل الأصول
6	تعزيز الممرات التجارية
7	استثمارات قائمة على مشاريع البنية التحتية
8	الاستدامة والرقمنة
9	رسالة رئيس مجلس الإدارة
11	رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة
15	نظرة عامة على السوق
19	نموذج الأعمال
22	إشراك أصحاب العلاقة
24	الاستراتيجية
25	أبرز إنجازات تحقيق القيمة لعام 2025
26	مراجعة الأداء المالي والتشغيلي
54	الموارد البشرية

الحوكمة المؤسسية 94-58

94-58	تقرير الحوكمة المؤسسية
-------	------------------------



تعرف على المزيد عبر الموقع الإلكتروني
www.adportsgroup.com

مقدمة

تشكل مجموعة موانئ أبوظبي رافداً عالمياً رئيسياً لتمكين التجارة والتحول الصناعي، ودعم قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لإمارة أبوظبي ~23%

* المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة ~12%

رؤيتنا

قيادة دفة التجارة العالمية من خلال مجموعة متكاملة من الموانئ والمناطق الصناعية وسلاسل التوريد اللوجستية عالمية المستوى.

رسالتنا

إبراز مكانة أبوظبي كمركز تجاري عالمي، عبر إدارة سلاسل القيمة اللوجستية عالمية المستوى، وتحفيز التميز التشغيلي من خلال توظيف التقنيات الرقمية المتطورة، وتلبية الاحتياجات المتنامية لأصحاب العلاقة، وتوطيد العلاقات، وزيادة القيمة لجميع المساهمين.

قيمنا

الاستجابة الفعالة



التعاون



الأمن والسلامة والاستدامة



الابتكار والتميز



النزاهة



* تقرير مؤسسة «أكسفورد إنكونوميكس» لعام 2024، بالاستناد إلى بيانات عام 2022.

نبذة عامة

مجموعة موانئ أبوظبي بوابة التجارة الرئيسية لإمارة أبوظبي، التي تُصنّف ضمن أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم. وتُشكل المنظومة المتكاملة لأعمال المجموعة محركاً استراتيجياً لدفع عجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أدرجت المجموعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2022، وتستحوذ شركة القابضة، وهي إحدى الوحدات التابعة لشركة «لعماد» الاستثمارية السيادية القابضة في إمارة أبوظبي، على حصة أغلبية تبلغ 75.42% من إجمالي أسهم المجموعة.

قطاع الموانئ	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	القطاع البحري والشحن	القطاع اللوجستي
34 محطة (منها 28 محطة قيد التشغيل الفعلي)	55% من إجمالي مساحة المناطق الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة	89 ميناء مرتبط عبر 36 دولة من خلال شبكة شحن الحاويات	257,000 متر مربع إجمالي السعة التخزينية للمستودعات، موزعة استراتيجياً عبر أمريكا الجنوبية والشمالية، وشمال أوروبا، وغرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وآسيا، والشرق الأوسط
12.1 مليون حاوية نمطية إجمالي الطاقة الاستيعابية للحاويات	550 كيلومتراً مربعاً إجمالي مساحة الأراضي التابعة للمجموعة في إمارة أبوظبي	301 سفينة تُشكل إجمالي حجم الأسطول البحري	44,110 طن حجم الشحن الجوي
30 إلى 35 عاماً مُدد اتفاقيات امتياز محطات الحاويات المبرمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تستند إلى هياكل رسوم ثابتة ومتغيرة	40+ مجمعاً سكينياً للموظفين مُداراً، بطاقة استيعابية تبلغ 138,900 سرير	62 سفينة للشحن الإقليمي للحاويات ضمن الأسطول، بطاقة استيعابية تبلغ 166,000 حاوية نمطية، وتقدم 29 خدمة ملاحية	385,807 حاوية نمطية حجم الشحن البحري
59.5 مليون طن متري أحجام البضائع العامة والسائبة التي تمت مناوالتها	2,300+ مستثمر يمثلون سبعة قطاعات رئيسية	60 سفينة مخصصة للبضائع السائبة الجافة والسائلة، وسفن الدحرجة، والسفن متعددة الأغراض	اقرأ المزيد في الصفحة 49
اقرأ المزيد في الصفحة 31	اقرأ المزيد في الصفحة 39	اقرأ المزيد في الصفحة 44	اقرأ المزيد في الصفحة 49

القطاع الرقمي

7.1+ مليون

معاملة رقمية عبر المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب) خلال عام 2025

200+

وكيل ذكاء اصطناعي لتعزيز عمليات الموانئ، والعمليات البحرية واللوجستية والتجارية

100+ نظام

وتطبيق تدعم العمليات العالمية للموانئ، والعمليات البحرية واللوجستية والتجارية

10+ بيتابايت

حجم البيانات التشغيلية والتجارية المُدارة عبر منصات المجموعة

99.99%+

جاهزية التشغيل عبر البنية التحتية الرقمية الأساسية

انتشارنا العالمي

تعد مجموعة موانئ أبوظبي أحد أسرع المجموعات المتكاملة نمواً في مجالات التجارة والنقل والتطوير والخدمات اللوجستية على مستوى العالم. وبفضل امتلاكها أسطول شحن بحري عالمي، وشبكة دولية من الموانئ، وأعمال لوجستية عالمية تتواجد المجموعة بشكل مباشر أو عبر ممثلين لها في 158 دولة، وتقدم باقة رائدة من الحلول الشاملة والفعّالة من حيث التكلفة للشركات والأعمال التجارية العالمية.



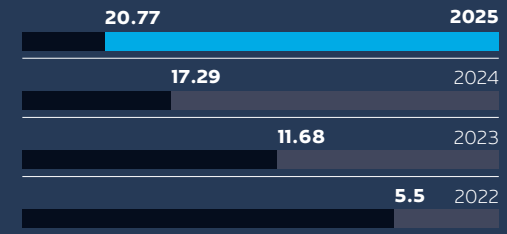
أبرز النتائج المالية

الإيرادات بحسب كل قطاع (%)



* باستثناء الأعمال المؤسسية (التي تضم الخدمات الرقمية وأكاديمية أبوظبي البحرية) والأعمال المستبعدة على مستوى المجموعة.

الإيرادات (مليار درهم)

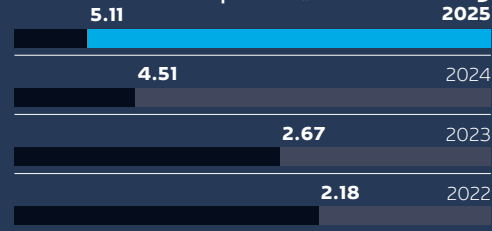


الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بحسب كل قطاع (%)



* باستثناء الأعمال المؤسسية (التي تضم الخدمات الرقمية وأكاديمية أبوظبي البحرية) والأعمال المستبعدة على مستوى المجموعة.

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليار درهم)



الإيرادات

20.77 مليار درهم

+20% على أساس سنوي

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

5.11 مليار درهم

+13% على أساس سنوي

إجمالي صافي الأرباح

2.07 مليار درهم

+16% على أساس سنوي

إجمالي الأصول

69.42 مليار درهم

+8% على أساس سنوي

صافي الدين / الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

x4.0

- قطاع الموانئ
- قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
- القطاع البحري والشحن
- القطاع اللوجستي

تسييل الأصول

تعزيز ركائزنا الأساسية

بهدف تعزيز الانضباط التشغيلي وعوائد المساهمين، أطلقنا مبادرة لتسييل الأصول غير الأساسية، وذلك لتبسيط العمليات ضمن قطاعات أعمالنا الخمسة المرتبطة بالتجارة.

من خلال عمليات تخارج مدروسة من الأصول غير الجوهرية، وأصول عقارية مختارة، وخصص مالية غير مسيطرة، أطلقت مجموعة موانئ أبوظبي في الربع الثالث برنامجاً لتسييل الأصول وتهدف هذه الخطوة إلى خفض مستويات المديونية وتحسين الميزانية العمومية على المدى المتوسط، مما يقلل الدين ويمهد الطريق لإعادة تدوير رأس مال يقدر بنحو 4.6 مليار درهم في عام 2025. وسيتم توجيه هذه التدفقات المالية نحو مشاريع ذات عوائد أعلى تساهم في تقوية الأعمال الأساسية للمجموعة وترسيخ مكانتها في السوق.

صفقات تسييل
الأصول في عام 2025
4.6 مليار
درهم إماراتي

2.47 مليار درهم

بيع أرض في كيزاد إلى شركة ميررا للتطوير ذ.م.م أكتوبر 2025

1.6 مليار درهم

بيع حصة بنسبة 9.77% في شركة «إن إم دي سي جروب» إلى ألفا ظبي
نوفمبر 2025

570 مليون درهم

بيع مستودعين في كيزاد إلى شركة الدار العقارية نوفمبر 2025



تعزيز الممرات التجارية

مضاعفة الجهود الاستراتيجية

أتاح تكثيف العمليات في الممرات التجارية والمناطق الجغرافية القائمة للمجموعة في عام 2025 تطوير منظومتها المتكاملة رأسياً والمترابطة، ورفع مستويات العوائد والربحية من خلال استثمار الأصول الحالية، وتلبية طلب المتعاملين، والاستفادة من المنصات التشغيلية المتاحة.

عززت مجموعة موانئ أبوظبي باقة خدماتها وقيمة العروض المقدمة للمتعاملين، وذلك لتعظيم العائد على رأس المال المستثمر والاستحواذ على حصة أكبر من الإنفاق في سلسلة التوريد، وشملت الإجراءات الرئيسة إطلاق منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» في مصر، وتدشين خدمات بحرية جديدة في غرب إفريقيا، وتطوير حلول النافذة الرقمية الموحدة للتجارة في أنغولا والأردن.

120 مليون دولار
المبلغ المخصص على مدار ثلاث سنوات لتطوير المرحلة الأولى من «كيزاد شرق بورسعيد» على مساحة 2.8 كيلومتر مربع.

ستعمل منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» على تعزيز المنظومة التجارية المتكاملة للمجموعة في مصر.

تهدف المنطقة الصناعية واللوجستية الواقعة عند مدخل قناة السويس على البحر المتوسط إلى دفع إيرادات المجموعة في قطاعات الشحن واللوجستيات والموانئ داخل مصر.

تعزز الشراكة مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس فرص الوصول إلى السوق المحلية والاستفادة من الحوافز المالية المتاحة.

استثمارات قائمة على مشاريع البنية التحتية

بناء
إرث مستدام

واصلت المجموعة في عام 2025 استراتيجيتها القائمة على تطوير البنية التحتية من خلال توسعة القدرات الاستيعابية وتعزيز نطاق الخدمات المحلية، بالإضافة إلى الاستحواذ على حصص في مشغلي محطات موانئ رئيسيين في منطقة الشرق الأوسط.

وسوف تساهم التوسعة المتسارعة لمحطة «سي إم أي تيرمينالز ميناء خليفة»، والاتفاقيات المبرمة لبناء محطات لتداول الغاز الطبيعي المسال والغاز البترولي المسال، في تعزيز مكانة ميناء خليفة. كما تم الاستحواذ على أصول مدرة للأرباح طويلة الأجل عبر حصص في مشغلي محطات حاويات في كل من مصر وسوريا.

2.45 مليون درهم

النفقات الرأسمالية المخصصة لمشاريع البنية التحتية لموانئ المجموعة في عام 2025

تخصيص نفقات رأسمالية بقيمة 1.3 مليار درهم لإنشاء محطات تخزين الغاز البترولي المسال والغاز الطبيعي المسال خلال الفترة بين 2026 و2028.

استثمرت المجموعة 13.2 مليار جنيه مصري (ما يعادل 1.03 مليار درهم إماراتي) للاستحواذ على حصة في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع في مصر.

الاستحواذ على حصة 20% في محطة اللاذقية الدولية للحاويات، مشغل البوابة البحرية الرئيسية في سوريا، مقابل 81 مليون درهم.

الاستدامة والرقمنة

مسار التحول

سلّط التقدير الدولي الذي حظيت به مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025 الضوء على جهودها الرائدة في مجال رقمنة حركة التجارة العالمية وتوجيه دفتها نحو الاستدامة.

وسجلت المجموعة رقماً قياسياً في «موسوعة غينيس للأرقام القياسية» لعام 2025 لنشرها أكبر عدد من وكلاء الذكاء الاصطناعي في منشأة لوجستية واحدة. كما تصدرت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بإعلان خطط لتبني الحلول المستدامة، مثل السفن التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال، وخدمات تزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال (من سفينة إلى أخرى)، وقوارب القطر الكهربائية، وقارب إرشاد كهربائي بنسبة 100%.

صفر انبعاثات

حققتها قوارب القطر الكهربائية التابعة للمجموعة في عام 2025

ساهمت أولى عمليات تزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال من سفينة إلى أخرى في ميناء خليفة، وتوفير الطاقة الكهربائية من البر إلى السفن، في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

حظيت المجموعة بتقدير عالمي لنشرها 205 وكلاء ذكاء اصطناعي عبر شبكتها اللوجستية العالمية.

أطلقت المجموعة سفينة «يو جي آر السمحة»، وهي أول سفينة في منطقة الخليج لنقل المركبات والشاحنات تعمل بالغاز الطبيعي المسال.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

تحقيق قيمة مستدامة

تجسد النتائج التي حققتها المجموعة النطاق الواسع والمرونة العالية التي يتسم بها نموذج أعمالها المتنوع وقطاعاتها المتكاملة، كما تُترجم بوضوح الثقة المتنامية التي يوليها المتعاملين والشركاء والمستثمرون لمجموعة موانئ أبوظبي، باعتبارها محركاً استراتيجياً للنمو المستدام على المدى الطويل.

معالي محمد حسن السويدي
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة موانئ أبوظبي



للعام الرابع على التوالي منذ إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2022، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي تحقيق نتائج مالية قياسية خلال عام 2025، ما يعزز مكانتها كممكّن استراتيجي رائد في دولة الإمارات للتجارة العالمية، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتنمية الصناعية.

إن النتائج القياسية الجديدة التي حققتها المجموعة على صعيد الإيرادات، والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وصافي الأرباح، لا تعكس فقط حجم ومرونة نموذج أعمالها المتنوع وكفاءة قطاعاتها المتكاملة فحسب، بل تجسد أيضاً الثقة المتنامية التي يوليها المتعاملون والشركاء والمستثمرون لمجموعة موانئ أبوظبي باعتبارها رافداً رئيسياً للتنمية الاقتصادية المستدامة.

واصلت المجموعة استثماراتها الدولية المدروسة في عام 2025 على امتداد محفظة أعمالها التي تضم قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاع اللوجستي، والقطاع الرقمي؛ حيث ركزت على تعزيز حضورها في نقاط الربط التجاري الحيوية، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية، حيث استحوذت المجموعة على حصة أقلية في «شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع»، والتي تعد واحدة من أكبر مشغلي محطات الحاويات في البلاد، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية لتطوير

نمو إيرادات القطاع البحري والشحن +33%

على أساس سنوي في عام 2025

وتشغيل منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» الصناعية واللوجستية بمساحة 20 كيلومتر مربع، والتي تمثل بوابة حيوية مطلقة على ساحل البحر المتوسط عند مدخل قناة السويس.

وتؤكد النتائج السنوية للمجموعة قوة نموذج أعمالها المتكامل الذي يتميز بالمرونة التشغيلية والقدرة العالية على التكيف مع المتغيرات، ما ساهم في تحقيق نمو مزدوج الرقم في إجمالي إيرادات قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن.

ولا شك أن المرونة التشغيلية التي تتمتع بها مجموعة موانئ أبوظبي تتيح لها سهولة التكيف مع تقلبات بيئة التجارة العالمية، مع مواصلة تحقيق نتائج ربحية قوية ومستقرة طوال الدورات الاقتصادية.

رسالة رئيس مجلس الإدارة يتبع

وفي عام 2025، ساهمت هذه المرونة في دعم استراتيجية المجموعة لتوسعة أسطولها البحري، في ظل استمرار الطلب القوي على خدمات الشحن في الأسواق الرئيسية للمجموعة، ما أدى إلى زيادة إيرادات القطاع البحري والشحن بنسبة 33% على أساس سنوي، ليساهم القطاع بنسبة 51% من إجمالي إيرادات المجموعة لعام 2025.

وفي قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، أثمرت الجاذبية المستمرة لإمارة أبوظبي والقيمة المضافة التي تقدمها المجموعة للمستثمرين الصناعيين، عن تحقيق زيادة قوية في صافي عقود تأجير الأراضي الجديدة مع كبار المستأجرين في مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي (كيزاد) خلال عام 2025. كما ارتفعت نسبة الإشغال في «مجموعة سديرة» التابعة لكيزاد والمتخصصة في حلول سكن الموظفين، لتصل إلى 94% مقارنة بنسبة 67% في عام 2024، وذلك مع قيام المزيد من الشركات الإقليمية والعالمية بتأسيس عملياتها في أبوظبي، كجزء من استراتيجياتها للتصنيع اللامركزي.

علاوة على ذلك، حقق قطاع الموانئ نمواً في أرباحه على الصعيدين المحلي والدولي. وتعتبراً لدورها كمساهم رئيسي في استراتيجية التنويع الاقتصادي في أبوظبي، واصلت المجموعة الاستثمار في توسعة ميناء خليفة، بالتزامن مع توسيع نطاق حضور ذراعها الدولية «موانئ نواتوم» على الساحة العالمية، والمضي قدماً في مشاريع تطوير محطات حيوية في مصر، ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وباكستان.

وفي دلالة أخرى على نضج استراتيجية أعمالها، نجحت المجموعة في استقطاب أعمال إضافية من كبار متعاملينا، الذين اتجهوا بشكل متزايد في عام 2025 إلى محفظة المجموعة المتنامية من الحلول الفريدة والمتكاملة التي تركز على تلبية احتياجات المتعاملين.

تظل مجموعة موانئ أبوظبي نموذجاً رائداً للنجاح الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تمتلك أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وتحتجى اليوم ثمار استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تبنتها على مدار العقود الماضية.

وخلال عام 2025، نما اقتصاد الدولة بنسبة تقارب 5% وفقاً لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاعات غير النفطية بما في ذلك قطاعات التجارة، والخدمات اللوجستية، والتصنيع، وقطاع الخدمات. ومن الجدير بالذكر أن هذه القطاعات تمثل مجالات الأعمال الرئيسية للمجموعة، التي ساهمت من خلال عملياتها وعمليات مستأجريها في «كيزاد» بنسبة تصل إلى 23% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لإمارة أبوظبي، وفقاً للبيانات الواردة في تقرير «أكسفورد إيكونوميكس» لعام 2022.

وعلى صعيد ريادتها في الابتكار الرقمي والنمو المستدام، تبرز مجموعة موانئ أبوظبي الالتزام بتبني الحلول التكنولوجية والمبادرات البيئية في عملياتها الدولية. وجاء حصول المجموعة على رقم قياسي في موسوعة غينيس لعام 2025 لنشر أكبر عدد من وكلاء الذكاء الاصطناعي (205 وكيل) في منشأة لوجستية واحدة، كأحدث تأكيد على نجاحها في قيادة هذا المجال.

ومع تطلعنا لعام 2026، فإننا واثقون بأن تواصل مجموعة موانئ أبوظبي المضي قدماً برؤية واضحة وتخطيط مسبق واستجابة سريعة لأي تحديات في الأسواق العالمية، بما يضمن استمرار مسيرتها الناجحة في النمو والربحية.

ختاماً، وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أعرب عن امتناني لقيادتنا الرشيدة في دولة الإمارات، ولل فريق الإداري، ولعموم شركائنا ومتعاملينا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر. ومع مواصلة توسعنا الدولي، نتطلع إلى الالتزام بأن نكون نموذجاً يحتذى به في تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة والمستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق العالمية التي نخدمها.

معالي محمد حسن السويدي
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة موانئ أبوظبي

+20%

زيادة في قاعدة المتعاملين

3.3 + كيلومترات مربعة²

صافي الأراضي الجديدة المستأجرة

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة توسيع آفاق الربط العالمي



واصلنا في عام 2025 تعزيز الروابط بين موانئنا وخدماتنا البحرية ومنصّاتنا اللوجستية ومناطقنا الاقتصادية ضمن منظومة شاملة ومتناغمة تتيح للمتعاملين نقل البضائع ورأس المال بكفاءة أعلى، وتعزز فاعلية عملياتهم عبر ممرات التجارة الرئيسية.

الكابتن محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة
مجموعة موانئ أبوظبي



واصلت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 توسيع سجلها الحافل بالنمو والربحية، وحققت نتائج مالية قياسية، وتمكنت من تعزيز حضورها العالمي كممكّن متكامل للتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والتنمية الاقتصادية، بالرغم من النزاعات الجيوسياسية والإقليمية، والاضطرابات التي تشهدها الممرات التجارية، وضبابية التعريفات الجمركية، والتحويلات الكبيرة في سلاسل الإمداد العالمية.

كان الأداء المتميز للمجموعة في عام 2025 ثمرة لمجموعة من العوامل منها التنفيذ المنضبط، وتزايد مستويات نضج قاعدة أصولنا، وتنامي أهمية استراتيجيتنا لشبكة الممرات التجارية والإقليمية بالنسبة للمتعاملين والشركاء حول العالم.

وعلى صعيد الأداء المالي، حققت المجموعة تطوراً لافتاً في نطاق إيراداتها وتنوعيتها، إذ سجلت نمواً في الإيرادات بنسبة 20%+ على أساس سنوي لتصل إلى 20.8 مليار درهم، كما ارتفعت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لتصل إلى 5.1 مليار درهم، في حين ارتفع صافي الأرباح بنسبة 16% على أساس سنوي ليصل إلى 2.1 مليار درهم. من جانبها سجلت ربحية السهم الواحد زيادة بنسبة 19% لتصل إلى 0.32 درهم. والأهم من ذلك، تمكنت المجموعة

هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 24.6%

من تحقيق تدفق نقدي حر إيجابي لكامل العام للمرة الأولى منذ إدراج المجموعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية عام 2022، والذي كان مدعوماً بقوة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإعادة التدوير الذكي لرأس المال. كما حافظت المجموعة على ميزانية عمومية قوية بفضل المديونية المستقرة، والسيولة الجيدة، وتصنيفاتها الائتمانية الممتازة، ما أتاح لنا المرونة اللازمة للاستثمار خلال العام مع المحافظة في ذات الوقت على مرونتنا المالية.

ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج اللافتة إلى نموذج أعمال المجموعة المتنوع والمتكامل رأسياً. وواصلنا في عام 2025 تعزيز الروابط بين موانئنا وخدماتنا البحرية ومنصّاتنا اللوجستية ومناطقنا الاقتصادية ضمن منظومة شاملة ومتناغمة تتيح للمتعاملين نقل البضائع ورأس المال بكفاءة أعلى، وتعزز فاعلية عملياتهم عبر ممرات التجارة الرئيسية، الأمر الذي أسهم في تحقيق نتائج تجارية لافتة تمثلت في توسيع قاعدة متعاملينا بنسبة 20% تقريباً خلال العام، وارتفاع مستويات إنفاق أكبر 10 متعاملين لدينا بنحو 40% ما يعكس تنامي جاذبية حلولنا المتكاملة.

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة يتبع

قطاع الموانئ: النطاق والكفاءة والأهمية العالمية

حقق قطاع الموانئ عاماً آخر من النمو والتقدم التشغيلي، إذ ارتفع إجمالي أحجام مناولة الحاويات على مستوى المجموعة بنسبة 23% على أساس سنوي ليصل إلى 7.7 مليون حاوية نمطية، في حين نمت أحجام مناولة البضائع العامة بنسبة 7% على أساس سنوي لتقترب من 60 مليون طن. وواصل قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ موقعه كمطور ومشغل رائد لمحفظة متنوعة من الموانئ والمحطات الاستراتيجية، ما أدى إلى تسجيل أداء قياسي خلال العام للأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك. وجمع ميناء خليفة بين معدلات الاستخدام المرتفعة والتميز التشغيلي في مجالات الحاويات والبضائع السائبة والعامة والمدحرجة، ما عزز مكانته كأحد أكثر الموانئ كفاءة في العالم.

من جانبه، ساهم تسريع تشغيل محطة «سي إم إيه تيرمينالز ميناء خليفة»، وهي مشروع محطة الحاويات المشترك مع مجموعة «سي إم إيه سي جي إم»، في مناولة أكثر من 1.3 مليون حاوية نمطية في عامها التشغيلي الأول أي بمعدل استخدام لاقت بلغ 74%، الأمر الذي يجسد الثقة الكبيرة التي تضعها شركات الشحن العالمية في قدراتنا والبنى التحتية التي لدينا. وتجلت ثمار هذا النجاح في نوفمبر 2025 عندما قررت «سي إم إيه سي جي إم» ومجموعة موانئ أبوظبي توسيع قدرات محطة «سي إم إيه تيرمينالز ميناء خليفة» بنحو 50% وذلك خلال أقل من عام على افتتاح المحطة.

كما أبرمنا اتفاقيتين مع شركة «نيمكس تيرمينالز» لتطوير أول محطتين مملوكتين للقطاع الخاص على مستوى الدولة للغاز الطبيعي المُسال والغاز البترولي المُسال، والتي ستعزز مكانة ميناء خليفة كمركز رائد في قطاع الطاقة منخفضة الكربون وخدمات سلاسل الإمداد لقطاع البتروكيماويات.

من جانبها، واصلت «موانئ نواتوم»، ذراع المجموعة لتشغيل الموانئ الدولية، تنفيذ استراتيجيتها القائمة على التوسع المستهدف وتكثيف العمليات. وعكست التطورات في كل من مصر وباكستان وإسبانيا وإفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى، تركيزنا على رفع الإنتاجية، وتوسيع محفظة امتيازات المجموعة، ودمج الأصول الجديدة ضمن منظومتنا التشغيلية. وتسير المشاريع الرئيسية بما فيها مشروع توسيع الطاقة الاستيعابية لمحطة بوابة كراتشي في باكستان وفق الجدول الزمني المحدد لها. وأظهرت الانطلاقة القوية لعمليات محطتنا متعددة الأغراض في أنغولا مستويات عالية من المرونة والكفاءة، رغم التحديات الأولية المرتبطة بالبنية التحتية. كما أسهمت استثماراتنا الاستراتيجية في محطات مثل شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع في مصر، ومحطة حاويات اللاذقية الدولية في سوريا، في تعزيز حضورنا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.



ارتفعت إيرادات قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة التابع للمجموعة بنسبة 45% على أساس سنوي خلال عام 2025.

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة يتبع

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة: تحقيق القيمة من اتساع الحجم

كان أداء قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة لافتاً في عام 2025، إذ سجل نمواً في الإيرادات بنسبة 45% على أساس سنوي، ونمواً في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بلغ 31%. ويفضل محفظة أراضي مجموعة كيزاد الممتدة على مساحة 550 كيلومتراً مربعاً، والمنظومة الصناعية واللوجستية متكاملة، نجح القطاع في تحقيق إيرادات طويلة الأمد ومتكررة من خلال عقود مساحطة تمتد لفترات تتراوح ما بين 25 و50 عاماً.

وشكّل عام 2025 محطة مفصلية مع إتمام أول صفقة بيع أراضٍ لمجموعة كيزاد في أبوظبي إلى شركة «ميرا للتطوير» مساحتها 4.6 كيلومتر مربع، ما يعدّ تطوراً لافتاً في نموذج أعمال القطاع تمثل في إدخال نموذج قائم على البيع والتأجير إلى جانب النموذج التقليدي للتأجير. وسيسهّم هذا النهج المدروس الرامي إلى تحقيق قيمة ملموسة، إلى جانب إعادة التدوير النشط لرأس المال من خلال بيع مستودعات، في تحقيق المجموعة لعائد يبلغ 2.47 مليار درهم من صفقة البيع إلى «ميرا للتطوير» على مدى ستة أعوام، ما يعزّز كفاءة هيكل رأس المال والقدرة على تحقيق النمو على المدى الطويل. كما بقي الطلب قوياً في مجالات الأراضي الصناعية والمستودعات وسكن الموظفين وخدمات المرافق، حيث وقّعت كيزاد عقود إيجار جديدة صافية على مساحة 3.3 كيلومتر مربع من الأراضي، والتي تزامنت مع التوسع الكبير

في الاقتصاد غير النفطي لإمارة أبوظبي، وتنامي ثقة المستثمرين بدولة الإمارات العربية المتحدة كمرکز صناعي ولوجستي تنافسي.

كما يعتبر توسع نموذج كيزاد على الصعيد الدولي خطوة مهمة خلال عام 2025، والتي تمثلت بالاتفاق على إطلاق المنطقة الصناعية واللوجستية «كيزاد شرق بورسعيد» في جمهورية مصر العربية بالشراكة مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. ويتيح هذا المشروع فرصة طويلة الأمد لتطوير منصتنا «الصناعية-المينائية-اللوجستية» المتكاملة على امتداد أحد أهم الممرات البحرية في العالم عند مدخل قناة السويس على البحر المتوسط، ما يعزز استراتيجيتنا للنمو المرتكز على الممرات التجارية.

القطاع البحري والشحن: التنوع كأساس للمرونة

حافظ القطاع البحري والشحن على مكانته كأكثر مساهم في إيرادات المجموعة خلال عام 2025، بحصة بلغت أكثر من النصف (51%)، وحقق نمواً على أساس سنوي بلغ 33%. وعكس هذا الأداء القوي النطاق الأوسع للعمليات وإعادة التوازن الاستراتيجي. وواصلنا الاستثمار في الأصول والقدرة التي تعزز الربط على المدى الطويل وتعزز استقرار العوائد، وذلك على امتداد أنشطة الشحن، والخدمات البحرية، والعمليات البحرية والخدمات تحت سطح البحر، والأحواض الجافة وبناء السفن.

وشكّل إطلاق وتعزيز منصتنا للخدمات اللوجستية للبضائع المدحرجة عبر مشروعنا المشترك «بونابتد جلوبال للبضائع المدحرجة» مع شركة «إركبورت» التركية، من أبرز الإنجازات خلال العام. ويقدم هذا المشروع المشترك عروض خدمات متميزة ومرتكزة في معظمها على العقود، ومتوافقة مع النمو الهيكلي في تدفق المركبات عالمياً لا سيما من آسيا. وأظهر نشاطنا في الشحن الإقليمي للحاويات مرونة في ظل التراجع الطفيف في الأسعار مسجلاً نمواً سنوياً في الأحجام بنسبة 38% على أساس سنوي ليصل إلى 3.35 مليون حاوية نمطية، مدعوماً بالتحسين الاستباقي للشبكة، والانضباط في توزيع القدرات. كما أسهمت استثماراتنا لتحديث الأسطول وخفض الانبعاثات في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتسريع تنفيذ جدول أعمالنا للاستدامة، وشملت تشغيل أول قاطرات بحرية كهربائية في الشرق الأوسط، إلى جانب خطط إطلاق قارب إرشادي كهربائي يعمل بتقنية الانزلاق بالأجنحة المائية.

نمو أحجام الشحن الإقليمي للحاويات

+38%

على أساس سنوي

مساهمة القطاع البحري والشحن

51%

في إجمالي إيرادات المجموعة

القطاع اللوجستي: إعادة التموّج لنمو مستدام

كان 2025 عاماً مفصلياً بالنسبة للقطاع اللوجستي، فقد تأثر الأداء بتحديات أسواق الشحن العالمية، والتزامات التسويات التجارية غير المكررة، والنماذج التشغيلية القديمة. وعوضاً عن اتخاذ إجراء إصلاحية قصيرة الأمد، أطلقت المجموعة عملية إعادة تموّج استراتيجية شاملة. وتم تعيين فريق تنفيذي عالمي جديد يضم رئيساً تنفيذياً يتمتع بعقود طويلة من الخبرة العالمية القيادية الرفيعة، إلى جانب إطلاق برنامج تحول شامل لنموذج التشغيل ليصبح قائماً على المنتجات وموحداً ومدعوماً بالتكنولوجيا.

تسهم إعادة التموّج في وضع الأسس اللازمة لتحسين هيكل تكاليف الخدمة، وتعزيز مستويات الأتمتة، وتحقيق اتساق أكبر في التنفيذ عبر مختلف المناطق. وبالتزامن مع تبلور الأثر المالي لهذه التغييرات بصورة تدريجية، فقد بدأنا عام 2026 بهيكل تشغيلي أكثر وضوحاً وعمقاً إدارياً، وبخطة مركزة لإعادة تموّج القطاع اللوجستي كمساهم مستدام في أداء المجموعة.

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة يتبع

الممرات الدولية وقصة النمو الإماراتية

لا بد من النظر إلى التقدم الذي حققناه خلال عام 2025 من منظور المسار الاقتصادي الأعم والأشمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ واصل الاقتصاد غير النفطي للدولة توسعه مدعوماً بنمو التجارة والاستثمارات الصناعية وتنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين. وواصلت مجموعة موانئ أبوظبي الاستفادة من هذه الاتفاقيات حيث تم توقيع 29 اتفاقية دخل

14 منها حتى الآن حيز التنفيذ، بهدف تطوير عروض خدماتها وتعزيز العلاقات الثنائية من خلال توفير بني تحتية وتعزيز قنوات ربط دولة الإمارات بالأسواق العالمية.

أما على الصعيد الدولي، واصلت استراتيجيتنا القائمة على الممرات التجارية توجيه قراراتنا الاستثمارية. ومن آسيا الوسطى والممر الأوسط، إلى مصر وباكستان وإفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ركزنا على ترسيخ حضورنا ودمج

الأصول وتحويل النطاق الواسع لعملياتنا إلى عوائد مستدامة. ومن الأمثلة الأخيرة على هذه الاستراتيجية نذكر الاتفاقيات الموقعة في عام 2025 لتطوير «محطة سارزها للحبوب» في ميناء كوريك على بحر قزوين في كازاخستان؛ وتشديد منشأة عالية الكفاءة للبضائع السائبة، ومنشأة لتخزين السلع الزراعية في محطة بوابة كراتشي متعددة الأغراض المحدودة في ميناء كراتشي، بالتعاون مع «شركة» لويس دريفوس باكستان المحدودة». ويُسهم هذا النهج المنضبط في تعزيز المرونة، وتمكين المجموعة من تحقيق القيمة في مختلف نقاط سلسلة الإمداد، لا سيما في قطاع السلع الزراعية الذي يعد من أبرز محاور استراتيجيتنا الدولية.

نظرة إلى المستقبل

لقد بدأنا عام 2026 بثقة وتركيز استراتيجي واضح، وستبقى قطاعات الموانئ والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة الركيزة الأساسية لنمونا القائم على البنية التحتية، في حين سيواصل كل من القطاع البحري والشحن والقطاع اللوجستي التوسع لدعم هذه الأصول وتقديم حلول متكاملة لمتعاملينا. كما ستظل قائمة أولوياتنا ثابتة دون تغيير وتشمل: التخصيص المنضبط لرأس المال، والتميز التشغيلي، والاستدامة، وخلق قيمة مستدامة، وذلك تحقيقاً لهدف محوري واحد وهو تمكين التجارة العالمية.

ويشرفني هنا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى قيادتنا الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى مجلس إدارة مجموعتنا على متابعته المتواصلة، وإلى موظفينا على التزامهم وقدرتهم على التكيف، وإلى شركائنا ومتعاملينا على ثقتهم، وإلى مساهمينا وأصحاب المصلحة على دعمهم المتواصل. لقد أصبحت مجموعة موانئ أبوظبي اليوم أكثر قوة وتنوعاً وحضوراً عالمياً من أي وقت مضى في تاريخها. وسنواصل تركيزنا على تحويل مواطن قوتنا إلى عوائد مستدامة، مع الاستمرار في دعم الطموحات الاقتصادية لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الكابتن محمد جمعة الشامسي

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة
مجموعة موانئ أبوظبي



وقعت مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025 اتفاقية مبدئية مع شركة الخدمات البحرية واللوجستية الوطنية الكازاخستانية «كازمورترانسفلوت» لتوسيع عملياتها البحرية في منطقة بحر قزوين، بما يسهم في دعم قطاع الطاقة الكازاخستاني.

نظرة عامة على السوق

عام من التقلبات
والمرونة في قطاع
الشحن العالمي

عملت أسواق الشحن العالمية في عام 2025 ضمن سياق اتسم بتشابكات استثنائية على الصعيد الجيوسياسي والتنظيمي والاقتصاد الكلي. وقد أعيد رسم خارطة التدفقات التجارية نتيجة استمرار أنظمة العقوبات، وتصاعد حالة الضبابية بشأن السياسات التجارية، والاضطرابات المستمرة في حركة العبور عبر البحر الأحمر وقناة السويس.



ورغم هذه التحديات، أظهر قطاع الشحن العالمي مرونة ملحوظة، لا سيما خلال النصف الثاني من العام، مدعوماً بسلاسل إمداد مرنة وقادرة على التكيف، وزيادة الطلب على نظام «الطن/ميل» نتيجة إعادة تحويل مسارات السفن، إلى جانب التدفقات القوية للشحنات المرتبطة بقطاعي الطاقة والبنية التحتية.

ووفقاً لبيانات «كلاركسونز ريسيرش»، تشير التقديرات إلى نمو إجمالي التجارة البحرية بنسبة 1.1% في عام 2025 لتصل إلى نحو 12.9 مليار طن. ورغم أن هذا يمثل تباطؤاً مقارنة بمعدلات عام 2024، إلا أنه يظل أداءً قوياً بالنظر إلى حجم الاضطرابات التي واجهت سلاسل الإمداد العالمية. كما سجل مؤشر «كلارك سي»، الذي يُعد مقياساً شاملاً لأرباح الشحن عبر مختلف القطاعات، ارتفاعاً بنسبة 7% على أساس سنوي، ليبقى أعلى بنحو 40% من المتوسط المسجل خلال الأعوام العشرة الماضية، مما يعكس القوة الجوهرية للأرباح عبر المنظومة البحرية بشكل عام رغم حدة التقلبات.

ظلت عمليات إعادة توجيه مسارات السفن بعيداً عن البحر الأحمر سمة بارزة ومؤثرة خلال العام، حيث أمادت هيئة قناة السويس بعبور نحو 12,760 سفينة للقناة في عام 2025، وهو يقل عن نصف مستويات عام 2023، وذلك رغم التحسن النسبي الذي شهدته حركة العبور مع نهاية عام 2025.

وعلى الرغم من أن أحجام المرور عبر مضيق باب المندب أظهرت مؤشرات تعافٍ متقطعة في أواخر العام، فإن غالبية مشغلي سفن الحاويات وناقلات النفط – مع استمرار مجموعة موانئ أبوظبي في تشغيل بعض الخدمات المنتفخة عبر المنطقة – واصلوا تحويل مساراتهم إلى رأس الرجاء الصالح، مما أضاف نحو 11% إلى متوسط مسافات الرحلات، ورفع الطلب العالمي المقاس بالأميال للحاويات والأطنان إلى مستويات أعلى بكثير من فترة ما قبل الاضطراب.

وفي حين تظل أسواق الشحن المحرك الرئيسي للتقلبات والفرص على المدى القريب، فإن هذه الديناميكيات تساهم بشكل مباشر في صياغة المشهد العام لقطاعات الموانئ والخدمات اللوجستية والصناعية. ويدعم ارتفاع الطلب على «الطن/ميل»، وإعادة توجيه الممرات التجارية، والتدفقات المرتبطة بقطاع الطاقة، مرونة حجم المناولة في الموانئ، كما يعزز الطلب على الحلول اللوجستية المتكاملة، ويشكل ركيزة أساسية لقرارات الاستثمار طويلة الأجل للمستأجرين الصناعيين.

وبالنسبة للجهات الرائدة في تمكين التجارة ومتنوعة الأنشطة مثل مجموعة موانئ أبوظبي، فإن نتائج أداء أسواق الشحن تترجم بوضوح إلى فرص متميزة عبر منظومات الموانئ والخدمات اللوجستية والمدن الاقتصادية التابعة للمجموعة.

7% على أساس سنوي

ارتفاع عائدات الشحن البحري عبر مختلف القطاعات، استناداً إلى مؤشر «كلارك سي»

12,760 سفينة

عبرت قناة السويس خلال عام 2025

نظرة عامة على السوق يتبع

المشهد الاقتصادي الكلي في دولة الإمارات العربية المتحدة - اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة تظل محركاً رئيساً للتجارة غير النفطية

وعلى خلفية التحديات العالمية، واصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة توفير ركيزة مستقرة وداعمة لأنشطة القطاعين البحري واللوجستي. ووفقاً لبيانات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، سجل الناتج المحلي الإجمالي للدولة نمواً بنحو 5% في عام 2025، مدفوعاً بالتوسع غير النفطي في قطاعات التجارة والخدمات اللوجستية والتصنيع والخدمات.

ونتيجة لذلك، تجاوزت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة حاجز التريلليون دولار أمريكي (3.8 تريليون درهم) في عام 2025، بزيادة قدرها 26% مقارنة بالعام السابق، متجاوزة الأهداف المقررة بخمسة أعوام، ومؤكدة تسارع زخم الاستراتيجية الوطنية للترويج الاقتصادي.

وقد ساهمت شبكة الشركاء التجاريين للإمارات الموقعين على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مساهمة كبيرة في تحقيق هذا المستوى القياسي من التجارة الخارجية غير النفطية، إذ جرى توقيع 29 اتفاقية، دخلت 14 منها حيز التنفيذ بحلول نهاية عام 2025. وبلغت قيمة الصادرات غير النفطية إلى الدول الأربع عشرة التي دخلت الاتفاقيات معها حيز التنفيذ 176 مليار درهم في عام 2025، بنمو قدره 18% مقارنة بالعام السابق، لتساهم بنسبة 22% من إجمالي الصادرات.

وفي ديسمبر 2025، توقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.2% في عام 2026، مدعوماً بالاستثمار في البنية التحتية، والتنمية الصناعية، والاستمرار في تنويع القاعدة الاقتصادية.

وفي ظل هذا السياق الاقتصادي الداعم، سجلت أحجام التجارة غير النفطية للمجموعة أداءً قوياً، حيث ارتفعت أحجام مناولة الحاويات في موانئ المجموعة داخل الدولة بنسبة 21% على أساس سنوي لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.6 مليون حاوية نمطية في عام 2025. كما ارتفعت أحجام الشحن الإقليمي للحاويات بنسبة 40% في مناطق الخليج وشبه القارة الهندية، و16% في البحر الأحمر، و18% في الشرق الأقصى، و133% في أوروبا.

شحن الحاويات: تقلبات ومرونة واستثمارات قياسية

يعد قطاع الشحن بالحاويات الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية لمشغلي الموانئ ومقدمي الخدمات اللوجستية الدوليين خلال عام 2025. وبالرغم من التقلبات التي شهدتها أسواق الشحن البحري واتجاهها نحو التهدئة بشكل عام، إلا أنها حافظت على قوتها مقارنة بالمعايير التاريخية، في حين شهدت أسواق تأجير السفن مزيداً من الارتفاع نتيجة لمحدودية السفن المتاحة.

وتشير التقديرات إلى نمو حجم تجارة الحاويات العالمية بنسبة 4.4% (من حيث عدد الحاويات النمطية) خلال العام، مدعومة بمرونة الطلب الاستهلاكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وتنويع المسارات التجارية، واستمرار عمليات إعادة توجيه مسارات السفن عبر البحر الأحمر. ورغم تأثير التدفقات التجارية بين أمريكا والصين نتيجة تصاعد الرسوم الجمركية، حيث شهدت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تراجعاً حاداً خلال أشهر الذروة، إلا أن هذا التراجع قابل بنمو قوي في الممرات التجارية البديلة، حيث نمت أحجام المناولة بين الشرق الأقصى وأوروبا بنحو 9%، في حين سجلت صادرات الصين واقتصادات آسيوية أخرى إلى دول إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية نمواً مزدوج الرقم.

وفي سياق هذا المشهد الاقتصادي الكلي العالمي السائد، سجلت خدمات الشحن التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي، والتي تتركز عملياتها في المناطق ذات معدلات النمو المرتفعة، نمواً قوياً مزدوج الرقم، وهو ما يتضح من خلال نمو أحجام الشحن الإقليمي للحاويات بنسبة 28% على أساس سنوي في عام 2025. ويعزى هذا النمو القوي إلى ثلاثة محركات رئيسية، وهي: رفع كفاءة وتحسين معدلات الإشغال الحالية، وزيادة الطاقة الاستيعابية من خلال إطلاق خدمات ملاحية جديدة، والتركيز العملياتي في المناطق الجغرافية سريعة النمو.

وقد تراجعت أسعار الشحن مقارنة بمستوياتها المرتفعة المسجلة في عام 2024، حيث انخفض متوسط مؤشر شنغهاي لأسعار شحن الحاويات بنحو 37% على أساس سنوي، غير أنه ظل أعلى بنسبة 57% مقارنة بمتوسطات عام 2023، مما يؤكد بوضوح على أن خط الأساس الحالي أعلى من مستويات ما قبل عام 2024. وعلى النقيض من ذلك، حافظت أسواق التأجير على تماسكها بدرجة كبيرة؛ إذ صعد مؤشر «كلاركسون» لعوائد تأجير الحاويات بنسبة 39% على أساس سنوي، ليبليغ أعلى مستوى له خارج نطاق فترة جائحة كورونا، مدعوماً بمحدودية السعة الفورية المتاحة وإقدام المشغلين على التعاقد لتثبيت السعات الاستيعابية حتى فترة متقدمة من عام 2026.

ارتفعت أحجام مناولة الحاويات في موانئ المجموعة في دولة الإمارات إلى مستوى قياسي بلغ

6.6 مليون حاوية نمطية
خلال عام 2025

قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاوزت تريليون دولار أمريكي

مؤشر «كلاركسونز» لعوائد تأجير الحاويات ارتفع بنسبة

39% على أساس سنوي

نظرة عامة على السوق يتبع

ومن ناحية أخرى، شهدت أسعار الشحن تراجعاً طفيفاً مقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة في عام 2024، حيث سجل مؤشر شنغهاي للشحن بالحاويات تراجعاً متوسطاً بنحو 37% على أساس سنوي، لكنه ظل أعلى بنسبة 57% عن مستويات عام 2023، مما يؤكد بقاء الأسعار عند مستويات أساس أعلى بكثير مما كانت عليه قبل عام 2024. وفي المقابل، حافظت أسواق تأجير السفن على قوتها الاستثنائية؛ حيث ارتفع مؤشر «كلاركسون» لأرباح تأجير الحاويات بنسبة 39% على أساس سنوي، ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة خارج فترة الجائحة، مدعوماً بمحدودية المعروض الفوري من السفن، وقيام المشغلين بحجز السعات التشغيلية لفترات تمتد إلى عام 2026.

واستمرت الأنشطة الاستثمارية بوتيرة مكثفة؛ حيث سجلت شركات الخطوط الملاحية طلبات قياسية لبناء سفن جديدة بسعة 4.8 مليون حاوية نمطية في عام 2025، مع تركيز قوي على السفن العملاقة والسفن التي تعمل بالوقود البديل، إلى جانب تجدد الاهتمام بالسفن التي تقل سعتها عن 6,000 حاوية نمطية، والتي تتناسب مع شبكات الشحن الإقليمي للحاويات.

تتوقع «كلاركسون» نمو تجارة الحاويات عالمياً بنسبة 3-4% في 2026، مع تباطؤ نمو الأسطول إلى نحو 4% قبل تسارعه لاحقاً مع دخول الطلبات الجديدة الخدمة. وستتجدد نتائج السوق في 2026 وفق مسار الاضطرابات في البحر الأحمر، وتطور السياسات التجارية، وقدرة القطاع على استيعاب السعة الجديدة دون التأثير على استقرار الأسعار.

وعلى الرغم من أهمية نمو تجارة الحاويات العالمية لنموذج أعمال مجموعة موانئ أبوظبي، إلا أنه لا يعد المؤشر الوحيد لقياس أداء المجموعة المتنوعة ككل، حيث تواصل المجموعة إضافة ساعات تشغيلية جديدة، وتوسيع نطاق عملياتها، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير أوجه التكامل والتآزر عبر قطاعاتها الرئيسية، إلى جانب العمل في المناطق ذات معدلات النمو المرتفعة. كما تستفيد المجموعة بشكل كبير من استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن علاقاتها مع الشركاء التجاريين ضمن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.

الشحن السائب الجاف: أرباح معتدلة وسوق متوازن

شهدت أسواق الشحن السائب الجاف عاماً أتمسم بالاعتدال مع تحسن تدريجي. فبعد أداء ضعيف في الربع الأول، تعافت العوائد خلال النصف الثاني من العام، مدعومة بزيادة الطلب الصيني على الواردات، ونمو صادرات الأتلسبي بعيدة المدى، وتحسن تدفقات خام الحديد والبولوكسيت.

ووفقاً لتقديرات «كلاركسون»، بلغ متوسط أرباح سفن نقل البضائع الجافة نحو 14,000 دولار أمريكي يومياً في عام 2025، وهو مستوى يتجاوز قليلاً المتوسط المسجل في الأعوام العشرة الماضية. وقد تفوق أداء سفن الشحن «كيب سايز» على الفئات الأصغر حجماً، مستفيدة من الطلب القوي على أنشطة نقل خام الحديد لمسافات طويلة، بينما شهدت تجارة الفحم تراجعاً تحت ضغوط التحول في قطاع الطاقة وتضارب مؤشرات السياسات التجارية.

ووصل إجمالي التجارة البحرية للبضائع الجافة إلى نحو 5.9 مليار طن، مع نمو في الطلب على نظام «الطن/ميل» بنسبة 2.1% تقريباً، مدفوعاً بزيادة طول المسافات الملاحية بدلاً من النمو الفعلي في أحجام الشحن. وساهم نمو الأسطول العالمي بنسبة 3% تقريباً في الحفاظ على توازن العرض والطلب بشكل عام.

وبالنسبة لعام 2026، تتوقع شركة كلاركسونز للأبحاث عاماً آخر من النمو المعتدل في العوائد، مع توقع أن يتجاوز نمو الأسطول نمو الطلب بشكل طفيف. ومن المرجح أن تظل أسواق سفن الكابسايز أكثر مرونة نسبياً، مدعومة بالزيادة التدريجية في صادرات خام الحديد من غينيا، في حين قد تواجه الفئات الأصغر ضغطاً إذا عادت أنماط الملاحة إلى طبيعتها في البحر الأحمر.

قطاع سفن الدرجة وشحن المركبات: تجارة قوية وتحسين في الأسعار

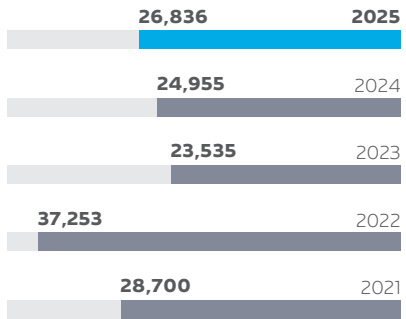
حقق قطاع سفن شحن المركبات نمواً قوياً في حركة التجارة خلال عام 2025، على الرغم من تحسُّن الأسعار وتراجعها عن مستوياتها الاستثنائية السابقة، وتشير التقديرات إلى نمو تجارة الشحن البحري للسيارات عالمياً بنسبة 8% لتصل إلى 32.1 مليون مركبة، مدفوعة بشكل أساسي بنمو الصادرات الصينية بنحو 30%، إلى جانب ارتفاع الواردات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ومع ذلك، أدى الارتفاع الكبير في تسليم السفن الجديدة، وهو ما يعادل نمو الأسطول بنسبة 13%، إلى تحسُّن حاد في أسعار تأجير السفن؛ حيث انخفضت أسعار التأجير السنوي للسفن بسعة 6,500 مركبة إلى نحو 42,500 دولار يومياً، وهو تراجع عن الذروة المسجلة في أوائل عام 2024، ولكنه لا يزال أعلى بكثير من المتوسطات طويلة الأجل.

ارتفاع عائدات الشحن البحري العالمي

(+7% على أساس سنوي في عام 2025).

وحدة القياس: دولار أمريكي لليوم (متوسط سنوي).
دلالة المؤشر: يمثل هذا المؤشر معياراً شاملاً لقياس الأداء المالي والعائدات عبر مختلف قطاعات الشحن.



(المصدر: مؤشر «كلارك سي» - المتوسط السنوي).

نظرة عامة على السوق يتبع

تشير السيناريوهات الأساسية لدى «كلاركسونز» لعام 2026 إلى تباطؤ نمو التجارة إلى ما بين 3%-2، في حين سيواصل الأسطول نموه بوتيرة مرتفعة، مما يعني استمرار الضغوط على الأسعار، إلا إذا فاق الطلب التوقعات أو استمرت القيود على المسارات الملاحة في البحر الأحمر.

ناقلات النفط: عام قوي بقيادة ناقلات النفط الضخمة

حقق سوق ناقلات النفط أداءً قوياً آخر في عام 2025، مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط، وقلة كفاءة حركة التجارة الناتجة عن نظام العقوبات، والأرباح القوية لناقلات النفط الضخمة. وبلغ متوسط أرباح ناقلات النفط نحو 35,000 دولار أمريكي يومياً، وهو مستوى مستقر على أساس سنوي، ويعادل أكثر من ضعف المتوسط المسجل في الأعوام العشرة الماضية.

وعلى وجه الخصوص، سجلت ناقلات النفط الضخمة أرباحاً قوية، حيث وصلت أسعار الشحن في الربع الرابع إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2008، مدفوعة بارتفاع صادرات الشرق الأوسط، وقوة الطلب على الواردات الصينية، وتأثير العقوبات على تدفقات الخام الروسي والإيراني والفرنولي.

وبالنظر إلى عام 2026، تتوقع «كلاركسونز» أن تظل أسواق ناقلات النفط قوية على المدى القريب، مع توقعات بنمو الطلب على ناقلات النفط الخام بنحو 1% بقيادة ناقلات النفط العملاقة، في حين ستسارع وتيرة تسليم السفن الجديدة. ومن المتوقع أن تظل

أسواق ناقلات المنتجات النفطية في وضع جيد، رغم احتمال تعرضها لبعض التراجع مع تسارع نمو الأسطول.

أسواق الغاز والطاقة البحرية

سجل سوق ناقلات الغاز الطبيعي المسال عدة محطات بارزة في عام 2025. حيث ارتفعت أحجام التجارة العالمية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 5.4% لتصل إلى 435 مليون طن، مدفوعة بنمو الصادرات الأمريكية وقوة الطلب من أوروبا والأسواق الناشئة. ومع ذلك، أدت المعدلات القياسية لتسليم السفن الجديدة إلى دفع نمو الأسطول إلى ما يقارب 10%، مما نتج عنه تسجيل أدنى متوسط تاريخي للأرباح الفورية، بمتوسط أسعار بلغ 37,188 دولاراً أمريكياً يومياً، بتراجع قدره 31% على أساس سنوي.

وفي المقابل، سجل قطاع ناقلات غاز البترول المسال وناقلات الغاز الضخمة أداءً قوياً، حيث ارتفعت أرباح ناقلات الغاز الضخمة بنسبة 18% على أساس سنوي، مدفوعة بنمو الصادرات الأمريكية وتغير أنماط التجارة، مما جعل عام 2025 ثالث أقوى عام مُسجل لهذا القطاع.

أما أسواق النفط والغاز البحرية، فقد شهدت تراجعاً طفيفاً في 2025، مع انخفاض أسعار التأجير اليومية بنسبة 7% على أساس سنوي، لكنها ظلت أعلى بكثير من متوسطاتها طويلة الأجل. وتتوقع «كلاركسونز» استمرار دعم النشاط البحري في 2026، بفضل أولويات أمن الطاقة، واستمرار ضخ الاستثمارات في تعزيز قدرات الاستكشاف والإنتاج.

صعود أبوظبي قوةً تجارية غير نفطية

تجارة أبوظبي الخارجية غير النفطية

النصف الأول من عام 2025

195.4 مليار درهم إماراتي

+34.7% على أساس سنوي

2024

306 مليار درهم إماراتي

+9% على أساس سنوي

2023

281.9 مليار درهم إماراتي

+8% على أساس سنوي

المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

نظرة مستقبلية لعام 2026

من المتوقع أن يظل 2026 عاماً مليئاً بالفرص المصحوبة بالتقنيات، حيث تتوقع «كلاركسونز» نمواً معتدلاً على مستوى معظم قطاعات الشحن، مع توسع تجارة الشحن بالحاويات بنحو 3-4%، ونمو قطاع البضائع الجافة بنسبة تقارب 0.6% من حيث الأطنان، مع استمرار دعم الطلب على ناقلات النفط، بفضل ديناميكيات أسواق الطاقة. ويظل نمو الطاقة الاستيعابية للأسطول هو العامل الحاسم الرئيسي، لا سيما في قطاعات الحاويات والغاز الطبيعي المسال وشحن المركبات.

وبالنسبة للمجموعات التي تضم محفظة أعمال متكاملة تشمل الموانئ والخدمات اللوجستية والبحرية مثل مجموعة موانئ أبوظبي، تؤكد هذه الظروف على أهمية الاستثمار القائم على التواجد في الممرات التجارية، ومرونة الأصول، والالتزام في تخصيص رأس المال، وذلك لاقتناص فرص النمو مع إدارة المخاطر المحتملة في بيئة تجارة عالمية تزداد تعقيداً.

نموذج الأعمال

منظومة عملياتنا المتكاملة رأسياً

نموذج أعمال يتيح لنا تحقيق التكامل الاستراتيجي والتآزر التشغيلي عبر قطاعات أعمالنا الخمسة الأساسية.

تقدم المجموعة نموذج أعمال متكامل، يتميز بتآزر واضح في الإيرادات وفرص فاعلة للبيع المتبادل



محفظة أصول عالمية

نمتلك محفظة لا تضاهى، تشمل منشآت ومحطات رائدة لمناولة الحاويات والبضائع المدحرجة والبضائع العامة، ومحطات السفن السياحية، وأسطول سفن ضخمة، بالإضافة إلى محفظة من الأراضي تزيد مساحتها على 550 كيلومتر مربع من المناطق الصناعية في أبوظبي، وتعمل مجموعة موانئ أبوظبي على إنشاء ممرات تجارية، تسهم في تعزيز الربط بين مختلف الدول مع شبكة التجارة العالمية.

حلول تكنولوجية مبتكرة

حلول رقمية رائدة تهدف إلى تعزيز كفاءة وإنتاجية حركة التجارة العالمية، وترسيخ مبادئ الشفافية والوصول الآني إلى البيانات، بما في ذلك المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب).

شراكات استراتيجية

مشاريع مشتركة وشراكات راسخة محلياً ودولياً مع نخبة من رواد القطاع، مع دعم مؤسسي قوي من إمارة أبوظبي.

مكانة دولية متصاعدة

تحظى المجموعة بتقدير واسع من قبل أبرز الجهات في مجالات الموانئ والتجارة البحرية والخدمات اللوجستية، ويفضل نطاق أعمالها العالمي وإمكاناتها الكبيرة، تمتلك مجموعة موانئ أبوظبي الجاهزية التامة لتوظيف الأصول المناسبة في الوقت الأمثل ضمن المناطق الجغرافية المستهدفة.

نهج المجموعة في تحقيق القيمة

نستفيد من المزايا التنافسية لمنظومة أعمالنا الفريدة، التي تتميز بالتكامل الرأسي وتآزر الجهود بين قطاعاتها، لتشغيل أحد أبرز مراكز الموانئ والخدمات اللوجستية والتجارية الرائدة في العالم. وتعد مجموعة موانئ أبوظبي جهة رائدة ومتكاملة في تمكين التجارة.

نركز على:

قوة ثقافتنا وقيمنا

إدارة قوية للمخاطر

تحقيق القيمة لأصحاب العلاقة

حكومة مسؤولة

نموذج الأعمال يتبع

المتعاملون



نحرص على بناء شراكات مستدامة مع المتعاملين، حيث نتعاون معهم لتحقيق أهدافهم وتزويدهم بخدمات نوعية تحقق لهم قيمة إضافية.

الموظفون



نلتزم بتوفير بيئة عمل آمنة ومجزية ومحفزة لموظفينا، تمكنهم من أداء مهامهم وتطوير مساراتهم المهنية.

المستثمرون



نتبنى نهجاً مدروساً في إدارة المخاطر والعوائد، ونستثمر في تحقيق نمو مربح على المدى الطويل، مع التركيز بشكل أساسي على تعظيم عوائد المساهمين.

المجتمعات



نعمل على تمكين التجارة، ورفع القطاع الصناعي، ودفع عجلة التنويع الاقتصادي، بما يعزز مكانة أبوظبي كمركز عالمي للتجارة. ومن خلال توفير فرص العمل وبرامج التدريب وصقل المهارات، نلتزم بتعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

حالة الاستثمار

تمر حالة الاستثمار لمجموعة موانئ أبوظبي بنقطة تحول جوهرية، تجسد قصة نمو مرنة مدفوعة بثلاثة محركات قوية؛ هي التكثيف التشغيلي للأصول، وبرنامج النفقات الرأسمالية العضوية، وعمليات الدمج والاستحواذ الانتقائية.

وتعمل المجموعة على تحسين ميزانيتها العمومية وتعزيزها من خلال الأداء القوي لعملياتها الرئيسية وبرنامج نشط لتسييل الأصول، مع استهداف معدل صافي رافعة مالية يبلغ 3.5 ضعف على المدى المتوسط، مدعوماً بتصنيفات ائتمانية قوية ضمن الدرجة الاستثمارية.

تظل الرؤية العامة داعمة لمسيرة المجموعة، في ضوء توسع دولة الإمارات في رفق الاقتصاد غير النفطي، والتحويلات في سلاسل التوريد العالمية، مما يولد عوامل دفع هيكلية إيجابية. وقد حققت المجموعة الآن تدفقاً نقدياً حراً إيجابياً ما يمهد الطريق لتحقيق نمو مستدام مزدوج الرقم، ومواصلة خفض المديونية، وتعزيز عوائد المساهمين من خلال البدء في تفعيل سياسة توزيع أرباح مجزية على المدى القريب إلى المتوسط.

▶ طالع الصفحة التالية

نموذج الأعمال – المستثمرون يتبع

1 استراتيجية النمو

- محركات النمو تشمل التكتيف التشغيلي للأصول الحالية، ومواصلة الاستثمارات الموجهة إلى النمو، وتنفيذ أنشطة دمج واستحواذ انتقائية.
- استراتيجية تخصيص رأس المال تركز على البنية التحتية، وتميز بكونها مدعومة تجارياً ومنخفضة المخاطر.
- تحقيق أرباح تشغيلية مستدامة يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة، تأتي غالبيتها من عقود طويلة الأجل في قطاع البنية التحتية.
- تماشي توجهات المجموعة بشكل وثيق مع أجندة التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- توسع مرن مدعوم بقاعدة أصول عالية الجودة وتدفقات نقدية محسنة.

5 أصول عالمية المستوى

- تستقطب كيزاد مستأجرها بفضل أصول المجموعة عالمية المستوى، وبنيتها التحتية، وشبكة الربط، وسهولة ممارسة الأعمال.
- تعد «كيزاد» أكبر منظومة للمناطق الصناعية المتكاملة في الشرق الأوسط.
- مزيج متكامل من نماذج أعمال التأجير وإدارة الأصول، وتدفقات إيرادات متنوعة.

2 استثمارات محلية في البنية التحتية

- تتركز التزامات الإفتاق الرأسمالي للمجموعة بشكل أساسي في إمارة أبوظبي، وتحديداً في «ميناء خليفة» و«كيزاد».
- ميناء خليفة هو واحد أكبر موانئ الحاويات وأكثرها كفاءة على مستوى العالم.
- في عام 2025، ارتقى ميناء خليفة إلى المرتبة 39 ضمن قائمة «لويدز ليست» لأفضل 100 ميناء حاويات في العالم.
- يعد الميناء مركزاً إقليمياً لعدد من شركات الشحن العالمية، وهي «سي إم إيه سي جي إم» و«كوسكو»، و«إم إس سي».

6 دعم المساهمين

- تمتلك شركة القابضة ADQ، التابعة لشركة العماد القابضة «لعماد» حصة أغلبية تبلغ 75%.
- هناك توافق عميق بين شركة «لعماد» واستراتيجية المجموعة وخطط نموها. وصلت قاعدة المستثمرين المؤسسيين الأجانب إلى 9% بنهاية عام 2025.
- تعمل المجموعة بشكل استباقي على تحسين محفظة أصولها لتحقيق عوائد أعلى للمساهمين.

3 إدارة تنفيذية ذات خبرة واسعة

- فريق إداري ذو خبرة عالية يحقق نتائج مالية متسقة و متميزة على مستوى الإيرادات وصافي الأرباح.
- استراتيجية دمج واستحواذ مدروسة وانتقائية تهدف إلى تعزيز القيمة المضافة، ودعم منظومة أعمال المجموعة.
- استحقاق مستمر لأرقى الجوائز الإقليمية في مجالات القطاع، وعلاقات المستثمرين، والإدارة المالية.
- ريادة معترف بها عالمياً في مجالات تميز بيئة العمل، والابتكار، والتحول الرقمي، ومبادرات الاستدامة.

7 قاعدة مالية وأصول قوية

- تمتلك المجموعة أعلى التصنيفات الائتمانية من وكالة «موديز» (A1) ووكالة «فيتش» (AA-).
- نسبة صافي الدين/الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بلغت 4 أضعاف بنهاية 2025.
- تم توظيف 78% من إجمالي الأصول داخل دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2025.

4 تحسن التدفقات النقدية والسيولة

- تحسن قوي في التدفقات النقدية التشغيلية في عام 2025، مدعوماً بصفقات تسهيل الأصول.
- تحقيق تدفق نقدي حر إيجابي في عام 2025.
- عززت المجموعة موقفها من السيولة من خلال الأرصدة النقدية وما يعادلها، والتي بلغت 2.7 مليار درهم، إلى جانب 4.9 مليار درهم من التسهيلات الائتمانية غير المسحوبة في نهاية عام 2025.
- لا توجد استحقاقات ديون مقبلة في عام 2026، ما يعزز الاستقرار المالي للمجموعة.

إشراك أصحاب العلاقة

خلال عام 2025، ارتكزت عمليات مجموعة موانئ أبوظبي على تلبية احتياجات المتعاملين، والموظفين، والمستثمرين، والمجتمعات، وشركائها من الجهات الحكومية. وقد تُوجَّ هذا التوجه الاستراتيجي بتحقيق نمو ملحوظ في حجم أعمال كبار المتعاملين، وإحراز تقدم نوعي في ترسيخ ممارسات الأعمال المستدامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية غير النفطية، إلى جانب نيل تقدير عالمي مرموق في مجالي علاقات المستثمرين والتميز في بيئة العمل.



أصحاب العلاقة المتعاملون

نهج المجموعة في تحقيق القيمة

من خلال منظومتنا المتكاملة التي تجمع بين الموانئ، والخدمات البحرية، واللوجستية، والصناعية، نوفر لمتعاملينا حلولاً مبتكرة وشاملة في مناطقهم الجغرافية الرئيسية، تضمن سرعة الوصول إلى الأسواق بكفاءة عالية من حيث التكلفة.

سبل التواصل ووسائل المشاركة

نستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي وأحدث أدوات الإدارة الرقمية لخدمة متعاملينا عن كُتب، مع التقييم المستمر لأرائهم لضمان جودة تجربة خدمات المتعاملين.



أصحاب العلاقة موظفونا

نهج المجموعة في تحقيق القيمة

من خلال برامج معتمدة عالمياً (مثل الاعتماد البلايني من منظمة «مستثمرون في الموارد البشرية»، Investors in People) التي تعزز التميز القيادي وتنمية الكفاءات ودعم تمكين المرأة (جائزة أفضل بيئات العمل للمرأة لعام 2025)؛ توفر المجموعة فرصاً رفيعة المستوى لتطوير الموظفين ومساراتهم المهنية. كما ساهمت البرامج المعنية بمرونة التنقل الوظيفي، والرفاه، والتوازن بين العمل والحياة الخاصة، في تعزيز قدرتنا على استقطاب المواهب المتميزة والحفاظ عليها.

سبل التواصل ووسائل المشاركة

خلال عام 2025، أعادت المجموعة تصميم دورة حياة الموظف بالكامل لتعزيز الشفافية والارتباط الوظيفي، وأطلقت منصة لفرص العمل الداخلية، واستجابت لآراء الموظفين عبر آليات استماع منظمة تشمل الاستبيانات وورش العمل.

إشراك أصحاب العلاقة يتبع

أصحاب العلاقة:
المستثمرون

نهج المجموعة في تحقيق القيمة

نواصل جذب الاستثمارات، من خلال قسم قوي لعلاقات المستثمرين وتطبيق أفضل الممارسات الفاعلة، بما في ذلك الفعاليات الكبرى مثل «يوم أسواق رأس المال» في فبراير 2025، والتواصل المتميز مع المجتمع الاستثماري (المركز الأول في علاقات المستثمرين لعام 2025 لقطاع النقل في الأسواق الناشئة)، ومواصلة تحسين مستويات الإفصاح والشفافية.

سبل التواصل ووسائل المشاركة

عبر التقارير المالية ربع السنوية، والجولات الترويجية، والمشاركة في مؤتمرات المستثمرين، والحوار المستمر مع المحليين؛ تلتزم المجموعة بتحديث وإطلاع المجتمع الاستثماري بانتظام لجذب مساهمين ذوي جودة عالية على المدى الطويل، مع الالتزام بمبادئ الوصول المتساوي للمعلومات والإفصاح العادل.

أصحاب العلاقة:
المجتمعات

نهج المجموعة في تحقيق القيمة

تربط المجموعة بشكل مباشر بين تحسينات الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحكومة وبين الأهداف التشغيلية للأعمال؛ مما يعزز الحكومة والشفافية ويمكن من بناء سلاسل توريد وتجارة مرنة ومستدامة في كافة الأسواق التي نخدمها.

سبل التواصل ووسائل المشاركة

في عام 2025، قامت المجموعة بمواءمة استراتيجيتها للاستدامة 2026-2030 مع المعايير العالمية، وطورت خطة لخفض الانبعاثات الكربونية لقطاعاتها، وأنجزت أكثر من 200 مبادرة للمسؤولية المجتمعية، ورفعت تقييمها الخارجي في معايير الحكومة والاستدامة بنسبة 95%.

أصحاب العلاقة:
الجهات الحكومية والتنظيمية

نهج المجموعة في تحقيق القيمة

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بكافة القوانين واللوائح في دولة الإمارات وأكثر من 50 دولة تعمل فيها، مع ضمان توافق تحسينات رأس المال والخدمات المتكاملة مع السياسات الحكومية والتنظيمية، بما يعزز التميز في القطاعات البحرية والصناعية واللوجستية.

سبل التواصل ووسائل المشاركة

تساهم المجموعة ومستأجرو «كيزاد» بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لأبوظبي ودولة الإمارات. وتعد المجموعة مُمكنًا رئيساً ومستفيداً من استراتيجية التنويع الاقتصادي للدولة، حيث تستفيد من 29 اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة موقعة، تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية غير النفطية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستراتيجية



الركيزة 1

ترسيخ مكانة المجموعة على مستوى إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة

- ضمان ريادة المجموعة لقطاع خدمات الموانئ والمحطات البحرية في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر.
- تعزيز مكانة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهما المركز الإقليمي التجاري الأهم بمنطقة الشرق الأوسط

إنجازات استراتيجية

توسعة محطة «سي إم أي تيرمينالز ميناء خليفة»، وتحديث بنية تحتية للغاز الطبيعي والنفطي المسال (نوفمبر 2025)

اتفقت المجموعة مع «مجموعة سي إم أي سي جي أم» على تنفيذ توسعة بقيمة 420 مليون درهم (115 مليون دولار أمريكي) لمحطتهما المشتركة للحاويات في ميناء خليفة، وذلك بعد أقل من عام على افتتاحها. وبالتعاون مع «نيمكس تيرمينالز»، ستقوم المجموعة ببناء أول مركز لمحطات الغاز الطبيعي المسال والغاز البترولي المسال التابع للقطاع الخاص في الدولة، مما يضع ميناء خليفة في مكانة رائدة إقليمياً في مجال الطاقة منخفضة الكربون والخدمات اللوجستية للبتروكيماويات.



الركيزة 2

التوسع الإقليمي المدروس

- تعزيز مكانة أبوظبي كمركز رائد للتجارة بين الشرق والغرب وهمزة وصل بين قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا.
- مواصلة خطط تطوير كيزاد وتعزيز مكانتها كمركز صناعي وتجاري رائد على مستوى الشرق الأوسط.

إنجازات استراتيجية

تعزيز التواجد في حوض البحر الأبيض المتوسط (نوفمبر 2025)

عززت مجموعة موانئ أبوظبي عملياتها في المنطقة من خلال مشروع تجاري رقمي في الأردن، ومشروع مشترك للخدمات البحرية في البحرين، بالإضافة إلى عمليات استحواذ واتفاقيات في منطقة البحر المتوسط شملت شراء حصص في «شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع»، وهي واحدة من أكبر مشغلي محطات الحاويات في مصر، و«محطة اللاذقية الدولية للحاويات»، البوابة البحرية الرئيسية في سوريا، إلى جانب اتفاقية لتطوير منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» الصناعية واللوجستية عند مدخل قناة السويس.



الركيزة 3

التوسع العالمي لريادة الخدمات اللوجستية والتجارية

- توسيع النطاق اللوجستي والحضور الجغرافي، بالإضافة إلى تعزيز الربط البحري لتغطية طرق التجارة الرئيسية، وتدفعات التجارة المرتبطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسلاسل التوريد لقطاعات محددة.

إنجازات استراتيجية

تنفيذ استراتيجية ممرات التجارة الإفريقية (سبتمبر 2025)

بدأت مجموعة موانئ أبوظبي أعمال تحديث وتوسعة محطة «موانئ نواتوم لواندا» في أنغولا لتقديم بنية تحتية وتكنولوجيا متطورة، وتكثيف العمليات في ممر غرب ووسط إفريقيا، حيث أطلقت المجموعة أيضاً أربع خدمات شحن بحري جديدة للحاويات في منطقة غرب إفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2025.

أبرز إنجازات تحقيق القيمة لعام 2025

1

إطلاق برنامج تسييل الأصول العقارية والأصول غير الأساسية

بدأت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 مراجعة منهجية لترشيد محفظة أصولها؛ مما أدى إلى بيع أراضٍ متعددة الاستخدامات وأصول مستودعات في «كيزاد»، والتخارج من حصة المجموعة المالية البالغة 9.77% في شركة (إن إم دي سي جروب). سوف تولد هذه العمليات عوائد إجمالية قدرها 4.6 مليار درهم، تم استلام 2.3 مليار درهم منها بالفعل في عام 2025. ومع نمو المجموعة في السنوات المقبلة، سيظل التركيز منصباً على استخراج القيمة الكامنة في ميزانيتها العمومية، وإعادة تدوير رأس المال عبر تحسين محفظة الأصول، لدعم وتعزيز عوائد المساهمين.



سوف تسفر خطوات تسييل الأصول التي نفذتها المجموعة خلال عام 2025 عن تحقيق متحصلات مالية تبلغ قيمتها 4.6 مليار درهم إماراتي.

2

تكثيف العمل في الممرات التجارية الرئيسية

ساهمت الأصول الجديدة للبنية التحتية والمنتجات والخدمات وقدرات الربط في تعزيز إمكانات المجموعة لخلق القيمة على طول الممرات التجارية الرئيسية. حيث أدت الاتفاقية الخاصة بتطوير وتشغيل منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» الصناعية واللوجستية، والاستحواذ على حصة أقلية في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، إلى توسيع التزام المجموعة تجاه مصر ومنطقة قناة السويس. كما دعم إطلاق أربع خدمات شحن إقليمي للحاويات في إفريقيا منظومة الأعمال الناشئة للمجموعة في القارة الإفريقية.



عززت المجموعة القدرات التشغيلية لممر البحر الأحمر وقناة السويس الملاحي في مصر

3

استثمارات قائمة على مشاريع البنية التحتية

سيسهم تسليم الرافعات الجسرية والرافعات المطاطية إلى المحطة متعددة الأغراض التابعة للمجموعة في ميناء سفاجا، كجزء من استثمار بقيمة 200 مليون دولار، في افتتاح المحطة في النصف الثاني من عام 2026. كما شكل تدشين «مركز تبليسي متعدد الوسائط» في جورجيا خلال شهر يونيو حلقة وصل لوجستية رئيسية ضمن استراتيجية المجموعة في آسيا الوسطى. وقد أكد قرار شركة «سي إم إيه سي جي إم» بتوسيع محطاتها في ميناء خليفة، بعد عام واحد فقط من افتتاحها، على النمو الكبير الذي يشهده الميناء المصنف في المرتبة 39 عالمياً ضمن قائمة «لويدز» لأفضل 100 ميناء حول العالم.



تقوم المجموعة بتزويد «موانئ نواتوم - محطة سفاجا» برافعات رصيف، بالإضافة إلى رافعات جسرية مطاطية هجينة.

4

الريادة في التحول الرقمي والاستدامة

شكّلت خارطة طريق مجموعة موانئ أبوظبي للقوى العاملة المستقبلية الهجينة بين الكوادر البشرية ووكلاء الذكاء الاصطناعي، والتحول التدريجي نحو استخدام الطاقة الكهربائية في خدمات الشحن البحري وعمليات الموانئ، ونشر وكلاء الذكاء الاصطناعي عبر المجموعة، والذي أسفر عن تسجيل رقم قياسي في موسوعة غينيس، بالإضافة إلى الفوز بمشروع توفير نظام مجتمع الموانئ الرقمي في أنغولا؛ أمثلة حية على ريادة المجموعة في عام 2025 في مجالات التحول الرقمي والمستدام ضمن قطاعات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية.



حققت المجموعة رقماً قياسياً عالمياً في موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية، لنجاحها في توظيف أكبر عدد من وكلاء الذكاء الاصطناعي من قبل شركة واحدة في القطاع اللوجستي.

مراجعة الأداء المالي والتشغيلي

تعزيز الربط العالمي

» في أعقاب مسيرة التوسع الدولي القوية خلال الفترة من 2022 إلى 2024، والتي أثمرت عن تضاعف الإيرادات لأكثر من أربعة أمثالها وارتفاع الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لما يقارب ثلاثة أمثالها، نجحت مجموعة موانئ أبوظبي خلال العام في ترسيخ حضورها المتنامي على امتداد الممرات التجارية الدولية الاستراتيجية.



مارتن آروب
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

نظرة عامة

رغم التحديات التي خيمت على المشهد الاقتصادي خلال العام، والتي تجسدت في الرسوم الجمركية والنزاعات الجيوسياسية والاضطرابات الاقتصادية الكلية، نجحت مجموعة موانئ أبوظبي في مواصلة مسار نموها الربحي في عام 2025، وهو النهج المستدام الذي تتبعه المجموعة منذ إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2022. وقد تحقق ذلك من خلال صقل وتعزيز ركائز أعمالها التجارية المتكاملة رأسياً بشكل مدروس.

وبعد مرحلة التوسع الدولي القوي بين عامي 2022 و2024، والتي شهدت تضاعف الإيرادات لأكثر من أربع مرات وزيادة الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بثلاثة أضعاف تقريباً، ركزت المجموعة خلال العام على ترسيخ حضورها المتنامي عبر ممرات التجارة الدولية الرئيسية، بهدف تهيئة منصاتنا لتحقيق أداء أقوى وتعزيز الربط العالمي.

ومن خلال تبني نهج متزن يمنح الأولوية للمرونة التشغيلية، والشراكات الاستراتيجية، والتوسع المدروس، مع استغلال تضافر الجهود بين قطاعات المجموعة الخمسة (الموانئ، والقطاع البحري والشحن، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع اللوجستي، والقطاع الرقمي)، تمكنت المجموعة من

تقديم نتائج مالية قوية رغم الظروف غير المواتية في السوق العالمية.

ارتفعت إيرادات المجموعة بنسبة 24.6% على أساس سنوي، لتصل إلى 20.8 مليار درهم إماراتي خلال عام 2025. وتزامن ذلك مع ارتفاع الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 13% لتبلغ 5.1 مليار درهم إماراتي، بهامش نسبته 11%. كما ارتفعت الأرباح قبل احتساب الضرائب وحقوق الأقلية بنسبة 9% على أساس سنوي، في حين صعد إجمالي صافي الأرباح بنسبة 16% على أساس سنوي مسجلاً 2.1 مليار درهم إماراتي في عام 2025، بما يتبرجم إلى هامش صافي ربح نسبته 10%.

جاء هذا الأداء مدفوعاً بنمو عضوي قوي، حيث حقق قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة قفزة في الإيرادات بنسبة 45% على أساس سنوي، والقطاع البحري والشحن بنسبة 33% على أساس سنوي، وقطاع الموانئ بنسبة 21% على أساس سنوي. وفي المقابل، تراجعت إيرادات القطاع اللوجستي بنسبة 6% على أساس سنوي نتيجة للتحديات التي يشهدها سوق الشحن العالمي وانخفاض إيرادات الخدمات ذات القيمة المضافة المرتبطة بأنشطة نقل اللدائن البلاستيكية. وعلى أساس المقارنة بالمثل (باستثناء مساهمة عمليات الدمج والاستحواذ، الناتج معظماً من أنشطة «يوناييتد جلوبال للبضائع المدحرجة» التابعة للقطاع البحري والشحن، ومن ميناء لواندا في أنغولا التابع لقطاع الموانئ)، حققت إيرادات المجموعة نمواً بنسبة 14% على أساس سنوي.

مراجعة الأداء المالي والتشغيلي يتبع

اعتمدت المجموعة في عام 2025 استراتيجية تركز على تحسين قاعدة أصولها، وتكثيف حضورها في ممرات التجارة ذات الأولوية عبر خدمات وقدرات جديدة، وضخ استثمارات رأسمالية طويلة الأجل في البنية التحتية، مع ترسيخ الرقمنة والاستدامة كمحركات أساسية للتنافسية.

وقد ساهم هذا التنفيذ المنضبط في تعزيز مكانة المجموعة في أسواق استراتيجية مثل مصر وإفريقيا وآسيا الوسطى، حيث تم تدشين مشاريع تحويلية كبرى، منها منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» الصناعية واللوجستية عند مدخل قناة السويس، والمشروع المشترك «جلف لينك» مع «كازاخستان تيمير زولي إكسبرس»، مشغل السكك الحديدية الكازاخستاني.

كما نجحت المجموعة في توليد سيولة بقيمة 4.6 مليار درهم (1.3 مليار دولار) من خلال بيع أصول عقارية وغير جوهرية، بما في ذلك التخرج من أراضي ومستودعات في «كيزاد»، وبيع حصة مالية في شركة «إن إم دي سي جروب»، مما يؤكد التزام المجموعة بتعظيم القيمة الكامنة في الميزانية العمومية وتحسين محفظة الأصول.

وواصلت المجموعة تعزيز دورها الريادي في الابتكار الرقمي وتمكين التجارة المستدامة من خلال توظيف أكثر من 200 وكيل ذكاء اصطناعي عبر عملياتها العالمية، محققة رقماً قياسياً في موسوعة «غينيس للأرقام القياسية»، كما تبنت نموذج عمل هجين بين الكوادر البشرية ووكلاء الذكاء الاصطناعي. إضافة إلى

تشغيل القاطرات الكهربائية وتوفير الطاقة الكهربائية من البر إلى السفن لتقليل الانبعاثات الكربونية.

شكّلت انطلاقة خدمات الشحن الإقليمي للحاويات في غرب إفريقيا، وبدء تشغيل محطة متعددة الأغراض إلى جانب إطلاق نشاط لوجستي داخلي في أنغولا، إضافة إلى التوسع المتواصل في عمليات المجموعة المينائية في باكستان – حيث باشرت أعمال التجريف وأبرمت شراكة مع شركة لويس دريفوس لتطوير وتشغيل منشأة حديثة لمناولة وتخزين البضائع السائبة والسلع الزراعية في ميناء كراتشي – ثلاثة نماذج بارزة ضمن حزمة مبادرات استراتيجية هدفت إلى تعميق تكامل الممرات التجارية الحيوية.

رغم محدودية النمو غير العضوي الذي تحققه المجموعة مقارنة بالأعوام السابقة، إذ أسهم بنسبة 5% من إيرادات المجموعة و4% من أرباحها قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، فقد جددت المجموعة تأكيد استراتيجيتها القائمة على الاستثمار المدفوع بالبنية التحتية، من خلال الاستحواذ على حصة بنسبة 19.3% وطرح عرض للاستحواذ على حصة الأغلبية في إحدى أكبر شركات تشغيل محطات الحاويات في مصر، وهي شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، كما استحوذت على حصة بنسبة 20% في المحطة الرئيسة للحاويات في سوريا، محطة حاويات اللاذقية الدولية، بما يعزز امتداد حضورها التشغيلي في حوض البحر الأبيض المتوسط ويرسخ موقعها ضمن الممرات البحرية الاستراتيجية في المنطقة.

جذّدت المجموعة في عام 2025 التزامها بتوجيه استثمارات رأسمالية كبيرة نحو تطوير البنية التحتية المحلية دعماً لمسيرة تحول أبوظبي إلى مركز رئيسي للتجارة والصناعة. وخلال العام، أعلنت المجموعة خططها لتطوير محطتي غاز باستثمارات تبلغ 1.3 مليار درهم (354 مليون دولار أمريكي)، إلى جانب توسعة محطة «سي إم إيه تيرمينالز ميناء خليفة»، المشروع المشترك للمجموعة مع مجموعة «سي إم إيه سي جي إم»، والتي تُعد إحدى ثلاث محطات حاويات في مينائها الرئيسي ميناء خليفة. وقد بلغت القيمة التقديرية لتوسعة المنشأة 420 مليون درهم (115 مليون دولار أمريكي)، بما يعزز الطاقة الاستيعابية ويرسخ الجاهزية التشغيلية لتلبية النمو المتوقع في أحجام المناولة.

علاوة على ذلك، وسّعت المجموعة بصورة ملحوظة طاقة مستودعاتها التخزينية في كيزاد بإضافة نصف مليون متر مربع جديدة إلى محفظتها، على أن تدخل حيز التشغيل خلال عام 2026، بما يمثل زيادة بأكثر من 65% مقارنة بعام 2025. وفي الوقت ذاته، أحرزت مراكزها التخصصية، مجمع المعادن، ومركز أبوظبي للأغذية، والمركز العالمي للمركبات – أبوظبي، ومجمع التكنولوجيا الزراعية في العين، تقدماً ملموساً باتجاه إطلاق المرحلة الأولى من عملياتها التجارية خلال الفترة 2026-2027، بما يعزز تكامل المنظومة الصناعية واللوجستية.

عند النظر إلى مجمل المبادرات الاستراتيجية التي تُؤخذ خلال عام 2025، يتضح أنها أسهمت في تعميق نطاق الترابط العالمي الذي توفره مجموعة موانئ أبوظبي، وتعزيز اتساعه وتكامله، بوصفها إحدى أسرع المنصات المتكاملة نمواً لتمكين التجارة على مستوى العالم، حيث باتت تنشط حالياً في أكثر من 50 دولة عبر خمس قارات.

ومع اتساع محفظة خدماتها التي تقدم حلاً متكاملاً وشاملة عبر سلاسل القيمة، تشمل التجارة والنقل والتطوير الصناعي بكفاءة تنافسية، دخلت المجموعة عام 2026 بحجم أكبر، وقاعدة أصول أقوى، وموقع استراتيجي أكثر رسوخاً يمكنها من توظيف مزايها الهيكلية وشبكاتها العالمية المتنامية لمواصلة توسعها الدولي المدروس على أسس تشغيلية مستدامة وقيمة طويلة الأجل للمساهمين.

مراجعة الأداء المالي والتشغيلي يتبع

الأداء والأهداف على المستوى الدولي لعام 2025

في عام 2025، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي تنفيذ استراتيجية التوسع الدولي المنضبط التي أطلقتها في عام 2022، مع التركيز على ترسيخ حضورها في الأسواق القائمة وتعزيز موقعها كعمد عالمي للتجارة يركز على تطوير الممرات التجارية الاستراتيجية. ورغم اهتمام المجموعة الانتقائي بالفرص المتاحة في الدول التي تُعد من أبرز الشركاء التجاريين غير النفطيين لدولة الإمارات، مثل الصين والهند، فإنها حافظت كذلك على يقظة استثمارية في أسواق أمريكا اللاتينية، ولا سيما البرازيل، فيما يتعلق بأصول البنية التحتية المرتبطة بالسلع الأساسية وعمليات الخدمات اللوجستية، على أن تخضع أي فرص محتملة لتقييم دقيق لكل حالة على حدة وفق معايير العائد المستهدف، وجودة الشركاء، وملاءمتها الاستراتيجية لمحفظة المجموعة.

وتشكّلت الأنشطة الدولية خلال العام حول أولوية واضحة تمثلت في تعميق وتكامل الأنشطة القائمة على امتداد الممرات التجارية الحيوية، بدلاً من السعي إلى توسع جغرافي سريع. وانصب التركيز على الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وباكستان، ومصر، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث واصلت المجموعة بناء قاعدة تشغيلية أوسع وتعزيز شراكات طويلة الأجل. كما أولت اهتماماً خاصاً باستقرار العمليات، وتعزيز علاقات المتعاملين، وتحقيق مكاسب الكفاءة، والارتقاء بجودة الخدمات، وتحسين أداء الأصول التي تم الاستحواذ عليها أو تطويرها حديثاً، بما يدعم تحقيق عوائد مستدامة وتعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

واصلت المجموعة خلال عام 2025 إحراز تقدم تشغيلي عزز الترابط بين موانئها ومحطاتها البالغ عددها 34 ميناء ومحطة، وبين منظومة خدماتها البحرية واللوجستية المرتبطة بها، بما أدى إلى تعظيم أوجه التكامل التشغيلي ورفع كفاءة استغلال الأصول. وأسهم هذا النهج القائم على التركيز الجغرافي وتطوير الممرات التجارية في تعزيز القدرات التشغيلية ومرونة الأعمال، وتمكين المجموعة من توليد القيمة عبر مراحل متعددة من سلاسل الإمداد.

وبعد أن تطورت من مشغّل محلي يقتصر نشاطه على دولة الإمارات إلى منصة أعمال عالمية، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي توظيف خبرتها الميدانية العميقة في مختلف الأسواق، بما يشمل فهم الأطر التنظيمية، وأنماط سلوك المتعاملين، وتدفعات البضائع، وديناميكيات الشراكات. وأصبحت هذه المعرفة المتراكمة عاملاً محورياً في توجيه قرارات التنفيذ والتوسع المستقبلي على حد سواء. كما ظلّت جهود النمو الدولي مركزة على الممرات التي تدعمها تدفقات تجارية هيكلية، وزخم ديموغرافي متنامٍ، وفجوات بنوية في البنية التحتية، بما يضمن توافر طلب مستدام وقابل للنمو.

الاستثمارات الاستراتيجية في آسيا الوسطى

تمثل آسيا الوسطى محور رئيسي ضمن أولويات توسع المجموعة، دعماً للمسارات الناشئة ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب عبر بوابات متعددة الوسائط. ففي يوليو 2025، أطلقت المجموعة مشروع «جلف لينك» كمشروع مشترك مع شركة

«كازاخستان تيمير زولي إكسبرس»، الرائدة في تقديم الخدمات اللوجستية والنقل متعدد الوسائط، والتابعة لشركة السكك الحديدية الوطنية الكازاخستانية، بما عزز «الممر الأوسط» الرابط بين آسيا وأوروبا ورفع كفاءة تدفق البضائع عبره. كما وقّعت المجموعة اتفاقية تأسيس مع «سيمورغ إنفست» لتطوير محطة حبوب جديدة بالكامل في ميناء كوريك على بحر قزوين، بما يدعم تجارة المنتجات الزراعية عبر «المسار الدولي للنقل عبر بحر قزوين». وتحتفظ المجموعة بحصص أغلبية في كل من «جلف لينك» و«محطة سارزها البحرية متعددة الأغراض» في ميناء كوريك، بما يعزز حضورها التشغيلي في هذه البوابة الاستراتيجية. وفي السياق ذاته، أبرمت المجموعة اتفاقية مبدئية مع شركة الخدمات البحرية واللوجستية الوطنية الكازاخستانية «كازمورترانسفلوت»، التابعة لشركة النفط الوطنية الكازاخستانية «كاز مونا غاز»، بهدف توسيع أسطول ناقلات النفط المشترك لنقل النفط الخام عبر بحر قزوين، دعماً لقطاع الطاقة في كازاخستان.

وافتحّت مجموعة موانئ أبوظبي في يونيو 2025 المرحلة الأولى من مركز تبليسي متعدد الوسائط، ليكون أول مركز لوجستي من نوعه في جورجيا يضم محطة حاويات ومنطقة مستودعات جمركية، وبشكل حلقة ربط رئيسة للخدمات اللوجستية، ما يسهم في ترسيخ حضور المجموعة في منطقة آسيا الوسطى. وجاء الافتتاح استكمالاً للإعلان الأولي عن المشروع في مارس 2024، وذلك عقب إتمام الصفقة في أغسطس 2024.

توسع منظومة الأعمال المتكاملة في مصر وباكستان

عززت المجموعة حضورها في مصر وباكستان بما يتماشى مع أنماط التجارة الإقليمية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي. ففي مصر، وبعد الإعلان في مايو 2025 عن الاتفاق مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتطوير منطقة «كيزاد شرق بورسعيد» الصناعية واللوجستية على مساحة 20 كيلومتراً مربعاً بالقرب من المدخل المتوسطي لقناة السويس، انتقل التركيز إلى تحسين كفاءة التشغيل، وتطوير الشراكات، وتنفيذ خطط التوسع المرحلية للخدمات. كما تعزز وجود المجموعة في السوق المصرية من خلال استحواذها في نوفمبر على حصة بنسبة 19.3% في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بقيمة تجاوزت مليار درهم، وهي من أكبر مشغلي محطات الحاويات في البلاد. وفي ديسمبر، أعلنت المجموعة عن إطلاق عرض شراء إلزامي لاستحواذ على حصة الأغلبية في الشركة.

مراجعة الأداء المالي والتشغيلي يتبع

أما في باكستان، فقد افتتحت المجموعة مقراً في إسلام آباد، وأطلقت مشاريع لتجريف وتوسعة المحطات في ميناء كراتشي، كما أسست مشروعاً مشتركاً في مجال الخدمات اللوجستية مع «سي إي أي سبلاي تشين»، بهدف توسيع نطاق الخدمات المتكاملة.

إطلاق المرحلة التشغيلية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

خلال عام 2025، ركّزت المجموعة على تعزيز عملياتها القائمة في أنغولا وجمهورية الكونغو وتنزانيا، ضمن إطار استراتيجي قائم على الشراكات طويلة الأجل، وبناء القدرات، والتطوير المرحلي للأصول. ومثّل إطلاق أنشطة «موانئ نواتوم - محطة لواندا» والخدمات اللوجستية الداخلية في لواندا خلال يناير 2025، محطة رئيسية في مسار ترسيخ حضور تشغيلي مستدام في السوق الأنغولية.

وفي أغسطس، أعلنت المجموعة توقيع اتفاقية مع شركائها الحكوميين في أنغولا لتطوير نافذة رقمية موحدة لحلول التجارة والخدمات اللوجستية، لصالح هيئة تنظيم الخدمات اللوجستية والشحن الأنغولية، بما يساهم في رفع كفاءة الإجراءات وتعزيز الشفافية التشغيلية. كما كشفت عن شراء 30 شاحنة و45 مقطورة جديدة بقيمة تقارب 6 ملايين دولار أمريكي، لدعم توسيع قدرات ذراعها اللوجستي في أنغولا - نواتوم يونيكارغاز للخدمات اللوجستية.

وخلال النصف الثاني من عام 2025، أطلقت ذراع الشحن الإقليمي للحاويات التابعة للمجموعة «جلوبال فيدر شيبينغ»، خمس خدمات جديدة في القارة الإفريقية، شملت الربط مع ميناء بوانت نوار في جمهورية الكونغو على الساحل الغربي، ومع مدينة دار السلام في تنزانيا على الساحل الشرقي، حيث تمتلك المجموعة محطات تشغيلية، بما يعزز تكامل شبكتها البحرية وامتدادها على جانبي القارة.

إعادة التنظيم وتعزيز العمليات في إسبانيا

في أوروبا، برزت إسبانيا كمنصة لوجستية متقدمة ضمن محفظة المجموعة، وذلك في أعقاب استحواذها في عام 2023 على مجموعة «نواتوم» واستكمال دمج أعمالها في عام 2024، الأمر الذي وسّع نطاق الانتشار اللوجستي العالمي للمجموعة. وفي ديسمبر 2025، أبرمت المجموعة اتفاقاً مع مجموعة «ألجيوسا» لإنهاء تحالف سابق وتبادل حصص أقلية في ست محطات إسبانية، بما أتاح لها السيطرة التشغيلية على ثلاث محطات رئيسية في «ساغونتو» و«كاستيون» و«تاراغونا»، إضافة إلى تعزيز امتدادها البري الداخلي وتقوية تكامل خدماتها. كما تُستخدم المنصة الإسبانية بوصفها مركزاً لنقل أفضل الممارسات اللوجستية المتقدمة إلى الأسواق الأخرى التي تنشط فيها المجموعة.

وعلى الصعيد الدولي، واصلت المجموعة إدارة أصولها باعتبارها محفظة عالمية متكاملة تخضع لمعايير تشغيل موحّدة، ومنصات رقمية مشتركة، واستراتيجيات تجارية منسّقة. ويكتسب هذا النهج أهمية خاصة في الأسواق الناشئة، حيث يشكل الحضور المحلي وبناء علاقات قائمة على الثقة عاملاً حاسماً في ترسيخ الاستدامة التشغيلية وتحقيق النمو طويل الأجل.

آفاق التوسع مستقبلاً

من خلال نموذج تشغيلي مرن قائم على الأصول الخفيفة في مجالات الخدمات اللوجستية والربط البحري، بنت المجموعة قاعدة معرفية واسعة بالأسواق في الهند والصين ودول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي يوليو 2025، افتتحت المجموعة رسمياً أول مكتب دولي لها في الصين في بكين، في خطوة تمثل محطة مفصلية ضمن مسار توسعها العالمي. وتدير المجموعة ضمن أنشطتها البحرية والقارة الهندية، و14 مكتباً في الصين، و18 مكتباً في جنوب شرق آسيا، و24 مكتباً في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى ترتيبات وكالة في البرازيل.

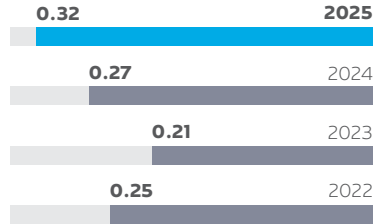
ويغذي هذا الحضور المستمر وتراكم الخبرة الميدانية عملية التقييم المنهجي للفرص الاستثمارية في تلك الأسواق مستقبلاً.

وعموماً، شكّل عام 2025 مرحلة ترسيخ وإعادة ضبط استراتيجي، مع تركيز واضح على تعميق نموذج العمل القائم على تطوير الممرات التجارية، وتعزيز تكامل الأصول، وتحويل الحضور التشغيلي إلى قيمة مستدامة طويلة الأجل. ومع التطلع إلى عام 2026، ستركز المجموعة على تطوير وتحديث وإطلاق العمليات التجارية للمحطات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي سفاجا في مصر، وكراتشي في باكستان، واللاذقية في سوريا، بما يعزز الجاهزية التشغيلية ويرفع مستويات الأداء.

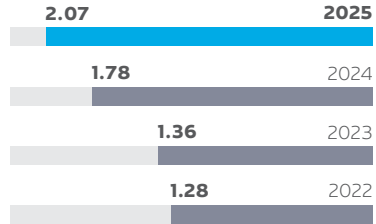
ورغم استمرار تقييم الفرص الجديدة، فإن أي توسع محتمل في أسواق كبيرة ومتشابهة مثل الصين أو الهند أو البرازيل سيظل انتقائياً ويستند إلى شراكات استراتيجية.

مراجعة الأداء المالي والتشغيلي يتبع الأداء المالي الموحد

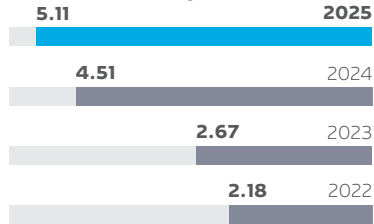
ربحية السهم الواحد
0.32 درهم
+19% على أساس سنوي



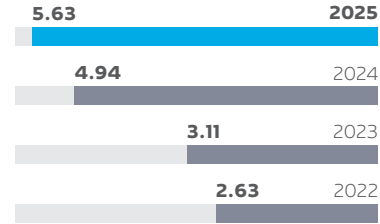
إجمالي صافي الأرباح
2.07 مليار درهم
+16% على أساس سنوي



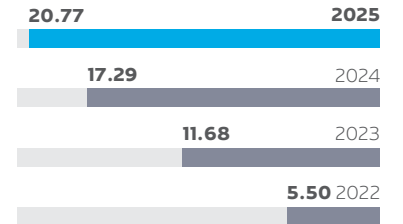
الأرباح قبل استقطاع الفوائد
والضرائب والإهلاك والاستهلاك
5.11 مليار درهم
+13% على أساس سنوي



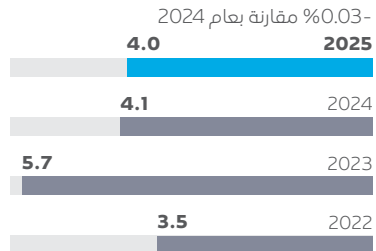
إجمالي الأرباح
5.63 مليار درهم
+11% على أساس سنوي



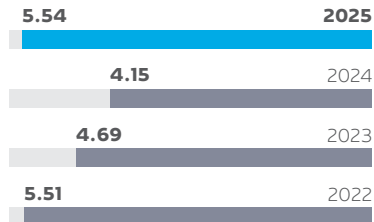
الإيرادات
20.77 مليار درهم
+20% على أساس سنوي



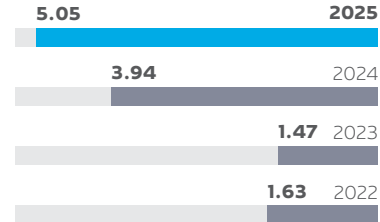
صافي الدين/الأرباح قبل استقطاع
الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك
x4.0



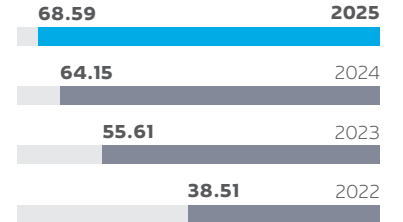
النفقات الرأسمالية
5.58 مليار درهم
+33% على أساس سنوي



النقد من الأنشطة التشغيلية
5.25 مليار درهم
+33% على أساس سنوي



إجمالي الأصول
69.42 مليار درهم
+8% على أساس سنوي



قطاع الموانئ

عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة

نمو مربح، ومكانة عالمية متنامية، وتوسع استراتيجي مدروس في دولة الإمارات العربية المتحدة

حققت عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2025 أداءً مالياً لافتاً ونمواً متسارعاً ورسخت تموضعها الاستراتيجي، الأمر الذي عزز مكانتها كركيزة أساسية لقطاع الموانئ في مجموعة موانئ أبوظبي. ومن خلال إدارتها لكافة الموانئ والمحطات الـ 7 التابعة للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما فيها ميناء خليفة الذي يضم واحدة من أكثر منظومات الموانئ لمناولة الحاويات والبضائع العامة تطوراً في العالم، نجحت عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة في الجمع بين التميز التشغيلي والتوظيف المنضبط لرأس المال، بهدف تعزيز الربحية وتوسيع الطاقة الاستيعابية وترسيخ حضورها العالمي.

شكل عام 2025 نقطة تحول جوهريّة، حيث سجلت عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة مستويات قياسية في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، بالتزامن مع

تواصل تحسن الربحية على مدار العام، وذلك بفضل ارتفاع أحجام المناولة، وزيادة معدلات الإشغال في المحطات، والإدارة المنضبطة للتكاليف.

ولا تزال النظرة المستقبلية لعمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة إيجابية للغاية، إذ واصل ميناء خليفة نموه في عام 2025 كبوابة بحرية عالية الكفاءة، تدعم ترسيخ مكانة إمارة أبوظبي كمركز تجاري عالمي يتميز بالكفاءة التشغيلية وسهولة ممارسة الأعمال. وعلى الرغم من معدلات الإشغال المتنامية في معظم فئات البضائع الرئيسية للعديد من المنشآت بما فيها ميناء خليفة الذي يستضيف ثلاثاً من أكبر شركات شحن الحاويات في العالم، إلا أنه تم التعامل مع التدفقات المتزايدة بسهولة بفضل الإدارة الفاعلة للطاقة الاستيعابية، والالتزام بالتميز التشغيلي، والاستفادة من العلاقة التكاملية الاستراتيجية مع مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي - مجموعة كيزاد، أكبر مشغّل للمناطق الاقتصادية المتكاملة والمتخصصة في المنطقة.

وفي الأثناء، جسّد صعود ميناء خليفة إلى المركز 39 عالمياً ضمن قائمة «لويدز» لأفضل 100 ميناء في العالم المكانة البارزة المتنامية لمجموعة موانئ أبوظبي بين مثيلاتها من الشركات العالمية. ويأتي صعود الميناء من المرتبة الـ 95 التي كان يحتلها قبل ستة أعوام، إلى جانب تصنيفه عام 2023 في المرتبة الثالثة ضمن أكثر موانئ الحاويات كفاءة في العالم، ثمرة للاستثمارات المستمرة في البنية التحتية والتكنولوجيا وجودة الخدمات، ما يرسخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد للتجارة والخدمات اللوجستية.



حققت أعمال قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة أرباحاً قياسية قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك خلال عام 2025.

البنية التحتية الاستراتيجية: ميناء خليفة مركز عالمي للطاقة الجديدة

شملت أبرز إنجازات عام 2025 توقيع اتفاقيتين طويلتي الأمد مع شركة «نيمكس تيرمينالز»، التابعة لمجموعة «نيمكس بتروليوم» التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها والمتخصصة في تطوير بنية تحتية للطاقة. وستمهد هاتان الاتفاقيتان الطريق لتطوير محطة للغاز الطبيعي المسال، ومحطة عالمية المستوى للغاز البترولي المسال قادرة على استقبال أضخم ناقلات الغاز في ميناء خليفة، والتي تعتبر أول محطتين من نوعهما مملوكتين للقطاع الخاص على مستوى الدولة.

وتعدّ صفقة «نيمكس» نقلة نوعية في قدرات ميناء خليفة تتجاوز مناولة الحاويات والبضائع التقليدية، بإجمالي قيمة تعاقدية تقديرية لمجموعة موانئ

البضائع السائبة والعامة

59.5 مليون طن

+6% على أساس سنوي

مناولة الحاويات

7.69 مليون حاوية نمطية

+23% على أساس سنوي

الطاقة الاستيعابية للحاويات

12.1 مليون حاوية نمطية

+22% على أساس سنوي

قطاع الموانئ يتبع

أبوظبي تتجاوز 30 مليار درهم (6.8 مليار دولار أمريكي) عبر تدفقات إيرادات متعددة على مدار 50 عاماً. وتتمتع هذه المرافق بالقدرة على استقبال أضخم ناقلات الغاز في العالم، وستسهم في ترسيخ مكانة الميناء كمركز إقليمي لإعادة شحن الطاقة، مع دعم استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050 عبر تمكين استخدام وقود الغاز الطبيعي المسال والبترولي المسال الأقل انبعاثاً في النقل البحري.

ومن الناحية الاستراتيجية، تجسد اتفاقيات «نيمكس» نموذج المجموعة القائم على «الامتياز مع أحجام مناولة مضمونة»، حيث تسهم عقود إيجار الأراضي طويلة الأمد المقترنة بأحجام مناولة مُلزمة في تقليل مخاطر استخدام رأس المال وضمان العوائد، فضلاً عن تحفيز استثمارات القطاع الخاص بالتوازي مع إنفاق المجموعة على البنية التحتية. وإضافة إلى العوائد المالية المباشرة، يؤسس المشروع لمنظومة متكاملة للطاقة الجديدة في ميناء خليفة، ما يخلق فرصاً آتية في قطاعات البتروكيماويات، والكيماويات المتخصصة، والصناعات التحولية داخل «كيزاد» التي تعد شبكة المناطق الاقتصادية التابعة للمجموعة.

شهد المشروع تقدماً ملموساً منذ التوقيع في نوفمبر 2025، حيث بدأت «نيمكس» في تقييم المخاطر النوعية وإجراء دراسات التصميم الهندسي الأولي للمحطتين، تزامناً مع بدء العمل على التصاميم الهندسية الأولية لتطوير الأرضة البحرية. كما تم تحقيق تقدم في النقاشات حول المرحلة الثانية من التوسع، والتي تشمل زيادات في مساحة الأراضي المخصصة وأحجام المناولة لمشروع الغاز الطبيعي المسال، ما يعكس إمكانية التطوير والتوسيع التي يتمتع بها المشروع.

وبالتوازي مع تطوير مشاريع الغاز الطبيعي المسال والغاز البترولي المسال، قامت عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسيع نطاق حلول الوقود البديل. وفي هذا السياق، أبرمت مجموعة موانئ أبوظبي في يونيو 2025 اتفاقية تعاون مع كل من «مصدر» الشركة الإماراتية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة، وشركة «أدفارو» الهولندية المتخصصة في محطات تخزين السوائل السائبة وحلول البنية التحتية، ومجموعة «سي إم إيه سي جي إم»، لدراسة تطوير مرافق لتصدير وتزويد السفن بالميثانول المستدام في ميناء خليفة. ومن شأن هذه المبادرات مجتمعة أن ترسخ مكانة الميناء كمركز للطاقة ولتزويد السفن بالوقود قادر على مواكبة المستقبل، ما يعزز جاذبيته بالنسبة لخطوط الشحن العالمية التي تضع إزالة الكربون على رأس أولوياتها.

نمو مناولة الحاويات: تسارع الزخم التشغيلي وتعزيز ثقة الناقلين

حققت أعمال مناولة الحاويات في عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً في عام 2025، حيث ارتفعت أحجام المناولة بنسبة 21% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 6.6 مليون حاوية نمطية، بالرغم من التقلبات الإقليمية. ويعكس هذا الأداء زيادة الحصة السوقية وتحقيق قيمة مضافة عالية من خدمات التخزين والتأجير والخدمات المساندة.

وكان القرار الذي اتخذته شركة «سي إم إيه تيرمينالز ميناء خليفة» في نوفمبر 2025 بتوسيع محطتها المشتركة مع مجموعة موانئ أبوظبي بمثابة لحظة فارقة بعد أقل من عام على تدشينها. وستشهد الطاقة الاستيعابية للمحطة ارتفاعاً بنحو مليون حاوية نمطية لتصل إلى 2.7 مليون حاوية نمطية، أي زيادة قدرها 50%، ما سيزيد الطاقة الاستيعابية الإجمالية لميناء خليفة إلى 10.5 مليون حاوية نمطية. وتبلغ قيمة الاستثمار في هذه التوسعة نحو 420 مليون درهم (أي ما يعادل 115 مليون دولار أمريكي) سيتم تقاسمها بين الشركاء وفقاً لنسب حصصهما، وكان الاستثمار مدفوعاً بتحول أحجام مناولة من أسواق إقليمية أخرى، والطلب النشط من السوق، وتسارع معدلات الإشغال، والأداء التشغيلي.

وجتهد التنامي السريع لعمليات محطة «سي إم إيه تيرمينالز ميناء خليفة» كفاءة التنفيذ الذي تتمتع به عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية

المتحدة في عام 2025. ونجحت المحطة منذ افتتاحها أواخر عام 2024 بطاقة استيعابية تقدر بنحو 1.8 مليون حاوية نمطية، في الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل بحلول ديسمبر 2025 ما يعد إنجازاً قياسياً. واستند هذا الأداء المتميز إلى الجاهزية التشغيلية العالية، والأنظمة الرقمية المتكاملة، وافتتاح «ميناء الفايف الجاف» الذي وفر بوابة داخلية بديلة في الدولة، وخفف الضغط على البنية التحتية الساحلية.

أسهمت المنظومة متعددة المحطات في ميناء خليفة والمعززة بمحطات تشغيلها كبرى الخطوط الملاحية العالمية مثل «إم إس سي» و«كوسكو» و«سي إم إيه سي جي إم»، في إحداث أثر إيجابي فوري عزز تكامل شبكة الخدمات الملاحية، ومرونة جداول العمليات، وإعادة توزيع المعدات بكفاءة في المحطات المختلفة. كما ساهم الدمج السريع لعمليات النقل بالشاحنات بين المحطات والمنصة الرقمية للتجارة التابعة للمجموعة، في دعم معدلات الإشغال والارتقاء بموثوقية الخدمات المقدمة.

أسهمت المنظومة متعددة المحطات في ميناء خليفة والمعززة بمحطات تشغيلها كبرى الخطوط الملاحية العالمية مثل «إم إس سي» و«كوسكو» و«سي إم إيه سي جي إم»، في إحداث أثر إيجابي فوري عزز تكامل شبكة الخدمات الملاحية، ومرونة جداول العمليات، وإعادة توزيع المعدات بكفاءة في المحطات المختلفة. كما ساهم الدمج السريع لعمليات النقل بالشاحنات بين المحطات والمنصة الرقمية للتجارة التابعة للمجموعة، في دعم معدلات الإشغال والارتقاء بموثوقية الخدمات المقدمة.

قطاع الموانئ يتبع

ومن المتوقع أن يكون 2026 أول عام مالي يتم فيه جني ثمار الاستثمارات الأخيرة في محطات الحاويات بميناء خليفة، مع اقتراب الطاقة الاستيعابية للمنظومة من 10.5 مليون حاوية نمطية، وتوقعات بتحقيق مكاسب إضافية في مستويات الإنتاجية بالترزامن مع وصول العمليات إلى مرحلة النضج الكامل.

بوابات المعادن والأغذية والطاقة: خدمات قيمة مضافة جديدة مخصصة لقطاعات استراتيجية في ميناء خليفة

بالترزامن مع التزام عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة بتوسيع الطاقة الاستيعابية لميناء خليفة استباقاً لنمو الطلب، نجحت المجموعة في إيجاد مصادر إيرادات جديدة لتعزيز الأعمال الأساسية للموانئ.

ومن أمثلة ذلك إطلاق حزمة خدمات ذات قيمة مضافة ومخصصة للمتعاملين عام 2025 تشمل إعادة التعبئة وإعادة المعالجة والتي توفرها عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة



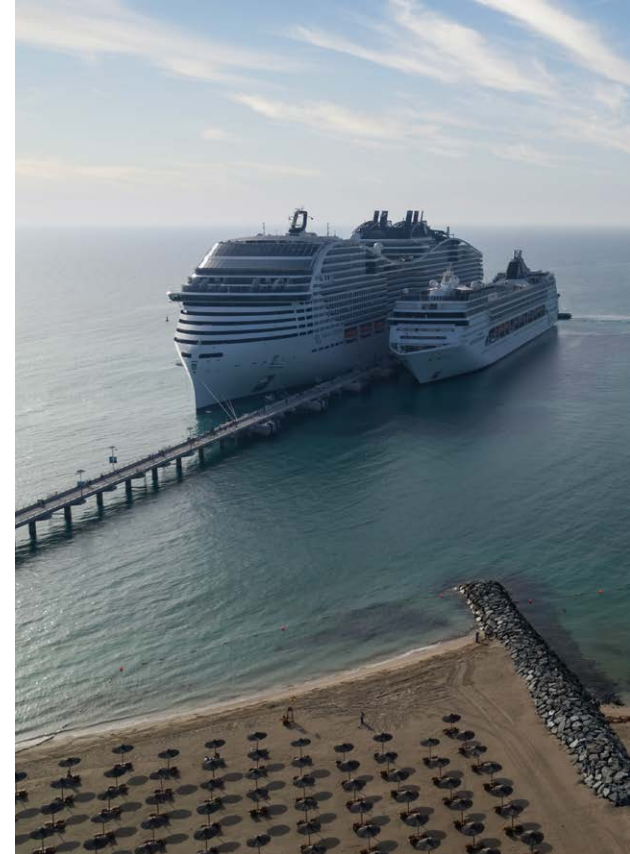
اعتباراً من الربع الثالث لعام 2025، جرى توحيد عمليات محطات مناولة البضائع المدرجة التابعة للمجموعة في كل من «ميناء خليفة»، ومحطتي «أوتوترمينال برشلونة» و«باساخيس» في إسبانيا، لتنضوي جميعها تحت مظلة «ناتوم أوتوموتيف» ضمن القطاع البحري والشحن.

لمتعامليها الاستراتيجيين مباشرة داخل حرم الميناء. وتسهم هذه الخدمات في تحقيق وفورات في الوقت والتكلفة، وجرى تصميمها لتلبية احتياجات المستأجرين في مجمع المعادن «ميتال بارك»، ومركز الأغذية، والمجمعات الصناعية المتخصصة الأخرى في كيزاد. ومن أبرز المستفيدين من هذه المنظومة شركة مطاحن العين التي تعمل على إنشاء مرفق لتخزين ومعالجة الحبوب بمساحة 50 ألف متر مربع في الرصيف الجنوبي لميناء خليفة؛ وشركة «أوليز تيرمينالز» في الإمارات والمتخصصة في توريد وتوزيع النفط، والتي تعمل على تطوير مرفق عالمي لتخزين المنتجات البترولية النظيفة بسعة 600 ألف متر مكعب في ميناء خليفة.

وتمثل مجموعة خدمات «بوابة المعادن» و«بوابة الأغذية» و«بوابة الطاقة» في ميناء خليفة جيلاً جديداً من الحلول سريعة الإنتاج للموانئ والمصممة لتتلاءم مع متغيرات التجارة العالمية المعاصرة، حيث تخضع مسارات الشحن بشكل متزايد لتأثيرات التعرفة الجمركية ومعايير بلد المنشأ.

قطاع الموانئ يتبع

أسهمت الإدارة المنضبطة للتكاليف، إلى جانب إعادة توظيف الأصول على المدى القصير، في تمكين القطاع البحري والشحن التابع للمجموعة من الحفاظ على ربحيته خلال عام 2025، وذلك رغم التحديات الناتجة عن الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة.



تنويع محفظة النمو وتطوير الخدمات اللوجستية للمناطق الداخلية

بعيداً عن أنشطة الحاويات، واصلت عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجيتها لتنويع وتوسيع أعمال البضائع العامة والسائبة والمدحرجة والسفن السياحية. وساهم توسيع الطاقة الاستيعابية متعددة الأغراض في الحوض الشمالي لميناء خليفة، وتطوير مراكز لوجستية متخصصة للصلب وشحنات المشاريع الصناعية والبنى التحتية، إلى جانب التطور في المنشآت المجاورة للغازات والسوائل، في تعزيز قدرة المجموعة على مناولة طيف أوسع من الشحنات.

على صعيد الربط اللوجستي، أدى تطوير موانئ جافة وإضافة محطات لشحن الحاويات بما في ذلك المنشآت في كل من العين والغايه، إلى تحسين آليات الربط مع المناطق الداخلية ورفع الكفاءة الاقتصادية لممرات الشحن، لا سيما مع التقدم المحرز في الربط عبر قطارات الاتحاد. وساهمت هذه المراكز الداخلية في تقليص فترات مكوث البضائع، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، ودعم نمو قطاعات الأغذية، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والمعادن، والشحنات الصناعية التي تستهدفها كيزاد.

أما بالنسبة لعمليات محطات السفن السياحية، فقد واجهت بعض التحديات التشغيلية خلال عام 2025 نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وما تبعها من تراجع في الإقبال على الأنشطة السياحية البحرية في المنطقة، ما أدى إلى انخفاض أعداد

المسافرين عن المستويات المستهدفة في الميزانية التقديرية للعام. ورغم ذلك، نجحت الإدارة المنضبطة للتكاليف في المحافظة على ربحية القطاع، كما تشير المؤشرات المستقبلية ومنها اكتمال جدول الرحلات لموسم 2026/2025 في «شاطئ صير بني ياس للسفن السياحية»، إلى بوادر لتعافي أعمال القطاع بالتزامن مع عودة الاستقرار الإقليمي. الجدير بالذكر أن المجموعة أظهرت مرونة تشغيلية لافتة من خلال قيامها بتوظيف محطة العقبة للسفن السياحية في المملكة الأردنية الهاشمية مؤقتاً لمناولة البضائع العامة خلال فترات الركود السياحي، ما يثبت قدرة المجموعة على التكيف مع متغيرات السوق.

المرونة التشغيلية في الأسواق المتقلبة

سلط عام 2025 الضوء على قدرة عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة عملياتها بمرونة عالية في ظل ضبابية الأوضاع الجيوسياسية، وقامت المجموعة خلال فترات تصاعد التوترات والمخاوف بشأن انقطاعات محتملة في العمليات عبر مضيق هرمز، بتفعيل الإجراءات والخطط اللازمة لاستمرارية الأعمال، والاستفادة من بوابات بديلة مثل مرافئ الجبيرة، وضمان استمرارية التواصل الوثيق مع المتعاملين والشركاء لضمان تدفق الحركة التجارية دون انقطاع.

وساهم تخطيط السيناريوهات، وطرح الخيارات البديلة، والتنسيق الفاعل مع أصحاب العلاقة، في حماية الإيرادات وضمان استمرارية الخدمات خلال تلك الفترة المتقلبة.

منظومة قادرة على تحقيق قيمة مستدامة

نجحت عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة بحلول نهاية عام 2025 في ترسيخ مكانتها بصفتها منظومة موانئ متطورة ذات هوامش ربحية مرتفعة ونمو متسارع وتفرد استراتيجي، تركز في جوهرها على النجاح المتنامي لميناء خليفة، المنشأة الرائدة ضمن محفظتها في أبوظبي. وجاء تسجيل مستويات قياسية في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، وتوسع هوامش الربحية، وترسيخ المكانة العالمية، والشراكات الاستراتيجية طويلة الأمد في مجال البنى التحتية، لتؤكد جميعها فاعلية الاستراتيجية التي تنتهجها مجموعة موانئ أبوظبي.

ومع حزمة مشاريع توسيع الطاقة الاستيعابية قيد التطوير، والبنى التحتية لقطاع الطاقة والوقود البديل، ودمج قدرات الخدمات اللوجستية الداخلية، وأوجه التآزر بين مختلف القطاعات، تتمتع عمليات قطاع الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة بمكانة تتيح لها مواصلة دعم مجموعة موانئ أبوظبي في تمكين التجارة العالمية، وتحقيق عوائد مستدامة وجاذبة معدلة بحسب المخاطر للمساهمين على المدى الطويل.

قطاع الموانئ يتبع

موانئ نواتوم

توسع مدروس وأداء قوى معزز بالكفاءة والابتكار

في عام 2025، عززت «موانئ نواتوم»، ذراع المجموعة لتشغيل الموانئ الدولية، منصة عملياتها العالمية، وواصلت توسيع نطاقها التشغيلي من خلال استثمارات مدروسة، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز الكفاءة والابتكار التشغيلي. وبحلول نهاية العام، كانت «موانئ نواتوم» تدير 21 محطة وثلاثة مراكز رقمية جمركية تتوزع عبر منطقة الشرق الأوسط وباكستان وإفريقيا وإسبانيا وآسيا الوسطى. وتركزت الأنشطة خلال العام على توسيع شبكة الخدمات، وزيادة الطاقة الاستيعابية، وتحسين مستوى الكفاءة، وتعزيز امتيازات التشغيل طويلة الأجل، بالتوازي مع المضي في مشاريع

تطوير الموانئ الجديدة وتطوير الموانئ القائمة التي ستشكل ركيزة أساسية للنمو المستقبلي.

وعلى صعيد محفظة الأصول، أعطيت الأولوية في تخصيص رأس المال للمشاريع التي ترفع مستوى الإنتاجية، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتدعم التنمية المستدامة طويلة الأجل، بما يعكس استراتيجية المجموعة القائمة على الجمع بين التوسع والانضباط في التنفيذ.

التقدم في تنفيذ المشاريع الكبرى

تسارعت وتيرة الأعمال الإنشائية في «موانئ نواتوم – محطة سفاجا» في مصر، حيث تم تقديم موعد افتتاح المشروع إلى الربع الثالث من عام 2026، بدلاً من الموعد الأصلي الذي كان مقرراً في الربع الأول من عام 2027. وقد بلغت نسبة إنجاز رصف الساحات 85%، ومناطق الرصيف 80%، مع تحقيق تقدم ملحوظ في شبكات مرافق الخدمات العامة. كما تم تحقيق معظم مستهدفات توريد المعدات، مع استكمال تصنيع رافعات الرصيف المخطط لها بالكامل، واقتراب الانتهاء من تصنيع الرافعات الجسرية ذات الإطارات المطاطية. ورغم ضغوط الجدول الزمني، تظل محطة سفاجا ركيزة أساسية كمحطة متعددة الأغراض تدعم الطموحات الصناعية والتصديرية لمنطقة صعيد مصر، بما في ذلك بضائع الفوسفات والأسمدة.

وفي باكستان، أحرزت «موانئ نواتوم» تقدماً في توسعة وتحديث كل من «محطة بوابة كراتشي» و«محطة بوابة كراتشي متعددة الأغراض المحدودة». وتم ترسية عقود أعمال التجريف لتمكين المحطتين من استقبال سفن ضخمة بطول يصل إلى 350 متراً وبغاطس 15.5 متراً. وفي محطة بوابة كراتشي، سترفع هذه الأعمال الطاقة الاستيعابية السنوية للحاويات من 750 ألف حاوية نمطية إلى مليون حاوية نمطية. كما شهد العام تقدماً في خطط توسعة المحطة بطول 200 متر، مع اعتماد التمويل والبدء في إعداد عقد الهندسة والتوريد والإنشاء. أما في «محطة بوابة كراتشي متعددة الأغراض المحدودة»، ستسمح التحديثات باستقبال سفن البضائع السائبة من فئة باناماكس، بمستويات بكفاءة عالية.

وقّعت المجموعة خلال عام 2025 عقوداً لتنفيذ أعمال التحريف وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطتها متعددة الأغراض ومحطات الحاويات «محطة بوابة كراتشي متعددة الأغراض المحدودة» و«محطة بوابة كراتشي» في ميناء كراتشي في باكستان، بما يعزز كفاءة المناولة ويرفع القدرة التشغيلية لتلبية النمو المتوقع في حركة التجارة.



كما وقعت محطة بوابة كراتشي متعددة الأغراض المحدودة اتفاقية بارزة مع شركة «لويس دريفوس» لتطوير مجمع لتخزين الحبوب، يضم ست صوامع بسعة 12,500 طن لكل منها. ومن المتوقع أن يعزز هذا المجمع، عند تشغيله في عام 2027، منظومة الأمن الغذائي في باكستان، ويُرشد مكانة محطة بوابة كراتشي متعددة الأغراض المحدودة كبوابة رائدة للحبوب والمنتجات الزراعية.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك قطاع الموانئ 1.34 مليار درهم

+27% على أساس سنوي
+24% من أرباح المجموعة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

الإيرادات قطاع الموانئ 2.86 مليار درهم

+21% على أساس سنوي
+14% من إيرادات المجموعة

قطاع الموانئ يتبع

إفريقيا: بناء المنظومة وتعزيز المرونة التشغيلية

في مدينة لواندا الأنغولية، أحرزت موانئ نواتوم تقدماً ملموساً في أعمال التطوير والتشغيل الفعلي عقب بدء أنشطة المجموعة في يناير 2025. واستمرت أعمال التوسعة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمحطة، إلى جانب تحقيق منجزات رئيسة شملت تأكيد الجدول الزمنية لأعمال التجريف، ومواصلة تصنيع رافعات الرصيف والرافعات الجسرية المطاطية، والانتقال الناجح إلى ساحة تشغيل مؤقتة.

وعلى الصعيد التشغيلي، أصبحت محطة لواندا نموذجاً يتخذ به في المرونة. فعلى الرغم من العمل من ساحة مؤقتة محدودة المساحة وبرصيف واحد، نجحت المحطة في مضاعفة أحجام المناولة تقريباً من خلال تطبيق نموذج تشغيل قائم على «الرسو المزدوج» بالتعاون مع المشغل المجاور «سونيلز». ومع استعادة الطاقة الاستيعابية غير المستغلة في ساحة المحطة، بلغت مناولة المحطة نحو 200 ألف طن من البضائع العامة في الربع الرابع. وارتفع متوسط أحجام المناولة الشهرية من نحو 25,000-30,000 طن قبل بدء عمليات المجموعة إلى أكثر من 50,000 طن بنهاية العام، ما يعكس قفزة في الكفاءة تحققت حتى قبل اكتمال البنية التحتية الجديدة.

وفي ميناء بوانت نوار بجمهورية الكونغو، أحرز مشروع المحطة متعددة الأغراض التابع للمجموعة تقدماً ملموساً خلال مراحل التطوير الأولية. وشملت أبرز الإنجازات الحصول على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والمضي في طرح مناقصة عقد الهندسة والتوريد والإنشاء. كما جرى توقيع اتفاقية مساهمين مع «سي أم إيه تيرمينالز»، التابعة لمجموعة «سي إم إيه سي جي أم»، لتطوير وتشغيل محطة «نيو إيست مول» الجديدة متعددة الأغراض. وتحتفظ مجموعة موانئ أبوظبي بحصة أغلبية تبلغ 51% بموجب اتفاقية امتياز لمدة 30 عاماً تم إبرامها في عام 2023.

توسيع المحفظة عبر استحوذات مدروسة

وبالتوازي مع مشاريع التوسع العضوي، وسّعت موانئ نواتوم حضورها الدولي عبر استحوذات استراتيجية. ففي عام 2025، استحوذت مجموعة موانئ أبوظبي على حصة بنسبة 19.3% في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع وقدمت عرض شراء إلزامي للاستحواذ على حصة أغلبية، رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية، بما يعزز حضورها في أحد أكبر موانئ الحاويات في مصر. كما أبرمت المجموعة اتفاقية للاستحواذ على حصة 20% في محطة حاويات اللاذقية الدولية في سوريا، موسعة نطاق وجودها في البحر الأبيض المتوسط عبر المحطة المناولة لغالبية أحجام الحاويات في البلاد.

في بوانت نوار بجمهورية الكونغو، وقعت المجموعة اتفاقية مساهمين مع مجموعة سي إم إيه سي جي إم لتطوير وتشغيل وإدارة محطة «الرصيف الشرقي الجديد» بشكل مشترك، وذلك ضمن امتياز يمتد لمدة 30 عاماً، بما يعزز حضورها في أحد المراكز الحيوية للتجارة البحرية في غرب إفريقيا.

قطاع الموانئ يتبع

واصلت «موانئ نواتوم» خلال عام 2025 تعزيز شبكتها الدولية، والتي توسعت لتشمل 21 محطة مينائية وثلاثة مراكز رقمية للخدمات الجمركية، بما يدعم تكامل العمليات ويرفع كفاءة إدارة التدفقات التجارية عبر مختلف الأسواق.



تتوافق هذه الصفقات مع استراتيجية النمو القائمة على ركيزتين لدى موانئ نواتوم، والمتمثلة في بناء منصة رائدة لمحطات الحاويات في المناطق الجغرافية الرئيسية التي تركز عليها مجموعة موانئ أبوظبي، مع تعزيز قدرات محطات البضائع الزراعية السائبة. ومن المتوقع أن يؤدي الاستثمار في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، بمجرد اكتمال دمجه، إلى مضاعفة أحجام مناولة الحاويات لدى موانئ نواتوم تقريباً، مما يعزز حجم أعمالها ومكانتها عبر ممرات التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب.

إسبانيا: ترسيخ الحضور، وتعزيز الكفاءة والاستدامة

ظلت إسبانيا محور اهتمام رئيسي للمجموعة في عام 2025، مع تركيز أنشطتها على عمليات الدمج، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الاستدامة. وفي مالقة، ساهمت الاستثمارات في الرافعات الجسرية الكهربائية المطاطية وجارات المحطة في دعم زيادة أحجام المناولة والإنتاجية. كما أسهم تحويل توصيلات الحاويات المبردة من مولدات تعمل بالديزل إلى بنية تحتية كهربائية ثابتة، في تحقيق وفورات دورية تُقدّر بنحو 110,000 يورو شهرياً، إلى جانب خفض الانبعاثات والمخاطر التشغيلية.

وفي قسطنطين، جرى دمج ثلاث اتفاقيات امتياز ضمن عقد موحد يمتد حتى عام 2044، مما أتاح تحقيق أوجه تكامل بين عمليات الحاويات والبضائع السائبة والبضائع القائمة على المشاريع. وبدأت المحطة في مناولة سفنات توربينات رياح بطول 86 متراً لصالح شركة «فيستاس ويند سيستمز»، ما يعكس دورها المتنامي في تعزيز سلاسل إمداد الطاقة المتجددة. كما تم تحقيق تقدم إضافي في طركونة، حيث يدعم اعتماد عقد الامتياز حتى عام 2064 تطوير مستودعات جديدة لتوسيع الطاقة الاستيعابية لمناولة الحبوب. وفي ساغونتو، أحرزت المفاوضات تقدماً بشأن تمديد عقد الامتياز طويل الأجل.

وأدى إنهاء اتفاقيات التشغيل المشترك مع مجموعة «ألجيوسا» إلى إعادة هيكلة الحضور الإسباني ليقترص على 10 محطات تحت إدارة موانئ نواتوم، مما نتج عنه ملكية كاملة بنسبة 100% في ثلاث محطات رئيسية، وسيطرة تشغيلية كاملة على الشبكة الأساسية.

الأداء التشغيلي العام

استفادت موانئ نواتوم من نمو العمليات التابعة والمملوكة بحصص أقلية. ففي محطة دار السلام للحاويات 2 في تنزانيا، حيث تمتلك المجموعة حصة 30% بالشراكة مع مجموعة «أداني» وشركة «إيست هاربور تيرمينالز المحدودة»، بلغت أحجام المناولة السنوية نحو 900,000 حاوية نمطية، مدفوعة بالطلب المتزايد من تنزانيا ومنطقة البحيرات العظمى. وتظل هذه المحطة بوابة حيوية لمنطقة شرق ووسط إفريقيا.

وأما في مصر، فقد أحرزت عمليات التكامل اللوجستي تقدماً ملموساً عبر عمليات شركة «ترانسمار» في ميناء الأدبية، حيث تم توسيع نطاق خدمات النقل البري، مما ساهم في تعزيز مكانة موانئ نواتوم على امتداد سلسلة القيمة.

التحولات الرقمية

شهد عام 2025 تقدماً ملموساً في رقمنة العمليات عبر محافظة المجموعة. ففي سفاجا، تم إحراز تقدم كبير في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك نظام تشغيل المحطة، ونظام البوابات الذكية المزود بخاصية التعرف الصوتي على الحروف، وأنظمة الإدارة المؤسسية، وذلك تمهيداً لانطلاق العمليات في عام 2026. وفي لواندا، جرى توسيع البنية التحتية لتقنية المعلومات لتشمل ساحة التشغيل المؤقتة، مع المضي في مناقصة تقنية المعلومات للمحطة الرئيسية، والمخطط اكتمالها مطلع عام 2027.

قطاع الموانئ يتبع

استراتيجية تتجسد في تعزيز الأداء

أثبتت موانئ نواتوم، عبر شبكتها الدولية في 2025، كيف يمكن للاستثمارات المدروسة في البنية التحتية، واستراتيجيات عقود الامتياز، والابتكار التشغيلي، أن تتحول إلى تحسينات ملموسة في الكفاءة والمرونة ونمو في أحجام المناولة. فمن خلال توظيف المعدات الموفرة للطاقة في أوروبا، إلى تطبيق استراتيجيات مبتكرة لتقليل زمن رسو السفن في إفريقيا، واصلت المجموعة تطبيق استراتيجيتها الرامية إلى زيادة الطاقة الاستيعابية والحد من المعوقات التشغيلية على امتداد شبكة عملياتها.

ومع دخول عام 2026، تمتلك «موانئ نواتوم» منصة أقوى وأكثر تكاملاً، مما يضعها في موقع متميز لبدء تشغيل المشاريع الكبرى، وتوسيع نطاق أنشطة الحاويات والبضائع الزراعية السائبة، ومواصلة تعزيز الكفاءة عبر محافظة محطاتها الدولية.

وفي أنغولا، اتفقت «مقطع للتكنولوجيا»، الذراع الرقمية للمجموعة، على تطوير نافذة رقمية موحدة لحلول التجارة والخدمات اللوجستية لصالح هيئة تنظيم الخدمات اللوجستية والشحن الأنغولية. وتهدف منصة «جول» إلى تبسيط وتوحيد التجارة البحرية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وخفض الانبعاثات الكربونية، من خلال دمج وتبسيط المنصات الحالية، بما في ذلك الشبكة الوطنية للمنصات اللوجستية، والنافذة الموحدة للموانئ، والنافذة الموحدة للتجارة الخارجية، مع نظام إدارة الجمارك، بالإضافة إلى الأنظمة الرقمية للخدمات اللوجستية والتجارية للوزارات، والهيئات الحكومية الأخرى، والتجار، ووكلاء الشحن، وتجار الجملة والتجزئة، علاوة على البنك الوطني الأنغولي.

وفي إسبانيا، استمر العمل على تطوير نظام تشغيل الموانئ، حيث من المقرر اكتمال مرحلته الأولى في 2026. وفي المقر الرئيسي لموانئ نواتوم في أبوظبي، تم إحراز تقدم في تطوير لوحات بيانات ذكاء الأعمال ومراقبة الأداء، مع خطط لنشرها تدريجياً خلال عام 2026.

قطاع الموانئ – أبرز المؤشرات المالية لعام 2025

خلال العام، بزيادة قدرها +23% على أساس سنوي، تم مناولة 86% منها في دولة الإمارات. وقامت «محطة سي إم إيه تيرمينالز - ميناء خليفة» بمناولة نحو 1.3 مليون حاوية نمطية، خلال أول عام كامل من عملياتها في عام 2025، مع وصول معدل الإشغال إلى 74% خلال العام.

وظل توزيع أحجام إعادة الشحن / بضائع المنشأ والمقصد في دولة الإمارات مستقرًا إلى حد كبير عند 63%/37% خلال عام 2025.

ارتفعت أحجام مناولة البضائع العامة بنسبة مستقرة بلغت +6% على أساس سنوي لتصل إلى 59.5 مليون طن في عام 2025، مع استمرار دولة الإمارات (+6% على أساس سنوي) في استحوذها على الحصة الأكبر من أحجام المناولة (65% من إجمالي أحجام مناولة البضائع العامة). كما نمت أحجام المناولة الدولية بنسبة 8% على أساس سنوي (ونسبة +6% على أساس سنوي ومقارنة المثل بالمثل مع استثناء عمليات أنغولا).

وسجل القطاع أداءً قوياً في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، والتي نمت بنسبة 27% على أساس سنوي لتصل إلى 1.34 مليار درهم خلال العام، وبنسبة +24% على أساس سنوي ومقارنة المثل بالمثل، مدعومة بالتحسن المستمر في هوامش الربحية على مدار العام نتيجة النمو القوي في أحجام المناولة، وارتفاع معدلات الإشغال، وإعادة هيكلة الخدمات الرقمية وتحسين كفاءتها. كما ارتفع هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 46.9% خلال العام من الرقم السابق البالغ 44.8% والمسجل في عام 2024.

سجل قطاع الموانئ نمواً في إيراداته بنسبة 21% على أساس سنوي لتصل إلى 2.86 مليار درهم في عام 2025. وعلى أساس مقارنة المثل بالمثل، وبعد التعديل بشكل رئيسي لاستبعاد مساهمة ميناء لواندا في أنغولا، ارتفعت إيرادات القطاع بنسبة قوية لتصل إلى 17% على أساس سنوي. وجاءت المحركات الرئيسية لإيرادات القطاع خلال عام 2025 من العمليات الدولية لمناولة الحاويات (+59% على أساس سنوي)، ومناولة البضائع العامة والسائبة (33% على أساس سنوي)، ورسوم الامتياز الناتجة عن عمليات مناولة الحاويات في دولة الإمارات، مدعومة بالتشغيل المتسارع لمحطة الحاويات الثالثة في ميناء خليفة، وهي «محطة سي إم إيه تيرمينالز - ميناء خليفة» (+14% على أساس سنوي). كما شملت الإيرادات مساهمة شركة «سبسيه للخدمات اللوجستية للمركبات»، التي انضمت إلى قطاع الموانئ خلال النصف الأول من العام، قبل نقلها لاحقاً إلى «نواتوم للمركبات» ضمن القطاع البحري والشحن.

واعتباراً من الربع الثالث من عام 2025، تم أيضاً نقل عمليات محطات سفن الدرجة المتخصصة (بما في ذلك محطة أوتوتيرمينال - ميناء خليفة، ومحطة أوتوتيرمينال برشلونة في إسبانيا، ومحطة باساخيس لسفن الدرجة في إسبانيا) إلى محطة «نواتوم للمركبات»، ضمن القطاع البحري والشحن، وذلك في إطار استراتيجية المجموعة لإدماج جميع أنشطة شحن البضائع المدحرجة ضمن قطاع أعمال واحد.

بلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية السنوية لمحطات الحاويات على مستوى المجموعة 12.1 مليون حاوية نمطية بنهاية عام 2025، منها 9.6 مليون حاوية نمطية في ميناء خليفة، وبلغ إجمالي أحجام مناولة الحاويات 7.7 مليون حاوية نمطية

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

قطاع المدن الاقتصادية
والمناطق الحرةطلب متزايد على الاستثمار ومصدر
جديد لتوليد الإيرادات

واصل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة التابع لمجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 ترسيخ مكانته كمجموعة بنى تحتية طويلة الأجل، مدعومة بعقود تأجير للأراضي والأصول تمتد من 20 إلى 50 عاماً، مما أسهم في تقديم مساهمات مستقرة ومتكررة في إيرادات وأرباح المجموعة. وبارتكازه على مجموعة كيزاد (مناطق خليفة الاقتصادية - أبوظبي) التي تدير 12 منطقة اقتصادية متكاملة تمتد على مساحة 550 كيلومتراً مربعاً، بما في ذلك 100 كيلومتر مربع من المناطق الحرة (الأكبر في الشرق الأوسط)، مضى القطاع في تنفيذ استراتيجيته القائمة على التسهيل المنضبط للأراضي، ورفع كفاءة رأس المال، وتحفيز النمو الصناعي القائم على المنظومات المتكاملة.

تطوير نموذج توليد الإيرادات
من الأراضي

شهد عام 2025 تحولاً جوهرياً تمثل في إبرام مجموعة كيزاد لأول صفقة بيع أراضي واسعة النطاق مع شركة «ميرا العقارية»، شملت مساحة 4.6 كيلومتر مربع. ويمثل ذلك تطوراً مدروساً في نموذج عمل القطاع، حيث تم إدخال إطار «التطوير لغرض البيع والاستئجار» إلى جانب نموذج التأجير التقليدي طويل الأمد. وقد خصصت المجموعة مساحة أولية قدرها 16 كيلومتراً مربعاً من أراضي كيزاد لغرض البيع، ووضعت التصرف في الأراضي كأداة مدروسة لتحقيق القيمة وليس كاستراتيجية عشوائية مدفوعة بالحجم.

ومن المتوقع أن تحقق عملية بيع مساحة 4.6 كيلومتر مربع في منطقة المعمورة التابعة لكيزاد لصالح «ميرا العقارية» إيرادات للمجموعة بقيمة 2.47 مليار درهم (673 مليون دولار أمريكي) على مدار فترة سداد تمتد لسنة أعوام.

وخلال عام 2025، تعزز الطلب في السوق بفضل نضج منظومة كيزاد، وتنامي رغبة المستثمرين في تطوير مشاريع عقارية متعددة الاستخدامات (تجارية وسكنية)، مدعومة بنشاط صناعي قوي. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ مبيعات الأراضي المستقبلية بشكل مرحلي وانتقائي، مع أفق زمني لاستيعاب الدفعة الأولى من الأراضي يتراوح بين 3 إلى 5 أعوام، وهو نهج يهدف إلى تعزيز التدفقات النقدية، وتحسين القيمة الكامنة في الميزانية العمومية، وتحقيق نمو طويل الأمد في قيمة الأراضي.

تدوير رأس مال الأصول

واصلت مجموعة كيزاد الإدارة النشطة لمحفظتها أصولها المبنية لتعزيز كفاءة رأس المال. وسلط بيع أصول المستودعات المستقرة والمؤجرة - مثل مرافق «إمتيل» و«نون» - في نوفمبر 2025 لشركة «الدار العقارية» بقيمة 570 مليون درهم (155.2 مليون دولار أمريكي)، الضوء على استراتيجية مدروسة لإعادة تدوير رأس المال، وليس تراجعاً عن قطاع المستودعات.



من المقرر دخول نحو 500 ألف متر مربع من المساحات التخزينية الجديدة في «كيزاد» حيز التشغيل خلال عام 2026، في مؤشر واضح على قوة الطلب على تطوير المنظومة الصناعية واللوجستية وتعميق تكاملها.

وتظل المستودعات من الأصول الجوهريّة لاستقطاب المستأجرين، حيث عملت المحفظة بمعدلات إشغال قاربت السعة القصوى في عام 2025 رغم دخول إمدادات جديدة للسوق، لتصل السعة الإجمالية لمستودعات كيزاد إلى 770 ألف متر مربع.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة يتبع

ويتم حالياً إعادة توظيف عوائد بيع الأصول في تطوير مشاريع صناعية جديدة، ومرافق لوجستية متخصصة، وزيادة سعة المستودعات، مما يمكن كيزاد من تسريع وتيرة النمو وتحسين تدفقات النقد الحر. كما جرى العمل على تطوير 500 ألف متر مربع إضافية من الأصول المبنية (بزيادة 65% عن السعة الحالية) والمقرر إنجازها في عام 2026، وهو ما يتماشى مع توجه المجموعة نحو تدوير الأصول مع الاحتفاظ بقدرات التطوير والإشراف التشغيلي.

التوسع الدولي لكيزاد

شكل عام 2025 محطة استراتيجية بارزة بإطلاق «كيزاد شرق بورسعيد»، وهي منطقة صناعية ومجمع لوجستي متكامل سيتم بناؤه قرب مدخل قناة السويس في مصر، مما يمثل أول توسع دولي لنموذج كيزاد المتكامل (ميناء - منطقة صناعية - خدمات لوجستية). ويغطي المشروع مساحة 20 كيلومتراً مربعاً بموجب اتفاقية حق انتفاع قابلة للتجديد لمدة 50 عاماً مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وعقب الإعلان الأولي في مايو 2025، بدأت الأعمال التحضيرية في «كيزاد شرق بورسعيد» مع جدولة تطوير المرحلة الأولى بمساحة 2.8 كيلومتر مربع. وسينصب التركيز في عام 2026 على تنفيذ البنية التحتية، واستقطاب المستأجرين الرئيسيين، وطرح الأراضي على مراحل. وتُعد «كيزاد شرق بورسعيد» مساهماً استراتيجياً في النمو الدولي طويل الأمد عوضاً عن كونها محركاً للإيرادات على المدى القصير، ما يعكس استراتيجية مجموعة موانئ أبوظبي لتكرار نموذج كيزاد في الممرات التجارية الحيوية التي تشتمل على أصول مينائية وعمليات بحرية للمجموعة.

إشغال الأسرّة في مجموعة سديرة 94%

مقابل 67% في 2024

أحجام الطلب على الغاز 24.3 مليون وحدة

+7% سنوياً

توسيع خدمات إسكان الموظفين

واصلت مجموعة «سديرة»، المتخصصة في تطوير المجتمعات السكنية المستدامة للموظفين، والعاملة ضمن قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، توسيع نطاق قدراتها، حيث سجلت مستويات إشغال قياسية بلغت 94% في عام 2025، مع زيادة عدد الأسرّة المؤجرة إلى أكثر من 130 ألف سرير من إجمالي سعة قدرها 139 ألف سرير. ولدعم التوسع الصناعي المستمر، تمضي «سديرة» قدماً في تطوير مشاريع جديدة في مناطق ذات طلب مرتفع، والمقرر تسليمها مرحلياً بين عامي 2028 و2030.

وتسعي المجموعة لتحقيق النمو بشكل متزايد عبر نماذج الأعمال القائمة على الأصول الخفيفة والشراكات، بما في ذلك عقود التشغيل والإدارة لصالح الغير، مما يتيح للمجموعة التوسع والنمو خارج نطاق الأصول المملوكة لها فحسب. وبموازاة ذلك، تجري عمليات تحسين وتطوير لمحفظة «سديرة» من خلال الانضباط في التسعير وتوسيع نطاق الخدمات المساندة، مثل خدمات التموين، والمغاسل، والنقل، وهو ما يساهم في رفع معدل الإيرادات لكل سرير وتعزيز مستويات استبقاء المستأجرين.

المرونة في مواجهة تقلبات السوق

أثبتت كيزاد مرونتها في عام 2025 رغم تقلبات سلاسل التوريد العالمية، حيث نجحت خلال ربع واحد فقط في تأمين أربعة عقود إيجار أراضي كبرى لمدة 50 عاماً مع شركات عالمية ومحلية هي: «برودن إنرجي» (دبي)، و«ويتها للخليج للصناعات» (سنغافورة)، و«أكسيون ديفلوبمنت» و«ستوك سبيس» (دولة الإمارات العربية المتحدة)، و«سنجاوتو» (سنغافورة). وتغطي هذه الاستثمارات قطاعات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والخدمات اللوجستية الغذائية، والتنقل المستدام.

وستضيف هذه العقود مجتمعة 209 آلاف متر مربع من المساحات المطورة إلى كيزاد، باستثمارات من المتعاملين تبلغ 645 مليون درهم، مما يعزز جاذبية كيزاد كمركز للتصنيع المتنوع ويزيد من وضوح الرؤية بشأن إيرادات المجموعة طويلة الأمد. تعهدت «برودن إنرجي» لتصنيع معدات الطاقة المتجددة باستثمار 455 مليون درهم (ما يعادل 124 مليون دولار أمريكي) لإنشاء مرفق بمساحة 80 ألف متر مربع لتصميم وتصنيع حلول متكاملة وتنفيذ عقود الهندسة والتوريد والإنشاء لمشاريع الهيدروجين والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة يتبع

في منطقة أيكاد - كيزاد مصفح، من خلال إنشاء منشأة جديدة تمتد على مساحة 400 ألف متر مربع وبطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف طن سنوياً. وفي سياق متصل، تعمل «مجموعة هالديرام» على تأسيس أول مركز تصنيع لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر منشأة جديدة في كيزاد المعمورة تبلغ مساحتها 114 ألف متر مربع، وتضم ما يصل إلى 11 خط إنتاج متخصص.

عززت هذه الاستثمارات وغيرها خلال عام 2025 مكانة أبوظبي كمركز متنامٍ للصناعات المتقدمة، والإنتاج الغذائي، والصناعات المرتبطة بالطاقة، بما يدعم مستهدفات استراتيجية أبوظبي الصناعية وتوجهات دولة الإمارات نحو تحقيق نمو اقتصادي متنوع.

وسوف تستثمر «ويتغال الخليج للصناعات» 40 مليون درهم في مشروع ريادي لتأسيس مصنع في كيزاد لإعادة تدوير بطاريات الليثيوم، هو الأول من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عبر اتفاقية مساطحة. وفي سياق متصل، استأجرت شركة «سينجاوتو»، المطور المتخصص في الخدمات اللوجستية المستدامة، قطعة أرض لإقامة منشأة بمساحة 100 ألف متر مربع وبتكلفة تبلغ 100 مليون درهم، ومن شأن هذا المشروع تعزيز قدرات سلاسل التبريد والخدمات اللوجستية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأبرمت كيزاد اتفاقية مساطحة مع شركة «ستوك سبيس»، المتخصصة في تشغيل المستودعات، وشركة «أكسيون ديفلوبمنت»، المطور الرئيسي للمشروع، لتطوير منشأة لوجستية حديثة بقيمة 50 مليون درهم، ويمتد المشروع على مساحة 14,000 متر مربع، ويهدف إلى خدمة قطاعات حيوية مثل الأغذية والمشروبات والسلع الاستهلاكية سريعة التداول.

كما وقعت كيزاد اتفاقيتي مساطحة مع شركتي هندية رائدتين باستثمارات تتجاوز 1.1 مليار درهم، هما «مجموعة جنرال سو»، الرائدة عالمياً في تصنيع أنابيب ومواسير الصلب ومستلزماتها، و«مجموعة هالديرام»، عملاق صناعة الحلويات والوجبات الخفيفة في الهند. وسوف توسع «مجموعة جنرال سو» نطاق تواجدها



أبرمت «كيزاد» خلال عام 2025 أربع اتفاقيات تأجير أراضٍ رئيسية لمدة 50 عاماً خلال ربع واحد من العام، مع مستأجرين من دولة الإمارات العربية المتحدة والهند وسنغافورة، بما يعكس جاذبية المنظومة الاستثمارية وتنامي الطلب على الأصول الصناعية طويلة المدى.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة يتبع



شهد «مركز أبوظبي للأغذية» تقدماً ملحوظاً خلال عام 2025، إلى جانب استمرار تطوير المجمعات الصناعية المتخصصة الأخرى التابعة لـ «كيزاد»، بما يعزز تكامل المنظومة القطاعية ويدعم تنوع القاعدة الصناعية.

سوف يعمل المستأجرون الجدد على تأكيد مكانة كيزاد في مجالات تحول الطاقة، والتصنيع المتقدم، والخدمات اللوجستية المستدامة، مما يضمن استدامة الطلب الصناعي على المدى الطويل. وبحلول نهاية العام، نجحت كيزاد في استقطاب أكثر من 2,300 مستثمر يتوزعون على 17 قطاعاً يقومون باستئجار أراضي ومنشآت ضمن محفظتها العقارية التي تمتد على مساحة 550 كيلومتراً مربعاً.

كما تعززت المرونة التشغيلية عبر توسيع شبكة توزيع الغاز الطبيعي التابعة لـ كيزاد لتتجاوز 100 كيلومتر، مما يدعم الطلب الصناعي طويل الأجل ويضمن استمرارية الخدمات.

مراحل التطوير وإطلاق المشاريع

تعكس الإنجازات التي حققتها كيزاد خلال عام 2025 زخماً قوياً في تطوير منظومتها الصناعية واللوجستية، حيث من المقرر دخول نحو 500 ألف متر مربع من سعة المستودعات الجديدة حيز التشغيل في عام 2026، بالتوازي مع التقدم المستمر في مجموعاتها المتخصصة.

وفي هذا السياق، يمضي «مركز أبوظبي للأغذية» بخطى ثابتة نحو إطلاق المرحلة الأولى، بينما تشهد مشاريع «المركز العالمي للمركبات - أبوظبي»

والمستودعات في «مجمع كيزاد اللوجستي» - بما في ذلك مجمع كيزاد اللوجستي 4 (المنطقة الحرة)،

ومجمع كيزاد اللوجستي 7، ومجمع كيزاد اللوجستي في مصفح 1 (المرحلة الثانية) - تقدماً ملموساً عبر مختلف مراحل الترسية والتصميم والإنشاء.

كما سجلت منظومة «مجمع المعادن» تطوراً لافتاً، حيث أطلق العمل في مساحات تطويرية بلغت 93 ألف متر مربع في الربع الأول من عام 2025، تلتها 88 ألف متر مربع إضافية في الربع الثالث من العام ذاته، وذلك ضمن مجمع صناعي أوسع مخصص لقطاع المعادن يمتد على مساحة 450 ألف متر مربع.

وتأتي حزمة المشاريع المستقبلية الإضافية - مثل البنية التحتية للمرحلة (-1 إي) في منطقة المعمورة، وحاضنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومجمع العين للأعمال، والمرفق الرياضي «كيزاد دوم»، ومشروع تمديد تصريف مياه الأمطار في منطقة رحايل - لتؤكد التوسع المستمر في قاعدة أصول كيزاد، وتعزز مجتمعمة التزامها بتوفير بنية تحتية عالمية المستوى ومنظومات قطاعية متكاملة تدعم النمو الصناعي.

تجدر الإشارة إلى أن «مركز أبوظبي للأغذية»، و«المركز العالمي للمركبات - أبوظبي»، و«مجمع كيزاد اللوجستي»، و«مجمع المعادن» هي مناطق صناعية متخصصة تقع ضمن كيزاد، صُممت خصيصاً لاستقطاب فئات محددة من المستأجرين، وتركيز استثمارات البنية التحتية، وتسريع وتيرة إشغال الأراضي عبر تطوير منظومات بيئية متكاملة.

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة يتبع

أبرز مؤشرات الأداء

أظهر القطاع خلال عام 2025 زخماً قوياً في حركة تأجير الأراضي، حيث أضاف مساحة صافية قدرها 3.3 كيلومتر مربع من الأراضي المؤجرة، مما يعكس الاهتمام المستمر والمتزايد من جانب المستثمرين. وفي الوقت الذي واصلت فيه كيزاد توسيع حضورها الدولي في جمهورية مصر العربية، برز دورها كقوة دفع رئيسية وراء مساهمة قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بنسبة 21.3% في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لإمارة أبوظبي (إجمالي قدره 158 مليار درهم) لعام 2022، ما أسهم في دفع عجلة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبشكل عام، جاء عام 2025 ليؤكد الدور المحوري لقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة كمنوذج أعمال مستدام في قطاع البنية التحتية طويلة الأمد، يجمع بين التطوير المنضبط لمخزون الأراضي، والإدارة الفعالة للأصول من حيث كفاءة رأس المال، والنمو الصناعي القائم على المنظومات المتكاملة. ويوفر هذا النموذج لمجموعة موانئ أبوظبي ركيزة ثابتة وقابلة للتوسع لتحقيق الأرباح، مع دعم الأهداف الاستراتيجية الأوسع لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التحول الصناعي والتنوع الاقتصادي.

الإيرادات لقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

2.87 مليار درهم

+45% على أساس سنوي
=14% من إيرادات المجموعة

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

1.57 مليار درهم

+31% على أساس سنوي
=28% من أرباح المجموعة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة – أبرز المؤشرات المالية لعام 2025

مما يعكس تحسناً كبيراً على أساس سنوي مدفوعاً بالطلب القوي على مرافق «رزين». وظلت الطاقة الاستيعابية الإجمالية للأسرة مستقرة إلى حد كبير عند 139 ألف سرير.

واستقرت نسبة إشغال المستودعات عند 91% بنهاية عام 2025، وذلك في ظل انخفاض الطاقة الاستيعابية عقب التناقص من مستودعين. ومن المتوقع دخول ما يقارب 500 ألف متر مربع من سعة المستودعات الجديدة حيز التشغيل في عام 2026 (زيادة قدرها +65% عن عام 2025)، وذلك في إطار استراتيجية إعادة تدوير رأس المال من الأصول المباعة واستثماره في مشاريع مستودعات جديدة ذات قيمة مضافة.

وارتفعت أحجام الطلب على الغاز بنسبة 7% على أساس سنوي في عام 2025، مدفوعة باستمرار النمو المستقر في الطلب من المتعاملين.

سجل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة نمواً قوياً في الإيرادات بنسبة 45% على أساس سنوي خلال عام 2025، لتصل إلى 2.87 مليار درهم، مدفوعاً بنمو عضوي بالكامل. وقد تعززت هذه النتائج ببيع مستودعين في كيزاد لصالح شركة الدار بقيمة 570 مليون درهم. ورغم عملية البيع هذه، برزت إيرادات المستودعات كأوسع شرائح الأعمال نمواً ضمن القطاع خلال العام، مسجلة زيادة بنسبة 38% على أساس سنوي، تلتها إيرادات أعمال سكن الموظفين التابعة لـ «مجموعة سديرة» بنمو قدره 26% على أساس سنوي، في حين حققت إيرادات تأجير الأراضي والمرافق الخدمية نمواً مستقراً بنسبة 6% على أساس سنوي.

حققت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمواً بنسبة 31% على أساس سنوي لتصل إلى 1.56 مليار درهم في عام 2025. وشهد هامش الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك تراجعاً بمقدار 600 نقطة أساس ليصل إلى 54.6% على أساس سنوي، مقارنة بنسبة 60.4% في عام 2024، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض هوامش الربح المرتبطة بصفقة البيع المذكورة. وبإقضاء أثر هذه الصفقة، يرتفع هامش الأرباح إلى 61.4%، محققاً تحسناً بمقدار 100 نقطة أساس على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع معدلات الإشغال في «مجموعة سديرة»، إلى جانب دمج الخدمات الرقمية ضمن عمليات القطاع.

وعلى صعيد التوسع التشغيلي، نجح القطاع في تسليم 3.3 كيلومتر مربع من صافي عقود تأجير الأراضي الجديدة خلال العام.

سجلت معدلات إشغال الأسرة في «مجموعة سديرة» مستوى قياسياً غير مسبوق بنسبة 94% بنهاية عام 2025،



تسجل المجمعات الصناعية ومنظومات الأعمال المتخصصة في «كيزاد» طلباً قوياً وإقبالاً متمنياً

القطاع البحري والشحن

القطاع البحري والشحن

تعزيز المرونة، والتوسع التشغيلي، وتنويع الخيارات الاستراتيجية

نجح القطاع البحري والشحن في ترسيخ مكانته خلال عام 2025 كأكبر منصة تشغيلية للمجموعة وأكثرها تأثيراً من الناحية الاستراتيجية. ويسهم القطاع حالياً بأكثر من نصف إيرادات المجموعة (51%) في عام 2025)، ما يعكس حجم نطاقه التشغيلي ودوره المحوري في تكامل منظومة أعمال المجموعة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية.

وفي ظل بيئة عالمية تتسم بالتحديات الجيوسياسية، وتحول مسارات التجارة، وتغير المتطلبات التنظيمية ومعايير الاستدامة، أظهر القطاع البحري والشحن مرونة استثنائية من خلال تنويع الأعمال، والاستخدام الذكي لرأس المال، والتركيز المنهجي على الأصول والخدمات التي تعزز الربط طويل الأمد بين الممرات التجارية وعمليات المجموعة. وبدلاً من حصر التركيز على نمو حجم الأعمال، واصل القطاع موازنة أعمال محفظته لتشمل أنشطة ذات إيرادات أكثر ثباتاً، وتحكماً أفضل بالأصول، وأهمية استراتيجية أكبر على امتداد المناطق الرئيسية لعمليات المجموعة.

وفيما يتعلق بالناقلات، عزز القطاع أعماله القائمة من خلال الاستحواذ على ناقلتي نفط من فئة المدى الطويل (LR2) وناقلة من فئة المدى الطويل (LR1)، إلى جانب ناقلة نفط عملاقة. كما عمل القطاع على توسيع شبكة الوكالات البحرية على امتداد نطاق عملياته، واستحوذ على حوض عائِم إضافي لتعزيز عملياته في الأحواض الجافة للصيانة والإصلاح.

وشكّلت الاستدامة محوراً رئيسياً في قرارات الاستثمار؛ إذ قام القطاع بتشغيل أول قاطرات بحرية كهربائية في الشرق الأوسط في عام 2025، وأعلن التزامه بتشغيل أول قارب إرشادي كهربائي بنسبة 100% في المنطقة والمقرر تسلمه في عام 2026. وتمثل هذه الأصول الخالية من الانبعاثات ركيزة أساسية في استراتيجية القطاع لخفض الانبعاثات، لما توفره من منافع بيئية

شهد القطاع البحري والشحن خلال عام 2025 إعادة هيكلة وتحديث شامل لأسطوله البحري وفق ثلاث أولويات رئيسية هي: مواءمة النمو مع التوسع الاستراتيجي، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وخفض الانبعاثات الكربونية. وأديرت منظومة الأسطول وفق نهج استباقي يستشرف التحولات التنظيمية وتطورات الأسواق، بدلاً من الاكتفاء بالتفاعل مع الدورات قصيرة الأجل.

وخلال العام، استحوذ القطاع على 48 سفينة شحن (حاويات، وبضائع سائبة، وناقلات نفط، وسفن بضائع محرجة) إضافة إلى 15 سفينة خدمات بحرية، ما أدى إلى نمو صافي في حجم الأسطول مع رفع جودته الإجمالية. وكانت عمليات التصرف بالسفن مدفوعة بشكل رئيسي بإحالة الأصول المتقادمة إلى التقاعد وإعادة تحسين مزيج المحفظة، وليس نتيجة لتراجع الطلب. وشملت نسبة ملحوظة من السفن تم التصرف بها سفناً صغيرة لنقل الركاب كانت تُستخدم في عمليات مرتبطة بالأنشطة البحرية، وجرى استبدالها بسفن أحدث وأكثر كفاءة وملاءمة للمتطلبات التشغيلية الحالية والمستقبلية.

استحوذ القطاع البحري والشحن خلال عام 2025 على 48 سفينة بمختلف الفئات، ما أسهم في توسيع نطاق الأسطول ورفع جودته التشغيلية.



القطاع البحري والشحن يتبع

فورية، وتحسين كفاءة العمليات، وتقليل مستويات الضوضاء، إضافة إلى إتاحة فرص مستقبلية للاستفادة من أسواق أرصدة الكربون.

وعلاوة على ذلك، عزز القطاع محفظته بالاستحواذ في يناير 2026 على حوض بناء السفن «بالنسياغا أستيليروس» الواقع بالقرب من مدينة بلباو في إسبانيا، ما أضاف قدرات متخصصة في بناء السفن وتصنيعها.

التركيز الاستراتيجي على سفن البضائع المدحرجة والخدمات اللوجستية للمركبات

شهد عام 2025 تطوراً جوهرياً تمثل في تسريع وتيرة نمو أنشطة شحن المركبات وسفن البضائع المدحرجة التابعة للقطاع، وذلك في أعقاب إطلاق شركة «يونتايد جلوبال للبضائع المدحرجة»، وهي مشروع مشترك مع شركة «إركوبورت» التركية الرائدة في مجال شحن البضائع المدحرجة والخدمات اللوجستية للمركبات. وقد تصدّر الاستثمار في أسطول سفن نقل المركبات وألويات القطاع خلال العام، ما يعكس النمو الهيكلي في التدفق العالمي للسيارات، وطموح المجموعة في توفير خدمات لوجستية متميزة ومتكاملة على امتداد سلسلة توريد قطاع السيارات.

ومن المتوقع أن يؤدي دمج أعمال المركبات التابعة للمجموعة، والمتمثلة في شركة «ناتوم للمركبات»،

تحت مظلة القطاع البحري والشحن إلى فتح آفاق جديدة من التآزر، وتوسيع نطاق الحلول الصناعية المتكاملة المقدمة إلى متعاملي المجموعة.

وقام القطاع خلال عام 2025 بشراء سفنتي بضائع مدحرجة، وسفينتين جديدتين مخصصتين للشحن الإقليمي للسيارات والشاحنات (PCTC) من طراز «4900» لدعم عمليات الشحن الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي.

وبحلول نهاية العام، نجحت شركة «يونتايد جلوبال للبضائع المدحرجة» في تشغيل أسطول متنامٍ يضم سفن بضائع مدحرجة تعمل بالغاز الطبيعي المسال، وسفن شحن إقليمي وسفن بضائع مدحرجة تخدم المراكز الإقليمية. كما تم تعزيز الطاقة الاستيعابية لتلبية الطلب القوي من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية للسيارات الكهربائية في آسيا وأوروبا. وتُجر الإشارة إلى أن النمو في هذا القطاع كان مدفوعاً بشكل رئيسي بالشراكات القائمة، وليس فقط بمعطيات السوق؛ حيث تم بالفعل تأمين أكثر من 40% من مستهدفات إيرادات الشركة لعام 2026 بموجب عقود مبرمة، ما يعكس التوجه نحو الأعمال التعاقدية لتقليل المخاطر التشغيلية وضمان وضوح الرؤية بشأن الأرباح المستقبلية.

وكان هذا الطلب مدفوعاً بشكل كبير بالصادرات من آسيا لا سيما الصين، حيث لا تزال الشركات المصنعة للمعدات الأصلية تعمل على تطوير شبكات توزيع

متكاملة. وأثبتت قدرة القطاع على تقديم خدمات لا تقتصر فقط على الشحن البحري، بل تشمل أيضاً المحطات والمراكز اللوجستية وخدمات التوزيع، لتقدم بذلك قيمة استثنائية. ويتيح هذا النهج المتكامل للمتعاملين تقليل التعقيدات التشغيلية، واختصار زمن الرحلات بما يتراوح بين 4 إلى 8 أيام، وتعزيز موثوقية العمليات عبر مختلف الأسواق.

وبالنظر إلى عام 2026، تبرز توسعة حجم أسطول ناقلات النفط وأسطول سفن الدحرجة عبر «يونتايد جلوبال للبضائع المدحرجة» كأولويات استراتيجية. ومن المتوقع أن تواصل الشركة توسيع نطاق عملياتها، مع خطط لزيادة حجم الأسطول وشبكة الربط لتعزيز خطوط الملاحة في أعالي البحار وشبكات الشحن الإقليمي التي تربط منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأوروبا وآسيا. وسيبقى مسار النمو مدروساً بعناية، مع موازنة الفرص المتاحة في السوق الفورية مع قاعدة متنامية ومستقرة من الأعمال التعاقدية.

أحجام الشحن الإقليمي للحاويات 3.35 مليون حاوية نمطية

+38% على أساس سنوي

إجمالي الأسطول 301 سفينة

+22% على أساس سنوي

خدمات الشحن الإقليمي للحاويات 29 خدمة

+21% على أساس سنوي

الإيرادات لقطاع الشحن البحري 10.70 مليار درهم

+33% على أساس سنوي
=51% من إيرادات المجموعة

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 2.52 مليار درهم

+25% على أساس سنوي
=45% من أرباح المجموعة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

القطاع البحري والشحن يتبع

الشحن بالحاويات: نمو أحجام المناولة وتحسين شبكة الخدمات

اعتمد القطاع البحري والشحن خلال عام 2025 استراتيجية منضبطة ومتوازنة ركزت على نمو أحجام مناولة الحاويات، وتعزيز إمكانات الشبكة الخدمات، وتحسين استغلال الأصول، بدلاً من التوسع المدفوع بتحسين الأسعار. وارتكز أداء القطاع خلال العام إلى زيادة أحجام المناولة أكثر من اعتماده على التسعير، مدعوماً بإطلاق خدمات إقليمية جديدة في غرب إفريقيا، إضافة إلى الاستحواذ على سفن شحن إقليمي لتلبية عقد متوسط الأجل أبرم مع أحد كبار خطوط الملاحة العالمية.

وشكّل إطلاق خدمات الشحن الإقليمي في غرب إفريقيا، المركزة على شراكة تشغيلية مع «ميرسك»، قاعدة مستقرة تضمن تحقيق أحجام مناولة أساسية منتظمة، مع إتاحة الطاقة الاستيعابية المتبقية للتسويق لمتعاملين آخرين. ويتيح هذا النموذج تحقيق نقطة التعادل التشغيلي للمسارات الجديدة بوتيرة سريعة، مع الحفاظ على فرص نمو إضافي عبر الشحنات التراكمية. كما أسهم هذا العقد في توسيع نطاق التعاون مع «ميرسك»، إلى جانب التوجه لتعميق العلاقات مع خطوط ملاحة أخرى، بما يدعم توسيع الشبكة في إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن المتوقع أن يظل النمو في عام 2026 مدفوعاً بزيادة أحجام المناولة، حتى في ظل تعديل أسعار الشحن استجابة لعودة الطاقة الاستيعابية لمستوياتها الطبيعية. ويتميز نموذج أعمال الشحن الإقليمي للحاويات بمرونة جوهريّة، تتيح إعادة نشر السفن بسرعة، وتعديل نطاق الخدمات، وتحسين المسارات بما يتماشى مع ظروف السوق المتغيرة. وستركز الاستثمارات على تجديد الأسطول والتوسع الانتقائي في الأحجام، عبر استبدال السفن القديمة بأخرى أكبر حجماً وأكثر كفاءة بيئية، بما يعزز العوائد الاقتصادية لكل سفينة، ويحسن الأداء البيئي.

ويُعد تجديد أسطول الحاويات أولوية قصوى في المرحلة المقبلة، من خلال شراء سفن أكبر أو استبدال السفن الصغيرة الحالية ما يضمن امتلاك أسطول أكثر حداثة واستدامة بشكل عام. ويعكس هذا التوجه سعي القطاع إلى رفع كفاءة ونطاق خدمات الشحن بالحاويات تلبيةً للطلب المتزايد عليها.

التعامل مع المشهد الجيوسياسي

اتسمت البيئة التشغيلية في عام 2025 باستمرار حالة عدم اليقين بشأن حركة العبور في البحر الأحمر ومسارات التجارة العالمية. وتميز نهج القطاع بإدارة مدروسة للمخاطر بدلاً من تجنبها، إذ نجح القطاع بصفته مشغلاً إقليمياً يتمتع بمعرفة ميدانية عميقة وامتلاك مباشر للأصول، في المحافظة على استمرارية خدماته في منطقة البحر الأحمر والمناطق المحيطة

بها، في الوقت الذي انسحب فيه آخرون، ما ساهم في دعم الاقتصادات الإقليمية والحفاظ على ترابط التدفقات التجارية. وفي حال عودة حركة الملاحة في البحر الأحمر إلى كامل طاقتها خلال عام 2026، فمن المرجح أن يلقي ذلك بظلاله على أسعار شحن الحاويات. ومع ذلك، عملت المجموعة بنشاط على تنويع أنشطة الشحن بالحاويات، وتقليص حجم المخاطر المرتبطة بها، عبر نقل عمليات وفتح مسارات جديدة في مناطق أخرى أقل تأثراً بحركة المرور في ممر قناة السويس، فضلاً عن التوسع المستمر في محفظة خدمات القطاع البحري والشحن (والتي شملت شحن المركبات، وخدمات الأحواض الجافة، وبناء السفن التي تم تفعيلها في عام 2025).

ويواصل القطاع تعزيز استراتيجيته القائمة على استشراف التقلبات والحد من آثارها من خلال التنويع والمرونة التشغيلية. والجدير بالذكر أن توقعات عام 2026 تعكس بالفعل افتراضات متحفظة بشأن أسعار الشحن بالحاويات، حيث تستند مستهدفات النمو إلى زيادة أحجام المناولة، وإطلاق خدمات جديدة، والتوسع في القطاعات الأقل تأثراً بتقلبات أسعار الشحن.



تُعد سفينة «يو جي آر زخ» واحدة من سفينتين جديدتين مخصصتين للشحن الإقليمي للسيارات والشاحنات تعملان بالغاز الطبيعي المسال، تم إطلاقهما خلال عام 2025 ضمن المشروع المشترك لنقل البضائع المدمجة التابع للمجموعة مع شركة «إركور» التركية.

القطاع البحري والشحن يتبع

العمليات البحرية والخدمات تحت سطح البحر والتحول في مصادر الطاقة

واصلت أنشطة القطاع في مجالات العمليات البحرية والخدمات تحت سطح البحر تطورها خلال عام 2025، مع تركيز استراتيجي على التكامل التشغيلي، والتوسع الانتقائي، وتعزيز القدرات الفنية. ومن خلال دمج الأصول والخدمات ضمن منظومة موحدة، نجح القطاع في الحد من تشتت العمليات، حيث قدم

إلى المتعاملين مزود واحد لكافة الخدمات البحرية المتكاملة عبر مختلف مراحل دورة حياة المشاريع البحرية.

ومن أبرز المحطات الاستراتيجية إنشاء قاعدة «مفرق» الساحلية في منطقة الظفرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تتمتع بموقع استراتيجي لدعم المشاريع البحرية الكبرى، بما في ذلك مشاريع حقل «حيل» و«غشا». وتوفر القاعدة تكاملاً بين العمليات المينائية، والخدمات البحرية، والحلول اللوجستية،



حققت العمليات البحرية والخدمات تحت سطح البحر في القطاع نمواً خلال عام 2025، مع تعزيز قدراته التشغيلية، لا سيما في دعم الأنشطة المرتبطة بالتحول في قطاع الطاقة، مثل مشاريع طاقة الرياح البحرية.

ومرافق التخزين، بما يعزز القيمة المضافة التي تقدمها المجموعة في قطاع الخدمات البحرية.

كما واصل القطاع تعزيز موقعه في الأنشطة المرتبطة بتحول الطاقة، لا سيما عبر شراكات داعمة لمشاريع طاقة الرياح البحرية. ففي نوفمبر 2025، أبرمت المجموعة اتفاقية مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، الرائدة عالمياً في مجال الطاقة النظيفة، للتعاون في تطوير وتنفيذ مشاريع توليد طاقة الرياح البحرية.

وبموجب الاتفاقية، سيعمل الطرفان على تحديد الفرص التي يمكن للمجموعة من خلالها أن تؤدي دور الشريك والمقاول الرئيسي ضمن مبادرات «مصدر» العالمية في مجال طاقة الرياح البحرية. كما ستقوم المجموعة بتقييم المتطلبات الفنية للمشاريع وتحديد مجالات توظيف قدراتها التقنية واللوجستية المتقدمة، بما يشمل تصنيع المحطات الفرعية، وتقديم حلول لوجستية برية وبحرية، والخدمات تحت سطح البحر، ودعم أعمال التشغيل والصيانة، بما يضمن تنفيذ مشاريع «مصدر» بكفاءة تشغيلية وفعالية في التكلفة. وستساهم هذه الشراكة الجديدة في تعزيز قدرة القطاع على خدمة أسواق طاقة الرياح البحرية، ولا سيما في أوروبا، مع الحفاظ في الوقت ذاته على حضور قوي في أنشطة العمليات البحرية المرتبطة بقطاع النفط والغاز في إفريقيا والشرق الأوسط.

الخدمات البحرية: من الريادة المحلية إلى منصة إقليمية متكاملة

كان 2025 عاماً محورياً لأنشطة الخدمات البحرية، حيث نجح القطاع في التحول من مشغل يركز بشكل أساسي على سوق دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منصة إقليمية متعددة المراكز. وقد تم تعزيز العمليات الأساسية في مجالات القطر، ودعم العمليات البحرية، والنقل البحري، ما أدى إلى رفع كفاءة استخدام الأصول وتحسين الأداء التشغيلي.

وفي إطار هذا التوسع، تم تأسيس مراكز بحرية جديدة في كل من البحرين والكويت، كما نجح قطاع الأعمال في تأمين عقود طويلة الأجل لدعم محطات الغاز الطبيعي المسال والبنية التحتية للطاقة البحرية. وتسهم هذه التطورات في تعزيز أنشطة الخدمات البحرية، وترسيخ دورها كممكن رئيسي لعمليات الموانئ، ومشاريع الطاقة البحرية، وأنشطة الغاز الطبيعي المسال عبر منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وترتكز الاستراتيجية المستقبلية على بناء منصة خدمات بحرية متكاملة وقابلة للتوسع، تتخذ من الشرق الأوسط مقراً لها مع التوسع في القارة الإفريقية، حيث تدعم وضوح الرؤية بشأن حجم الطلب ومدد العقود بما يبرر جدوى الاستثمارات الموجهة. وستظل خدمات قطر السفن في الموانئ والمحطات الركيزة الأساسية للإيرادات، يدعمها النمو في خدمات القطر في محطات الغاز الطبيعي المسال والقطر في أعالي البحار للسفن الضخمة والمتخصصة. كما ستساهم

القطاع البحري والشحن يتبع

مبادرات الاستدامة، بما في ذلك تشغيل قوارب القطر الكهربائية وقوارب الإرشاد الحديثة، في تمييز المنصة عن منافسيها، مع الحفاظ على جودة الهوامش الربحية والتنافسية على المدى الطويل.

وستواصل أنشطة الخدمات البحرية مواكبة ودعم التوسع الدولي للمجموعة في الموانئ والمحطات البحرية، مع السعي في الوقت ذاته لاقتناص الفرص المستقلة التي تتيح توظيف خبرات القطاع وأصوله وقدراته التشغيلية بشكل تنافسي. وسيدعم هذا النمو تعزيز العمليات المينائية والبحرية بالحلول الرقمية، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين زمن استجابة السفن وإثراء تجربة المتعاملين، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير لإضافة الأصول النوعية التي تدعم الأنشطة والخدمات المتخصصة مثل محطات الغاز الطبيعي المسال.

المرونة المالية واستشراف المستقبل

على الصعيد المالي، عكس عام 2025 ثمار التوسع وتكاليفه في آن واحد، حيث جاء نمو الإيرادات مدفوعاً بإطلاق خدمات جديدة، وتوسيع حجم أسطول السفن، ودمج الأنشطة المرتبطة بقطاع المركبات، فيما عكست هوامش الأرباح المنحنى الطبيعي لمرحلة الانطلاق التدريجي للمسارات والمنصات التشغيلية الجديدة. وفي المقابل، واصلت أنشطة الشحن كثيفة

رأس المال تحقيق عوائد قوية، حيث أسهمت أعمال التأجير في تحقيق هوامش ربحية هيكلية مرتفعة ودعم استقرار التدفقات النقدية.

وفيما يتعلق بمؤشرات النمو خلال عام 2026 وما بعده، سيواصل القطاع تجديد أسطول سفن الحاويات، مع التركيز على ناقلات النفط والغاز، في ظل الطفرة التي يشهدها القطاع، والمدفوعة بطلبات الشركات الدولية. كما سيستمر القطاع في استكشاف الفرص المتاحة ضمن قطاع توليد طاقة الرياح البحرية، وتوظيف القدرات الصناعية التي أضافها الاستحواذ على حوض «بالنسياغا» لبناء السفن لتعزيز إمكانات التصنيع وبناء السفن ودعم التكامل الرأسي ضمن أنشطته البحرية.

واستشرافاً للمستقبل، سيواصل القطاع البحري والشحن تنويع أنشطته عبر مجالات الشحن، والخدمات اللوجستية، والخدمات البحرية، والعمليات البحرية الخارجية. ومن المتوقع أن يكون النمو في عام 2026 متوازناً وانتقائياً ومنضباً من حيث رأس المال، مع استمرار التركيز على الاستدامة، وتعميق أوجه التكامل، وتوسيع نطاق الحضور والعمليات التشغيلية على امتداد ممرات التجارة الرئيسية.

القطاع البحري والشحن – أبرز المؤشرات المالية لعام 2025

المناولة. كما نمت أحجام المناولة في منطقة البحر الأحمر بنسبة 16% على أساس سنوي، لتساهم بنسبة 26% من النسبة الإجمالية. وسجلت مناطق الشرق الأقصى (+18% على أساس سنوي) وأوروبا (+133% على أساس سنوي) مساهمات بلغت 10% و8% من إجمالي أحجام المناولة لعام 2025 على التوالي، في حين شكلت الخدمات المؤقتة والمناطق الأخرى نسبة 17% من إجمالي أحجام المناولة.

تقوم الخدمات النشطة لمناولة الحاويات في المجموعة، والبالغ عددها 29 خدمة، بما في ذلك أربع خدمات جديدة في منطقة غرب إفريقيا، بمناولة بضائع متعاقد عليها مع شركة «ميرسك» اعتباراً من الربع الثالث من عام 2025، وتسهم هذه الخدمات في الربط بين 89 ميناء في 36 دولة.

بلغ حجم أسطول سفن شحن البضائع السائبة والسفن متعددة الأغراض وسفن الدرجة التابعة للمجموعة 60 سفينة في عام 2025، مقارنة بـ 28 سفينة في عام 2024، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لشركة «يوناييتد جلوبال للبيضاء المحرجة»، التي أضافت 11 سفينة خلال العام، وعلى صعيد أنشطة شحن المركبات في الشركة، فقد تم مناولة نحو 173 ألف مركبة و674 ألف متر مكعب من الشحنات الثقيلة والضخمة خلال عام 2025. ويتألف أسطول «يوناييتد جلوبال للبيضاء المحرجة» من 16 سفينة، منها المخصص لمناولة المركبات، ومناولة الحاويات والمركبات، ومناولة السيارات والشاحنات. ويسهم الأسطول في تعزيز الربط بين آسيا والخليج العربي وإفريقيا وأوروبا، عبر خدمة بحرية واحدة لمسافات طويلة، وخمس خدمات ساحلية لمسافات قصيرة.

توسع حجم أسطول سفن الخدمات البحرية ليصل إلى 81 سفينة في عام 2025، مقارنة بـ 66 سفينة في عام 2024.

حافظ القطاع البحري والشحن على مكانته كأكبر مساهم في إيرادات المجموعة خلال عام 2025، بحصة بلغت 51% (مقارنة بنسبة 45% في عام 2024)، مسجلاً نمواً قوياً بنسبة 33% على أساس سنوي لتصل إيراداته إلى 10.70 مليار درهم (+20% على أساس مقارنة المثل بالمثل، بعد التعديل لاستبعاد مساهمة «يوناييتد جلوبال للبيضاء المحرجة»). وجاء نمو الإيرادات مدفوعاً بالأداء القوي لأنشطة الأحواض الجافة وبناء السفن (+104% على أساس سنوي)، والخدمات البحرية (+39% على أساس سنوي)، والعمليات البحرية والخدمات تحت سطح البحر (+30% على أساس سنوي)، وخدمات الشحن وإعادة الشحن (+17% على أساس سنوي)، إضافة إلى صفقات تسهيل السفن، ومساهمة «نواتوم للمركبات»، التي تشمل «يوناييتد جلوبال للبيضاء المحرجة»، ومحطات سفن الدرجة المتخصصة، وشركة «سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات» (اعتباراً من الربع الثالث من عام 2025).

بلغت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 2.52 مليار درهم في عام 2025، بزيادة قدرها 25% على أساس سنوي (+15% على أساس سنوي ومقارنة المثل بالمثل)، ما يعكس هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بلغ 23.5%. ورغم البيئة التشغيلية المشابكة والمتقلبة خلال عام 2025، أظهر القطاع مرونة عالية في أنشطة الشحن الإقليمي للحاويات، ليحقق نمواً في أحجام المناولة بنسبة 38% على أساس سنوي ليصل إلى 3.35 مليون حاوية نمطية، مع تراجع محدود لا يتجاوز 7% في متوسط الأسعار.

على الصعيد الجغرافي، استحوذت منطقة الخليج وشبه القارة الهندية على الحصة الأكبر من أحجام المناولة (+40% على أساس سنوي)، لتستحوذ على نسبة 39% من إجمالي أحجام

القطاع اللوجستي

القطاع اللوجستي

إرساء أسس التحول الإيجابي

شكّل عام 2025 بداية فصل جديد للقطاع اللوجستي في مجموعة موانئ أبوظبي، بقيادة شركة نواتوم اللوجستية. واتسمت نتائج العام بضغط مالي نتيجة التحديات في أسواق الشحن العالمية، وارتفاع التكاليف التشغيلية، إلى جانب التزامات التسويات التجارية غير المكررة، والقيود القديمة الموروثة من نماذج التشغيل السابقة. وفي الوقت ذاته، كان 2025 عاماً مفصلياً أعطت فيه المجموعة الأولوية لإعادة الضبط الاستراتيجي بدلاً من إجراء تحسينات قصيرة الأجل، من خلال اختيار القيادة المناسبة، والبنية التنظيمية، وخارطة طريق التحول اللازمة لإعادة تموضع القطاع بما يتيح تحقيق نمو وربحية مستدامين.

وفي ظل حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي، وتعطل مسارات التجارة، واستمرار الضغط على أسعار الشحن – لا سيما الشحن البحري والجوي – خلال نهاية عام 2025 وبداية عام 2026، أطلق القطاع اللوجستي برنامج تحول شامل يهدف إلى إعادة تشكيل نموذج التشغيل ليصبح منصة لوجستية عالمية قائمة على المنتجات وموحدّة المعايير ومدعومة بالتقنية. وشكّلت هذه الإجراءات، إلى جانب تعيين فريق إداري عالمي جديد رفيع المستوى يتمتع بخبرة عميقة في القطاع، خطوات حاسمة لمعالجة فجوات الأداء وبناء الأسس اللازمة للتعاافي، والذي سيستمر خلال عام 2026.

تحديات الأسواق والضغوط المالية

تأثر الأداء المالي للقطاع اللوجستي في عام 2025 بشكل ملموس بآليات السوق غير المواتية، إضافة إلى عامل استثنائي تمثل في تسوية تجارية غير مكررة مع أحد المتعاملين الاستراتيجيين. وشهدت أسواق الشحن العالمية تراجعاً في العوائد لا سيما الشحن البحري، نتيجة فائض الطاقة الاستيعابية وتقلب أنماط الطلب، ما أدى إلى انخفاض الأسعار عبر الممرات التجارية الرئيسية، وتفاقمت هذه الضغوط بفعل الرسوم الجمركية، والأحداث الجيوسياسية، والتغير في تركيبة قاعدة المتعاملين، واشتداد المنافسة.



أجرت المجموعة خلال عام 2025 إعادة هيكلة شاملة لأعمالها اللوجستية العالمية، وعملت على تعيين فريق جديد للإدارة العليا يتمتع بخبرات واسعة، وذلك في مسعى استراتيجي لإعادة تموضع القطاع اللوجستي بما يكفل تحقيق مستويات مستدامة من النمو والربحية.

القطاع اللوجستي يتبع

وانخفض إجمالي ربح الشحن البحري على أساس سنوي، إذ تباطأ نمو أحجام الشحن بالحاويات الكاملة (FCL) في أسواق رئيسية مثل تركيا بسبب التراجع الواسع في العوائد عبر مختلف المناطق. وعلى الرغم من ارتفاع أحجام الشحن المبرد بنسبة 17% والذي ساعد في تحقيق أرباح إجمالية إضافية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتعويض التراجع الأوسع في الهوامش الناتج عن حركة أسعار الشحن.

من جانبه، شهد الشحن الجوي بدوره نمواً قوياً في الأوزان الخاضعة لاحتساب رسوم الشحن، والذي كان مدعوماً بأحجام الشحن بين آسيا والولايات المتحدة وعمليات التأجير الخاصة بالمشروعات، إلا أنه سجل أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في العائد لكل كيلوغرام نتيجة ضغوط التسعير وتغير تركيبة قاعدة المتعاملين.

وبخلاف ذلك، حققت الخدمات اللوجستية التعاقدية مساهمة إيجابية، مدعومة باكتساب متعاملين جدد في المملكة المتحدة، ضمن منشأتنا في بيفليسواد

تدري حالياً إعادة صياغة وهيكله القطاع اللوجستي ليتمحور حول نموذج تنظيمي يركز على المنتجات، ليحل محل النظام التشغيلي المجزأ الذي كان يتمحور حول النطاق الجغرافي لكل دولة على حدة، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من وفورات الحجم العالمية، والارتقاء بمستويات الاتساق التشغيلي والإنتاجية.



وميدواي، إلى جانب تشغيل مستودعات جديدة في البرتغال، وإن كانت لا تزال في مرحلة التشغيل التدريجي.

وبصورة إجمالية، تأثر أداء القطاع بالتوسع في أسواق جديدة مثل أنغولا وجورجيا وهولندا، إلى جانب التكاليف غير المتكررة وغير المباشرة، والتي شملت مخصصات الديون.

تحول مدروس من نموذج موزع إلى نموذج متكامل

انطلاقاً من إدراك حقيقة أن ضغوط السوق وحدها لا تبرر تقلبات الأداء، استغلّت مجموعة موانئ أبوظبي عام 2025 لمواجهة تحديات هيكلية أكثر أهمية داخل نواتوم اللوجستية. لقد كانت الشركة سابقاً تُدار وفق نموذج موزع يركز على كل دولة بصورة منفصلة، الأمر الذي حدّ من إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم، والاتساق التشغيلي، والإنتاجية.

واستجابةً لذلك، أطلقت المجموعة بحلول نهاية عام 2025 خطة تحول شاملة تركز على الانتقال إلى نموذج تنظيمي قائم على المنتجات. ويجري وفقاً لهذا الإطار وضع المنتجات اللوجستية الأساسية بما فيها كل من الشحن البحري، والشحن الجوي، والخدمات اللوجستية التعاقدية، والخدمات اللوجستية القائمة على المشاريع، والحلول المتخصصة بحسب القطاعات، في صميم عملية اتخاذ القرار، وتصميم العمليات وإدارة الأداء.

ويهدف هذا التحول الاستراتيجي إلى توحيد العمليات على مستوى الشبكة العالمية، وتحسين اقتصاديات تكلفة الخدمة، وتعزيز مستويات أعلى من الأتمتة ونشر أدوات رقمية متقدمة قائمة على الذكاء الاصطناعي. وقد بُدئ بتنفيذ خطة التحول بصورة استباقية قبل أن يتضح المدى الكامل لتأثير ضغوط أسعار الشحن، ما أتاح للقطاع بدء تنفيذ إجراءات تكتيكية لتحسين التكاليف بحلول الربع الرابع من عام 2025.

إعادة هيكلة إدارية وتجديد البنية التنظيمية

شكّل تعيين فريق إداري عالمي جديد رفيع المستوى في نهاية عام 2025 ركيزة أساسية في مسار تحول القطاع اللوجستي، حيث وُفّر قيادة متجددة وخبرة أعمق في القطاع. ويتزامن هذا التغيير الإداري مع إعادة تموضع نواتوم اللوجستية في السوق وطموحاتها الاستراتيجية، ويستهدف تعزيز القدرات الاستراتيجية والتنفيذية للقطاع في مجالات الشحن الدولي والخدمات اللوجستية.

القطاع اللوجستي يتبع

وشملت التعيينات الرئيسية مناصب قيادية في الشحن البحري والجوي، والشؤون المالية، والموارد البشرية، فضلاً عن مناصب قيادية في الإدارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويطمح القطاع اللوجستي على غرار باقي قطاعات مجموعة موانئ أبوظبي، إلى التوسع من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وإلى جانب التحول نحو التركيز على المنتجات، يُتوقع أن يتحسن أداء القطاع مستقبلاً من خلال زيادة مستويات مركزية العمليات والإجراءات التجارية، وإطلاق مبادرات جديدة لتعزيز مستوى الشفافية المالية الداخلية في القطاع.

وتشمل الإجراءات قيد التنفيذ أيضاً التركيز على تطوير قاعدة المتعاملين الكبار، وزيادة الأحجام التشغيلية، وتوسيع الحضور الجغرافي.

وبفضل وجود استراتيجية نمو واضحة، بدأ القطاع اللوجستي عام 2026 وهو في موقع يتيح له استئناف مساهماته في الإيرادات والربحية ضمن إطار النتائج المالية الإجمالية للمجموعة.

توسّع الشبكة والاستثمار الانتقائي

واصلت شركة نواتوم اللوجستية في عام 2025 على الرغم من الضغوط المالية، الاستثمار بشكل انتقائي ومستهدف في مجالات نمو استراتيجية. وتم تدعيم الفرق التجارية في الولايات المتحدة وآسيا، ولا سيما في الصين وإندونيسيا، فيما وسّع القطاع حضوره المادي والتشغيلي في البرتغال وهولندا وأوغولا وجورجيا. كما دخلت مستودعات تخزين جديدة في البرتغال مرحلة التشغيل التدريجي؛ وأعيد تشغيل عمليات الشحن الجوي في هولندا.

وتعكس هذه الاستثمارات نهجاً منضبطاً في إدارة النمو يعطي الأولوية للأسواق والقدرات المتوافقة مع كل من: استراتيجية القطاع القائمة على المنتجات، والتركيز الجغرافي والتشغيلي للمجموعة، وأهداف تطوير الممرات التجارية على المدى الطويل. ورغم أن بعض هذه المبادرات لا تزال في مراحلها الأولى، فمن المتوقع أن تسهم تدريجياً في تعزيز الإيرادات وتحسين الهوامش بالتزامن مع اكتمال مراحل التوسع التشغيلي.

التحول الرقمي والتمكين التشغيلي

ظل التحول الرقمي ركيزة تمكين أساسية في استراتيجية القطاع اللوجستي خلال عام 2025. ومثل تطبيق نظام تشغيل معياري للقطاع بوصفه نظام إدارة النقل لعمليات الشحن الجوي في تركيا محطة بارزة، كما استقرت عمليات نشر محددة في كل من كولومبيا والإمارات العربية المتحدة. ويُعد توحيد منصات تقنية المعلومات عنصراً محورياً في خطة

التحول الشاملة، إذ يدعم مواءمة العمليات، وتعزيز شفافية بيانات الأداء، وتمكين الأتمتة المستقبلية. وبالنظر إلى المستقبل، يعتمز القطاع الاستفادة من قدرات العمليات الرقمية لمجموعة موانئ أبوظبي بهدف تطوير وكلاء ذكاء اصطناعي مخصصين للعمليات اللوجستية بما يشمل الاطلاع الآتي على

الجوانب المختلفة للعمليات، وتحليلات سلاسل الإمداد المتكاملة، وأدوات تحسين الإنتاجية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرات دوراً محورياً في رفع جودة الخدمات مع خفض التكاليف التشغيلية بصورة هيكلية.



أسهمت الشراكة الراسخة بين المجموعة وشركة «بروج» المتخصصة في إنتاج اللدائن البلاستيكية في زيادة أحجام المناولة خلال عام 2025.

القطاع اللوجستي يتبع

الشراكات الاستراتيجية والحسابات الرئيسية: شركة بروج

شهدت العلاقة مع شركة بروج العالمية المتخصصة في حلول اللدائن البلاستيكية، ازدهاراً ملموساً وتابعت خلال عام 2025 زخمها الاستراتيجي، إذ ارتفعت أحجام المناولة، فيما واصلت الشراكة الاستراتيجية القائمة على المنفعة المتبادلة تزويد القطاع بمتعامل رئيسي مستقر يدعم منصة المجموعة اللوجستية العالمية المتنامية.

تُعد مجموعة موانئ أبوظبي شريكاً طويل الأجل لشركة بروج، وتهدف هذه العلاقة لخلق قيمة مستدامة ومتبادلة للطرفين. وتنتقل المجموعة كميات كبيرة من البولي أوليفينات النهائية بكفاءة وموثوقية وأمان وتكلفة تنافسية، وذلك من منشآت إنتاج شركة بروج في مدينة الرويس الصناعية غرب إمارة أبوظبي إلى أسواق التصدير، وإلى دولة الإمارات ومنطقة مجلس التعاون الخليجي، من أجل إعادة تصنيعها محلياً. كما تدعم المجموعة شركة بروج عبر منظومتها المتكاملة للأعمال التي توفر عمليات موانئ منسقة، وخدمات لوجستية، وبنية تحتية لمناطق صناعية، وذلك ضمن منظومة واحدة مترابطة.

على سبيل المثال، قامت مجموعة موانئ أبوظبي منذ المراحل المبكرة لتخطيط ميناء خليفة بتخصيص أراضٍ ومستودعات وخدمات موانئ من أجل تلبية تدفقات منتجات شركة بروج ومسار نموها وبما يمكنها من توسيع صادراتها دون الحاجة إلى إعادة تصميم بنيتها اللوجستية باستمرار. كما دعمت المجموعة شركة بروج سابقاً بخدمات مرتبطة بالتعبئة والتغليف في ميناء خليفة ومحيطه والتي صُممت لتقليل الفترات اللازمة للمناولة بين العمليات اللوجستية للإنتاج، وعمليات التعبئة، وتحميل السفن.

ومن خلال النقل عبر قطارات الاتحاد من مدينة الرويس الصناعية، جرى إعداد واجهة ميناء خليفة والخدمات اللوجستية البرية التابعة للمجموعة حتى تتمكن من استقبال ومعالجة شحنات البولي أوليفينات لشركة بروج على نطاق واسع، الأمر الذي يمثل ميزة إضافية مهمة لأحد المتعاملين الرئيسيين للمجموعة.

وعلى الصعيد التشغيلي، شهد الربع الأخير تسجيل مستويات قياسية في الأحجام الصادرة، الأمر الذي تطبّب توفير طاقة نقل بري إضافية من خلال متعهدين خارجيين في ظل النقص في أعداد سائقي الشاحنات في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذا الأمر أدى إلى زيادة التكاليف على المدى القصير، إلا أنه يُنظر إليه كاستثمار استراتيجي في استمرارية الخدمات وتعزيز ثقة المتعاملين.

وتظل العلاقة مع شركة بروج والممتدة بموجب عقد لمدة 25 عاماً، شراكة إيجابية ومربحة، ومن المتوقع أن تسهم في دفع الأداء المستقبلي على مستوى الإيرادات والربحية.

وبالنظر إلى المستقبل، تعمل شركة نواتوم اللوجستية على تنفيذ عدد من المبادرات لتعزيز مرونة هذه العلاقة وربحيتها، بما يشمل الاستعداد لاستثمارات محتملة في الأئمة مرتبطة بمناقصات مستقبلية. كما تعمل المجموعة على تقييم فرص توسيع التعاون مع شركة بروج في مناطق جغرافية أخرى من خلال دمج القدرات اللوجستية مع خدمات الموانئ والخدمات البحرية.

أحجام نقل اللدائن البلاستيكية 4.95 مليون طن

+3% على أساس سنوي

أحجام الشحن الجوي 44,110 طن

+18% على أساس سنوي

أحجام الشحن البحري 385,807 حاوية نمطية

-2% على أساس سنوي

الإيرادات للقطاع اللوجستي 4.4 مليار درهم

-6% على أساس سنوي
=21% من إيرادات المجموعة

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 133 مليار درهم

-63% على أساس سنوي
=3% من أرباح المجموعة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

القطاع اللوجستي يتبع

تعزيز المرونة والتقدم في المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة

أتاح البدء المبكر في تنفيذ خطة التحول قدرة أكبر على الاستجابة للتحولات السوقية المفاجئة، بما يشمل إعلانات الرسوم الجمركية وتراجع أسعار الشحن. كما أسهم استقطاب الكفاءات خلال فترات إعادة هيكلة القطاع في تعزيز المرونة المؤسسية.

ومن منظور المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة، حققت شركة نواتوم اللوجستية تقدماً في خطة خفض الانبعاثات خلال عام 2025، من خلال الاستثمار في أساطيل شاحنات أكثر نظافة في أنغولا ودولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مصادقتها على خطة شاملة لخفض الانبعاثات تماشي مع التزام المجموعة بتحقيق الحياد المناخي بحلول 2025. وتشمل التدابير تجديد الأسطول وتعزيز التعاون عبر سلسلة القيمة لمعالجة انبعاثات النطاق 3.

التوقعات المستقبلية

على الرغم من تحديات الأداء المالي التي شهدها القطاع خلال العام، إلا أن 2025 كان كذلك عاماً للخطوات الحاسمة والتجديد الاستراتيجي للقطاع اللوجستي لمجموعة موانئ أبوظبي، والذي لا يزال عنصراً محورياً ضمن المنصة المتكاملة للأنشطة التجارية للمجموعة. وبسهم الجمع بين التحول في قيادة القطاع، وإعادة تصميم نموذج التشغيل، والاستثمارات الموجهة، والتمكين الرقمي، في وضع نواتوم اللوجستية في موقع يتيح لها تعزيز تنافسيتها وأدائها خلال عام 2026 وما بعده.

وفي ظل استمرار التحديات في أسواق الخدمات اللوجستية العالمية، يدخل القطاع المرحلة المقبلة بدرجة أعلى من التماسك التنظيمي، وبتعزيز استراتيجي أوضح، وقدرات أساسية تمكنه من تحويل حجمه التشغيلي إلى قيمة مستدامة للمساهمين.

القطاع اللوجستي – أبرز المؤشرات المالية لعام 2025

وكان 2025 عاماً مفصلياً في مسيرة القطاع، حيث شهد تعيين فريق تنفيذي عالمي جديد يتمتع بخبرة واسعة في القطاع. وأطلق الفريق التنفيذي الجديد برنامج تحول شامل يهدف إلى إعادة تشكيل نموذج التشغيل ليصبح قائماً على المنتجات، وموحد، ومدعوماً بالتكنولوجيا، بما يعيد تصور مستقبل القطاع لتحقيق نمو مستدام وربحية طويلة الأجل.

سجلت إيرادات القطاع اللوجستي تراجعاً بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 4.4 مليار درهم في عام 2025، متأثرة بالتحديات التي يشهدها سوق الشحن العالمي، وتحويل أعمال شركة «سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات» إلى قطاع الموانئ والقطاع البحري والشحن، إضافة إلى انخفاض إيرادات الخدمات ذات القيمة المضافة المرتبطة بأنشطة نقل اللدائن البلاستيكية، والتي سجلت تراجعاً في الإيرادات بنسبة 1% على أساس سنوي خلال عام 2025. وقد تم بشكل جزئي تعويض النمو المحقق في أنشطة الخدمات اللوجستية القائمة على المشاريع (+19% على أساس سنوي) والمستودعات (+16% على أساس سنوي) بالتأثيرات السلبية للأحجام والأسعار، التي انعكست على إيرادات الشحن البحري (-10% على أساس سنوي). وعلى الرغم من انخفاض أحجام الشحن الجوي بنسبة 10% على أساس سنوي، بالتزامن مع زيادة أحجام الشحن بنسبة 18%، ارتفعت إيرادات الشحن الجوي بنسبة 10% على أساس سنوي خلال عام 2025، مدعومةً بأثر سعري إيجابي.

باضت أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 133 مليون درهم خلال العام، في انخفاض بنسبة 63% عن الرقم السابق البالغ 357 مليون درهم المسجل في عام 2024، ما يعكس هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 3%، وذلك نتيجة لارتفاع التكاليف التشغيلية (بما في ذلك تكاليف بدء التشغيل في جورجيا وأنغولا)، وتسجيل التزامات تسوية تجارية غير مكررة، والانخفاض الكبير في مساهمة «أرامكس ش.م.ع»، ونقل أعمال «سيسيه للخدمات اللوجستية للمركبات»، إضافة إلى عدد من التسويات التجارية غير المتكررة.



استثمرت شركة «نواتوم اللوجستية» خلال عام 2025 في أساطيل شاحنات صديقة للبيئة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وأنغولا، للمضي في أجندتها الرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية.

الموارد البشرية

تمكين التجارة العالمية عبر الكوادر والتقنية والثقافة

أدت إدارة الموارد البشرية في مجموعة موانئ أبوظبي عام 2025 دوراً رئيسياً في دعم تحوّل المجموعة إلى ممكن عالمي متكامل للتجارة والخدمات اللوجستية.

وبالتزامن مع تنامي الحضور الدولي للمجموعة، وتوسيع نطاق عملياتها متعددة القطاعات، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، تطوّر دور الموارد البشرية من وظيفة دعم تقليدية إلى منصة استراتيجية تركز عليها عملية التنفيذ، وتعزّز المرونة، وتسهم في خلق قيمة مستدامة طويلة الأجل.

وتمحور هذا التحول حول الإدراك التام لحقيقة أن تحقيق نمو مستدام في التجارة العالمية لا يستند إلى البنى التحتية والأصول فحسب، بل يركز كذلك على الكفاءات البشرية والقيادة والقدرات المؤسسية. وواصلت المجموعة خلال عام 2025 الاستثمار في نموذج للقوى العاملة مُصمّم لدعم التوسع العالمي، ومواكبة التغيرات التقنية، وتحقيق نتائج عالية الأداء على مستوى مختلف المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال.

بناء قوة عمل هجينة تشمل الإنسان والذكاء الاصطناعي

شكّل 2025 محطة مفصلية تمثلت في إصدار تقرير: «بناء فرق عمل مشتركة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي: خارطة طريق مجموعة موانئ أبوظبي للقوى العاملة المستقبلية». وحدد إطار العمل الاستراتيجي هذا تحولاً جوهرياً في منهجية تصميم العمل على امتداد المجموعة، متجاوزاً مفهوم الأتمتة التقليدية نحو نموذج تشغيلي هجين يجمع بين الإنسان والذكاء الاصطناعي حيث يعمل فيه وكلاء الذكاء الاصطناعي كشركاء رقميين مدمجين ضمن بيئة العمل.

يوظّف الذكاء الاصطناعي بموجب هذا النهج، لتنفيذ المهام المتكررة والمعتمدة على البيانات والتنبؤية، بما يتيح للموظفين التركيز على أنشطة أكثر أهمية تتطلب محاكمات عقلية، وإبداعاً، وذكاءً عاطفياً، ومهارات قيادية. وأسفر هذا التحول عن تعزيز

هيكلي في الإنتاجية بحسن جودة اتخاذ القرار والاتساق، ويدعم التوسع على مستوى العمليات والخدمات اللوجستية والوظائف المؤسسية.

وبحلول نهاية عام 2025، تجاوز عدد وكلاء الذكاء الاصطناعي الذين قدموا نتائج قابلة للقياس أكثر من 200 وكيل. ومن بين هذه الحلول، أسهم نظام تحسين سرعة السفن في تعزيز كفاءة استهلاك الوقود مع الحفاظ على موثوقية الخدمة؛ بينما حسّن نظام موازنة الحاويات كفاءة استخدام الأصول؛ فيما خفّض نظام الجدولة الذكية للموارد البشرية الزمن اللازم لإعداد الجداول ومعالجة العمليات في إدارة الموارد البشرية بنسبة تجاوزت 90%. وتؤكد هذه الحلول أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد مشروع تقني منفصل، بل أصبح قدرة مدمجة تدعم مباشرة التميز التشغيلي وموثوقية الخدمات عبر شبكات التجارة العالمية.

تعاملت المجموعة مع هذا التحول بوصفه مساراً يركز على العنصر البشري وتنمية القدرات، وليس كمجرد تحول تقني. وقد جرى دمج برامج تنمية المهارات على مستوى المجموعة لدعم العمل التكامل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي في مختلف الوظائف والمناطق الجغرافية، لتمكين الموظفين من العمل بثقة بجانب وكلاء الذكاء الاصطناعي لإتمام المهام اليومية. ويدعم هذا النهج الشامل جاهزية القوى العاملة، ويحد من مخاطر فقدان الوظائف، ويعزز نموذج المجموعة لخلق القيمة على المدى الطويل.

الموارد البشرية يتبع

وحظي نضج هذا التحول واتساع نطاقه بتقدير عالمي في ديسمبر 2025 حيث حصلت المجموعة على لقب جديد في غينيس للأرقام القياسية™ لنشرها 205 وكيل ذكاء اصطناعي على امتداد عملياتها العالمية. ولم يقتصر هذا التكريم على تأكيد الطموح التقني للمجموعة، بل جسد أيضاً انضباطها في التنفيذ، وقوة حوكمتها، وقدرتها على دمج القدرات المتقدمة ضمن بيئات تشغيلية فعلية.

قوى عاملة تدعم التوسع العالمي

شهد هيكل القوى العاملة في المجموعة تطوراً يتماشى مع استمرار تحوّل مجموعة موانئ أبوظبي من مشغل إقليمي إلى مؤسسة ذات هيكل عالمي متكامل، حيث توسعت عمليات المجموعة بحلول نهاية عام 2025، لتشمل أكثر من 50 دولة، من خلال 34 ميناء ومحطة داخل دولة الإمارات وخارجها، بالإضافة إلى حضور تجاري في 158 دولة عبر ممثلين لها. وأسهم هذا التوسع لا سيما بعد دمج شركة نواتوم، المجموعة المتخصصة في الخدمات اللوجستية والموانئ والخدمات البحرية في إسبانيا، في إعادة تحديد قاعدة الكفاءات والهيكل القيادي في المجموعة بصورة جوهرية.

تضم المجموعة أكثر من 100 جنسية في صفوف موظفيها البالغ عددهم 9,221 موظفاً، ما يعكس قوة عاملة دولية مصممة على تنفيذ المهام عبر الحدود عوضاً عن كونها مجرد امتداد للعمليات المحلية. وشكلت المرأة 24% من إجمالي القوى العاملة في عام 2025، ما يعكس استمرار التقدم نحو بناء مؤسسة أكثر شمولاً وتنوعاً.

أدت إدارة الموارد البشرية دوراً محورياً في ضمان دعم النمو العالمي من خلال التنمية المتواصلة للقدرات، واستمرارية القيادة، وتنقل الكفاءات. وساهمت حزمة المبادرات التي جرى إطلاقها خلال عام 2025 في توسيع برامج إعداد الكفاءات الشابة وتنمية المواهب المحلية لتتجاوز المراكز الحضرية الكبرى، من خلال شراكات مع مؤسسات وطنية لاستقطاب وتطوير الكفاءات من المناطق الأقل تمثيلاً. وبالتوازي، جرى تعميم برامج تحسين المهارات القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر مختلف المناطق الجغرافية، ما أتاح للموظفين التركيز على مهام ذات أهمية أكبر، بينما تولى الزملاء الرقميون أداء المهام الروتينية.

أسهمت هذه الجهود في ضمان عدم النظر إلى التنوع والشمول بوصفهما أهدافاً قائمة بذاتها، واعتبارهما عوامل تمكين تعزز مرونة القوى العاملة وقدرتها على التكيف واستدامة الأداء على امتداد الأسواق المختلفة.

تميز لافت في بيئة العمل وتنمية الكوادر

حصل التزام مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025 بتطوير بيئة العمل والكفاءات، على التقدير على الصعيد العالمي، إذ نالت المجموعة الاعتماد البلايني من «المستثمرون في الموارد البشرية» ومقرها لندن، وهو أرفع تصنيف تمنحه المؤسسة، ويكزّم تميزها القيادي وتطوير الكوادر والهيكل التنظيمي. ويضع هذا الإنجاز مجموعة موانئ أبوظبي ضمن نخبة محدودة من المؤسسات المعتمدة عالمياً، ويوفر تأكيداً مستقلاً على منانة حوكمة الموارد البشرية وممارسات التطوير لديها.



يتاح للموظفين إمكانية الوصول إلى إعلانات شواغر الوظائف، والمشاريع، وفرص التوجيه المهني.

إجمالي الموظفين
9,221

عدد الجنسيات
107

نسبة الموظفين (الذكور / الإناث)
76% / 24%

ساعات تعلّم الموظفين خلال عام
144,363

ساعات التدريب لكل موظف في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2024
2.22 + ساعة،
وحضر 67%

من الموظفين برامج تدريبية

ساعات تدريب المديرين المباشرين
6,182

(داخل دولة الإمارات العربية المتحدة فقط) بزيادة نسبتها 648% مقارنة بعام 2024

الموارد البشرية يتبع

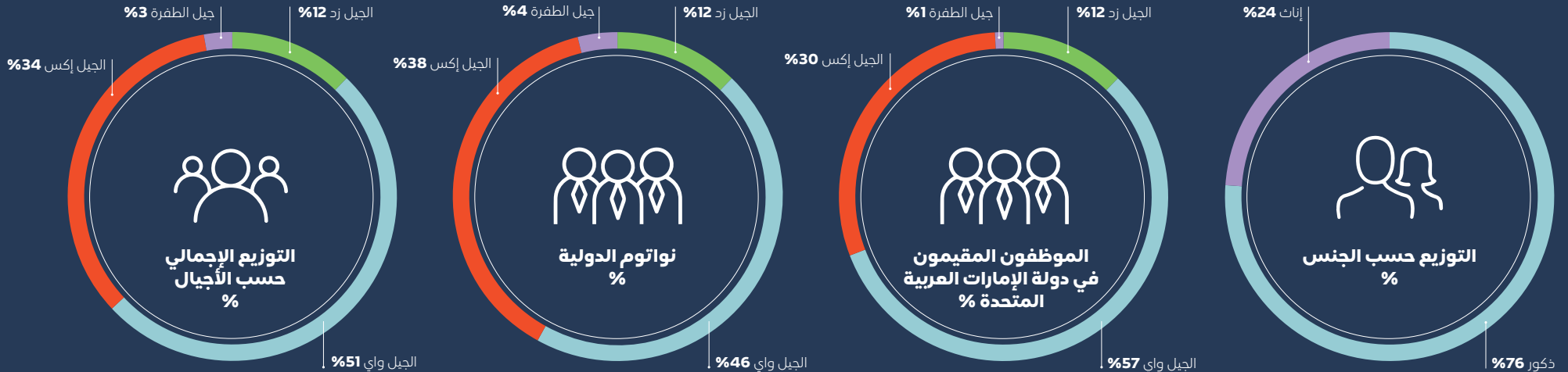
كما حصدت شركة «جلوبال فيدر شيبينغ» جائزة «أفضل أماكن العمل للنساء لعام 2025» ما يسلط الضوء على جهود المجموعة المستمرة في ترسيخ بيئات عمل شاملة وداعمة ومنصفة على امتداد عملياتها.

تجسد هذه التكريمات تحولاً شاملاً في تجربة الموظفين. وقامت إدارة الموارد البشرية خلال عام 2025 بإعادة تصميم دورة حياة الموظف بشكل متكامل بهدف تعزيز الشفافية، وتنقل الكفاءات،

ومستوى المشاركة. وأتاح إطلاق منصة الفرص المؤسسية الشاملة «جسر المواهب» للموظفين إمكانية الوصول إلى وظائف داخلية ومشروعات وفرص توجيه مهني، ودعم المهارات المتاحة، وتوفير فرص التطور المهني على امتداد المجموعة.

لقد ضمن وجود إطار عمل هيكلي لتفاعل الكوادر والاستماع إليها يجمع بين الاستبيانات ومراجعات الرأي الدورية وورش العمل، في مساهمة آراء الموظفين بشكل مباشر في تطوير الثقافة المؤسسية والبنية التنظيمية. وعززت منظومة الاتصال الداخلي المتكاملة من توافق العاملين مع الاستراتيجية والقيم والغاية المؤسسية، ما رتخ التماسك بين أفراد قوة عاملة عالمية سريعة التوسع.

كما واصلت المجموعة إطلاق مراحل متتابعة من برنامجها «GROW» للثقافة المؤسسية، لترسيخ السلوكيات المشتركة وتوقعات القيادة من خلال ورش العمل وشبكات السفراء وآليات لتتبع المستمر لمستويات التبني. كما ساهم تحديث عرض القيمة الوظيفية في تحديد ماهية العمل لدى مجموعة موانئ أبوظبي على المستوى العالمي، مع إتاحة المرونة اللازمة لمراعاة الخصائص الإقليمية.



الموارد البشرية يتبع

المرونة الاستباقية والتشغيلية

اشتملت مساهمة إدارة الموارد البشرية في تعزيز المرونة خلال عام 2025 على الرؤية المستقبلية والتخطيط القائم على السيناريوهات بدلاً من التدخل التفاعلي. ومع توقع احتياجات التكامل العالمي واشتداد المنافسة، عملت المجموعة على تجهيز مسارات لإعداد القيادات للوظائف الأساسية، لا سيما في القطاع اللوجستي. وأفضى هذا النهج إلى تعيين قيادات عالمية المستوى في الوقت المناسب، وتسريع تسلّم كبار التنفيذيين زمام مهامهم ضمن العمليات والإدارات الإقليمية، بما يضمن استمرارية الخدمات في ممرات التجارة ذات الأولوية بالتزامن مع توسع المجموعة.

وفي الوقت ذاته، تعاونت إدارة الموارد البشرية بشكل وثيق مع أكاديمية أبوظبي البحرية لتطبيق نموذج «التدريب والتوظيف» والذي يتوافق تماماً مع الطلب التشغيلي. وبعد تخرّج الدفعة الأولى من الأكاديمية، والتي ضمت 194 خريجاً في يونيو 2025، جرى توظيف الغالبية فوراً في وظائف بحرية وملاحية شملت دعم توسع «سي إم إيه تيرمينالز ميناء خليفة». وأتاح هذا المستوى المتقدم من التآزر بين التدريب والتخرج والاحتياجات التشغيلية تحقيق نمو في معدلات المناولة دون المساس بالسلامة أو الجودة أو تجربة المتعاملين.

نظرة إلى المستقبل

قامت إدارة الموارد البشرية في عام 2025 بإجراء تحول شامل في منظومة الأفراد والثقافة على مستوى المجموعة، من خلال تنفيذ 34 مبادرة استراتيجية دمجت السياسات ونماذج التشغيل وأنظمة الكفاءات والثقافة والرفاه والبنية الرقمية ضمن إطار حوكمة موحد. وعزز هذا التحول استمرارية القيادة، ورفع مستويات التنقل الداخلي للموظفين، وطوّر جودة اتخاذ القرار لدى القوى العاملة عبر عملياتنا العالمية، ورشّخ مكانة رفاه الموظفين كعامل تمكين أساسي للأداء المستدام.

أما في عام 2026، سينتقل التركيز من التحول واسع النطاق إلى التمكين الاستراتيجي للكفاءات. وتشمل الأولويات دمج حوكمة الموارد البشرية على مستوى المجموعة، وتوسيع القدرات القيادية والتقنيات الحيوية، وتسريع التنقل الداخلي والدولي من خلال تخطيط قائم على المهارات للقوى العاملة. وستستند هذه المرحلة إلى استكمال الدمج الرقمي، بما في ذلك منصة متكاملة لتخطيط الموارد المؤسسية، وتحليلات قائمة على الذكاء الاصطناعي للقوى العاملة، ومسارات مهنية عالمية منظمة.

وستسهم هذه المبادرات مجتمعة في تعزيز مرونة القوى العاملة وإنتاجيتها، وتعميق منظومة التعاقد الوظيفي، بما يضمن استمرار قدرات إدارة الموارد البشرية للمجموعة في دعم رسالتها المتمثلة في تمكين التجارة العالمية وتحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب العلاقة.



التمكين الاستراتيجي للكفاءات أولوية رئيسية للمجموعة خلال عام 2026.

الحوكمة المؤسسية

59	ملخص تنفيذي
61	الحوكمة المؤسسية
86	إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
89	الامتثال

المقر الرئيسي لمجموعة موانئ أبوظبي، ميناء زايد، أبوظبي.

التقرير المتكامل للحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال ملخص تنفيذي

تعزيز الرقابة لدعم النمو المستدام والمرن

حققت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 تقدماً ملموساً في تعزيز فاعلية وتكامل ونضج وظائف الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة على الامتثال.

وقد ساهمت هذه التحسينات في دعم توسع أعمال المجموعة من حيث النطاق والانتشار الجغرافي والتحديات التشغيلية على امتداد الموانئ والخدمات البحرية واللوجستية والمناطق الصناعية، وذلك في ظل بيئة تجارة عالمية اتسمت بالتقلب والضبابية.

وعلى صعيد هذه المجالات، ركزت المجموعة جهودها على ترسيخ آليات الرقابة، وتحديد المسؤوليات بوضوح، وتحسين جودة وسرعة تدفق المعلومات المقدمة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وأثمرت هذه الجهود عن وضع إطار رقابي أكثر تكاملاً وتركيزاً على دعم عملية اتخاذ القرار؛ بحيث لا يقتصر دوره على صون الأصول والسمعة المؤسسية فحسب، بل يدعم أيضاً موثوقية الأداء، والانضباط في تخصيص رأس المال، وتحقيق قيمة طويلة الأمد.

الحوكمة المؤسسية: تعزيز فاعلية مجلس الإدارة والرقابة والمساءلة

واصل مجلس الإدارة خلال العام تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية في مجموعة موانئ أبوظبي، وضمان اتساقه بالمرونة والاستجابة، ومواكبة نموذج أعمال المجموعة المتطور، وانتشارها الجغرافي الواسع على الساحة الدولية.

وارتكزت هذه الجهود بشكل محوري على إجراء مراجعة شاملة وتحديث لميثاق مجلس الإدارة، إلى جانب ميثاق اللجان المبنية عنه، وهي: لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ولجنة المكافآت والموارد البشرية. وقد ساهمت هذه التحديثات في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وصلاحيات اتخاذ القرار بدقة، مما أدى إلى تعزيز الرقابة، ورفع كفاءة اللجان، وترسيخ مبدأ المساءلة في كافة المجالات الحيوية للحوكمة.

كما استعرض المجلس واعتمد الأطر الجوهرية للنزاهة والحوكمة، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل، وإطار مكافحة الاحتيال، وسياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها. وقد ساهمت هذه الإجراءات في ترسيخ المعايير الأخلاقية في كافة

قطاعات المجموعة، وضمنت توحيد التوقعات المتعلقة بالسلوك والشفافية وآليات التصعيد عبر مختلف العمليات والمناطق الجغرافية.

وشكلت ورشة العمل الاستراتيجية التي عقدها المجلس في عام 2025 محطة بارزة أخرى، حيث وفرت إطاراً منظماً لمراجعة وتقييم التوجه الاستراتيجي للمجموعة للأعوام الخمسة القادمة. وقد أسهمت هذه الورشة في تعزيز دور المجلس في صياغة القيمة طويلة الأمد، مما مكّن السادة أعضاء مجلس الإدارة من تقييم الفرص الناشئة والمخاطر الناتجة عن ديناميكيات التجارة العالمية، والتطورات التنظيمية، والظروف الجيوسياسية. ونتج عن ذلك تحقيق مواءمة أكبر بين الاستراتيجية، ومستوى قبول المخاطر، وأولويات الاستثمار، مما دعم ممارسة رقابة أكثر استنارة على أداء الإدارة التنفيذية.

إن هذه التحسينات في منظومة الحوكمة مجملها قد عززت من قدرة مجلس الإدارة على الاضطلاع بمسؤوليات التوجيه والإشراف الفاعل، وترسيخ المواءمة الاستراتيجية والسلوك الأخلاقي والرقابة، بما يدعم مهمة مجموعة موانئ أبوظبي في تمكين حركة التجارة العالمية.

ملخص تنفيذي يتبع

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: إرساء منظومة متكاملة واستشرافية للرقابة على المخاطر

شهد عام 2025 نقلة نوعية في مستوى نضج وهيكليّة قسم إدارة المخاطر في مجموعة موانئ أبوظبي، ومدى ارتباطها بعملية اتخاذ القرار، وهو ما يعكس توسع نطاق حضور المجموعة وتزايد حدة التقلبات في حركة التجارة العالمية والمشهدين الجيوسياسي والتنظيمي.

تمثل الإنجاز المحوري خلال هذا العام في إطلاق «برنامج التحول لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية» على مستوى المجموعة، والمدعوم بخارطة طريق مرحلية تشمل التحسينات العاجلة، وترسيخ الممارسات، وبناء القدرات على المدى الطويل. وقد أرسى هذا البرنامج نموذج عمل قابلاً للتوسع ومتسقاً مع المخاطر والضوابط الرقابية عبر كافة القطاعات والشركات التابعة، مما ساهم في تعزيز الرقابة المؤسسية، والانضباط في عمليات التنفيذ، ومرونة العمليات الحيوية لتمكين التجارة.

كما شهدت آليات رصد المخاطر الاستراتيجية تطوراً جوهرياً من خلال التطبيق المنهجي لتحليل العوامل (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية)، ورسم خرائط لتوجهات القطاع، وإجراء مقارنات معيارية مع استراتيجية المجموعة والمصادر الخارجية الموثوقة. وقد ساهمت هذه الأدوات في تعزيز قدرات الإنذار المبكر ووضع تصورات للسيناريوهات، مما أتاح استعداداً أفضل لمواجهة أي اضطرابات محتملة قد تؤثر على الممرات التجارية أو المتعاملين أو الأصول الحيوية.

وعلاوة على ذلك، قامت المجموعة بتوحيد هيكليّة تصنيف المخاطر المؤسسية، مما عزز من اتساق تصنيف المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وأدى ذلك إلى تحسين القدرة على المقارنة وتكوين رؤية شاملة على مستوى محفظة أعمال المجموعة، مما ساهم في ترتيب أولويات إجراءات الحد من المخاطر ورفع جودة التقارير الصادرة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ومن التطورات الرئيسية الأخرى، تحقيق تكامل أعمق بين إدارة المخاطر وحوكمة الرقابة الداخلية؛ حيث أدى تعزيز الربط بين المخاطر وضوابط الرقابة على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتقنية المعلومات، إلى إرساء مسارات تأكيد وضمان أكثر وضوحاً. وشمل ذلك اعتماد منهجيات مهيكلّة لاختبار كفاءة التصميم والفاعلية التشغيلية، مع وضع حوكمة أكثر شفافية لمعالجة الثغرات، مما عزز الثقة في تقييمات المخاطر المتبقية، والموثوقية التشغيلية للعمليات الجوهرية.

وأخيراً، تم الارتقاء بأطر الحوكمة ورفع التقارير من خلال تقديم رؤى أكثر شمولاً للمخاطر المؤسسية، تضمنت خرائط المخاطر الحرارية الموحدة وادارات المخاطر المتوافقة مع المعايير المعتمدة ونموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» (الذي يضم قطاعات الأعمال والعمليات، وظائف المخاطر والرقابة، والتدقيق الداخلي). وقد زود ذلك مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر برؤية متسقة وموجهة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن توجهات المخاطر الجوهرية والتقدم المحرز في خطط الحد منها.

الامتثال: تعزيز المواءمة والرقابة والمساءلة التشغيلية

ارتقت مجموعة موانئ أبوظبي بمستوى جودة ومواءمة ودقة إطار الامتثال لديها خلال العام، إدراكاً منها لأهمية الرقابة القوية على الامتثال في بيئة تشغيلية تزداد تعقيداً وتخضع لأطر تنظيمية دولية متنامية.

وتمثلت إحدى الأولويات الكبرى في ترسيخ حوكمة الامتثال على مستوى المجموعة، مع تحديد أوضح للأدوار وتدعيم مسارات التصعيد وتفعيل المشاركة المنهجية عبر الوحدات المؤسسية والقطاعات والشركات التابعة. وقد ساهمت هذه التغييرات في تحسين مستوى التنسيق وضمان تحديد مخاطر الامتثال وتصعيدها ومعالجتها في الوقت المناسب، وعلى نحو موحد.

ونفذت المجموعة تحسينات قائمة على تقييم المخاطر لإجراءات العناية الواجبة تجاه الغير والمتعاقدين، مما عزز عمليات التحري والتدقيق المتعلقة بالعقوبات ومخاطر السمعة والجرائم المالية. وتعكس هذه التدابير تشديد الرقابة العالمية على سلاسل الإمداد والمتعاقدين والمعاملات العابرة للحدود، كما عززت قدرة المجموعة على إدارة مخاطر التعامل مع الأطراف الخارجية، بما يدعم تمكين التجارة بشكل آمن ومنضبط.

ملخص تنفيذي يتبع

كما شهد العام تعزيز ممارسات مراقبة الامتثال وإعداد التقارير وإثبات الالتزام، مما أدى إلى رفع مستوى الجاهزية للتدقيق ودعم شفافية الإشراف الرقابي. وقد أتاحت المعايير المحسنة للتوثيق وإعداد التقارير رؤية أكثر وضوحاً لأداء الامتثال كما سهلت التعاون الفاعل مع إدارة التدقيق الداخلي ووحدات الضمان الأخرى.

إضافة إلى ذلك، عملت المجموعة على توحيد وتعزيز إطار إدارة الحوادث والتحقيقات، مما ساهم في تحسين حوكمة القضايا ومعايير التصعيد والتنسيق مع الإدارات القانونية والموارد البشرية والتدقيق الداخلي. وقد ضمن ذلك إدارة الحوادث بمنهجية موحدة ومتناسبة، مع تحديد واضح للمسئولة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وأخيراً، شهد عام 2025 جهوداً مستمرة لغرس ثقافة المساءلة بشأن الامتثال على المستوى التشغيلي، مدعومة بمبادرات توعوية مستهدفة، وتطبيق أكثر اتساقاً لمتطلبات السياسات في كافة قطاعات المجموعة. وتعكس هذه المبادرات تحولاً أوسع نطاقاً نحو تعزيز الامتثال كجزء لا يتجزأ من العمليات اليومية، بدلاً من كونه مجرد وظيفة رقابية مركزية.

وتمثل هذه الإجراءات مجتمعة تقدماً ملموساً في مستوى نضج الامتثال لدى المجموعة، مما يعزز البيئة الرقابية، ويدعم النمو المستدام والممتثل عبر عملياتها العالمية.

وبشكل عام، ساهم التقدم المحرز في مجالات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال خلال عام 2025 في تعزيز المنظومة الإشرافية لمجموعة موانئ أبوظبي بشكل جوهري. فمن خلال الارتقاء بمستويات الرقابة والمساءلة وتوفير رؤى تحليلية تدعم اتخاذ القرار، لعبت هذه المهام دوراً حيويًا في صون أصول المجموعة وسمعتها وأدائها، بما يدعم استراتيجيتها طويلة الأمد والرامية إلى تمكين تجارة عالمية آمنة وموثوقة ومرنة.

الحوكمة المؤسسية

تعزيز فاعلية مجلس الإدارة والرقابة والمساءلة

واصل مجلس الإدارة خلال العام مساعيه الحثيثة لترسيخ إطار الحوكمة المؤسسية المعتمد لدى المجموعة، حيث تضمنت هذه الجهود إجراء مراجعة شاملة وتحديثاً لميثاق مجلس الإدارة، فضلاً عن موائيق اللجان المنبثقة عنه، والتي شملت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ولجنة المكافآت والموارد البشرية.

وعلاوة على ذلك، تولى المجلس مراجعة واعتماد أطر العمل الرئيسية الناطمة للحوكمة والنزاهة المؤسسية، وفي مقدمتها مدونة السلوك المهني وأخلاقيات الأعمال، وإطار عمل مكافحة الاحتيال، وسياسة مكافحة الرشوة والفساد، إلى جانب سياسة الإبلاغ عن المخالفات وإجراء التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بمراجعة وتعزيز سياسة توزيع الأرباح، وذلك ضمن إطار دوره الإشرافي على إدارة رأس المال وتعظيم القيمة للمساهمين.

وقد أسهمت هذه التدابير مجتمعة في الارتقاء بفاعلية الدور الإشرافي لمجلس الإدارة، وترسيخ المعايير الأخلاقية ومبادئ المساءلة، إلى جانب تعزيز آليات إدارة المخاطر والإدارة المالية الرشيدة. كما شكلت هذه الخطوات داعماً أساسياً لجهود خلق القيمة المستدامة، مما مكّن المجلس من أداء دوره الرقابي بكفاءة عالية لضمان تحقيق استراتيجية المجموعة الرامية إلى تمكين التجارة العالمية.

وتأتي هذه التحسينات في إطار حوكمة الشركات استجابةً لنمو حجم تشابك عمليات المجموعة في القطاعات البحرية واللوجستية وتطوير المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، فضلاً عن توسع حضورها الدولي.

وقد أثمرت هذه الجهود عن الارتقاء بمستويات الرقابة الإدارية، وتعزيز منظومة إدارة المخاطر، وتحقيق المواءمة الاستراتيجية. وبالنظر إلى عام 2026، ستمحور الأولويات الاستراتيجية حول ضمان استدامة فاعلية الحوكمة عبر كافة العمليات الدولية المتنوعة، وتعميق الدور الرقابي على الاستراتيجية والمخاطر، مع العمل على ترسيخ معايير أخلاقية موحدة ومتسقة عالمياً.

وفي عام 2025، عقد مجلس الإدارة ورشة عمل استراتيجية مخصصة لمراجعة وتقييم توجهه الاستراتيجي للمجموعة للأعوام الخمسة القادمة، حيث استهدفت الورشة ضمان اتساق استراتيجية المجموعة طويلة المدى مع مهمتها المتمثلة في تمكين التجارة العالمية. كما أتاحت هذه للمجلس فرصة استشراف المتغيرات المتسارعة في حركة التجارة العالمية، والأطر التنظيمية والمخاطر الجيوسياسية، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المجلس في تحقيق القيمة على المدى الطويل وترسيخ الإشراف الاستراتيجي.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الخبرات والمؤهلات

- وزير الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة
- العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي التنموية القابضة (ADQ)
- شغل عدة مناصب في مجال إدارة الاستثمارات لدى شركة «مبادلة للاستثمار»، حيث غطت مهامه قطاعات متنوعة؛ شملت المعادن والتعدين، والعقارات، والضيافة، والبنية التحتية، والتقنية، والزراعة
- يمتلك خبرة في القطاع المصرفي والمالي من خلال عمله في بنك الاتحاد الوطني، وشركة أبوظبي لبناء السفن، والأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة

المناصب الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
- رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة ش.م.ع.)
- النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية
- عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتقاعد
- عضو غير تنفيذي في مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة
- عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار
- عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة إكس آر جي
- عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة الظاهرة القابضة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مجموعة 2PointZero ش.م.ع.



**معالي / محمد
حسن السويدي**
رئيس مجلس الإدارة،
عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
4 يونيو 2024

وقد شهد اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في عام 2025 إجراء انتخابات تجديد مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للأصول والإجراءات القانونية المتبعة عقب انتهاء الدورة الانتخابية لأعضاء المجلس ومدتها ثلاث سنوات. وفي إطار منظومة الحوكمة المؤسسية المعتمدة في مجموعة موانئ أبوظبي، تولت لجنة المكافآت والموارد البشرية مراجعة الملفات الشخصية للمرشحين وتقييم خبراتهم، مع مراعاة الهيكل العام للمجلس وضمان تنوعه، والتركيز على الخبرات النوعية التي سيقدمها الأعضاء الجدد.

تحتى السيد سورين بولسغارد ينسن عن عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 21 أبريل 2025، وتم تعيين السيد جيل أدوتبي-أكوي عضواً في مجلس الإدارة. ويعرب المجلس عن تقديره لإسهامات السيد سورين القيّمة خلال فترة عضويته.

ويعد تشكيل المجلس دليلاً على التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية، مع التأكيد على أهمية التنوع والابتكار والريادة في قطاع الموانئ، وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاع اللوجستي، والقطاع الرقمي.

الحوكمة المؤسسية يتبع

ونتيجة لورش العمل والمراجعة الاستراتيجية، تعززت رؤية المجلس حيال الفرص والمخاطر والمتطلبات الرأسمالية على المدى الطويل. كما ارتقت مستويات المواءمة بين الاستراتيجية، والقدرة على تحمل المخاطر وأولويات الاستثمار، مما منح المجلس آفاقاً جديدة من الوضوح الاستراتيجي لتوجيه ودعم فريق الإدارة في عمليات التنفيذ واتخاذ القرار.

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة

خلال عام 2025، تشكّل مجلس إدارة المجموعة من مزيج متكامل من الأعضاء، يتمتع كل منهم بمجموعة فريدة من المهارات والخبرات الواسعة، جميعهم ملتزمون بتحقيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية لدعم طموحات المجموعة وتمييزها التشغيلي.

يتألف مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي من مزيج مميّز ومتنوع يجمع بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، تم اختيار كل منهم لخبرته الواسعة ومهاراته وقدرته على توجيه المجموعة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة يتبع

الخبرات والمؤهلات

- الشريك الإداري لشركة «لونييت»
- خبرة تزيد عن 25 عاماً، شغل منصب الرئيس التنفيذي لـ«صندوق أبوظبي للنمو»
- شغل منصب رئيس المحافظ الاستثمارية في شركة أبوظبي التنموية القابضة (ADQ)، كما شغل عديداً من المناصب الإدارية العليا في شركة «مبادلة للاستثمار»
- حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا، ودرجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بدرجة امتياز من جامعة زايد

المناصب الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة أغذية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة ش.م.ع.)
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد للطيران ش.م.ع.

السيد / خليفة سلطان السويدي

نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
1 يونيو 2020



الكابتن / محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
– عضو مجلس إدارة تنفيذي

تاريخ التعيين:
6 ديسمبر 2021

الخبرات والمؤهلات

- 20 عاماً من الخبرة في القطاع البحري
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تسمانيا الاسترالية
- شهادة الدبلوم المتقدم في العلوم التطبيقية (ريان أعالي البحار) من الكلية البحرية الاسترالية
- شهادة الدراسات العليا في الإدارة من جامعة تسمانيا الاسترالية
- شهادة دبلوم العلوم التطبيقية (ضابط ثاني) من الكلية البحرية الاسترالية

المناصب الأخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة أرامكس ش.م.ع.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة مير
- رئيس مجلس إدارة مجموعة بيرج
- عضو مجلس إدارة الاتحاد للطيران ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي للمطارات
- عضو مجلس إدارة مؤسسة «تحقيق أمانة» الإماراتية

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة يتبع

الخبرات والمؤهلات

- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة ش.م.ع.).
- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب السابق لمؤسسة أبوظبي للطاقة، والرئيس التنفيذي السابق للشركة الوطنية للتبريد المركزي ش.م.ع. (تبريد)
- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة سانت مارتن في الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب الأخرى

- شركة أبوظبي الوطنية للطاقة ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الاتحاد للطيران ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)



السيد / جاسم حسين ثابت

عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
1 يونيو 2020

الخبرات والمؤهلات

- نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - شركة أبوظبي التنموية القابضة (ADQ)
- العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة إيدج
- الرئيس التنفيذي للاستثمار للمجموعة في القابضة (ADQ)
- الرئيس المالي لقطاع البترول والبتروكيماويات في «مبادلة»
- شهادة البكالوريوس من جامعة بورتلاند في ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب الأخرى

- رئيس مجلس إدارة بنك وبو
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للطيران ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة في شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة ش.م.ع.).
- عضو مجلس إدارة شركة طيران أبوظبي ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة شركة قطارات الاتحاد ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي



سعادة / منصور محمد الملا

عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
1 يونيو 2020

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة يتبع

الخبرات والمؤهلات

- العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية
- شغل منصب عضو مجلس إدارة «تيرا باور»، وشركة الجرافات البحرية الوطنية، ورئيس مجلس إدارة الجمعية النووية العالمية
- شهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية، وشهادة ماجستير العلوم في إدارة الهندسة من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية
- مُنح شهادة الدكتوراة الفخرية من جامعة آجوي في جمهورية كوريا الجنوبية

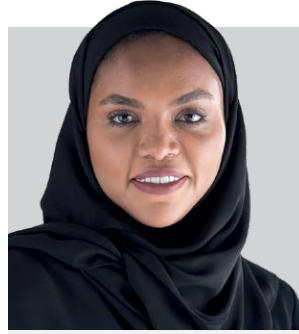
المناصب الأخرى

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الجرافات البحرية الوطنية
- عضو مجلس إدارة شركة الإمارات للطاقة النووية – العمليات التشغيلية، وشركة الإمارات للطاقة النووية – الشؤون التجارية
- عضو مجلس إدارة مركز أتلانتا التابع للرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية (مركز أتلانتا)
- عضو الجمعية النووية الأمريكية، ومعهد إدارة المشاريع (الولايات المتحدة الأمريكية)
- عضو بارز في معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمجلس الدولي للشبكات الكهربائية الكبرى، وجمعية المهندسين بالإمارات العربية المتحدة



سعادة / محمد إبراهيم الحمادي
عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
6 ديسمبر 2020



السيدة / نجية حسن الجابري
عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
6 ديسمبر 2021

الخبرات والمؤهلات

- رئيس شؤون المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم
- عقدان من الخبرة في مجال الهندسة الكيميائية
- درجة الماجستير في التحكم بالعمليات من جامعة أوكلاند
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية هولت الدولية
- شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة الإمارات بالعين

المناصب الأخرى

- لا يوجد

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة يتبع

الخبرات والمؤهلات

- مدير إدارة الخدمات اللوجستية – قطاع إدارة المحافظ الاستثمارية في شركة أبوظبي التنموية القابضة (ADQ)
- شغل منصب نائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية – الأسواق الناشئة بشركة «يو بي إس»
- شغل منصب نائب الرئيس لشؤون التسويق في منطقة الهند وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وإفريقيا
- مدير إدارة الشؤون الاستراتيجية – أوروبا بشركة «يو بي إس»
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية مانشستر للأعمال (المملكة المتحدة)
- كلية كولومبيا للأعمال – القيادة (نيويورك)
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ليما

المناصب الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة أرامكس ش.م.ع.

السيد / رينزو برافو
كالامبروجيو

عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
18 أبريل 2024

السيد / جيل أدوتي
أدوتيفي-أكوي
عضو مجلس إدارة
مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
21 أبريل 2024

الخبرات والمؤهلات

- الرئيس التنفيذي للاستثمار في المجموعة بشركة أبوظبي التنموية القابضة (ADQ)
- نائب رئيس أول في شركة مبادلة للاستثمار
- شغل مناصب متنوعة في قطاعي الصيرفة الاستثمارية وإدارة الاستثمار لدى «آر بي سي كابتال ماركيتس» و«ستيت ستريت» في كندا
- برنامج ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال
- درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة ماكجيل في مونتريال بكندا

المناصب الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة «يوني فروتي»
- عضو مجلس إدارة مجموعة أغذية
- عضو مجلس إدارة شركة الظاهرة القابضة
- عضو مجلس إدارة شركة لويس دريفوس
- عضو مجلس إدارة في لولو إنترناشيونال هولدينجز ليمتد (شركة خاصة) ولولو ريتيل هولدينجز (ش.م.ع.)
- عضو مجلس إدارة شركة أرامكس ش.م.ع.

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة

تداولات الأسهم للمُطلعين

في عام 2025، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي تعزيز أطر الحوكمة لديها، مع تركيز الاهتمام على الإدارة والإشراف على معلومات المُطلعين وأنشطة التداول بالتوافق مع لوائح هيئة سوق المال. وتتولى المجموعة إدارة سجل المُطلعين («السجل»)، والذي يشمل المعلومات الخاصة بالمُطلعين؛ وتجرى مراجعة السجل كل ثلاثة أشهر لضمان دقته وتحديثه، ولمراقبة الالتزام بسياسة تداول الأشخاص المُطلعين بالشركة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، بما يعكس التزامنا بالشفافية والامتثال للأنظمة.

و ضماناً لاستقلالية إدارة المخاطر والامتثال، والتنفيذ الفاعل لمختلف سياسات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال في المجموعة، فإن أي استفسار بخصوص سياسة تداول المُطلعين يتم توجيهه مباشرة إلى مكتب الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر والامتثال بالمجموعة. يضمن هذا البروتوكول أن تتم جميع أنشطة تداول المُطلعين ضمن إطار صارم من الحوكمة والإشراف.

يعكس هذا النهج المنظم لتفويض الصلاحيات والإشراف الفاعل على ممارسات تداول المُطلعين التزام مجموعة موانئ أبوظبي المستمر بالتمسك بأعلى معايير الحوكمة. ومن خلال ضمان الإدارة الدقيقة لسجل المُطلعين والالتزام الصارم بسياسات تداولهم، نؤكد إصرارنا على الحفاظ على أعلى درجات النزاهة والامتثال بالقوانين في جميع أنشطتنا.

استناداً إلى البيانات المستلمة من سوق أبوظبي للأوراق المالية، والذي أفره كل من أعضاء مجلس الإدارة، يوضح الجدول التالي حصص الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس إدارة المجموعة (بما في ذلك الزوج/ الزوجة والأبناء)، والرصيد النهائي في 31 ديسمبر 2025. تؤكد هذه الشفافية في إعداد التقارير التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير الالتزام بالحوكمة والنزاهة في جميع عملياتنا.

اسم المستثمر	المنصب	إجمالي الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2025	إجمالي معاملات البيع في 2025	إجمالي معاملات الشراء في 2025
معالي محمد حسن السويدي	رئيس مجلس الإدارة	-	-	-
السيد خليفة سلطان الشويدي	عضو مجلس الإدارة	-	4,379,979	-
السيد جاسم حسين ثابت	عضو مجلس الإدارة	-	-	-
سعادة منصور محمد الملا	عضو مجلس الإدارة	498,400	-	-
سعادة محمد إبراهيم الحمادي	عضو مجلس الإدارة	-	-	-
الكابتن محمد جمعة الشامسي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة	8,216,699	-	-
السيدة نجية حسن الجابري	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	-	-
السيد رينزو برافو كالامبروجيو	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	-	-
السيد جيل أدوتيي أدوتيي-أكوي	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	-	-

هيكل الحوكمة وتشكيل مجلس الإدارة

يسترشد النموذج التشغيلي للحوكمة المؤسسية الذي تتبناه مجموعة موانئ أبوظبي وشركاتها التابعة بدليل الحوكمة الصادر عن هيئة سوق المال. ويضع هذا النموذج إطار عمل منظم للحوكمة يضمن الرقابة، والمساءلة، وفاعلية اتخاذ القرار في المجموعة، مع الحفاظ على الاستقلال التشغيلي على مستوى القطاعات والشركات التابعة. ويضمن

النموذج التشغيلي للحوكمة أن المسؤولية النهائية عن الحوكمة وإدارة المخاطر للشركات التابعة تقع على عاتق المجموعة، بينما تعمل القطاعات والشركات التابعة ضمن إطار عمل محدد للتنظيم والامتثال. يعزز هذا النهج الشفافية، والضوابط الداخلية، والتنسيق الاستراتيجي في جميع وحدات الأعمال.

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة

تمثيل المرأة

نعمل باستمرار على تعزيز تمثيل المرأة ضمن مجلس إدارتنا وفي المناصب التنفيذية تأكيداً على التزامنا بتمكين المرأة. وتنسجم هذه الجهود مع قيمنا الجوهرية المتمثلة في التنوع والشمولية، وتؤكد على أهمية المساواة بين الجنسين في الأدوار القيادية وصنع القرار. ومن خلال سياسات ومبادرات محددة، نسعى لبناء بيئة تكرم وتقدر المواهب والقدرات القيادية للمرأة وتعمل على تنميتها. إن هيكل حوكمة مجموعة موانئ أبوظبي لعام 2025، بما في ذلك مجلس الإدارة وسياسة ترشيح ومكافآت أعضاء المجلس وكذلك الالتزام بالتنوع وتمكين المرأة، يعكس التزامنا بالحفاظ على معايير حوكمة مؤسسية عالية. ومن خلال تعزيز إطار حوكمة متنوع وشامل وديناميكي، نضمن استمرار مجموعة موانئ أبوظبي في قيادة القطاع، وقدرتها على مواجهة تحديات المشهد البحري واللوجستي العالمي.

في عام 2025، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي تجسيد الحوكمة المؤسسية المثالية من خلال هيكل مجلس إدارة منظم بدقة، وسياسات ترشيح ومكافآت شاملة، والالتزام ثابت بالتنوع والتمكين، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل المرأة. ويضم المجلس حالياً عنصراً نسائياً واحداً بين أعضائه، تتولى مهامها بما يتماشى مع ميثاق مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي. والمجموعة ملتزمة بالتنوع بين الجنسين، سواء على مستوى تكوين مجلس الإدارة أم الموظفين. وتدعم لجنة المكافآت والموارد البشرية ترشيح النساء، وستواصل مراجعة الفرص المتاحة لضمان التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي في المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2025

خلال عام 2025 ويتوجه من مجلس الإدارة، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي مسيرتها نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز إطار الحوكمة والثقافة المؤسسية، مؤكدة على التوافق التام مع رؤيتها وأهدافها طويلة المدى. والتزم المجلس، استناداً إلى ميثاقه، بالإشراف على تطبيق مختلف المبادرات، معبراً عن التزامه الراسخ بضمان نجاح المجموعة وخدمة مصالح أصحاب العلاقة بفاعلية.

ويخضع ميثاق مجلس إدارة المجموعة، الذي يحدد أدوار الأعضاء ومسؤولياتهم ووظائفهم وصلاحياتهم، بشكل جماعي وفردى، للمراجعة المستمرة. ويضمن ذلك أن تظل ممارسات الحوكمة لدينا متجاوبة ومرتبطة بمشهد الأعمال المتطور. ويمكن لجميع أصحاب العلاقة، الذين يسعون إلى فهم إطار الحوكمة المؤسسية الداعم لأنشطتنا، الاطلاع على هذا الميثاق.

على مدار العام، عقد مجلس الإدارة سلسلة من الاجتماعات المكثفة عبر خاصية الاتصال المرئي، لمناقشة مجموعة من المواضيع والأعمال الهامة ومراجعتها والموافقة عليها، وذلك وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات المعمول بها في المجموعة. واستخدمت تكنولوجيا المؤتمرات المرئية لضمان تسهيل المناقشات ودعم عملية اتخاذ القرار بكل كفاءة وفاعلية.

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة يتبع

م.	تاريخ اجتماع المجلس	المواضيع الرئيسية المطروحة
1	13 فبراير 2025	<ul style="list-style-type: none"> - الموافقة على البيانات المالية السنوية الأولية غير المدققة للربع الرابع والعام المالي 2024 والبيان الصحفي المتعلق بها. - الموافقة على معاملات المشتريات الموضحة في العرض التعريفي المقدم للمجلس خلال الاجتماع، وفقاً لجدول سياسة تفويض الصلاحيات. - الموافقة على سياسات وإجراءات المخاطر والامتثال للمجموعة. - الموافقة على إطار تقييم أداء مجلس الإدارة. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير بتاريخ 14 نوفمبر 2024 بشأن ترسية عقد تصميم وإنشاء محطة متعددة الأغراض في ميناء سفاجا بجمهورية مصر العربية. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير بتاريخ 21 نوفمبر 2024 بشأن عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 20 ديسمبر 2024 واعتماد جدول أعماله. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير بتاريخ 26 نوفمبر 2024 بشأن إبرام اتفاقية امتياز لميناء العقبة متعدد الأغراض في العقبة. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير بتاريخ 7 يناير 2025 بشأن أوامر تغيير لعقود «شبيمان» لنقلات النفط. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير بتاريخ 7 يناير 2025 بشأن اتفاقية مشروع مشترك مع «سي إم أي» لمحطة «بوانت نوار» بجمهورية الكونغو (برازافيل)، وقرض لمدة 20 عاماً مع صندوق أبوظبي للتنمية.
2	11 مارس 2025	<ul style="list-style-type: none"> - الموافقة على البيانات المالية السنوية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. - الموافقة على التقرير السنوي المتكامل للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. - الموافقة على دعوة الجمعية العمومية السنوية للشركة للانعقاد بتاريخ 30 إبريل 2025. - الموافقة على إصدار أمر تغيير مع شركة «ستراتو للخدمات البحرية» لخدمات إدارة السفن. - الموافقة على سياسة المشتريات المحدثة لمجموعة موانئ أبوظبي. - الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، لعرضها على اجتماع الجمعية العمومية القادم. - تأييد توصية عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. - الموافقة على خطة عمل الشركة للأعوام 2025-2029.
3	8 مايو 2025	<ul style="list-style-type: none"> - انتخاب معالي محمد حسن السويدي رئيساً لمجلس إدارة الشركة وانتخاب السيد / خليفة سلطان السويدي نائباً لرئيس مجلس الإدارة والموافقة على تعيين السيد / محمد جمعة الشامسي عضواً متدياً للشركة. - الموافقة على إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير الصادر في 10 إبريل 2025 بالموافقة على تعيين شركة «ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)» مدققاً خارجياً لحسابات مجموعة موانئ أبوظبي للسنة المالية 2025، وتحديد أتعابهم الإجمالية. - الموافقة على بند المشتريات بشأن ترسية عقد «تصميم وإنشاء مستودع في مجمع الخدمات اللوجستية (6) في كيزاد، ومجمع الخدمات اللوجستية (9) في كيزاد بمنطقة المعمورة.

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة يتبع

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2025 تتمتع

م.	تاريخ اجتماع المجلس	المواضيع الرئيسية المطروحة
4	12 أغسطس 2025	- الموافقة على البيانات المالية للشركة عن الربع الثاني من عام 2025. - الموافقة على فرص / حالات النفقات الرأسمالية الثلاث غير المدرجة في الموازنة للقطاع البحري والشحن، كما عرضت على المجلس. - الموافقة على بند المشتريات المعروض على المجلس بشأن ترسية عقد «البنية التحتية البحرية والبرية في ميناء دلما، ومحطة جبل الظنة للعبارات، وميناء السلع». - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير الصادر في 23 يوليو 2025 بالموافقة على ترسية العقود. - الموافقة على الميثاق المحدث للجنة المكافآت والموارد البشرية التابعة لمجلس إدارة المجموعة. - الموافقة على إعادة تشكيل لجنة الاستراتيجية والاستثمار التابعة للمجلس.
5	13 نوفمبر 2025	- الموافقة على البيانات المالية للشركة عن الربع الثالث من عام 2025 والمراجعة من قبل مدقق الحسابات. - الموافقة على بنود المشتريات وترسية العقود وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات الخاص بالشركة. - الموافقة على الميثاق المحدث للجنة الاستراتيجية والاستثمار. - الموافقة على تقرير تقييم أداء مجلس الإدارة وخطط العمل المقترحة. - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير الصادر في 29 سبتمبر 2025 بشأن بيع قطعة أرض (بمساحة 4,600,119 متراً مربعاً) ضمن مشروع «تاون سنتر» في كيزاد لصالح شركة «ميرا للتطوير». - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير الصادر في 8 أكتوبر 2025 بشأن إصدار أمر تغيير بموجب العقد رقم 232-2900 «بوابة كيزاد - إنشاء مستودعات». - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير الصادر في 13 أكتوبر 2025 بشأن تأمين تسهيلات تمويلية خارجية. - المصادقة على قرارات المجلس بالتمرير الصادرة في 4 نوفمبر 2025 بشأن الاستحواذ على حصة صندوق الاستثمارات العامة البالغة 19.3% وحصة «ألفا أوريكس» البالغة 32% في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع - المصادقة على قرار المجلس بالتمرير الصادر في 4 نوفمبر 2025 بشأن بيع مستودعين مصممين حسب الطلب (نون وإميتيل) لصالح شركة «الدار».

حضور اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2025

خلال العام، انعقدت خمسة اجتماعات لمجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي، حيث شارك الأعضاء بشكل فاعل لمناقشة الاستراتيجيات المستقبلية للمجموعة وتوجيهها. الجدول التالي يعرض تفاصيل الحضور، والذي يعكس مدى التزام أعضاء المجلس بدورهم ومسؤولياتهم في الحوكمة والإشراف:

م.	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الحاضرين بالوكالة	عدد الأعضاء الغائبين
1	13 فبراير 2025	9 من إجمالي 9	لا يوجد	لا يوجد
2	11 مارس 2025	9 من إجمالي 9	لا يوجد	لا يوجد
3	8 مايو 2025	8 من إجمالي 9	لا يوجد	السيد/ خليفة السويدي - نائب رئيس مجلس الإدارة
4	12 أغسطس 2025	9 من إجمالي 9	لا يوجد	لا يوجد
5	13 نوفمبر 2025	8 من إجمالي 9	(وكيل واحد) معالي محمد حسن السويدي - رئيس مجلس إدارة الشركة: وكيل عن نائب الرئيس.	لا يوجد

تقييم مجلس الإدارة

مستوى عالياً من الوعي الذاتي، إضافة إلى الالتزام بالتحسين المستمر.

وكشف التقييم عن وجود أسس قوية لإطار الحوكمة، مؤكداً أن المجموعة ماضية في مسيرتها نحو تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

تعاقبت مجموعة موانئ أبوظبي مع معهد «حوكمة» للحوكمة المؤسسية لإجراء تقييم شامل لأداء مجلس إدارة المجموعة. وشملت عملية التقييم توزيع استبيانات لجمع آراء أعضاء مجلس الإدارة حول أداء المجلس ولجانه الفرعية، وذلك من خلال استبيان سري عبر الإنترنت. وأظهرت استجابات أعضاء المجلس

الحوكمة المؤسسية وتشكيل مجلس الإدارة يتبع

كما تشير عملية التقييم إلى أن مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتسم بالديناميكية ويضم مهارات وخبرات متنوعة ويتبنى ثقافة مؤسسية إيجابية تتيح مناقشة الإدارة التنفيذية بفاعلية واتخاذ قرارات استراتيجية صائبة.

وبشكل عام، يؤكد التقييم قوة وتماسك مجلس الإدارة ومقوماته الإيجابية، مع تسليط الضوء في الوقت ذاته على مجالات التحسين الممكنة لمواصلة الارتقاء بممارسات الحوكمة المؤسسية على مستوى المجلس والشركة ككل.

أمين سر مجلس الإدارة

اعتباراً من 19 يونيو 2024، شغل منصب أمين سر مجلس الإدارة السيد أحمد معايرة ممثلاً لشركة ألن وأوفري، وهي شركة محاماة عالمية تتخذ من لندن مقراً لها، تحت اسم (ألن وأوفري). ويعد السيد أحمد معايرة شريكاً ضمن الفريق المؤسسي في فرع ألن وأوفري بأبوظبي.

يجري تعيين أمين سر مجلس الإدارة من قبل مجلس إدارة المجموعة، بشرط ألا يكون عضواً في المجلس. ويكون أمين سر مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل مباشر أمام المجلس. وتحدد مسؤولياته وفق سياسة أمين سر مجلس الإدارة، ودليل الحوكمة، والنظام الأساسي للمجموعة، والقوانين والأنظمة المعمول بها. ويحدد مجلس إدارة المجموعة اختصاصات هذا المنصب ويعتمد مؤشرات قياس أدائه، مع التشديد على المساءلة التي يخضع لها، والتقييم السنوي لأداء شاغله من قبل مجلس إدارة المجموعة نفسه.

الصلاحيات المفوضة من مجلس الإدارة

وضع مجلس الإدارة حدوداً مناسبة لتفويض الصلاحيات بما يبيّن إجراء الأنشطة الإدارية اليومية لمجموعة موانئ أبوظبي. ويراجع المجلس تفويض الصلاحيات هذا ويحدّثه حسب الضرورة، لضمان توافق إجراءات الإدارة مع التوجيهات الاستراتيجية للمجلس ومعايير الحوكمة.

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي

نظرة عامة على لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

تؤدي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي («المجموعة») دوراً محورياً في ترسيخ أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية للمؤسسة. وتُناط باللجنة توفير إشراف مؤسسي ومنهجي يساند مجلس إدارة المجموعة وإدارتها التنفيذية، وذلك عبر ضمان متانة مختلف جوانب الحوكمة وفعاليتها. وامتثالاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة سوق المال، تتألف اللجنة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة، يتمتعون بخبرة واسعة ومشهودة في الشؤون المالية والمحاسبية، على أن تضم في عضويتها خبيراً واحداً على الأقل في الشؤون المالية والمحاسبية وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة. ويتمثل الدور الأساسي للجنة في تقديم مراجعات موضوعية مستقلة، وإسداء المشورة لمجلس الإدارة لتمكينه من أداء مسؤولياته الإشرافية والرقابية المتعلقة بما يلي:

- ضمان صحة البيانات المالية وموثوقية عمليات إعداد التقارير المالية.
- التأكد من استقلالية المدققين الخارجيين وكفاءة تهم المهنية، وتقييم أدائهم، وتحديد أتعابهم.

- التحقق من كفاءة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.
- الامتثال التام للأطر التنظيمية والبيئية التشريعية والقانونية.
- تقييم فاعلية أداء كل من: وظيفة إدارة المخاطر، وإدارة التدقيق الداخلي، ومكتب الأخلاقيات والامتثال، فضلاً عن المدقق الخارجي.

وُفُضل مهام اللجنة ونطاق عملها ضمن ميثاقها المعتمد الذي يخضع للمراجعة الدورية. وعملاً بأحكام هذا الميثاق، يُشكل قوام اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، شريطة أن تكون أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين. كما يشترط أن يتمتع كافة أعضاء اللجنة بالدراية الكافية والإلمام الواسع بالشؤون المالية والمحاسبية.

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتبع

تفاصيل أنشطة اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر وسجلات الحضور لعام 2025

عقدت اللجنة خلال عام 2025، أحد عشر (11) اجتماعاً، وذلك على النحو المبين أدناه:

#	تاريخ اجتماع اللجنة	المواضيع الرئيسية المطروحة	السيد / جاسم حسين ثابت	سعادة محمد إبراهيم الحمادي	السيد / رينزو كالامبروجيو
1	7 فبراير 2025	- البيانات المالية الأولية غير المدققة لعام 2024	حضور	حضور	حضور
2	3 مارس 2025	- تحديثات المخاطر والامتثال للمجموعة - سياسة المشتريات للمجموعة	حضور	حضور	حضور
3	10 مارس 2025	- البيانات المالية المدققة لعام 2024 - تقرير «ديلويت» لعام 2024	حضور	غير حاضر	حضور
4	20 مارس 2025	- تحديثات التدقيق الداخلي للمجموعة - التقرير السنوي للتدقيق الداخلي	حضور	حضور	حضور
5	7 مايو 2025	- البيانات المالية المراجعة من قبل مدقق الحسابات للربع الأول من عام 2025 - تقرير «ديلويت» للربع الأول من عام 2025 - تحديثات المخاطر والرقابة للمجموعة	حضور	حضور	حضور
6	16 يونيو 2025	- تحديثات المخاطر والرقابة للمجموعة - تحديثات الامتثال للمجموعة - تحديثات التدقيق الداخلي للمجموعة	حضور	حضور	حضور
7	8 يوليو 2025	- تحديثات التدقيق الداخلي للمجموعة	حضور	حضور	حضور
8	7 أغسطس 2025	- البيانات المالية المراجعة من قبل مدقق الحسابات للربع الثاني من عام 2025 - تقرير «ديلويت» للربع الثاني من عام 2025 - تحديثات المخاطر والرقابة للمجموعة	حضور	حضور	حضور
9	15 سبتمبر 2025	- تحديثات التدقيق الداخلي للمجموعة - تحديثات المخاطر والصحة والسلامة والأمن والبيئة للمجموعة	حضور	حضور	حضور
10	11 نوفمبر 2025	- البيانات المالية المراجعة من قبل مدقق الحسابات للربع الثالث من عام 2025 - تقرير «ديلويت» للربع الثالث من عام 2025 - تحديثات المخاطر والصحة والسلامة والأمن والبيئة للمجموعة	حضور	غير حاضر	حضور
11	8 ديسمبر 2025	- خطة التدقيق الداخلي لعام 2026	حضور	حضور	غير حاضر
		الاجتماعات التي تم حضورها	11/11	11/9	11/10

إقرار لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

يُقر رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بمسؤوليته عن تطبيق ميثاق اللجنة، ومراجعة آلية عملها، وضمان فاعليتها.

أعضاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، في 31 ديسمبر 2025:

م.	أعضاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	الصفة
1	السيد / جاسم حسين ثابت	رئيس اللجنة
3	سعادة / محمد إبراهيم الحمادي	عضو
4	السيد / رينزو برافو كالامبروجيو	عضو

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتبع

تقرير لجنة التدقيق والمخاطر

تحدد المسؤوليات الإشرافية والرقابية المُفصلة للجنة ضمن ميثاقها المعتمد من قبل مجلس الإدارة، حيث تتبلور مهامها في خمسة محاور رئيسية، وهي: (1) إعداد التقارير المالية، و(2) التدقيق الخارجي، و(3) الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، و(4) التدقيق الداخلي، و(5) حوكمة الشركات والامتثال والإبلاغ عن المخالفات.

وعملماً بأحكام دليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة سوق المال، وميثاق لجنة التدقيق والمخاطر، نورد تالياً بياناً مفصلاً بأبرز الأنشطة والمسائل الجوهرية التي تولت اللجنة مراجعتها ومتابعتها خلال عام 2025:

إعداد التقارير المالية

- الإشراف والرقابة على نزاهة البيانات المالية، ومراجعة الفرضيات المحاسبية والإفصاحات الخاصة بإعداد التقارير المالية المدرجة ضمن تلك البيانات.
- مراجعة كافة المسائل الجوهرية مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين، بما يشمل آراء التدقيق حول البيانات المالية ربع السنوية، ونصف السنوية (حسب الاقتضاء)، والسنوية الختامية، ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراقبة وتقييم مدى الامتثال لمعايير إعداد التقارير المالية والمتطلبات الرقابية والتنظيمية المعمول بها.

- مراجعة النتائج التي أسفرت عنها البيانات المالية، والتدقيق في مجالات المخاطر الرئيسية، حيث خلصت اللجنة إلى عدم وجود أية مسائل جوهرية متعلقة بالبيانات المالية تستوجب الإبلاغ عنها.

التدقيق الخارجي

- أشرفت اللجنة على عملية إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وقدمت توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن إعادة التعيين وأتعاب التدقيق وأي مسائل ذات صلة، وذلك بما يتوافق مع قواعد تعيين المدقق القانوني لعام 2020 الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة.
- قُيِّمت اللجنة، على أساس سنوي، استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وموضوعيته، مع مراعاة المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات الصلة.
- راجعت اللجنة واعتمدت طبيعة ونطاق وأتعاب الخدمات غير التأكيدية التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي.
- عقدت اللجنة اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي لمناقشة نطاق عمله وأي مسائل أو ملاحظات تنشأ عن أعمال التدقيق.
- تحققت اللجنة من اتخاذ الإدارة التنفيذية الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة ملاحظات وتوصيات مدقق الحسابات الخارجي ضمن الأطر الزمنية المناسبة.

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تابعت فاعلية:
 - عمليات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك أنظمة المعلومات، ومخاطر الصحة والسلامة والأمن والبيئة، وأمن التكنولوجيا والضوابط المرتبطة بها.
 - الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك تلقي مستجدات من مدقق الحسابات الخارجي لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى اتساقها مع إطار الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن أوجه القصور التي يبرزها مدقق الحسابات الخارجي.
 - اطلعت اللجنة على المستجدات المتعلقة بالمبادرات الرئيسية في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية التي نفذتها الإدارة.
 - راجعت اللجنة واعتمدت الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

متابعة فاعلية التدقيق الداخلي

- في إطار الصلاحيات المنوطة بها، تولت لجنة التدقيق والمخاطر الإشراف على فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك من خلال الاعتماد السنوي لخطة التدقيق، والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي، وبطاقة قياس الأداء. وعلاوة على ذلك، صادقت اللجنة على كافة الموارد المُخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي بما يكفل تمكينها ويضمن الحفاظ على استقلاليتها التامة. كما اضطلعت اللجنة بإجراء التقييم السنوي لأداء رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة.

مراجعة تقارير التدقيق الداخلي

- قَدَّم فريق التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق والمخاطر التقرير الربع سنوي، متضمناً ما يلي:
 - تقديم عرض شامل لنتائج التدقيق الداخلي ربع السنوية، متضمناً العمليات، والمهام الوظيفية، والأنشطة، والكيانات الخاضعة للتدقيق، إلى جانب بيان مخرجات التدقيق من حيث العدد والتصنيف. وعلاوة على ذلك، عُرضت ملخصات بأبرز الملاحظات الرقابية الجوهرية وتمت مناقشتها باستفاضة مع لجنة التدقيق والمخاطر.
 - تطبيق آلية دورية ربع سنوية لمتابعة الإجراءات، بهدف التحقق من حالة تنفيذ الإجراءات الإدارية المنبثقة عن عمليات التدقيق الداخلي. وتشمل هذه الآلية المصادقة على الإجراءات المنجزة، والوقوف على مبررات أي تأخير في التنفيذ. كما تخضع الإجراءات المتأخرة للتقييم بناءً على مستويات الانكشاف على المخاطر، وتُرفع بها تقارير إلى لجنة التدقيق والمخاطر تتضمن تصنيف المخاطر، والمدد الزمنية للتأخير، وتواريخ الإنجاز المستهدفة.

كما تتمتع اللجنة بصلاحيّة الوصول الشامل والاطلاع المباشر على كافة تقارير ونتائج التدقيق الداخلي، وذلك من خلال منصة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض.

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتبع

الحوكمة المؤسسية والامتثال والإبلاغ عن المخالفات

- الإشراف والمتابعة الوثيقة لتطبيق إطار الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة، وقطاعات أعمالها، وشركاتها التابعة، مع ضمان الامتثال التام للمتطلبات التنظيمية والتشريعية.
- مراجعة مستجدات مبادرات الحوكمة والامتثال الرامية إلى الارتقاء بفاعلية إطار الحوكمة والامتثال المعمول به في المجموعة وترسيخ دعائمها.
- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي المُعد للرفع إلى الجهات الرقابية، وتقديم المشورة والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق في تعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن المجموعة، للتحقق من انتفاء أي تضارب في المصالح، ورفع التوصيات اللازمة حيالها إلى مجلس الإدارة.
- استعراض مستجدات البلاغات الواردة عبر قنوات الإبلاغ عن المخالفات، ومناقشة مخرجاتها مع فريق الامتثال.
- الإشراف على خطط العمل الإدارية المستهدفة لمعالجة وتصويب أي أوجه قصور أو ثغرات محتملة في أنظمة الرقابة الداخلية، والحد من تداعياتها.
- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لوظيفة الامتثال على مستوى المجموعة.

نظرة عامة على لجنة المكافآت والموارد البشرية

تقوم لجنة المكافآت والموارد البشرية بدور بالغ الأهمية في مجموعة موانئ أبوظبي، حيث تدعم مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة مع الالتزام بالحرص والتدقيق اللازمين. وتحرص اللجنة، بقيادة رئيسها على تطبيق معايير النزاهة والشفافية في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالمكافآت والتوظيف وترشيحات مجلس الإدارة والتخطيط للتعاقب الوظيفي ضمن المجموعة.

- تتحمل لجنة المكافآت والموارد البشرية مسؤوليات متنوعة وأساسية تسهم في رفع مستوى ثقافة الحوكمة وتحقيقها للأهداف الاستراتيجية لمجموعة موانئ أبوظبي، على النحو التالي:
- إرشادات المكافآت: تقديم المشورة بشأن خطط مكافآت الإدارة العليا، والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، إلى جانب الإشراف على برامج مزايا الموظفين الأخرى لضمان تنافسيتها وعدالتها.
- إدارة المواهب: مراجعة سياسات المجموعة الخاصة بالتوظيف واستبقاء الكفاءات والكوادر المتميزة وإنهاء خدمات الموظفين، بما يضمن نجاح المجموعة على المدى الطويل.

- تشكيل المجلس: مراجعة المتطلبات اللازمة من المهارات المناسبة للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد توصيف للقدرات والمؤهلات المطلوب توافرها في أعضاء المجلس لضمان أن تدعم تشكيلته التوجه الاستراتيجي للمجموعة.
- توصيات الترشيح: تقديم توصيات باختيار المرشحين لعضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ما يضمن مزيجاً متوازناً من المهارات والخبرات والتنوع.
- تخطيط التعاقب الوظيفي: مراجعة خطط التعاقب الوظيفي في الإدارة العليا والأعضاء التنفيذيين، ما يضمن استمرارية قيادة المجموعة.
- تقييم الأداء: ضمان تقييم مستوى أداء الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً للمساهمة في تحسين ممارسات الحوكمة بشكل مستمر.
- التقييم الذاتي والتحسين: دعم مجلس الإدارة في إجراء التقييمات الذاتية السنوية، وإجراء تقييم لأداء اللجان المنبثقة عنه، بما في ذلك اللجان الفرعية، لتحديد نقاط التحسين وتنفيذها.

- مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة: تتولى اللجنة الإشراف على تطوير وتنفيذ مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بالمجموعة، بما يشمل المحاور المتعلقة باستقطاب الكفاءات وتنميتها والحفاظ عليها، وتعزيز مبادئ التنوع والشمولية، وحماية حقوق الإنسان، وضمان أعلى معايير الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى دعم برامج التنمية المجتمعية.

يقر رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية بالدور الحاسم الذي تلعبه اللجنة في الحفاظ على نظم حوكمة فاعلة داخل المجموعة، حيث تعد قيادته ضرورية في مراجعة نظم اللجنة وضمان فاعليتها، ما يعزز إطار الحوكمة للمجموعة ويدعم طموحاتها الاستراتيجية.

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتبع

إقرار لجنة المكافآت والموارد البشرية

يقر رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية بمسؤوليته عن تنفيذ المجموعة لميثاق اللجنة، ومراجعة طرق التشغيل المتبعة وضمان فاعليتها.

م.	أعضاء اللجنة	العضوية
1	سعادة / منصور محمد الملا	رئيس اللجنة
2	السيد / رينزو برافو كالامبروجيو	عضو
3	السيدة / نجية حسن الجابري	عضو

#	تاريخ اجتماع اللجنة	المواضيع الرئيسية المطروحة	سعادة/منصور محمد الملا	السيد/رينزو برافو كالامبروجيو	السيدة/نجية حسن الجابري
1	27 فبراير 2025	<ul style="list-style-type: none"> مكافآت أعضاء مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي لعام 2024 بطاقة الأداء المتوازن لمجموعة موانئ أبوظبي نتائج أداء الموظفين لعام 2024 خطة الحوافز قصيرة المدى لعام 2024 تعيين / تثبيت منصب تنفيذي خطة الحوافز طويلة المدى لعام 2025 مراجعة سلم الرواتب وخطة الحوافز لمجموعة موانئ أبوظبي المبادئ التوجيهية العالمية للتعويضات لمجموعة موانئ أبوظبي 	حضور	حضور	حضور
2	14 مايو 2025	<ul style="list-style-type: none"> إعادة تصور استراتيجية الموارد البشرية مراجعة سلم الرواتب لمجموعة موانئ أبوظبي خطة الحوافز طويلة المدى لمجموعة موانئ أبوظبي خطة التعاقب الوظيفي المقارنة المعيارية لمكافآت أعضاء مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي 	حضور	حضور	حضور
3	16 يوليو 2025	<ul style="list-style-type: none"> تعيين الرئيس التنفيذي للقطاع اللوجستي بالمجموعة 	حضور	حضور	حضور
4	4 أغسطس 2025	<ul style="list-style-type: none"> خطة الحوافز طويلة المدى لمجموعة موانئ أبوظبي المقارنة المعيارية لمكافآت التنفيذيين المقارنة المعيارية لمكافآت أعضاء مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي تعيين أعضاء مجلس إدارة «نواتوم اللوجستية» 	حضور	حضور	حضور
5	4 نوفمبر 2025	<ul style="list-style-type: none"> المقارنة المعيارية لمكافآت التنفيذيين المقارنة المعيارية لرسوم حضور اجتماعات مجموعة موانئ أبوظبي. المقارنة المعيارية لمكافآت أعضاء مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي. إطار مكافآت أعضاء مجلس إدارة «نواتوم اللوجستية» والقطاع اللوجستي. تقرير تقييم مجلس الإدارة وخطة عمل التوصيات. 	حضور	حضور	حضور
6	29 نوفمبر 2025	<ul style="list-style-type: none"> المقارنة المعيارية لمكافآت التنفيذيين المقارنة المعيارية لرسوم حضور اجتماعات مجموعة موانئ أبوظبي إطار مكافآت أعضاء مجلس إدارة «نواتوم اللوجستية» والقطاع اللوجستي 	حضور	حضور	حضور
		الاجتماعات التي تم حضورها	6/6	6/6	6/6

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتبع

سياسة توزيع الأرباح

عملاً بسياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى الشركة، يتولى مجلس الإدارة مراجعة التوزيعات النقدية المقترحة في ضوء تقييمه الشامل للأداء المالي، واحتياجات السيولة، والأولويات الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في عام 2025، خلص مجلس الإدارة إلى عدم التوصية بإجراء أي توزيعات للأرباح. وبجسد هذا القرار التوجه الاستراتيجي للمجلس، المتمثل في إعطاء الأولوية لاحتجاز الأرباح بهدف دعم خطط التوظيف الاستراتيجي لرأس المال، والحفاظ على مستويات السيولة، وتعزيز متانة المركز المالي للشركة، لاسيما في ظل المشهد الاقتصادي الراهن في المنطقة. ويؤمن المجلس بأن إعادة استثمار رأس المال في العمليات التشغيلية للشركة، والوفاء بالالتزامات المالية القائمة، من شأنه أن يرسخ قدرتها على تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأمد للمساهمين. وسوف يواصل مجلس الإدارة مراجعة وتقييم سياسة توزيع الأرباح بصفة سنوية.

نظرة عامة على لجنة الاستراتيجية والاستثمار

تعد لجنة الاستراتيجية والاستثمار في مجموعة موانئ أبوظبي ركناً أساسياً ضمن إطار حوكمة المجموعة، حيث تعنى بالإشراف على التخطيط الاستراتيجي ومبادرات الاستثمار للمجموعة وشركاتها التابعة. وتقوم اللجنة بدور أساسي، بقيادة رئيسها، في دفع عجلة النمو المستدام وتعزيز القيمة للمجموعة.

تكلف لجنة الاستراتيجية والاستثمار بمسؤولية كبرى للتحقق من اتساق القرارات الاستراتيجية والاستثمارية للمجموعة مع أهدافها طويلة المدى، على النحو التالي:

- الإشراف الاستراتيجي: مراجعة واعتماد استراتيجية مجموعة موانئ أبوظبي وشركاتها التابعة للحصول على موافقة مجلس الإدارة، ما يضمن تهيئة المبادرات الاستراتيجية لتحقيق رؤية المجموعة ورسالتها.
- الميزانية وخطة العمل: تقييم الميزانية السنوية وخطة العمل، بما في ذلك أي تجاوزات كبيرة، للحفاظ على الانضباط المالي وضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

- تطوير الأعمال: الإشراف على أنشطة تطوير الأعمال عالية القيمة، بما في ذلك صفقات الدمج والاستحواذ، والاستثمارات، والنفقات الرأس مالية، والتصرفات في الأصول والأعمال، لتعزيز النمو وزيادة العائدات للمساهمين.

يعدّ النهج الصارم الذي تتبعه لجنة الاستراتيجية والاستثمار في الإشراف على استراتيجية المجموعة واستثماراتها جزءاً لا يتجزأ من إطار حوكمة مجموعة موانئ أبوظبي. وتساعد لجنة الاستراتيجية والاستثمار مجلس إدارة المجموعة في اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز النمو طويل الأجل وتحقق عائدات لأصحاب العلاقة من خلال إجراءات قوية لقياس أداء الاستثمار وتقييمه. وإقرار السيد خليفة السويدي بدوره يعكس التزام اللجنة بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والإشراف الاستراتيجي.

إقرار لجنة الاستراتيجية والاستثمار

يقر رئيس لجنة الاستراتيجية والاستثمار بمسؤوليته عن تنفيذ المجموعة لميثاق اللجنة، ومراجعة نظم عمل ذلك وضمان فاعليته.

م.	أعضاء اللجنة	العضوية
1	السيد خليفة سلطان السويدي	رئيس اللجنة
2	سعادة / منصور محمد الملا	عضو
3	السيد / جاسم حسين ثابت	عضو
4	السيد / سورين بولسجارد جينسن	عضو حتى 21 إبريل 2025
5	السيد / جبل أدوتيبي أدوتيبي - أكوي	عضو اعتباراً من 12 أغسطس 2025

لجان مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي يتبع

#	تاريخ اجتماع اللجنة	المواضيع الرئيسية المطروحة	السيد خليفة سلطان السويدي	سعادة / منصور محمد الملا	السيد / جاسم حسين ثابت	السيد / سورين بولسجارد جينسن	السيد / جيل أدوتيفي
1	28 يناير 2025	- فرص الاستثمار. - فرص الاستحواذ. - مراجعة خطة العمل. - مراجعة ميثاق لجنة الاستراتيجية والاستثمار.	حضور	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق
2	5 مارس 2025	- فرص الاستحواذ. - فرص الاستثمار.	حضور	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق
3	29 أبريل 2025	- تسهيل الأصول. - معاملة المشتريات.	غير حاضر	حضور	حضور	لا ينطبق	لا ينطبق
4	30 مايو 2025	- فرص الاستحواذ.	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق	لا ينطبق
5	11 يونيو 2025	- فرص الاستثمار.	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق	لا ينطبق
6	1 يوليو 2025	- فرص الاستحواذ.	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق	لا ينطبق
7	5 أغسطس 2025	- فرص الاستحواذ. - استراتيجية نقل السيارات والخدمات اللوجستية. - فرص الاستثمار. - معاملات المشتريات.	غير حاضر	حضور	حضور	لا ينطبق	لا ينطبق
8	11 سبتمبر 2025	- استراتيجية تسهيل الأصول.	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق	حضور
9	2 أكتوبر 2025	- استراتيجية تسهيل الأصول.	غير حاضر	حضور	حضور	لا ينطبق	حضور
10	31 أكتوبر 2025	- تسهيل الأصول. - فرص الاستثمار.	غير حاضر	حضور	حضور	لا ينطبق	حضور
11	19 نوفمبر 2025	- فرص الاستحواذ. - تسهيل الأصول.	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق	حضور
12	16 ديسمبر 2025	- تمويل المشاريع. - فرص الاستحواذ. - فرص الاستثمار.	حضور	حضور	حضور	لا ينطبق	حضور
		الاجتماعات التي تم حضورها	12/8	12/12	12/12	12/2	12/5

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي الهيكل التنظيمي

الكاتين محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة

إبراهيم عبد الحليم
الرئيس التنفيذي للتحقيق الداخلي

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر*

إميل بليسر
المستشار القانوني العام للمجموعة

المكتب التنفيذي للرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور ياسر فؤاد محمد الواحدي
رئيس أكاديمية أبوظبي البحرية

الكاتين سيف المهيري

الرئيس التنفيذي للاستدامة وإدارة المخاطر للمجموعة

- الإدارة البحرية
- أبوظبي البحرية
- السلطة المؤسسية
- إدارة المشاريع
- الرأسمالية المؤسسية
- إدارة الصحة والسلامة والأمن والبيئة للمجموعة
- إدارة المخاطر للمجموعة
- إدارة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة للمجموعة
- الشؤون التنظيمية للسلطة
- نيشان للخدمات الأمنية

مارتن آروب

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

- الشؤون المالية للمجموعة
- التمويل المؤسسي
- خزنة المجموعة
- إدارة الأصول المؤسسية
- مشتريات المجموعة
- الدمج والاستحواذ، والتمويل، والمشاريع
- علاقات المستثمرين

روس تومبسون

الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والنمو للمجموعة

- الاستراتيجية المؤسسية
- الابتكار
- الشؤون التجارية المؤسسية
- إدارة التميز
- الاستحواذات المؤسسية

سلطان الفيثي

الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة

- الخدمات المشتركة
- استقطاب المواهب والتوطين
- إدارة المواهب والأداء
- منظومة القيمة المقدمة إلى الموظفين، وشركاء الأعمال، والتوسع الدولي
- التطوير المؤسسي والمكافآت
- أداء استراتيجية الموارد البشرية والثقافة المؤسسية
- إدارة التسويق والاتصال للمجموعة

سمير تشاتورفيدي

الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية

- الوظائف المساندة
- تطوير الأعمال الدولية
- الدعم الفني
- إدارة أعمال المجموعة الدولية

سيف محمد المزروعي

الرئيس التنفيذي لقطاع الموانئ

- إدارة القطاع والوظائف المساندة
- شركة أبوظبي لتشغيل الموانئ
- أعمال الرحلات البحرية
- مرافئ أبوظبي (ADT)
- كوسكو (COSCO)
- سي إم إيه (CMA)
- سي إس بي (CSP)

عبدالله حميد راشد الهاملي

الرئيس التنفيذي لقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

- إدارة القطاع والوظائف المساندة
- الخدمات الرقمية للاميلين
- إدارة المرافق والخدمات في «كيزاد»
- مجموعة «كيزاد»
- مجموعة سديرة

عمار مبارك الشيبه

الرئيس التنفيذي لقطاع البحري والشحن

- إدارة القطاع والوظائف المساندة
- الخدمات البحرية
- الشحن وإعادة الشحن
- الخدمات البحرية وتحت سطح البحر
- نواتم للمركبات
- نواتم البحرية

يوخن ثيوس

الرئيس التنفيذي لقطاع اللوجستي

- إدارة القطاع والوظائف المساندة
- نواتم اللوجستية

محمد جمال الدين

الرئيس التنفيذي لشؤون المعلومات للمجموعة

- تقنية المعلومات
- الأمن السيبراني
- التقنية الرقمية

محمد التميمي

الرئيس التنفيذي لشركة موانئ نواتوم

- إدارة القطاع والوظائف المساندة
- المحطات الدولية لشركة «موانئ نواتوم»

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي يتبع

مكافآت الإدارة التنفيذية

المنصب	تاريخ التعيين	إجمالي الرواتب والبدلات المدفوعة في 2025 (بالدرهم)*	إجمالي المكافآت المدفوعة في 2025 (بالدرهم)
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	6 ديسمبر 2021	4,608,569.85	5,400,000.00
الرئيس التنفيذي - قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	13 أبريل 2022	3,298,653.25	1,646,835.00
المستشار القانوني العام للمجموعة	13 أبريل 2022	1,945,212.00	1,458,909.00
الرئيس التنفيذي - القطاع البحري والشحن	11 مارس 2024	2,974,958.74	1,589,400.00
الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والنمو للمجموعة	13 أبريل 2022	2,004,966.00	1,379,538.00
الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية	1 مايو 2022	2,220,536.00	1,413,868.50
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة	13 أبريل 2022	2,118,690.00	1,501,470.00
الرئيس التنفيذي - قطاع الموانئ	13 أبريل 2022	2,996,285.50	1,710,802.50
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة	1 أبريل 2025	1,614,125.31	300,000.00
الرئيس التنفيذي - القطاع اللوجستي	1 ديسمبر 2025	303,057.53	-

* تمثل الرواتب والبدلات التزامات نقدية شهرية تعاقدية.

أبرز نتائج عام 2025

وضعت مجموعة موانئ أبوظبي إطاراً شاملاً للتوظيف يماشى مع الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للمجموعة. ويركز هذا الإطار على استقطاب المواهب الإماراتية وتطويرها وإشراكها والحفاظ عليها طوال مسيرتها المهنية، بما يرسخ التزام المجموعة بالمسؤولية المجتمعية والتطوير المستدام للقوى العاملة.

وتتولى إدارة التوظيف في المجموعة، التابعة لوحدة القوى العاملة والتوظيف، دوراً مركزياً في الحوكمة والتمكين، لضمان التنفيذ المتسق لمبادرات التوظيف عبر كافة قطاعات المجموعة. وبالتوازي مع ذلك، تقود الإدارة برامج موسعة للتواصل المجتمعي ومبادرات المسؤولية المجتمعية في كل من مدينة أبوظبي والعين ومنطقة الظفرة، لرفع الوعي بالفرص المهنية الواعدة ضمن المجموعة وفي قطاعات النقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية والصناعة.

- مبادرات التواصل والمسؤولية المجتمعية: استفاد من برامج التواصل مع المدارس والجامعات والمجتمع 16,385 شخصاً في مدينة أبوظبي والعين والظفرة.

يوضح الجدول أدناه نسبة التوظيف خلال الفترة 2023-2025:

2023:	66.6%
2024:	62.3%
2025:	63.1%

وفي عام 2025، عززت مجموعة موانئ أبوظبي تمثيل مواطني الدولة ودعمت مسارات المواهب المستدامة من خلال مبادرات التوظيف والتطوير والقيادة المستهدفة، حيث بلغت نسبة التوظيف 63.1%.

أبرز مبادرات وإنجازات التوظيف (2025):

- برنامج رحلة الاستكشاف: برنامج مدته 12 شهراً لبناء مسار مستدام للمواهب الإماراتية ذات الإمكانيات العالية.
- برنامج «النخبة»: برنامج رائد لتسريع إعداد القادة من الموظفين الإماراتيين ذوي الإمكانيات العالية لتولي أدوار قيادية في المستقبل، حيث تم تخريج أول دفعة مخصصة لمواطني الدولة بنجاح والتوسع في الدفعات اللاحقة.
- أكاديمية أبوظبي البحرية: قدمت برامج أكاديمية ومهنية متخصصة، وخرجت 171 طالباً في عام 2025.
- جسر المواهب: منصة داخلية للمواهب تساهم في تعزيز وضوح المسار المهني والحفاظ على الكفاءات واستدامة القوى العاملة، مع تقليل الاعتماد على التوظيف الخارجي.
- التدريب الداخلي والتعريف بالمسار المهني المبكر: انضم 63 متدرباً إماراتياً إلى مختلف وحدات الأعمال، مما ساهم في تعزيز مسارات المواهب المستقبلية.

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي يتبع

لجان الإدارة

حرص العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة على تشكيل لجان إدارية مختلفة لضمان تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر ذات الصلة، مع وضع ضوابط تحكم عملية اتخاذ القرار والحصول على الضمانات اللازمة من الإدارات ذات الصلة. تأسست هذه اللجان لتعمل كجهة لتقديم الاستشارات والضمان للمساهمين، وتلقي المستندات التشغيلية ومناقشتها. وفيما يلي لجان الإدارة:

لجنة الإدارة التنفيذية

تتمثل الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة في التركيز على اتخاذ القرارات التي تصب في صالح المجموعة ووضع استراتيجيات الشركات التابعة لها، بالإضافة إلى وضع خطط الأعمال، وإعداد الموازنة، وغير ذلك من التقارير المالية، وإدارة المخاطر، وإدارة الامتثال والمراقبة الداخلية في المجموعة. وتحدد اللجنة أنشطة المجموعة من خلال الطرح العملي للأهداف والغايات، بجانب صياغة الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها وتحقيقها؛ كما تقوم بدور محوري في إرساء أسس نجاح المجموعة من خلال اتباع النقاط التالية:

- الهياكل القانونية والتنظيمية الهادفة التي تتوافر فيها عوامل الفاعلية والكفاءة.
- التخطيط العملي والضوابط الرقابية وإدارة المخاطر التي تقيّم المخاطر استناداً إلى نهج متكامل متعدد الجوانب.
- التحقق من تحديد الاستراتيجيات الرقمية وانسجامها مع الأهداف التجارية للمجموعة.
- وضع خطط تعاقب وظيفي لها القدرة على صياغة أطر لتحديد معايير المرشحين للمناصب المهمة في المجموعة وتدريبهم واختيارهم.

لجنة مجلس المناقصات

هي لجنة إدارية تقوم بدور رئيس في دعم مجموعة موانئ أبوظبي، وفقاً للسلطة الممنوحة لها وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات التي تطبقها المجموعة، للموافقة على الالتزامات والقرارات الأخرى المتعلقة بشراء السلع والخدمات، وعليه، تراجع اللجنة التوصيات وتصادق عليها قبل اعتمادها من الجهة المختصة. ويتمثل دور لجنة مجلس المناقصات في ضمان ما يلي:

- الالتزام بمعايير النزاهة وممارسة الضوابط الرقابية في عملية المشتريات.
- ضمان الامتثال لسياسة المشتريات وللدليل التوجيهي لإجراءات الشراء.
- مراجعة المسائل الأخرى وتقديم المشورة بشأنها، كما هو مبين في سياسة تفويض الصلاحيات وسياسة الجهة المختصة، أو أي منها.

لجنة الاستثمار والاستراتيجية

تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة الاستثمار والاستراتيجية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات بخصوص عروض الدمج والاستحواذ، والمشاريع الجديدة/القائمة، واستكشاف فرص الاستثمار، وبيع الأصول، وتمويل النفقات الرأسمالية أو عدم تمويلها. وتشرف اللجنة على الأنشطة التالية وتعتمدها للحصول على موافقة اللجنة التنفيذية الإدارية وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات التي تطبقها المجموعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- الإشراف على خطة العمل الاستراتيجية الخمسية للمجموعة، بجانب الميزانية السنوية ومؤشرات قياس الأداء المؤسسي بما يحدد نطاق مستهدفات استراتيجية الأعمال على المدى الطويل وأي تغييرات أساسية لاحقة تطرأ على هذه الاستراتيجية.

- استراتيجيات النمو المتبعة في الأسواق الدولية، وأي تغييرات أساسية في التوجهات الاستراتيجية، وخطط التنوع وما إلى ذلك.
- الأساس الاستراتيجي للاستثمار في الشركات أو عمليات الاستحواذ أو بناء الأصول، بجانب نتائج تقارير التدقيق اللازم، والمفاوضات حول شروط الاستثمار، والعروض الملزمة المقدمة.
- الإشراف على تنفيذ السياسات التي تشكل أساس خطط التمويل المالي للمجموعة، بهدف التأكد من كفاءتها وجدارتها لتلبية المتطلبات التشغيلية وتوفير رأس المال للمجموعة، بجانب تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص التغييرات في رأس مال المجموعة وهيكل الدين حسبما تقتضي الضرورة، إضافة إلى صياغة سياسات التحوط من مخاطر تقلبات أسعار العملات والفائدة.
- جميع أنشطة التمويل الجوهرية (بما في ذلك أنشطة الخزائنة، وتمويل المشاريع وإعادة تمويلها) التي يلزم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي يتبع

اسم مكتب التدقيق والمدقق الشريك	- ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
	- اسم شريك التدقيق: علاء صالح 2021-2024
	- اسم شريك التدقيق: عبادة القوتلي - 2025
عدد الأعوام التي قضاها شريك التدقيق كمدقق الحسابات الخارجي للمجموعة	
عدد الأعوام التي قضاها شريك التدقيق كمدقق الحسابات الخارجي للمجموعة	- 4 أعوام - علاء - عام واحد - عبادة
عدد الأعوام التي قضتها شركة التدقيق كمدقق الحسابات الخارجي للمجموعة	- 5 أعوام
إجمالي أتعاب التدقيق لعام 2025 (بالدرهم)	- رسوم التدقيق والمراجعة: - 2,590,250 درهم - التكاليف المتوقعة لمراجعة الخبير: 540,000 درهم
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف تدقيق البيانات المالية لعام 2025 (بالدرهم)، إن وجدت. وفي حالة عدم تحمل أي أتعاب أخرى، فيجب توضيح ذلك صراحة.	- 5,077,584 درهم
تفاصيل الخدمات الأخرى وطبيعتها	
بيان بالخدمات الأخرى التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي بخلاف تدقيق حسابات المجموعة خلال عام 2025، (إن وجدت).	- الرقابة الداخلية على التقارير المالية بقيمة 4,344,584 درهم
وفي حالة عدم وجود مدقق حسابات خارجي آخر، فيجب توضيح ذلك صراحة.	- تدقيق ضريبي لأغراض خاصة بقيمة 600,000 درهم - خدمات أخرى بقيمة 133,000 درهم
أخرى	
أتعاب وتكاليف خدمات خاصة بخلاف تدقيق البيانات المالية ومراجعتها لعام 2025	- لا يوجد

لم يتم الإبلاغ عن أي تحفظات من المدقق على مجموعة موانئ أبوظبي خلال 2025.

لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

تشرف لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة على السياسات والالتزامات ومستويات الأداء في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة. كما تقود اللجنة جهود تطوير استراتيجية المجموعة في هذا الصدد، وتنسيق عملية دمج مبادئها عبر كافة وحدات الأعمال، وتحديد أوجه التأثير في الحوكمة وممارسات الأعمال المسؤولة. وتتضمن مهامها ما يلي:

- اعتماد وصياغة استراتيجيات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة للمجموعة والقطاعات والشركات التابعة، بما يتماشى مع الأجنحة الوطنية والدولية ذات الصلة.
- ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والتشريعية ذات الصلة، وكافة الالتزامات الجوهرية الأخرى.
- توجيه مسارات عمل المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر المجموعة والقطاعات والشركات التابعة، وتخصيص الميزانيات والموارد المتعلقة بها.
- الإشراف على أداء مبادرات وبرامج المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتقديم التوصيات بالتغييرات اللازمة عند الضرورة.
- إيصال مبادرات وإفصاحات المجموعة بشأن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى أصحاب العلاقة الرئيسيين.

مدقق الحسابات الخارجي

تقوم شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) بدور مدقق الحسابات الخارجي لمجموعة موانئ أبوظبي منذ عام 2021، وهي تتبع مجموعة شركات ديلويت توش توماتسو المحدودة (DTTL) وتعد أول شركة خدمات احترافية عربية يتم تأسيسها في منطقة الشرق الأوسط ضمن هذا المجال، وظلت موجودة دائماً دون انقطاع منذ عام 1926.

وتحتل ديلويت مكانة رائدة بين شركات الخدمات الاحترافية في المنطقة، حيث تقدم خدمات التدقيق والضرائب والمشورة والاستشارات المالية من خلال 26 مكتباً منتشرة في 15 دولة بما يزيد عن 3,000 شريك ومدير وموظف. وقد نالت الشركة تصنيفها كمستشار ضريبي من المستوى الأول في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2010 (حسب تصنيفات الضرائب العالمية في تقرير مراجعة الضرائب الدولية). ويعرض الجدول التالي بيانات الأتعاب المدفوعة مقابل خدمات شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) لعام 2025.

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي يتبع

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

أبرمت مجموعة موانئ أبوظبي عدداً من المعاملات مع شركات وجهات تقع ضمن تعريف الأطراف ذات العلاقة، بموجب البند رقم (34) في دليل الحوكمة، والمعيار رقم (24) ضمن معايير المحاسبة الدولية. وترتبط طبيعة هذه المعاملات بمسار العمل المعتاد للمجموعة، وتم الإفصاح عن مزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم (32) الوارد في البيانات المالية المدققة للمجموعة خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025. ويضمن ذلك الشفافية والامتثال لتنظيمات المعاملات لدى الأطراف ذات العلاقة.

علاقات المستثمرين

أداء سهم مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025

بدأ تداول أسهم مجموعة موانئ أبوظبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية يوم 8 فبراير من عام 2022، تحت الرمز «ADPORTS». وبحلول 31 ديسمبر لعام 2025، استقر سعر السهم عند 4.77 دراهم. ووصلت القيمة السوقية لمجموعة موانئ أبوظبي يوم 31 ديسمبر 2025 إلى 24.3 مليار درهم.

يوضح الجدول التالي سعر الإغلاق وأعلى سعر وأقل سعر لسهم المجموعة في نهاية كل شهر على مدار عام 2025.

الشهر	سعر الإغلاق (درهم)	أعلى سعر إغلاق (درهم)	أقل سعر إغلاق (درهم)
يناير - 25	5.07	5.09	5.03
فبراير - 25	4.57	5.01	4.56
مارس - 25	4.34	4.70	3.72
أبريل - 25	3.97	4.40	3.72
مايو - 25	3.99	4.04	3.88
يونيو - 25	4.07	4.15	3.49
يوليو - 25	4.16	4.45	3.96
أغسطس - 25	4.16	4.34	4.11
سبتمبر - 25	3.73	4.16	3.71
أكتوبر - 25	4.58	4.89	3.71
نوفمبر - 25	4.37	4.74	4.26
ديسمبر - 25	4.77	4.89	4.37

المؤشر	منذ 8 فبراير 2022	منذ 1 يناير 2025
مجموعة موانئ أبوظبي	49%	-6%
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	14%	7%

تصنيف المساهمين في مجموعة موانئ أبوظبي لعام 2025

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة
مواطنون	90.83%
عرب	0.15%
أجانب	6.34%
مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي	2.68%
المجموع	100.00%

تصنيف المساهمين	الأسم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة
أفراد	139,333,582	2.7%
شركات	4,950,666,418	97.3%
حكومات	0	0.0%
المجموع	5,090,000,000	100.0%

م	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة في رأس مال المجموعة
1	الفايزة ADQ	3,838,752,000	75.4%
2	الصير مارين	375,110,475	7.3%

م	ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة في رأس المال
1	أقل من 50,000	2,828	13,118,091	0.3%
2	بدءاً من 50,000 بما لا يتجاوز 500,000	326	61,709,585	1.2%
3	بدءاً من 500,000 بما لا يتجاوز 5,000.0000	118	177,791,104	3.5%
4	أكثر من 5,000.0000	48	4,837,381,220	95.0%
المجموع		3,320	5,090,000,000	100.0%

النموذج التشغيلي لمجموعة موانئ أبوظبي يتبع

أبرز الإنجازات التي أعلنتها المجموعة وشركاتها التابعة خلال عام 2025

التاريخ	الوصف
14 يناير 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تستثمر في محطة حيوب "سارزها" الجديدة في ميناء كوريك بكازاخستان
27 يناير 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تعقد "يوم أسواق رأس المال" في أبوظبي بتاريخ 24 فبراير 2025
6 فبراير 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تتعاون مع مجموعة "سي إم إيه سي جي إم" لتطوير وتشغيل محطة "نيو إيست مول" متعددة الأغراض في بوانت نوار بجمهورية الكونغو
14 فبراير 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تسجل مجدداً نتائج سنوية قياسية في 2024
21 فبراير 2025	"نوتوم البحرية" تتعاون مع "الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن" لتقديم الخدمات البحرية في البحرين
24 فبراير 2025	"نوتوم البحرية" و"إركورت" تؤسسان مشروعاً مشتركاً لمناولة البضائع المدحرجة وتقديم خدمات لوجستية لنقل المركبات عالمياً
24 فبراير 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تفتتح أول ميناء جاف في أبوظبي لتعزيز شبكة الربط وتحسين جودة الخدمات اللوجستية في الإمارات
30 مارس 2025	تقرير الحوكمة المؤسسية 2024.
2 أبريل 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تصدر تقريرها السنوي لعام 2024، مسجلةً عاماً آخر من الإيرادات والأرباح القياسية
5 مايو 2025	مجموعة موانئ أبوظبي والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس توقعان اتفاقية لتطوير منطقة "كيزاد شرق بورسعيد"
9 مايو 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تستهل عام 2025 بأداء قوي محققة نمواً في إيراداتها بنسبة 18% وفي إجمالي صافي أرباحها بنسبة 16% خلال الربع الأول
13 سبتمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تحقق نتائج قوية في الربع الثاني من عام 2025
25 سبتمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي توسع عملياتها في أنغولا عبر إبرام اتفاقيات استراتيجية
6 أكتوبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي توقع اتفاقية بيع أرض بقيمة 2.47 مليار درهم مع شركة مبرو للتطوير
4 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تبرم اتفاقيتين استراتيجيتين مع "نيمكس تيرمينالز" لإنشاء محطتين للغاز الطبيعي والبترولي المسال في ميناء خليفة
6 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تبرم اتفاقية مع مجموعة "سي إم إيه سي جي إم" للاستحواذ على حصة أقلية في محطة حاويات اللاذقية الدولية في سوريا
12 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تبرم صفقة بيع مستودعين مُصممين حسب الطلب في كيزاد بقيمة 570 مليون درهم
13 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تعين "يوخن ثيوس" رئيساً تنفيذياً للقطاع اللوجستي في خطوة تسهم في تعزيز مسيرة النمو العالمي للمجموعة
14 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تحقق صافي أرباح قياسي بلغ 596 مليون درهم في الربع الثالث من عام 2025 بزيادة 34% على أساس سنوي
18 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تبرم اتفاقية مع مجموعة "سي إم إيه سي جي إم" الفرنسية لتوسعة محطاتها في ميناء خليفة
20 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي تستحوذ على حصة الشركة السعودية المصرية للاستثمار في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
21 نوفمبر 2025	مجموعة موانئ أبوظبي توقع اتفاقيتي مساحة مع شركتي هندية لتأجير أكثر من 500 ألف متر مربع من الأراضي في كيزاد

اسم مسؤول علاقات المستثمرين

السيد/ مارك حمود

البريد الإلكتروني

marc.hammond@adports.ae

رقم الهاتف +971 2 695 2790

رقم المحمول +971 50 4502376

موقع علاقات المستثمرين

علاقات المستثمرين مجموعة موانئ أبوظبي

نظرة عامة على الجمعية العمومية لمجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025

عقدت مجموعة موانئ أبوظبي جمعيتها العمومية خلال عام 2025 يوم 21 إبريل بمشاركة نشطة من المساهمين، ما يبرز التزامنا بالشفافية وإشراك أصحاب العلاقة بشكل فاعل. وتعد هذه الخطوة جزءاً أساسياً من نظام الحوكمة المؤسسية لدينا، حيث توفر للمساهمين إمكانية المشاركة المباشرة في صنع القرارات بالمجموعة.

عقدت المجموعة خلال العام جمعيتها العمومية وفق الجدول الزمني لذلك، ملتزمة بالمعايير التنظيمية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية.

أبرز الابتكارات

رحلة الابتكار للمجموعة في عام 2025

أكدت مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025 مكانتها الرائدة كقوة مبتكرة ضمن قطاعات النقل البحري، والخدمات اللوجستية، والموانئ؛ وذلك إثر تحقيقها قفزات نوعية في مسارات التنمية المستدامة، والتميز المؤسسي، والارتقاء بالكفاءات المهنية، والتطور التكنولوجي. وتماشى هذه المساعي الحثيثة بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، بما يؤكد مجدداً التزامها الراسخ بريادة وتطوير حلول مستدامة وعالية الكفاءة.

التنمية المستدامة

- **دراسة استخدام منتجات حلول الإدارة الحرارية:** تحتاج الخدمات اللوجستية ضمن سلسلة التبريد إلى معدات تبريد تستهلك الطاقة بكثافة. وتدرس في هذا المشروع إمكانية استخدام منتجات حلول الإدارة الحرارية لتطبيق التبريد السلبي لمعالجة هذا الأمر.
- **الإسمنت منخفض الكربون:** تجرى حالياً تجارب بحثية وتنموية مع جامعة نيويورك أبوظبي لتقييم استخدام الإسمنت منخفض الكربون في الخرسانة. وقد تم تركيب 6 ألواح من هذا النوع في ميناء خليفة، ومن المقرر إجراء المزيد من الاختبارات في عام 2026.

- **توليد الطاقة من الأمواج:** تم توقيع مشروع بحثي وتنموي جديد مع جامعة نيويورك أبوظبي لمدة ثلاث سنوات لبناء واختبار وحدة توليد الطاقة من حركة الأمواج.
- **الألواح الشمسية للشاحنات:** يجرى تنفيذ مشروع تجريبي لتركيب ألواح شمسية على الشاحنات بهدف تقليل استهلاك الوقود وتوفير طاقة خضراء للمكونات الكهربائية.
- **مشروع الجدار البحري البيئي:** طورت مجموعة موانئ أبوظبي بالشراكة مع شركة أركيريف حلولاً مبتكرة للجدران البحرية من خلال تركيب ألواح تجميعية في هذه الجدران. وتعزز تلك الألواح من استدامة البنية التحتية البحرية، وتسهم أيضاً في تعزيز التنوع البيولوجي البحري.

التميز وتطوير المهارات

المشاركة في مسابقة «فكرة العام» من ideasUK

- فازت مجموعة موانئ أبوظبي بجائزتين في «مسابقة 2025» عن الفئات التالية:
- جائزة الذكاء الاصطناعي والتقنية الرقمية والتكنولوجيا عن فكرة «سفين جرين» (SAFEEN GREEN)، التي قدمها قطاع القطاع البحري والشحن
 - جائزة «رفاه الموظفين» عن فكرة «برنامج جونيور كابتن لمجموعة موانئ أبوظبي»، التي قدمتها وحدة الاستدامة.

كما حصلت المجموعة على المركز الثاني في فئات الجوائز التالية عن الأفكار المقدمة من قبل القطاع البحري والشحن:

- جائزة الذكاء الاصطناعي والتقنية الرقمية والتكنولوجيا، عن فكرة «نظام معلومات إدارة حركة السفن».
- جائزة القيمة مقابل المال، عن فكرة «الإبحار دون استخدام قارب القطر».
- جائزة الاستدامة، عن فكرة «خفض استهلاك الطاقة والانبعاثات من خلال طلاء الهيكل الخارجي بالسليكون عالي الجودة».

جوائز معهد الابتكار العالمي

- حصلت مجموعة موانئ أبوظبي على جائزة متميزة في حفل جوائز معهد الابتكار العالمي لعام 2025؛
- جائزة المشروع الأكثر ابتكاراً – القطاع الخاص عن مشروع «سفين جرين»، مما يعزز ريادة المجموعة الفكرية في مجال الابتكار.

جوائز مجلس هارفارد للأعمال

- حققت مجموعة موانئ أبوظبي جائزتين رئيسيتين في حفل جوائز «مجلس هارفارد للأعمال» العالمية للابتكار لعام 2025، لتسليط الضوء على المبادرات الرائدة:
- جائزة الابتكار – مجموعة موانئ أبوظبي.
 - جائزة أفضل تنفيذي – إيمان الخلاقي، نائب رئيس أول – الابتكار.

هاكاثون الابتكار لمجموعة موانئ أبوظبي

مثل «هاكاثون الابتكار» لمجموعة موانئ أبوظبي ماراثوناً تقنياً مكثفاً وعالي الأثر، حيث ضم أكثر من 45 موظفاً لإيجاد حلول مبتكرة لتحديات مؤسسية واقعية، مستخدمين أدوات التفكير التصميمي والذكاء الاصطناعي وبناء النماذج الأولية السريعة. وفي غضون أربعة أيام فقط، نجحت الفرق في تطوير ثمانية حلول متكاملة ونماذج أولية تشغيلية ودراسات جدوى اقتصادية تمتلك فرصاً قوية لتوسيع نطاق تطبيقها عبر المجموعة. وقد شكّل الهاكاثون اختباراً حقيقياً لقدرات الابتكار، وأثبتت النتائج نجاحاً باهراً تجسد في المشاركة الفاعلة ونسبة رضا بلغت 100%، وبلورة مفاهيم ملموسة من شأنها قيادة التحول المستقبلي في المجموعة.

برنامج ريادة الأعمال الداخلية

صمّم هذا البرنامج لتمكين الشباب من التعامل مع أهم التحديات التي تواجه الشركة والقطاع عن طريق تطوير أفضل الحلول.

أبرز الابتكارات يتبع

برنامج التدريب على ريادة الأعمال

برنامج مخصص يضم 25 موظفاً من كافة القطاعات، جرى اختيارهم بناءً على شغفهم وامتلاكهم إمكانيات تؤهلهم ليصبحوا رواد أعمال مستقبليين. يمتد هذا البرنامج لستة أسابيع، ويتيح للمشاركين فرصة تحويل أفكارهم التجارية الخاصة بمجموعة موانئ أبوظبي إلى مفاهيم معتمدة ونماذج أولية جاهزة للعرض، مع تعزيز الابتكار وفكر ريادة الأعمال في كافة قطاعات المجموعة.

البرنامج الصيفي «مبتكرو المستقبل»

انطلقت الدورة الخامسة من المخيم الصيفي «مبتكرو المستقبل»، حيث ركز شعارها على الذكاء الاصطناعي والاستدامة والمجتمع وتضمن البرنامج جلسات للعصف الذهني المبدع، وورش عمل تطبيقية، وزيارات ملهمة. وطرح الطلاب أفكاراً مبتكرة، وتعرفوا على أحدث التقنيات المتطورة، وشاهدوا تطبيقات واقعية للذكاء الاصطناعي والممارسات المستدامة.

التقدم التقني

فحص منصات التحميل: يجري حالياً تطوير غرفة مخصصة لفحص منصات التحميل، وذلك لإجراء عمليات التفتيش الدقيقة واللازمة لضمان سلامة المنصات وهيكلها، والتحقق من مطابقتها التامة للمعايير والاشتراطات المحددة مسبقاً لعمليات التخزين.

روبوت دردشة للقوانين والمعايير الهندسية:

بعد اختبار جدوى روبوتات الدردشة على أرض الواقع وتنفيذ مشروع تجريبي على روبوتات الدردشة دعماً لقواعد حماية الأرواح من الحرائق، يتم العمل حالياً على ابتكار وكيل ذكاء اصطناعي قادر على توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بأكثر من 20 معياراً معتمداً تستخدمها الفرق الهندسية.

دليل المعارض: جرى توظيف حل رقمي مبتكر خلال فعاليات معرض «أسبوع الابتكار» لتقديم نبذة تعريفية موجزة للحاضرين حول الشركات المشاركة، وذلك قبل توجيههم إلى أجنحتها والتواصل المباشر مع ممثليها.

المركبات الموجهة آلياً والروبوتات المتنقلة

المستقلة: نظراً لحجم التدفق العالي والمطلوب لمنصات التحميل داخل مستودعاتنا، تمت دعوة عدد من الشركات العالمية الرائدة في مجال الأتمتة لدراسة جدوى توظيف المركبات الموجهة آلياً والروبوتات المتنقلة المستقلة، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز كفاءة العمليات وفاعلية الأداء التشغيلي.

وتتوج هذه الإنجازات مساعي المجموعة الدؤوبة نحو ترسيخ دعائم الابتكار، والاستدامة، والتميز التكنولوجي، مما عزز مكانتها في طليعة مسيرة التطور التي يشهدها القطاع. ولا تقتصر مبادرات المجموعة لعام 2025 على التجسيد العملي للالتزامها الراسخ بالكفاءة

التشغيلية والريادة البيئية فحسب، بل تعكس أيضاً تفانيها المطلق في غرس ثقافة مؤسسية تحتضن الابتكار وتدعم مسارات التطوير المستمر، وتجعل منه ركيزة أساسية في كافة عملياتها.

- تم تقديم 20,341 فكرة مبتكرة (بشكل تراكمي) حتى عام 2025.
- تم تقديم 8,038 ساعة تدريب على الابتكار في عام 2025.
- إطلاق حملة ابتكار (بشكل تراكمي).

أسهمت مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025 بينج إجمالية بلغت 4,080,899.54 درهم لتعزيز تنمية المجتمع والتوعية بالحفاظ على البيئة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

تعزيز المرونة المؤسسية عبر منظومة متكاملة لحوكمة المخاطر والرقابة

واصلت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 تعزيز قدراتها المؤسسية الشاملة في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وذلك لدعم مسار النمو المستدام في ظل بيئة تشغيلية عالمية تتسم بتشابك متزايد. وبالتزامن مع التوسع المستمر للبيضة التشغيلية للمجموعة عبر قطاعات الموانئ، والخدمات البحرية، والعمليات اللوجستية، والمدن الاقتصادية، والخدمات الرقمية؛ حرصت المجموعة على الارتقاء بآليات تحديد المخاطر، وتقييمها، والتخفيف من حدتها، ومراقبتها، لضمان استمرارية خلق القيمة على المدى الطويل وتحقيق المرونة التشغيلية.

وتعمل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كإطار حوكمة موحد على مستوى المجموعة. ويضمن هذا النهج المتكامل تحقيق المواءمة التامة بين عمليات تحديد المخاطر المؤسسية، والحدود المعتمدة لنزعة تقبل المخاطر، والتحقق المنهجي من ضوابط الرقابة، وأنشطة التأكيد المستقلة. وتتجلى الغاية من ذلك بوضوح في حماية مسارات التنفيذ الاستراتيجي، وضون النزاهة المالية، وضمان الامتثال التنظيمي، إلى جانب الحفاظ على عمليات تشغيلية موثوقة ومرنة عبر كافة قطاعات الأعمال والشركات التابعة.

ونفذت المجموعة على مدار عام 2025 حزمة من التحسينات الهيكلية الرامية إلى تعزيز مستويات الشفافية، وتحسين القدرة على مقارنة المخاطر بين مختلف الكيانات التابعة، فضلاً عن ترسيخ الدور الرقابي على مستويي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وترجمت هذه التحسينات مدى التزام مجموعة موانئ أبوظبي الراسخ بتطبيق أفضل الممارسات العالمية وإرساء أرقى معايير الحوكمة الرشيدة.

إطار الحوكمة والإشراف

يظطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الإشرافية العليا على ملف مخاطر المجموعة وبيئة الرقابة الداخلية. وفي هذا الإطار، تمارس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر رقابة متخصصة على مستويات التعرض للمخاطر المؤسسية، ونزاهة التقارير المالية، وفاعلية أنظمة الرقابة، وتنسيق أعمال الضمان. كما تتولى اللجنة التنفيذية مسؤولية إدارة وملكية المخاطر المؤسسية، وضمان المواءمة بين الاستراتيجية وتخصيص رأس المال وتقبل المخاطر.

تستند هيكلية الحوكمة هذه إلى آليات واضحة للتصعيد ورفع التقارير، حيث تقمّ المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وتأثيرها، ويتم مراقبتها ضمن نطاقات إشرافية محددة تتراوح بين المراقبة الروتينية والإدارة النشطة. كما يتم تصعيد المخاطر التي تتجاوز مستويات تقبل المخاطر المعتمدة إلى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر عند الاقتضاء.

ويعتمد نموذج الحوكمة في المجموعة إطار «خطوط الدفاع الثلاثة» المعترف به دولياً:

خط الدفاع الأول – الوحدات المسؤولة عن

المخاطر وإدارتها: تتولى القطاعات والشركات التابعة والوحدات المؤسسية مسؤولية تحديد وإدارة المخاطر ضمن نطاق صلاحياتها، وضمان تصميم الضوابط الرقابية وتشغيلها بشكل سليم.

خط الدفاع الثاني – الوحدات المسؤولة عن

الرقابة الداخلية للمخاطر: تتولى وظيفة المخاطر والرقابة الداخلية بالمجموعة، ضمن وحدة الاستدامة، وضع السياسات والمنهجيات ونظم المراقبة على مستوى المؤسسة.

خط الدفاع الثالث – الوحدات التي تقدم

ضمانات مستقلة: تقوم بالتدقيق الداخلي والخارجي، وتقديم ضمانات موضوعية حول فاعلية الرقابة وقوة نظام الحوكمة.

وفي عام 2025، تم تعزيز التنسيق بين خطّي الدفاع الثاني والثالث من خلال تمرين لمواءمة تأكيد المخاطر على مستوى المجموعة، حيث تم وضع مبادئ التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر ضمن سياق تنظيمي موحد، وسجلات مخاطر مؤسسية، وتصنيف موحد للمخاطر. وسيساهم هذا التكامل في ضمان الربط والتتبع بين الملاحظات على المستوى التشغيلي والإشراف على المستوى الاستراتيجي، بالإضافة إلى الحد من تكرار الجهود، ووضع أساس مشترك للتخطيط المستقبلي لمهام الضمان.

إطار عمل المخاطر المؤسسية

يتماشى إطار إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة مع المعايير الدولية المعترف بها، بما في ذلك إطار «كوسو» لإدارة مخاطر المؤسسات، ومبادئ «كوسو» للرقابة الداخلية، ومعياري الأيزو 31000:2018، بالإضافة إلى التوجيهات التنظيمية ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال، وجهاز أبوظبي للمحاسبة. ويضمن هذا التوافق استمرارية ممارسات الحوكمة واتسامها بالشفافية والرصانة عبر كافة الوحدات التابعة للمجموعة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يتبع

يغطي الإطار أربع مجالات رئيسية للمخاطر، وهي:

- المخاطر الاستراتيجية
- المخاطر المالية
- مخاطر الامتثال
- المخاطر التشغيلية

وفي عام 2025، أنجزت المجموعة عملية دمج شاملة لما يقارب 189 مخاطرة على مستوى الوحدات المؤسسية والقطاعات، جرى تحديدها من خلال تقييمات مؤسسية شاملة. وقد تم تحسين وتوحيد المخاطر المتكررة، وربط كل منها بمهام رئيسية وفرعية محددة تتماشى مع الأهداف المؤسسية للمجموعة. ويعزز هذا الربط المنهجي في تعزيز مبدأ المساءلة، وتوفير رؤية أوضح لحجم التعرض للمخاطر على مستوى محفظة الأعمال.

وتشمل تقييمات المخاطر كلاً من المخاطر المتأصلة (قبل تطبيق الضوابط) والمخاطر المتبقية (بعد تطبيق الضوابط)، حيث يتم تقييم مستويات المخاطر المتبقية وفقاً لحدود تقبل المخاطر المعتمدة، لتحديد وتيرة المراقبة ومتطلبات التصعيد اللازمة.

من خلال توحيد التصنيفات ومنهجيات التقييم عبر المؤسسة، نجحت المجموعة في تحسين إمكانية المقارنة، ورفع مستوى وضوح التقارير، ودعم عملية اتخاذ القرار لدى الإدارة ومجلس الإدارة.

أبرز مجالات المخاطر في عام 2025

تفرض عمليات المجموعة المتنوعة وحضورها العالمي مشهداً متغيراً وديناميكياً للمخاطر، حيث ساهمت عدة مجالات رئيسية في صياغة ملف المخاطر المؤسسية خلال عام 2025.

المخاطر الاستراتيجية والجيوسياسية

استمر تأثير تقلبات التجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية والتطورات التنظيمية على تدفقات التجارة والممرات التشغيلية. كما استلزم استمرار حالة عدم الاستقرار في بعض المناطق البحرية، والتحولت في سلاسل الإمداد العالمية، وإعادة مواءمة التجارة المرتبطة بالتعرفة الجمركية، إجراء عمليات مراقبة مستمرة وتحليلاً للسيناريوهات.

تؤدي استراتيجية التوسع الدولي للمجموعة، بما تشمله من عقود امتياز ومشاريع مشتركة واستثمارات في الأسواق الناشئة، إلى زيادة التعرض للمخاطر السياسية والتنظيمية، والمخاطر المرتبطة بالمتعاقدين. ويتم تقييم هذه المخاطر ضمن إطار منضبط لتخصيص رأس المال، يوازن بين النمو الاستراتيجي طويل المدى، ونهج حذر لتقبل المخاطر.

كما تضمن تقييمات «بيستل» المنهجية، وتخطيط السيناريوهات، والتقارير المؤسسية الموحدة، مراقبة المخاطر الاستراتيجية بشكل استباقي وتصعيدها عند الاقتضاء.

المخاطر المالية ورأس المال

تظل المرونة المالية حجر الزاوية في إطار حوكمة المجموعة، حيث تشمل المجالات الرئيسية للمخاطر المالية كلاً من إدارة السيولة والتعرض لتقلبات أسعار الفائدة، وتحسين كفاءة هيكل رأس المال، ونزاهة التقارير المالية.

حافظت المجموعة خلال عام 2025 على نهج منضبط في تخصيص الإنفاق الرأسمالي، بالتزامن مع مراقبة ظروف الاقتصاد الكلي وتكاليف التمويل. كما استوجب تطبيق الحد الأدنى للضريبة التكميلية (الركيزة الثانية) في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز شفافية التقارير المالية، والمواءمة مع اللوائح الضريبية المستحدثة.

تظل نظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية أولوية قصوى، حيث تخضع الحسابات والعمليات المالية الأساسية لمسؤولية الأهمية النسبية المحددة، واختبارات رقابية منهجية بالتنسيق مع الإدارة ومدققي الحسابات الخارجيين.

كما تدعم التصنيفات الائتمانية للمجموعة عند الدرجة الاستثمارية ومركز السيولة القوي، مستوى تحملها للمخاطر وتمنحها المرونة اللازمة لاقتناص فرص النمو الاستراتيجي.

المخاطر التشغيلية ومخاطر الأصول

تمثل المخاطر التشغيلية المكون الأكبر في محفظة المخاطر المؤسسية، وهو ما يعكس طبيعة الأعمال القائمة على كثافة الأصول في قطاعات الموانئ والأساطيل البحرية والبنية التحتية اللوجستية والمناطق الصناعية.

وتخضع كل من موثوقية الأصول، واستمرارية الخدمة، وأداء السلامة، والمسؤولية البيئية، وقدرات القوى العاملة لإشراف محكم، كما تدعم أطر حوكمة الصيانة، ومراقبة الأداء، وتخطيط السعة، تعزيز المرونة التشغيلية للمجموعة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يتبع

يُتم دمج مخاطر الصحة والسلامة والأمن والبيئة ضمن ملف المخاطر المؤسسية الشامل، حيث تواصل المجموعة منح الأولوية للعمليات الآمنة والتنمية المستدامة، مع مواءمة الإشراف على المخاطر مع التزامات الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

وفي السياق ذاته، تدار مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني من خلال ضوابط الرقابة العامة لتقنية المعلومات، والمراقبة المستمرة لنزاهة البيانات، وموثوقية الأنظمة، ومرونة البنية التحتية الرقمية.

مخاطر الامتثال والنزاهة

يتطلب العمل في مناطق اختصاص قضائي متعددة التزاماً منضبطاً بمعايير الامتثال التنظيمي والحوكمة، حيث تشمل مخاطر الامتثال التقيد بالقوانين واللوائح والالتزامات التعاقدية والسياسات الداخلية للمجموعة.

ويتم مراقبة مخاطر النزاهة والاحتيال عبر أطر عمل منهجية تشمل مهام الإدارات القانونية والامتثال والموارد البشرية. كما تساهم بروتوكولات التحقيق وآليات الإبلاغ عن المخالفات وخطط العمل التصحيحية في تعزيز التزام المجموعة بالسلوك الأخلاقي والشفافية.

ورغم أن بعض المخاطر المتبقية العالية تمثل جزءاً محدوداً من محفظة المخاطر، إلا أنها تخضع لإشراف مكثف ومراجعة قائمة على السيناريوهات لضمان أعلى مستويات الجاهزية.

المخاطر المرتبطة بالمناخ والتحول الأخضر

لا تزال المخاطر المرتبطة بالمناخ قائمة، بما في ذلك المخاطر المادية، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر والحرارة الشديدة والعواصف وتغير أنماط الترسبات التي قد تعيق عمليات الموانئ وتزيد من احتياجات التجريف. كما تبرز مخاطر التحول الناتجة عن تشديد اللوائح التنظيمية، وتغير تطلعات المتعاملين، وانخفاض أحجام الشحنات المرتبطة بالوقود الأحفوري. وقد يؤدي التحول الأخضر إلى زيادة التكاليف الرأسمالية والتشغيلية مع استثمار القطاعات في الوقود النظيف والكهرباء والبنية التحتية منخفضة الكربون.

لذا، فإن الإشراف الفاعل وتنفيذ استراتيجية الاستدامة وخطط الحد من المخاطر (مثل مصدات السواحل المرنة، وتنوع إمدادات الوقود، وإزالة الكربون من الأساطيل، والأصول العاملة بالطاقة المتجددة) سيساهم في تمكين المجموعة من الحفاظ على تنافسيتها ومرونتها على المدى الطويل.

بيئة الرقابة الداخلية

تم دمج نظام الرقابة الداخلية بالكامل ضمن إطار المخاطر المؤسسية، مما يضمن ربط المخاطر المالية وغير المالية المحددة مباشرة بإجراءات التخفيف المنهجية. وتصنف الضوابط الرقابية إلى:

- **ضوابط على مستوى المؤسسة:** والتي تشمل الحوكمة والإشراف والتوجه العام للإدارة العليا؛
- **ضوابط على مستوى العمليات:** والتي تشمل الرقابة على العمليات التشغيلية والمالية؛
- **ضوابط الرقابة العامة لتقنية المعلومات:** والتي تشمل الرقابة على الوصول إلى الأنظمة وإدارة التغيير ونزاهة البيانات.

وخلال عام 2025، وحدت نطاق إجراءات الرقابة عبر كافة القطاعات والشركات التابعة، مما عزز وضوح الملكية والتوثيق. كما تخضع الضوابط المالية وغير المالية للتقييم من خلال إجراءات منهجية لاختبار التصميم واختبار فاعلية التشغيل، مع تحديد الأولويات بناءً على مدى الخطورة.

ويتم تصنيف أوجه القصور في الرقابة وفقاً لمعايير تأثير محددة، حيث يتم تصعيد الفجوات شديدة الخطورة إلى الإدارة التنفيذية وإلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر عند الاقتضاء، كما يتم متابعة خطط المعالجة مركزياً لتعزيز مستوى المساءلة.

ويعزز دمج قدرات الضمان في سجلات المخاطر المؤسسية من فاعلية التغذية الراجعة بين مهام الضمان وإدارة المخاطر؛ مما يضمن انعكاس نقاط الضعف في الضوابط التشغيلية ضمن تقييمات المخاطر المؤسسية، وتحديد أولويات جهود المعالجة بفاعلية.

وتساهم هذه الإجراءات مجتمعة في تعزيز ثقة المستثمرين في موثوقية التقارير المالية، والنزاهة التشغيلية، وفاعلية منظومة الحوكمة.

إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يتبع

التمكين الرقمي والشفافية

ساهم التحول الرقمي في تعزيز كفاءة وشفافية الإشراف على المخاطر والرقابة، حيث استثمرت المجموعة بشكل مكثف خلال عام 2025 في وضع محرك مركزي ضمن نماذج إدارة المخاطر المؤسسية لتوفير رؤية شاملة وموحدة عبر المؤسسة.

وتعمل هذه النماذج على:

- تسليط الضوء على المخاطر الاستراتيجية الرئيسية وتطورها بمرور الوقت
- عرض تقييمات المخاطر المتأصلة مقابل المخاطر المتبقية
- مراقبة أي تجاوزات لحدود تقبل المخاطر حسب القطاع أو الوحدة المؤسسية.
- تتبع نطاق تغطية اختبارات الرقابة وحالة تنفيذ خطط المعالجة.

وتهدف هذه التحسينات في القدرات الرقمية إلى تقليل عمليات التجميع اليدوي، وتحسين دقة البيانات ودعم اتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المناسب بناءً على الأدلة، مما يمنح لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والإدارة التنفيذية رؤى فورية حول مستويات التعرض للمخاطر وأداء الضوابط الرقابية.

التحسين المستمر والنظرة المستقبلية

صممت منظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في مجموعة موانئ أبوظبي كقدرات متطورة ومستمرة وليست مجرد أطر عمل ثابتة. وسترکز المجموعة خلال عام 2026 على مواصلة معايرة سجلات المخاطر الاستراتيجية، وتحديد مستويات تقبل المخاطر بدقة، وتوسيع نطاق الاختبارات القائمة على السيناريوهات. كما ستعمل المجموعة على تعزيز التحقق من نظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية عبر كافة الشركات التابعة، وتعميق التكامل بين تحليلات المخاطر وقدرات الاستشراف المستقبلي المدعومة بالذكاء الاصطناعي والتخطيط الاستراتيجي.

ويظل الهدف الأساسي هو الحفاظ على بيئة حوكمة مرنة، تدعم النمو الربحي، وتحمي حقوق أصحاب العلاقة وتعزز ثقة المستثمرين في الاستراتيجية طويلة المدى للمجموعة.

الامتثال

إطار الحوكمة والإشراف على الامتثال

واصلت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 تعزيز ممارسات الإشراف على الامتثال، بما يتماشى مع التزامها بالسلوك المؤسسي المسؤول والشفافية والتقيّد بالأنظمة. وبما أن المجموعة تعمل في بيئة متشابكة، تتعدد فيها مناطق الاختصاص القضائي، وتشمل قطاعات الموانئ والخدمات اللوجستية والبحرية والمناطق الصناعية والعمليات الدولية، فإن كل قطاع منها ينطوي على التزامات تنظيمية وأخلاقية وسلوكية محددة. ومن هنا، يقوم الإشراف على الامتثال بدور محوري في دعم العمليات المستدامة والحفاظ على ثقة أصحاب العلاقة.

تتولى وحدة الامتثال المختصة في المجموعة مسؤولية الإشراف على التقيّد بالأنظمة والمعايير الأخلاقية، والتوعية بمخاطر الجرائم المالية والمسائل المتعلقة بالسلوك الوظيفي. وتمارس هذه الوحدة دورها كخط دفاع ثان للإشراف، حيث تقدم التوجيه والدعم الاستشاري والتقييم فيما يتعلق بمخاطر الامتثال والتوقعات التنظيمية عبر كافة كيانات المجموعة.

جرت صياغة صلاحيات ومسؤوليات وحدة الامتثال وتوثيقها رسمياً، بما في ذلك حق الوصول إلى السجلات والأنظمة والموظفين المعنيين واللازمين لأداء أنشطة الإشراف. كما تدعم وحدة الامتثال فريق الإدارة لتفسير المتطلبات التنظيمية والارتقاء بمعايير السلوك وترسيخ ثقافة امتثال موحدة في كافة العمليات.

وبينما كان الإشراف على الامتثال يستند سابقاً إلى أطر عمل محلية، باشرت المجموعة التحول نحو نظام متكامل لإدارة الامتثال على مستوى المؤسسة. ويعكس هذا التطوير المرحلي، الذي يمثل أولوية استراتيجية قصوى لعام 2026، النمو المتزايد وتعقد العمليات العالمية لمجموعة موانئ أبوظبي.

وتتركز الجهود الحالية على الربط بين آليات الإشراف الفاتمة وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر الأوسع، لضمان توحيد الرؤية الشاملة لخط الدفاع الثاني.

الامتثال يتبع

ويسترشد نهج المجموعة بالمبادئ العامة المتعارف عليها لإدارة الامتثال والمتطلبات التنظيمية المتطورة، مما يدعم الأهداف الأوسع المتعلقة بالمساءلة وقواعد السلوك الأخلاقي والمرونة التشغيلية وثقة أصحاب العلاقة.

إدارة الامتثال التنظيمي

تعمل مجموعة موانئ أبوظبي ضمن نطاق واسع من الأطر التنظيمية على المستويات المحلية والاتحادية والدولية.

ومن أجل ضمان تغطية شاملة ومتخصصة، تعتمد المجموعة نموذجاً موزعاً لإدارة الامتثال، حيث تتواءم فيه المسؤولية عن الأطر القانونية والفنية المحددة مع الخبرات الوظيفية ذات الصلة.

وتتولى وحدة الامتثال المؤسسي إشرافاً متخصصاً على مجالات المخاطر الاستراتيجية والحيوية لسمعة المجموعة العالمية ومكانتها في أسواق رأس المال. وخلال عام 2025، استمر التركيز على:

- **أسواق المال والأوراق المالية:** التقيد بقواعد الإدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية ومتطلبات الشفافية ومنع تداول المطلعين.
- **التجارة الدولية والعقوبات:** إدارة الامتثال لأنظمة العقوبات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ونظم الرقابة على الصادرات.
- **النزاهة المالية وقواعد السلوك الوظيفي:** تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد، بما في ذلك المعايير الدولية لقانون ممارسات الفساد الأجنبية ومبادئ مكافحة الاحتكار.

يدير كل قطاع أعمال ومسؤولين متخصصين عملية الامتثال التنظيمي للقطاعات التشغيلية والفنية والإدارية المتخصصة؛ حيث يتحمل هؤلاء الخبراء مسؤولية مراقبة وتنفيذ الأطر التنظيمية المحددة التي تحكم مجالاتهم، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: المعايير البحرية وعمليات الموانئ والتكنولوجيا الرقمية والضرائب والخزينة والتقارير المالية وقوانين العمل ومعايير الصحة والسلامة واللوائح البيئية.

وتمنح المجموعة الأولوية للتواصل الشفاف والبناء مع كافة السلطات التنظيمية والرقابية. وخلال فترة التقرير لعام 2025، حافظت المجموعة على قنوات حوار مفتوحة مع كافة الجهات التنظيمية المعنية. وسرنا الإفادة بأنه لم تفرض أي إجراءات إنفاذ جوهريّة أو عقوبات أو جزاءات تنظيمية على مجموعة موانئ أبوظبي خلال العام.

السلوك الأخلاقي ومدونة قواعد السلوك

يشكل السلوك الأخلاقي حجر الزاوية في إطار حوكمة مجموعة موانئ أبوظبي؛ حيث تحدد مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل المعايير المطلوبة للنزاهة من كافة الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة وشركاء الأعمال.

وتمثل هذه المدونة مرجعاً شاملاً لاتخاذ القرارات عبر نطاق حضور المجموعة الدولي، وتغطي مجالات رئيسية تشمل:

- النزاهة المهنية: معايير اتخاذ القرارات الأخلاقية والاستخدام المسؤول لأصول المجموعة.
- النزاهة المالية: بروتوكولات صارمة بشأن مكافحة الرشوة والفساد ومكافحة غسل الأموال ومنع تداول المطلعين.

- تضارب المصالح: إرشادات لتحديد الإفصاح عن حالات التضارب الشخصية أو المهنية وإدارتها.
- سلوكيات السوق: القواعد التي تحكم تقديم الهدايا والضيافة وحماية المعلومات السرية.
- معايير بيئة العمل: الالتزام بالمعاملة العادلة والاحترام وعدم التمييز عبر كافة القطاعات.

وفي عام 2025، أكمل 100% من الموظفين المعنيين التدريب الإلزامي، ووقعوا رسمياً بالإقرار بالالتزام بالمدونة.

مكافحة الرشوة والفساد

تلتزم المجموعة بمنع الرشوة والفساد في كافة مجالات عملياتها، حيث يضع إطار مكافحة الرشوة والفساد ضوابط واضحة للسلوك الأخلاقي، تشمل ما يلي:

- سياسات تحظر الرشوة، ودفع مبالغ لتسهيل الأعمال، والمحفزات غير المشروعة، والممارسات الفاسدة الأخرى.

الامتثال يتبع

- ضوابط رقابية محددة تحكم تقديم الهدايا والضيافة ورعاية الفعاليات والتبرعات.
- إجراءات العناية الواجبة للغير والقائمة على المخاطر وفحص معايير النزاهة قبل التعاقد.
- فصل المهام والمسؤوليات وضوابط الاعتماد المالي المصممة، لمنع التأثير غير المشروع.
- قنوات رسمية لرفع التقارير والتصعيد، بما في ذلك آليات الإبلاغ عن المخالفات التي تكفل السرية التامة.

وتساهم هذه الإجراءات في ضمان الامتثال للقوانين المعمول بها، وتعزيز النزاهة في التعامل مع المتعاملين والموردين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب العلاقة. ويتم تحديث وتعزيز هذا الإطار بشكل دوري لمواكبة التطورات التنظيمية وأفضل الممارسات ذات الصلة.

إدارة مخاطر الغير

تدير المجموعة مخاطر الغير والجرائم المالية - بما في ذلك مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعرض للعقوبات ومراقبة الصادرات والاحتياط، وذلك من خلال ضوابط محددة مدرجة ضمن إطار مخاطر الأطراف المقابلة. وتساهم هذه الإجراءات في تعزيز الامتثال للقوانين المعمول بها وترسيخ النزاهة في كافة تعاملاتنا مع الغير.

تعد إدارة مخاطر الغير مكوناً أساسياً في أنشطة الإشراف على الامتثال، مما يعكس حجم التفاعل الواسع مع الوكلاء والمقاولين والموردين ومزودي الخدمات وشركاء الأعمال. وحيث إن هذه العلاقات قد تنطوي على مخاطر تنظيمية وأخرى تتعلق بالجراءات المالية والأخلاقيات والسمعة المؤسسية، فإنها تتطلب إشرافاً منهجياً ومستمرًا.

وتماشياً مع إطار مخاطر المتعاقدين، تطبق المجموعة إجراءات التدقيق اللازمة القائمة على المخاطر قبل التعاقد مع الغير. وتأخذ هذه التقييمات في الاعتبار عوامل مثل طبيعة الخدمات المقدمة والنطاق الجغرافي وخصائص المعاملات ومستوى التعامل مع المسؤولين الحكوميين أو الأنشطة الخاضعة للتنظيم. وقد تشمل تدابير العناية الواجبة فحص معايير النزاهة ومراجعة هيكل الملكية عند الاقتضاء، وتقييم العقوبات المحتملة أو التقارير الإعلامية السلبية.

وتشمل العناصر الرئيسية لعملية التدقيق اللازمة ما يلي:

- إجراءات التعرف على الطرف المقابل
- تحديد الهوية والتحقق من المستفيد الحقيقي عند الاقتضاء.
- إجراءات التدقيق اللازمة للغير بناءً على المخاطر.
- فحص قوائم العقوبات والمراقبة باستخدام أدوات آلية.
- تحديد الأشخاص المعرضين لمخاطر مرتبطة بالسياسة، ومؤشرات المخاطر ذات الصلة.
- المراقبة المستمرة لعلاقات المتعاقدين مع تطبيق فحوصات مكثفة في حال تحديد مخاطر مرتفعة.

تساهم أدوات الفحص في تحديد التعرض للعقوبات والتقارير الإعلامية السلبية وغيرها من المخاوف المتعلقة بالنزاهة. كما تطبق المجموعة إجراءات العناية الواجبة المشددة والمراقبة المكثفة في حال تحديد عوامل مخاطر مرتفعة؛ لضمان توافق كافة التعاقدات مع المعايير الأخلاقية للمجموعة والاشتراطات التنظيمية.

إدارة تضارب المصالح

قد ينشأ تضارب في المصالح عندما يكون للمصالح الشخصية أو المالية أو الخارجية القدرة على التأثير، أو ما يفسر على أنه تأثير، على موضوعية اتخاذ القرار. وبناءً عليه، تدير مجموعة موانئ أبوظبي هذه الحالات بما يتماشى مع سياسة تضارب المصالح الخاصة بها، والتي تحدد اشتراطات الإفصاح الإلزامية والضوابط المطبقة لحماية نزاهة القرارات المؤسسية.

يتعين على الموظفين وأصحاب العلاقة المعنيين الإفصاح عن حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتصورة. ويشمل ذلك الإفصاحات المستمرة على مدار العام، بالإضافة إلى المشاركة في عملية الإقرار السنوي بتضارب المصالح، والتي تؤكد دقة الإفصاحات وحدائتها. وقد تتعلق الإفصاحات بأنشطة تجارية خارجية أو علاقات شخصية أو مصالح مالية لدى المتعاقدين، أو المشاركة في قرارات يمكن التشكيك في حياديتها.

الامتثال يتبع

يتم مراجعة حالات التضارب المبلغ عنها عبر القنوات المعتمدة، مع تطبيق تدابير الحماية المناسبة عند الضرورة؛ والتي قد تشمل التنحي عن اتخاذ قرارات معينة أو إعادة إسناد المسؤوليات أو تعزيز الرقابة الإشرافية أو غيرها من الإجراءات المحددة في سياسة تضارب المصالح.

كما تطبق السياسة على أنشطة المشتريات والتعاقد والتعامل مع الغير، حيث يمكن أن يؤدي التضارب فيها إلى زيادة حجم التعرض للمخاطر، ويتوقع من الموظفين الإفصاح عن المصالح ذات الصلة على الفور وطلب التوجيه في حال وجود أي شكوك.

تساهم هذه الإجراءات في ضمان اتخاذ القرارات بموضوعية، وبما يتماشى مع المعايير الأخلاقية وتطلعات الحوكمة في المجموعة.

الالتزام بقواعد تداول المطلعين وسلوكيات السوق

تدير مجموعة موانئ أبوظبي المخاطر المتعلقة بتداول المطلعين وسلوكيات السوق وفقاً لسياسة تداول المطلعين الخاصة بها، ومتطلبات سوق أبوظبي للأوراق المالية وهيئة سوق المال. وتضع هذه السياسة التزامات واضحة مصممة لمنع إساءة استخدام المعلومات الجوهرية الداخلية وحماية نزاهة السوق.

تشمل الضوابط الرقابية الاحتفاظ بقوائم المطلعين والأشخاص المحظورين وتطبيق فترات حظر التداول، واشترط الحصول على موافقة مسبقة لفئات معينة من الموظفين والمطلعين قبل التداول في الأوراق المالية للشركة. كما تنظم المجموعة مبادرات توعية وقنوات اتصال مستمرة لتعزيز توعية الموظفين بالالتزامات بموجب قواعد سلوك السوق المعمول بها.

ويتولى الإشراف على الامتثال مراقبة التقيد بهذه المتطلبات، ويدعم التنفيذ الفعال لسياسة تداول المطلعين عبر كافة قطاعات المجموعة.

الإبلاغ عن المخالفات والتحقيقات

توفر مجموعة موانئ أبوظبي قنوات سرية للإبلاغ وفقاً لسياسة الإبلاغ عن المخالفات وإرشادات التحقيق، مما يتيح للموظفين والمقاولين وشركاء الأعمال وأصحاب العلاقة الآخرين الإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بسوء السلوك أو الاحتيال أو الفساد أو السلوك غير الأخلاقي أو الخروقات التنظيمية أو انتهاكات سياسات الشركة. وتدعم هذه القنوات التحديد المبكر للمشكلات وتعزز التزام المجموعة بالسلوك المؤسسي المسؤول.

تخضع كافة البلاغات لعملية فرز وتقييم ومراجعة منهجية، حيث يتم تصنيف المسائل بناءً على درجة الخطورة والتأثير التنظيمي أو التأثير المحتمل على السمعة وغيرها من العوامل ذات الصلة. وفي حال استلزم الأمر إجراء تحقيق، يتم تكليف خبراء متخصصين ومؤهلون بذلك، وتجرى التحقيقات وفقاً للبروتوكولات المعتمدة لضمان الموضوعية والعدالة والالتزام بالإجراءات القانونية اللازمة.

تشمل سياسة الإبلاغ عن المخالفات وإرشادات التحقيق ثلاثة مبادئ أساسية:

- **السرية** - يتم التعامل مع المعلومات المتعلقة بالبلاغات بأقصى درجات الحذر، ولا يتم الكشف عنها إلا لمن تقتضي حاجتهم للعمل ذلك فقط.
- **الحماية من الإجراءات الانتقامية** - يتمتع الأفراد الذين يبلغون عن مخاوفهم بحسن نية بالحماية من أي تبعات سلبية.
- **الإشراف المناسب** - يتم تصعيد المسائل الجوهرية عبر قنوات الحوكمة المحددة للمراجعة واتخاذ القرار بشأنها.

تلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بضمان قدرة الموظفين وأصحاب العلاقة على الإبلاغ عن مخاوفهم دون خوف من الانتقام. وتماشياً مع سياسة الإبلاغ عن المخالفات، لا يسمح بأي إجراء انتقامي ضد الأفراد الذين يبلغون عن مخاوفهم أو يشاركون في التحقيقات أو يقدمون معلومات بحسن نية. وقد يؤدي السلوك الانتقامي، بما في ذلك الفصل أو خفض الدرجة الوظيفية أو المضايقة أو التمييز أو التهديد أو أي معاملة غير عادلة ناتجة عن عملية الإبلاغ، إلى اتخاذ إجراءات تأديبية.

ودعماً لهذا الالتزام، تطبق المجموعة تدابير تشمل التعامل بسرية مع هوية المبلغ إلى أقصى حد ممكن، وتقييد الوصول إلى المعلومات الخاصة بالحالات، ومراقبة الإجراءات الوظيفية المتعلقة بالأفراد المشاركين في الإبلاغ أو التحقيقات، بالإضافة إلى إجراءات التصعيد عند رصد مخاطر انتقامية. كما تشجع المجموعة الأفراد الذين يعتقدون أنهم تعرضوا للانتقام على الإبلاغ عن الأمر عبر قنوات الإبلاغ، حيث تتم مراجعته وفقاً للسياسة المعتمدة.

الامتثال يتبع

وفي حال ثبوت صحة البلاغات، يتم اتخاذ إجراءات رادعة تناسب حجم المخالفة، والتي قد تشمل تدابير تصحيحية أو إجراءات تأديبية أو خطوات لاسترداد الحقوق أو تعزيز السياسات ونظم الرقابة الداخلية. ويتم استخدام الدروس المستفادة من التحقيقات في تقوية بيئة الرقابة والمساهمة في منع تكرار مثل هذه الحالات.

مراقبة الامتثال والتأكيد

تشمل أنشطة مراقبة الامتثال المراجعات الموضوعية، واختبار الضوابط الرقابية، والتقييمات المستهدفة، مع رفع النتائج إلى الإدارة ومجلس الإدارة. وبالإضافة إلى أنشطة الإشراف الروتينية، أجرى التدقيق الداخلي مراجعة لوحدة الامتثال خلال عام 2025.

وأكدت المراجعة أن العناصر الأساسية لإطار عمل الامتثال قائمة وتعمل بفاعلية، مع تحديد بعض المجالات التي يمكن فيها تعزيز العمليات والتوثيق بشكل أكبر. وبناء عليه، تم وضع خطة عمل للامتثال لمعالجة هذه الملاحظات، ويجري العمل حالياً على تنفيذها مع مراقبة التقدم المحرز عبر قنوات الحوكمة المعتمدة.

وتدعم هذه الأنشطة التحسين المستمر لقدرات الامتثال في المجموعة، وتعزز المواءمة مع المتطلبات التنظيمية ومعايير الحوكمة الداخلية.

التدريب والتوعية

واصلت أنشطة التدريب والتوعية القيام بدور مركزي في تعزيز قدرات الامتثال عبر المؤسسة خلال عام 2025، حيث تم تنفيذ برنامج من أنشطة التعلم المستهدفة لتعزيز فهم توقعات الحوكمة والمسؤوليات الأخلاقية والالتزامات التنظيمية. وخلال العام، تناول التدريب مجالات موضوعية رئيسية، شملت ما يلي:

- مبادئ ومسؤوليات الحوكمة المؤسسية.
- قواعد السلوك الأخلاقي والامتثال التنظيمي.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات وإرشادات التحقيق.
- المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال ذات الصلة بالأنشطة التشغيلية.

علاوة على ذلك، أتم جميع موظفي مجموعة موانئ أبوظبي في عام 2025 الإقرار السنوي بمدونة قواعد السلوك، مؤكداً فهمهم لمتطلباتها ومسؤوليتهم عن الامتثال للسياسات المعمول بها والتزامات الإبلاغ.

وساهمت هذه الجلسات في ترسيخ المعايير المحددة في سياسات المجموعة ودعم الموظفين في تطبيق متطلبات الامتثال ضمن عملية اتخاذ القرارات اليومية.

كما تم إصدار رسائل توعوية على مدار العام للتذكير بقواعد السلوك المتوقعة، وقنوات الإبلاغ، والمستجدات التنظيمية.

وقد تم تخصيص المواد التدريبية لتناسب مختلف المهام في الوظائف التشغيلية والتجارية والإدارية، إدراكاً بأن التزامات الامتثال تختلف باختلاف نشاط الأعمال. كما تم التركيز بشكل إضافي على المجالات ذات التعرض التنظيمي المرتفع لضمان وضوح المسؤوليات ومتطلبات التصعيد.

إطار السياسات والتحسين المستمر

تعتمد مجموعة موانئ أبوظبي إطاراً منهجياً لسياسات الامتثال، كما هو موضح في سياسة وميثاق الامتثال للمجموعة، والذي يحدد المبادئ والمسؤوليات واشتراطات قواعد السلوك المطبقة عبر كافة القطاعات ووحدات الأعمال. ويوفر هذا الإطار توجيهاً رسمياً بشأن التقيد بالأنظمة والمعايير الأخلاقية والسلوكيات المتوقعة، مما يضمن تطبيقاً متسقاً لمتطلبات الامتثال عبر مختلف العمليات ومناطق الاختصاص القضائي.

وقد تم إعداد السياسات المتعلقة بالامتثال بالرجوع إلى القوانين المعمول بها، والمتطلبات التنظيمية، وممارسات القطاع، وملف مخاطر المجموعة؛ حيث تغطي هذه السياسات السلوك الأخلاقي وتضارب المصالح ومكافحة الرشوة والفساد والامتثال للوائح المالية وسلوكيات السوق والإبلاغ عن المخالفات والتعامل مع الغير. كما تحول الأدلة الإجرائية الداعمة والمواد التوجيهية هذه المتطلبات إلى خطوات عملية ضمن سير العمليات اليومية.

الامتثال يتبع

كما يتم مراجعة السياسات بشكل دوري لضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها، مع مراعاة التطورات التنظيمية، والتغيرات في أنشطة الأعمال، والنتائج المستخلصة من عمليات المراقبة والتحقيق.

يظل التحسين المستمر من المبادئ الأساسية لوحدة الامتثال؛ حيث أحرزت المجموعة تقدماً خلال عام 2025 في مبادرات تعزيز التتبع الرقمي وتوثيق أنشطة الإشراف على الامتثال، وتطوير ممارسات العناية الواجبة للتعاقبات ذات المخاطر العالية، وتعزيز معايير التوثيق لدعم تطبيق إجراءات الامتثال بشكل أكثر اتساقاً عبر كافة القطاعات.

وبناءً على أنشطة الإشراف والمراقبة والتقارير التي أجريت خلال عام 2025، ترى مجموعة موانئ أبوظبي أن إطار عمل الامتثال الخاص بها قد عمل بكفاءة في دعم التقييد بالقوانين المعمول بها والمتطلبات التنظيمية والمعايير الأخلاقية؛ حيث ساهم هذا الإطار في تحديد وإدارة مخاطر الامتثال والجرائم المالية، ودعم ممارسات الأعمال المسؤولة والشفافة في كافة أنحاء المجموعة.

ملخص الاستدامة



96	النمو المستدام والأثر الإيجابي
98	تحديد الأولويات الاستراتيجية عبر تقييم الأهمية المزدوجة
99	الإطار الاستراتيجي للتقدم المستدام
100	الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية المحددة بإطار زمني
101	تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة
	تحليل اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة:
104	بيانات الأداء للتطابقين الأول والثاني
105	مسار إزالة الكربون
106	جهود إزالة الكربون
107	الاستراتيجية المجتمعية والأثر
109	ترسيخ ثقافة السلامة

المجموعة رائدة في مجال السفن المستدامة في منطقة الشرق الأوسط، على غرار قاطرة «بو طينة»، التي سجلت رقماً قياسياً عالمياً في موسوعة غينيس للأرقام القياسية بوصفها أقوى سفينة قطر تعمل بالطاقة الكهربائية في العالم

ملخص الاستدامة

النمو المستدام
والأثر الإيجابي

حققت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2025 تقدماً ملموساً في مسيرة التحول المستدام لمنصتها المتكاملة للتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والتنمية الصناعية؛ كما ضمنت مواكبة توسعها الدولي المتنامي للتقدم القابل للقياس لأدائها في إطار المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة.

لا تزال الاستدامة بالنسبة للمجموعة عامل تمكين استراتيجي يدعم المرونة التشغيلية، وكفاءة رأس المال، وخلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين. ونجحت المجموعة خلال عام 2025 في خفض الكثافة المالية لانبعاثاتها من غازات الدفيئة (انبعاثات غازات الدفيئة / الإيرادات)، ما أسهم في الحد من أثرها البيئي بالتزامن مع نمو أعمالها.

وعلى الرغم من أن تبني تدابير عالمية ملزمة بشأن الاستدامة من قبل المنظمة البحرية الدولية لم يتحقق بعد خلال عام 2025 إلى جانب تحول الزخم باتجاه أطر تنظيمية إقليمية مجزأة، إلا أن أهداف استراتيجية الإمارات للحياة المناخية 2050 وفرت للمجموعة أرضية سياسات واضحة وطويلة الأمد للمضي في جهودها لإزالة الكربون عبر قطاعات الموانئ، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والقطاع البحري والشحن، والقطاع اللوجستي التابعة لها.

إطلاق خارطة طريق إزالة الكربون
لوصول إلى الحياد المناخي 2050

تمثل الإنجاز الأبرز خلال عام 2025 في التحديث الشامل لاستراتيجية الاستدامة للمجموعة للفترة 2026-2030، والتي صُممت لتتوافق مع المعايير العالمية وتتكامل كلياً مع الاستراتيجية التجارية للمجموعة. وأرست هذه الاستراتيجية مسارات واضحة لإزالة الكربون على مستوى القطاعات، مع وضع أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد تتماشى مع هدف المجموعة الطموح لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

تسارعت وتيرة تنفيذ هذه الاستراتيجية في عام 2025 على المستوى التشغيلي إذ أتمت المجموعة تقييمات مخاطر المناخ والطبيعة وفقاً لتوصيات هيئتين عالميتين رائدتين في هذا المجال هما مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ومجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD). وساهمت مؤشرات هذه التقييمات التي تغطي جوانب الحكومة والاستراتيجية وإدارة المخاطر في تقديم صورة شفافة إلى المستثمرين في مجموعة موانئ أبوظبي والجهات المقرضة حول آثار التغير المناخي.

وأدرجت نتائج تقييمات مجموعتي العمل في عمليات وإجراءات إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة ما ساهم في تعزيز عملية اتخاذ القرار في مجالات تخصيص رأس المال، وتطوير البنية التحتية، والتخطيط التشغيلي. وتقديراً لهذه الخطوات المتقدمة، سجلت المجموعة تحسناً بنسبة 95% في تصنيفاتها الخارجية للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة وفقاً لتقييم «ستاندرد آند بورز» العالمي للاستدامة المؤسسية، والذي يعد اعتماداً مستقلاً رفيع المستوى يؤكد نهج المجموعة الراسخ والشفاف في تطبيق معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة.

النمو المستدام والأثر الإيجابي يتبع

التحول إلى مصادر الطاقة الكهربائية في العمليات البحرية والمينائية

برزت زيادة المجموعة في إزالة الكربون بوضوح في عمليات القطاع البحري والشحن خلال عام 2025، إذ شغلت المجموعة مجموعة من أقوى القاطرات البحرية الكهربائية عالمياً، واستحوذت على سفن للبضائع المدحرجة تعمل بالغاز الطبيعي المُسال، كما أدخلت قارب إرشادي كهربائي يعمل بتقنية الانزلاق بالأجنحة المائية الأمر الذي أسهم بشكل ملموس في خفض كثافة الانبعاثات من عمليات الموانئ مع الحفاظ على مستوى كفاءة أداء مرتفعة.

كما شهد عام 2025 تقدماً لافتاً في خطة تجديد الأسطول في القطاع البحري والشحن والقطاع اللوجستي، إذ حلت أصول جديدة مكان السفن والشاحنات المتقادمة، مع زيادة الطاقة الاستيعابية بالتزامن مع استعدادات المجموعة لمستقبل يعتمد على مصادر وقود متنوعة. واستحوذت المجموعة خلال العام على 48 سفينة شحن (للاويات، والبضائع السائبة، والناقلات، والبضائع المدحرجة)، و15 سفينة خدمات بحرية، ما أدى إلى نمو صافي في الأسطول والارتقاء بنوعيته.

وفي نوفمبر 2025، أبرمت مجموعة موانئ أبوظبي اتفاقيات استراتيجية مع «نيمكس تيرمينالز»، الرائدة في تطوير بنى تحتية للطاقة البديلة في الموانئ، تنص على تطوير أول محطتين مملوكتين للقطاع الخاص على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة لاستيراد وتخزين الغاز الطبيعي المُسال والغاز البترولي المُسال، ما يرسخ مكانة ميناء خليفة كمركز تجاري رائد للخدمات اللوجستية لقطاعات الطاقة منخفضة الكربون والبتروكيماويات.

تعزز المجموعة قيادة مرحلة تحول قطاع الشحن البحري من خلال تحولها إلى مركز عالمي لتزويد السفن بأنواع متعددة من الوقود، وتسهيل تبني السفن التي تعمل بالوقود المزدوج عبر الاستثمار الاستباقي في البنى التحتية وممرات الشحن الخضراء. كما تندرج منظومة مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي - مجموعة كيزاد التي تضم 12 منطقة اقتصادية، في إطار البنى التحتية منخفضة الكربون، والاستخدام الدائري للموارد، والطاقة النظيفة، والربط متعدد الوسائط، ما يجعل من العمليات المستدامة المعيار القياسي بالنسبة للمستأجرين.

وبالتوازي مع ذلك، وسعت المجموعة نطاق البنى التحتية الداعمة لجهود إزالة الكربون لمتعامليها، بما يشمل خدمات تزويد السفن بالغاز الطبيعي المُسال (من سفينة إلى أخرى) في ميناء خليفة، وتزويد

السفن الراسية بالطاقة الكهربائية لتمكينها من خفض الانبعاثات. وساهمت هذه المبادرات في ترسيخ مكانة المجموعة في صدارة العمليات البحرية المستدامة في منطقة الخليج وخارجها.

بدورها، امتدت جهود حماية البيئة إلى ما هو أبعد من خفض الانبعاثات؛ ففي عام 2025، استكملت المجموعة بالتعاون مع جامعة نيويورك أبوظبي مشروعاً بحثياً كبيراً للمحافظة على الشعاب المرجانية، ما عزز التزامها بحماية التنوع الحيوي بالتزامن مع جهود تطوير الموانئ والسواحل. كما نفذت المجموعة أكثر من 200 مبادرة للمسؤولية المجتمعية ورفاه الموظفين، وأطلقت برنامجاً تدريبياً شاملاً من 11 جلسة لنشر الوعي بالاستدامة شمل الموردين كذلك.

ويهدف دعم التوسع وضمان الاتساق على امتداد أكثر من 50 دولة، قامت مجموعة موانئ أبوظبي بترسيخ أسس الحكومة وإعداد تقارير الاستدامة. وجرى تحديث وظيفة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة بشكل كامل، وتشكيل لجنة إدارية متخصصة في المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة من أجل تحسين الإشراف والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية، وكما تم تعزيز استعدادات إطلاق منصة مركزية للبيانات البيئية والاجتماعية والحكومة تتيح الإصدار الآلي لتقارير بما يدعم اتخاذ القرار عالمياً.

التوقعات لعام 2026

سوف تركز المجموعة في عام 2026 على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ المنهجي والتوسع. وتشمل الأولويات في الفترة المقبلة دمج اعتبارات الاستدامة بشكل أعمق في القرارات التشغيلية اليومية، وتعزيز الحكومة والشفافية، وتسريع وتيرة مبادرات إزالة الكربون، من خلال تنفيذ استراتيجية الاستدامة 2026-2030.

ومع إرساء هذه الأطر التأسيسية، تستهل مجموعة موانئ أبوظبي عام 2026 وهي في موقع يتيح لها تحويل ريادتها في مجال الاستدامة إلى ميزة تنافسية مستدامة تدعم مرونة نموها، وتسهم بفاعلية في التحول المستدام لمنظومة التجارة والخدمات اللوجستية العالمية.



تحديد الأولويات الاستراتيجية عبر تقييم الأهمية المزدوجة

الأولويات

خلصت عملية التقييم إلى تحديد 12 أولوية مزدوجة الأهمية شملت:

المجال البيئي

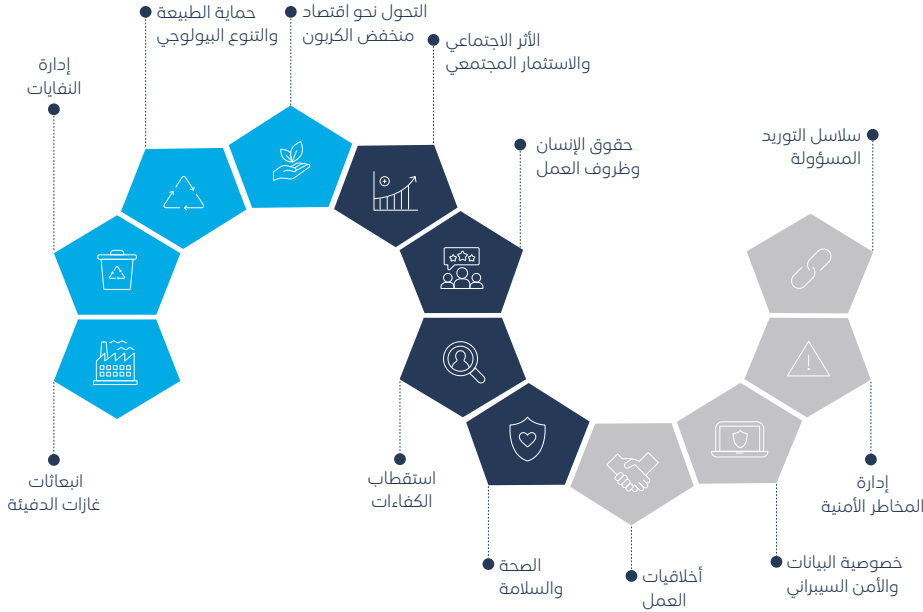
- انبعاثات غازات الدفيئة
- التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون
- حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي
- إدارة النفايات

المجال الاجتماعي

- الصحة والسلامة
- حقوق الإنسان وظروف العمل
- استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها
- المجتمعات المحلية

الحكومة الرشيدة

- خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- إدارة المخاطر الأمنية
- الممارسات التجارية الأخلاقية
- الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد



في أعقاب دمج الشركات التي تم الاستحواذ عليها أخيراً، وبناء على مخرجات عمليات تقييم الأهمية المزدوجة السابقة، أجرت المجموعة مطلع عام 2025 تقييم أهمية مزدوجة لضمان التوافق بين استراتيجية الاستدامة الجديدة وعمليات الإفصاح وإعداد تقارير الاستدامة، مع القضايا الجوهرية التي تعزز المرونة التشغيلية على المدى الطويل وتبلي تطلعات أصحاب العلاقة.

واعتمدت المجموعة في هذا التقييم المنهجي إطار عمل توجيه إعداد تقارير الاستدامة للشركات (CSRD) في الاتحاد الأوروبي، حيث تم تحديد الموضوعات الجوهرية من خلال منظورين متكاملين:

- 1. الأهمية المالية:** تُعنى بقياس أثر قضايا الاستدامة على النجاح المالي للمجموعة.
- 2. أهمية الأثر:** تُعنى بقياس أثر أنشطة المجموعة على المجتمع والبيئة، مع تبيان طبيعة التأثير المتبادل لهذه الأبعاد.

إشراك أصحاب العلاقة

يهدف ضمان الوصول إلى تقييم دقيق يأخذ بالاعتبار وجهات النظر المختلفة، تم إشراك 1,066 من أصحاب العلاقة، من بينهم 906 مشارك داخلي، و160 مشارك خارجي يمثلون الأنشطة والمناطق. وكانت المشاركة عبر استبيانات مخصصة ومجموعات نقاش مركزية والتي أثمرت عن نتائج كمية وتحليلات نوعية معمقة.

الإطار الاستراتيجي للتقدم المستدام

أنجزت مجموعة موانئ أبوظبي خلال الفترة ما بين 2022-2024 سلسلة من عمليات الاستحواذ التي أسهمت في توسيع نطاق بصمتها التشغيلية والجغرافية. وشكل هذا التوسع دافعاً أساسياً للمجموعة لتحديث استراتيجيتها للاستدامة لتستند بشكل أكبر إلى مخرجات تقييم الأهمية المزدوجة، وتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات للحياد المناخي بحلول عام 2050، واستراتيجية المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير، وإطار المعايير والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بسوق أبوظبي للأوراق المالية، إلى جانب أطر عمل مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، ومجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ومجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).

في هذا السياق، تُمثل الأولويات الـ12 المبنية عن تقييم الأهمية المزدوجة، النواة الاستراتيجية لهذا النهج المحدث، وترسخ رؤية المجموعة الرامية إلى قيادة مسار التحول في قطاع التجارة العالمية نحو إرساء دعائم مستقبل مستدام ومرن وشامل لمجتمعنا وكوكبنا.

وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز محورية تشمل الأولويات المذكورة، إذ جرى ربط كل من الأولويات بمستهدفات قياسية واضحة.

1
بيان الرؤية3
الركائز الأساسية6
الأهداف الاستراتيجية12
الموضوعات الجوهرية

استراتيجية الاستدامة 2026 - 2030

قيادة مسيرة التحول في قطاع التجارة العالمية نحو إرساء دعائم مستقبل أكثر استدامة، ومرنة، وشمولية لمجتمعنا وكوكبنا.

الحوكمة وأخلاقيات العمل والشفافية	الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية	الإشراف البيئي
<p>بناء منظومة مؤسسية آمنة تكفل الحماية من المخاطر السيبرانية وانقطاع الأعمال</p> <p>إرساء الثقة لدى أصحاب العلاقة عبر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والشفافية في الإفصاح والتقارير</p>	<p>توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة تدعم تطور الكوادر البشرية وازدهارها المهني</p> <p>دعم الأثر الاجتماعي الإيجابي والممارسات المسؤولة عبر سلسلة القيمة</p>	<p>الحفاظ على البيئة الطبيعية عبر ترشيد الاستهلاك وتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري ضمن سلسلة القيمة</p> <p>تمكين التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون عبر كافة عملياتنا التشغيلية وسلسلة القيمة</p>
<p>خصوصية البيانات والأمن السيبراني</p> <p>السلوك المهني وأخلاقيات الأعمال</p>	<p>الصحة والسلامة المهنية</p> <p>حقوق الإنسان وظروف العمل</p>	<p>انبعاثات غازات الدفيئة</p> <p>الحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي</p>
<p>إدارة المخاطر الأمنية</p> <p>الإدارة المسؤولة لسلسلة التوريد</p>	<p>استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها وتطويرها</p> <p>الأثر المجتمعي والاستثمار في المجتمع</p>	<p>إدارة النفايات</p> <p>الاقتصاد منخفض الكربون</p>

الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية المحددة بإطار زمني

المستهدفات	الموضوعات الجوهرية	الركيزة الاستراتيجية
انبعثات غازات الدفيئة	انبعثات غازات الدفيئة	حماية البيئة
خفض انبعاثات النطاقات (1) و(2) و(3) على مستوى المجموعة بشكل جوهري بحلول نهاية عام 2034.	التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون	
خفض النسبة المئوية السنوية لكثافة انبعاثات غازات الدفيئة لكل حاوية نمطية أو طن من البضائع.	حماية الطبيعة والمحافظة على التنوع الحيوي	
زيادة الإنفاق السنوي على الحلول القائمة على الطبيعة، وتنفيذها لتعزيز التنوع الحيوي.	إدارة النفايات	
تحقيق زيادة سنوية في معدلات إعادة تدوير النفايات للوصول إلى نسبة 75% من إجمالي النفايات الصلبة المتولدة.	حقوق الإنسان وظروف العمل	الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية
تدريب 95% من الموظفين على مبادئ حقوق الإنسان، بما يشمل التوعية بسياسة وإطار عمل حقوق الإنسان المعتمدين لدى المجموعة.	الأثر الاجتماعي والاستثمار المجتمعي	
إطلاق خمس مبادرات للمسؤولية المجتمعية سنوياً كحد أدنى لكل قطاع من قطاعات المجموعة.	الصحة والسلامة	
الحفاظ على معدل وفيات صفري في صفوف موظفي مجموعة موانئ أبوظبي على امتداد جميع قطاعات المجموعة.	استقطاب الكفاءات وتطويرها واستبقاؤها	
رفع معدل رضا الموظفين إلى 90%.	الممارسات التجارية الأخلاقية	الحكومة والأخلاقيات والشفافية
إتمام 95% من الموظفين للتدريب السنوي الخاص بقواعد السلوك المهني.	الإدارة المسؤولة لسلسلة الإمداد	
إلزام 95% من الموردين الجدد في دولة الإمارات (باستثناء الموردين لمرة واحدة) باستكمال متطلبات الاستدامة ضمن مرحلة تأهيل الموردين في عملية المشتريات.	خصوصية البيانات والأمن السيبراني	
خفض وتيرة الحوادث السيبرانية بنسبة 5% على امتداد جميع قطاعات المجموعة.	إدارة المخاطر الأمنية	
خفض وتيرة الحوادث الأمنية المادية بنسبة 5% على امتداد جميع قطاعات المجموعة.		

المعايير من المنظمة، شملت نظام إدارة الجودة (أيزو 9001)، ونظام الإدارة البيئية (أيزو 14001)، ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية (أيزو 45001)، ونظام إدارة الطاقة (أيزو 50001)، ونظام إدارة استثمارية الأعمال (أيزو 22301)، ونظام إدارة أمن سلسلة الإمداد (أيزو 28000)، ونظام إدارة الأصول (أيزو 55001).

وتغطي هذه الاعتمادات الإدارات التنظيمية الرئيسية وجميع قطاعات أعمال المجموعة، وستظل سارية المفعول حتى عام 2027، لتوفر تغطية شاملة بنسبة 100% لجميع العمليات، بما يرسخ التزام مجموعة موانئ أبوظبي بأرقى المعايير العالمية، والتميز التشغيلي، وإدارة المخاطر، والاستدامة، والتحسين المستمر.

ويجري تنفيذ استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة من خلال إطار عمل متكامل يضم مجموعة من السياسات، والإجراءات، وآليات المراقبة، وعمليات التدقيق. وفي هذا الصدد، تم وضع أطر عمل متعددة بما يتوافق مع معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو). ونجحت مجموعة موانئ أبوظبي في الحصول على شهادات اعتماد شاملة ومتعددة

وتعكس هذه المستهدفات مقدار التقدم الذي تطمح المجموعة إلى تحقيقه، في حين تحدد مؤشرات الأداء الرئيسية الداعمة آليات قياس الأداء ومراقبته داخلياً. ويضمن تكامل هذه العناصر ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية والاتساق في تتبع الأثر الفعلي على امتداد قطاعات المجموعة.

تعتمد جميع المستهدفات عام 2024 كسنة أساس، بهدف تقييم مستويات التقدم المحرز استناداً إلى نقطة بداية موحدة وثابتة. وجرى التوفيق بين مؤشرات الأداء الرئيسية مع متطلبات الإفصاح وإعداد التقارير ذات الصلة، لضمان ملاءمتها واتساقها وفعاليتها لأغراض إعداد التقارير الداخلية والخارجية.

تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة

المخاطر والفرص	تفاصيل المخاطر والفرص	استراتيجية التخفيف
تعطل عمليات الموانئ	مخاطر عالية ناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر وتغير أنماط الترسبات، ما قد يؤدي إلى زيادة متطلبات التجريف والتأثير سلباً على الكفاءة التشغيلية للموانئ.	تعزيز المرونة الساحلية عبر توظيف حلول قائمة على الطبيعة، وتطوير البنية التحتية الوقائية، وتفعيل أنظمة المراقبة المتقدمة. ويشمل ذلك دمج المخاطر المناخية ومخاطر التنوع الحيوي ضمن التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل للموانئ، ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية من خلال برامج التدريب المتخصصة.
البنية التحتية القائمة على الطبيعة	فرصة معتدلة لتطبيق حلول مرنة ومنخفضة التكلفة مثل السواحل الحية وتطوير الهياكل الداعمة للموائل الطبيعية.	دمج أهداف المرونة ومؤشرات الأداء الرئيسية للتنوع الحيوي ضمن إطار الاستدامة، ودعم ذلك بعمليات تقييم الأثر البيئي لجميع المشاريع التوسعية والجديدة.
إدارة الموارد المائية	فرصة واعدة للحد من التلوث وحماية الموائل الطبيعية بالاعتماد على البنية التحتية الخضراء وتطوير آليات المراقبة.	تفعيل أنظمة مراقبة جودة المياه وضوابط مكافحة التلوث بما يتوافق مع المعايير التنظيمية، بالتزامن مع تعزيز جهود حماية الموائل وتحقيق نتائج إيجابية ملموسة لصالح البيئة الطبيعية.
المخاطر القانونية ومخاطر السمعة المؤسسية	مخاطر معتدلة ناجمة عن التأثيرات المحتملة على المحميات الطبيعية. ويمكن الحد من مستويات التعرض لهذه المخاطر بشكل كبير من خلال آليات التخفيف الاستباقية والإشراك الفاعل لأصحاب العلاقة.	إجراء تقييمات شاملة للأثر بهدف تحديد الموائل الحساسة، وتطبيق تدابير مراقبة التلوث والوقاية منه، وضمان الامتثال التام للمتطلبات التنظيمية؛ مدعوماً بالتواصل المستمر مع أصحاب العلاقة ووضع خطط مدروسة للاستجابة لحالات الطوارئ.

تعتمد المرونة طويلة الأجل للمجموعة على قدرتها الاستباقية على التنبؤ بالتغيرات المناخية والبيئية والتكيف معها. وفي هذا الإطار، أجرت المجموعة خلال عام 2025 عمليات تقييم دقيقة وصارمة للمخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة، بما يتماشى مع أطر عمل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ومجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD). وهدفت هذه الخطوة إلى تحديد وإدارة والإفصاح عن الكيفية التي قد تؤثر من خلالها هذه التغيرات بصورة جوهرية على استراتيجية المجموعة، وعملياتها التشغيلية، وقدرتها المستدامة على تحقيق القيمة على المدى الطويل.

أبرز رؤى المخاطر المتعلقة بالطبيعة

بالاعتماد على منهجية التقييم الشامل (LEAP) التي تركز على خطوات «تحديد الموقع، والتقييم، والتحليل، والتخضير»، عكفت المجموعة على دراسة مدى اعتمادها على الموارد الطبيعية وحجم تأثيرها عليها بهدف فهم التداعيات المحتملة لفقدان التنوع الحيوي وتدهور النظم البيئية على مرونتها التشغيلية. وأسهم هذا التحليل المعمق في تحديد المجالات الاستراتيجية التي يمكن لمجموعة موانئ أبوظبي من خلالها تقديم مساهمة فاعلة وملموسة لحماية رأس المال الطبيعي، وإعادة تأهيله، وتعزيزه.

أسهم هذا التقييم في وضع خط أساس واضح لعمليات الإفصاح المستقبلية المتوافقة مع أطر عمل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)، كما شكل منطلقاً لدمج اعتبارات المناخ والطبيعة ضمن آليات تخطيط رأس المال واستراتيجية الاستدامة الشاملة للمجموعة.

تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة يتبع

- **المراقبة الشاملة لجودة المياه:** تعمل محطات قياس جودة مياه البحر على المراقبة المستمرة لأنشطة الموانئ، لضمان أعلى مستويات الامتثال للمعايير البيئية.
- **عمليات التنظيف البحري الاستباقية:** تنفذ المجموعة بصورة دورية عمليات لإزالة المخلفات البحرية، بهدف حماية الحياة الفطرية والحفاظ على سلامة النظم البيئية الساحلية.

ويضمن هذا البرنامج المتكامل مساهمة النمو المؤسسي للمجموعة بشكل إيجابي في تعزيز المرونة البيئية للمنطقة. وفي هذا السياق، قامت المجموعة في عام 2025 بتوسيع نطاق هذا البرنامج على المستوى الدولي من خلال إبرام شراكة في إسبانيا مع هيئة ميناء برشلونة عبر مبادرة «الموانئ المتجددة»، ما يرسخ التزامها بحماية النظم البيئية البحرية في كافة المجتمعات التي تعمل فيها.

حماية النظم البيئية الساحلية والبحرية

يمثل التزام المجموعة بحماية التنوع الحيوي البحري الغني في إمارة أبوظبي ركيزة أساسية في مسيرة نموها. إذ تقدم النظم البيئية السليمة خدمات حيوية، بدءاً من دعم الثروة السمكية وحماية السواحل، وصولاً إلى تحسين جودة المياه والمرافق المجتمعية، ما ينعكس إيجاباً وبشكل مباشر على الرفاه العام. ويضمن هذا النهج المتكامل، الذي يجمع بين الحفظ والمراقبة والابتكار، مساهمة العمليات للمجموعة في استدامة وازدهار البيئة الطبيعية.

- **الحفاظ على الشعاب المرجانية:** تنفذ المجموعة عمليات مراقبة ونقل سنوية لحماية أكبر ثعالب مرجاني في المنطقة بحماية رأس غناصة البحرية، والذي يمثل موئلاً بحرياً بالغ الأهمية.
- **توظيف الابتكار في بناء الموانئ الطبيعية:** ضمن مشروع يمتد لخمسة أعوام بالتعاون مع نخبة من الخبراء العلميين في ميناء خليفة، قامت المجموعة بتركيب موائيل اصطناعية (حاضنات حيوية) لتوفير الملاذ الآمن لصغار الأسماك، وتتبع مؤشرات تعافي التنوع الحيوي.



تقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة يتبع

أبرز رؤى المخاطر المناخية

قدم تقييم المجموعة لمخاطر وفرص التحول، على مستوى الموانئ، والأساطيل، والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، والأصول والأعمال اللوجستية، رؤية

1. مخاطر وفرص التحول

تشمل أبرز التداعيات التشغيلية والمالية التي جرى تحديدها، والناجمة عن التغيرات في السياسات، والأسواق، والتطورات التكنولوجية، والاعتبارات المرتبطة بالسمعة المؤسسية والمقترنة بمسار التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، ما يلي:

تصنيف المخاطر والفرص	تفاصيل المخاطر والفرص	الاستراتيجية المتبعة
إزالة الكربون من عمليات الأساطيل	فرصة كبرى في ظل تسارع وتيرة التحول، مدفوعةً بالمتطلبات التنظيمية والابتكارات المتسارعة في قطاع الوقود.	تحسين الكفاءة التشغيلية عبر تحديث الأسطول، ورفع الجاهزية لاستيعاب منظومات الوقود المزدوج، والتحول إلى مصادر الطاقة الكهربائية، والتوظيف الأمثل للتقنيات الرقمية بهدف خفض الانبعاثات.
تحول المتعاملين	خطر جوهري يواجه قطاع الموانئ نتيجة تراجع أحجام البضائع المرتبطة بالوقود الأحفوري. ويُعد التنويع خطوة بالغة الأهمية للحفاظ على الميزة التنافسية.	الحد من مخاطر التحول من خلال تنويع قاعدة البضائع والمستأجرين، وتكييف البنية التحتية لاستيعاب الوقود البديل والسفن منخفضة الانبعاثات، ومواءمة الخدمات مع سلاسل الإمداد منخفضة الكربون.
البنى التحتية منخفضة الكربون	فرصة استراتيجية للنمو مرتبطة بالتوسع في استخدام الوقود البديل، وتقنيات التقاط الكربون وتخزينه، والتحول إلى مصادر الطاقة الكهربائية، وحلول الطاقة المتجددة.	تطوير مناطق صناعية منخفضة الكربون، والتوسع في عمليات تزويد السفن بالوقود البديل، ونشر حلول الطاقة المتجددة، بالتزامن مع تحديث شبكات الطاقة، والبنية التحتية للشحن بالطاقة الكهربائية، ومنظومة الموانئ الذكية لدعم الوقود الخالي من الانبعاثات.
الضغوط المتعلقة بالتكاليف	مخاطر متوقعة في قطاعات الأعمال ذات الانبعاثات العالية (قطاع الموانئ، والقطاع البحري والشحن)، حيث قد تؤدي الاستثمارات الرامية لإزالة الكربون إلى زيادة التكاليف التشغيلية والرأسمالية.	دمج الاستثمارات المرتبطة بالاستدامة في صميم التخطيط الأساسي، وجدولة مشاريع البنية التحتية على مراحل لتحقيق التوازن بين الأولويات المالية والاستراتيجية، وتوظيف آليات تحليل تكلفة دورة الحياة.

2. المخاطر المناخية المادية (على المستوى الميداني)

قامت المجموعة بتقييم مخاطر ونقاط ضعف أصولها وعملياتها الرئيسية وقابليتها للتأثر بالظواهر الجوية القاسية وتداعيات التغير المناخي على المدى الطويل، وذلك بهدف قياس مستويات المرونة وضمان استمرارية الكفاءة التشغيلية مستقبلاً.

• محطة الميناء الأوروبية الرئيسية (إسبانيا):

تواجه محطة ميناء برشلونة مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية، نظراً لتعرضها إلى عواصف (لا سيما التّرد)، والفيضانات، وهطول أمطار غزيرة، فضلاً عن ارتفاع منسوب مياه البحر. وفي هذا الصدد، جرى تفعيل تدابير التكيف اللازمة، في حين تُشير التوقعات المناخية إلى حتمية مواصلة عمليات المراقبة والرصد المستمر.

• الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تتعرض هذه الأصول إلى درجات حرارة مرتفعة، وإجهاد مائي، وارتفاع منسوب مياه البحر. وأظهرت التقييمات اللاحقة لتدابير التخفيف وجود مستويات متوسطة من المخاطر المتبقية المرتبطة بالحرارة الشديدة وارتفاع منسوب مياه البحر، وهو ما يتم التعامل معه من خلال مواصلة الاستثمار في تدابير التكيف، والتخطيط الاستراتيجي لبنى تحتية قادرة على مقاومة التغيرات المناخية.

تحليل اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة

بيانات الأداء للنطاقين 1 و2

حققت المجموعة خلال عام 2025 انخفاً ملموساً في الكثافة المالية لانبعاثاتها من غازات الدفيئة (انبعاثات غازات الدفيئة/الإيرادات) ما يعكس التقدم المستمر في الفصل بين مسار نمو الأعمال وانبعاثات الكربون، والمضي قدماً في جهود إزالة الكربون. وعلى الرغم من توسع نطاق العمليات وارتفاع حجم الإيرادات، إلا أن وتيرة نمو الانبعاثات جاءت أبطأ بكثير، ما أثمر عن خفض الكثافة الكربونية بنسبة 18% لكل وحدة إيرادات. ويعكس هذا التحسن الإيجابي فاعلية التدابير المستمرة لرفع كفاءة استهلاك الطاقة، وجدوى الاستثمارات منخفضة الكربون، والتحول المنهجي نحو توسيع نطاق الاعتماد على الطاقة الكهربائية في العمليات.

وشهد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة للمجموعة ضمن النطاقين 1 و2 زيادة طفيفة بنسبة 1.7% خلال عام 2025 مقارنة بالعام السابق، في حين سجلت إيرادات المجموعة نمواً قوياً بواقع 20% على أساس سنوي.

أما على صعيد مساهمة قطاعات الأعمال، شكلت نواتج البحرية المصدر الأكبر للانبعاثات، حيث استحوذت على ما يقارب 88% من إجمالي انبعاثات المجموعة ضمن النطاقين 1 و2 خلال عام 2025.

النطاق (1) و (2) * (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)		النطاقان (1) و(2)
2025	2024	
1,440,625	1,416,598	
1,364,664	1,347,175	النطاق (1)
75,960	69,423	النطاق (2)
20,756,444	17,286,311	الإيرادات (بالدرهم الإماراتي)
		الكثافة المالية (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون / درهم إماراتي من الإيرادات)
0.069	0.082	

* ملاحظة: احتُسبت انبعاثات غازات الدفيئة بالاعتماد على نهج حصة الملكية. كما أفصح عن انبعاثات النطاق (2) باستخدام المنهجية القائمة على الموقع.

النطاق (1) (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)		مجموعة موانئ أبوظبي
2025	2024	
1,364,664	1,347,175	
37,106	41,206	موانئ نواتج
1,265,459	1,260,236	نواتج البحرية
60,165	44,172	نواتج اللوجستية
		المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
1,712	1,134	
		المقر الرئيسي لمجموعة موانئ أبوظبي
222	428	

النطاق (2) (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)		مجموعة موانئ أبوظبي
2025	2024	
75,960	69,423	
28,165	40,008	موانئ نواتج
1,413	2,519	نواتج البحرية
5,092	6,162	نواتج اللوجستية
		المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
40,513	19,278	
		المقر الرئيسي لمجموعة موانئ أبوظبي
778	1,456	

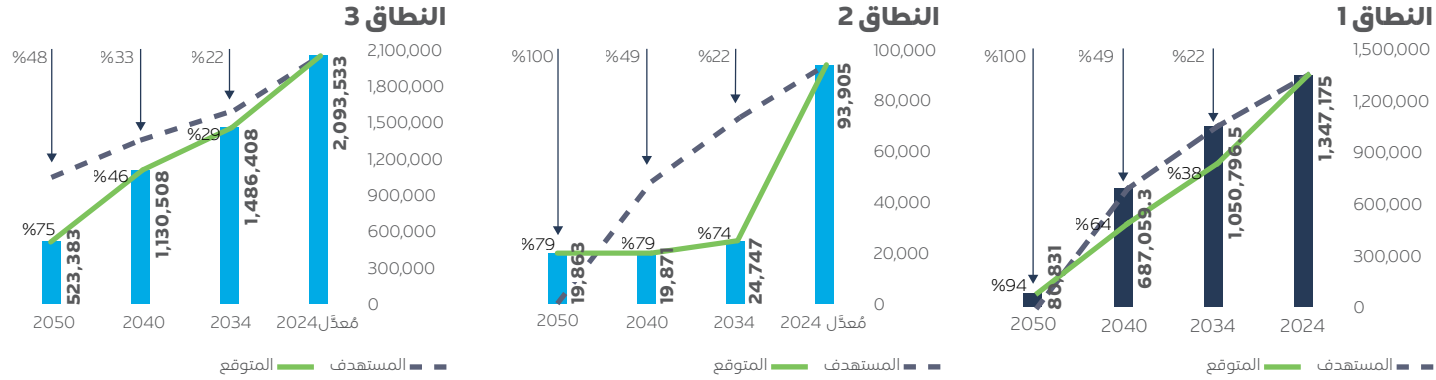
مسار إزالة الكربون

حدد التقييم الذي أجرته المجموعة وفقاً لمتطلبات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، مخاطر التحول والمخاطر المادية التي تؤثر بشكل جوهري على أعمالها. وتتجسد الاستراتيجية الجديدة لإزالة الكربون في الاستجابة الأولية لهذه المخاطر والتي تتولى توجيه مسارات تخصيص رأس المال، وتحديث الأسطول، ونشر حلول الطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية منخفضة الكربون.

وترسم خطة المجموعة لإزالة الكربون مساراً طموحاً لزيادة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون عبر كافة العمليات وسلسلة القيمة، حيث تتضمن الخطة 139 مبادرة مقرر تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2025 و2050، وتماشى مع مسار الحد من الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين والمعتمد من قبل مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، ومع التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

ويوضح مسار خفض الانبعاثات الخاص بمجموعة موانئ أبوظبي المبين أدناه، نهجاً تدريجياً وواضح المعالم لتقليل الانبعاثات ضمن النطاقات (1) و(2) و(3) حتى عام 2050. ويُمثل الخط الأخضر التخفيضات التقديرية للانبعاثات التي يمكن تحقيقها من خلال التنفيذ الفعلي لمبادرات إزالة الكربون المخططة، في حين يعكس الخط الرمادي مستهدفات استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون والتي تحدد أهداف مرحلية طموحة لخفض الانبعاثات حتى عام 2050.

أداء المجموعة في إزالة الكربون (مسار إزالة الكربون بحسب النطاق)



رافعات إزالة الكربون

139

مبادرة

- كفاءة استهلاك الطاقة (على المستويين الفني والتشغيلي)
- التحول إلى مصادر الطاقة الكهربائية
- مصادر الطاقة منخفضة الكربون
- المشاريع الخضراء
- أرصدة الكربون

مبادرات خفض الانبعاثات الموزعة بحسب قطاعات الأعمال

<p>نواتوم البحرية</p> <p>(كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)</p> <p>1,575</p> <p>عدد المبادرات - 28</p>	<p>الموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة</p> <p>(كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)</p> <p>827</p> <p>عدد المبادرات - 52</p>	<p>موانئ نواتوم</p> <p>(كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)</p> <p>1,575</p> <p>عدد المبادرات - 28</p>	<p>نواتوم اللوجستية</p> <p>(كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)</p> <p>418</p> <p>عدد المبادرات - 29</p>	<p>المدن الاقتصادية والمناطق الحرة</p> <p>(كيلو طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)</p> <p>80</p> <p>عدد المبادرات - 16</p>
---	---	---	---	---



نجحت المجموعة في خفض الكثافة الكربونية لكل وحدة من الإيرادات بنسبة 18% خلال عام 2025، مقارنة بمستويات عام 2024.

جهود إزالة الكربون

تركز استراتيجية المجموعة لإزالة الكربون حول التطبيق العملي القابل للتوسع عبر البنى التحتية عالية الكفاءة، وتبني حلول الطاقة المتجددة، والتحول إلى مصادر الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تحديث الأسطول. وفيما تواصل المجموعة تخطيط وإدارة محفظة واسعة وشاملة من مشاريع خفض الكربون عبر شبكة عملياتها العالمية، برزت سلسلة من الإنجازات اللافتة التي تعكس حجم التقدم الملموس المحرز خلال العام الجاري.

وعلاوة على الاتفاقيات الاستراتيجية الممهدة لإنشاء أول محطات مملوكتين للقطاع الخاص على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة لاستيراد وتخزين الغاز الطبيعي المُسال والغاز البترولي المُسال في ميناء خليفة، عمدت المجموعة إلى تعزيز قدراتها الداعمة لقطاع الطاقة المتجددة عبر الاستحواذ على حوض بناء السفن «بالنسيانغا» في إسبانيا، والمتخصص في بناء سفن خدمات طاقة الرياح البحرية.

وعلى صعيد عمليات كيزاد، رسخت المجموعة دعائم منظومة النقل الأخضر عبر تدشين مركز تصنيع جديد يمتد على مساحة 100 ألف متر مربع مخصص للشاحنات المبردة عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة. كما انعكست جهود تعزيز الكفاءة التشغيلية في التقدم المحرز خلال عام 2025 ضمن مشروع التحديث الشامل للمباني في مدينة أريام السكنية بمنطقة آيكاد.

وفي السياق ذاته، أسهمت عمليات التحديث التي شهدتها أسطول نواتوم اللوجستية في الارتقاء بسجل الاستدامة الخاص بالمجموعة، وذلك من خلال دمج 152 شاحنة جديدة للمسافات الطويلة مطابقة لأعلى المعايير البيئية، فضلاً عن إطلاق تجارب تشغيلية لاستخدام وقود الديزل الحيوي ضمن أسطولها الأوروبي. وضمن مساعيها الحثيثة للتحويل نحو مصادر الطاقة النظيفة والكهربائية، أنشأت المجموعة عدة محطات للطاقة الشمسية على امتداد أصولها، كما باشرت اعتماد شهادات الطاقة المتجددة لضمان توافق معدلات استهلاكها للطاقة مع المصادر النظيفة والموثوقة.

الاستراتيجية المجتمعية والأثر

تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق القيمة المجتمعية

انطلاقاً من التزامها الراسخ بخلق قيمة مجتمعية مستدامة، تمارس مجموعة موانئ أبوظبي دورها الفاعل كمؤسسة مسؤولة تجاه محيطها، حيث تضع

تنمية ورعاية المجتمعات المحلية في صميم ركائز استراتيجيتها للاستدامة، الأمر الذي يعد أحد الجوانب الأساسية لضمان استمرارية توليد القيمة على المدى الطويل. ومن خلال مواءمة استثماراتها المجتمعية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا

سيما الهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، تضمن المجموعة أن يُسهم حضورها العالمي وتوسعها الجغرافي في دفع عجلة التقدم الشامل.

واستناداً إلى مخرجات تقييم الأهمية واستراتيجية الاستدامة المؤسسية، وضعت مجموعة موانئ أبوظبي استراتيجية متكاملة للمسؤولية المجتمعية للشركات، والتي جرت هيكلتها لتتمحور حول 12 ركيزة أساسية.



الصحة

تعزيز صحة موظفينا ورفاههم بما في ذلك المجتمعات التي نشط بها.



رفاه الموظفين وتطويرهم

رعاية رفاه الموظفين وتعزيز الرضا الوظيفي والتقدم المهني وتحسين السياسات والإجراءات.



تكافؤ الفرص

دعم مبادرات حماية وتعزيز المساواة في التعامل مع الجميع.



دعم مجتمعاتنا

يشمل الإجراءات والأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى ضمان استفادة المجتمعات التي نعمل فيها.



دعم حقوق الإنسان

الالتزام بحماية حقوق الإنسان داخل المجموعة وخارجها.



المبادرات المجتمعية البيئية

تنفيذ مبادرات تتناول تحسين البيئة، والحد من النفايات، واعتماد الطاقة المتجددة، والمحافظة على التنوع الحيوي.



المساهمة المجتمعية

تقديم التبرعات الخيرية لدعم القضايا المجتمعية بما في ذلك المبادرات الغذائية ورعاية الفعاليات الاجتماعية ودعم المنظمات الخيرية.



الاستثمارات المجتمعية

توفير الموارد المباشرة لدعم مشاريع البنى التحتية والتطوير طويلة الأمد والتي تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية.



التواصل المسؤول

تعزيز الشفافية والوعي وإشراك أصحاب العلاقة في المسائل المتعلقة بالمجتمع والبيئة.



ممارسات العمل المنصفة

الحفاظ على حقوق العمال والمعايير الأخلاقية على امتداد عملياتنا وعبر سلسلة القيمة.



الابتكار المستدام

تطوير الحلول المبتكرة لضمان الاستدامة عبر مختلف قطاعات أعمال المجموعة.



التجارة المسؤولة

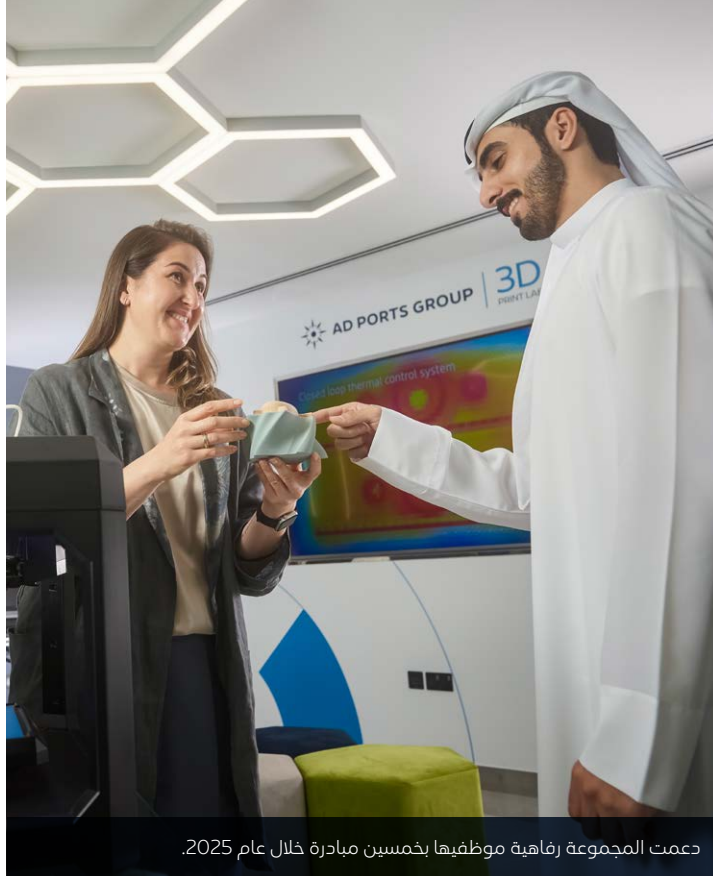
تبني الممارسات التجارية الأخلاقية في مجالات التجارة وسلاسل الإمداد والشراكات العالمية.

الاستراتيجية المجتمعية والأثر يتبع

أثمر إطار عمل المجموعة عن تحقيق نتائج استثنائية خلال عام 2025، تجلت بوضوح في حجم الاستثمارات الموجهة نحو برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات والتي بلغت 4.08 مليون درهم إماراتي على مستوى العالم، وامتد الأثر الإيجابي لهذه الجهود ليشمل أكثر من 1.32 مليون مستفيد على الصعيد العالمي، مدعوماً بترسيخ ثقافة مؤسسية رائدة للعمل التطوعي إذ بادر 2,425 موظفاً بتكريس ما يربو على 14,587 ساعة عمل تطوعية لدعم القضايا المجتمعية.

وفي سياق متصل، رسخت المجموعة التزامها العميق بتحقيق الرفاه عبر إطلاق 50 مبادرة متخصصة في هذا المجال، ليعم نفعها على قرابة 70,000 فرد على امتداد بصمتها التشغيلية.

وتمضي المجموعة قُدماً في التزامها بتعميق أثرها المجتمعي من خلال التطبيق الشامل لاستراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركات والمستندة إلى الركائز الـ12 على الصعيد العالمي. ومع دخولها إلى أسواق دولية جديدة، تضع المجموعة الاستثمار المجتمعي ومبادرات الرفاه والرعاية في صدارة أولوياتها الاستراتيجية، إيماناً منها بدور هذه العناصر كمحفزات أساسية لضمان المرونة طويلة الأجل وتحقيق الازدهار المشترك.



دعمت المجموعة رفاهية موظفيها بخمسين مبادرة خلال عام 2025.



استفاد أكثر من 1.32 مليون شخص حول العالم من برامج المسؤولية المجتمعية التي نفذتها المجموعة خلال عام 2025.

ترسيخ ثقافة السلامة

يعد الالتزام الراسخ بالصحة والسلامة حجر الزاوية للمنظومة المتكاملة في مجموعة موانئ أبوظبي. وفي هذا الإطار شهد نظام الإدارة المتكامل المعتمد من قبل المجموعة تطوراً ملحوظاً ليتوسع بالتوازي مع تنامي محافظتها التي تضم أصولاً عالمية المستوى مثل الموانئ والمناطق الصناعية والخدمات البحرية الحيوية والشبكة اللوجستية العالمية.

ومن خلال الدمج المنهجي للبروتوكولات الصارمة للصحة والسلامة المهنية في كافة مفاصل العمل، تضمن المجموعة ألا يكون تحقيق هذا النمو القوي على حساب سلامة بيئة العمل ورفاه الكوادر البشرية. ويستند هذا الالتزام إلى منصة رقمية مركزية عالمية تتيح آليات الإبلاغ الفوري، وتتبع الحوادث، ومراقبة الأداء في الوقت الفعلي. ويتوافق هذا الإطار المؤسسي تماماً مع معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وتحديدًا معيار نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية (أيزو 45001 لعام 2018)، ومعيار نظام إدارة استمرارية الأعمال (أيزو 22301)، ومعيار نظام إدارة أمن سلسلة الإمداد (أيزو 28000).

وتنفذ المجموعة برنامج ضمان مدروس يشمل عمليات تدقيق داخلية دورية، إلى جانب عمليات تفتيش خارجية من قبل جهات مستقلة، للتحقق الدقيق من فاعلية ضوابط السلامة. ويضمن هذا النهج متعدد المستويات ترسيخ ثقافة مؤسسية عالمية وموحدة تضع مبدأ «السلامة أولاً» في صدارة أولوياتها.

لمحة عامة عن الأداء

شهد ملف المخاطر الخاص بالمجموعة تطوراً طبعياً يعكس تنامي حجم التعقيد التشغيلي عبر مختلف الأنشطة والنطاقات الجغرافية وذلك بالترزامن مع التوسع المستمر في حجمها ونطاق عملياتها. وأسهمت خلال عام 2025 التحسينات التي أدخلت على أنظمة الإبلاغ ومنهجيات التصنيف الأكثر صرامة في تعزيز القدرة على رصد الحوادث بشفافية تامة، ما أدى إلى تسجيل معدلات أعلى للحوادث ما يعكس ارتقاء ملموساً في مستويات الشفافية المؤسسية، ووصول نهج إدارة السلامة إلى مستويات متقدمة من النضج والكفاءة.

مؤشرات الأداء الرئيسية	2024	2025
ملاحظات الصحة والسلامة والبيئة (باستثناء المقاولين)	11,688	14,211
ملاحظات الصحة والسلامة والبيئة (بما يشمل المقاولين)	30,200	22,152
إجمالي ساعات العمل المنجزة (باستثناء المقاولين)	23.34	28.14
إجمالي ساعات العمل المنجزة (بما يشمل المقاولين)	52.62	66.21
إجمالي الإصابات المسجلة (باستثناء المقاولين)	66	19
إجمالي الإصابات المسجلة (بما يشمل المقاولين)	151	80
الحوادث البيئية الطفيفة (باستثناء المقاولين)	9	12
الحوادث البيئية الطفيفة (بما يشمل المقاولين)	11	17
الإصابات المسببة لهدر الوقت (باستثناء المقاولين)	1	3
الإصابات المسببة لهدر الوقت (بما يشمل المقاولين)	16	12
معدل تكرار الإصابات المسببة لهدر الوقت (باستثناء المقاولين)	0.043	0.107
معدل تكرار الإصابات المسببة لهدر الوقت (بما يشمل المقاولين)	0.304	0.181

زيادة درجات تقييم ممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة

انطلاقاً من التزامها الراسخ بالشفافية والتميز التشغيلي، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي حصص الاعتمادات والتقييمات المستقلة من جهات خارجية محايدة، تكريماً لجهودها في مجال الاستدامة.

وسجلت المجموعة صعوداً لافتاً في تصنيفها للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة وفقاً لتقييم «ستاندرد آند پورز» العالمي للاستدامة المؤسسية، محققة تحسناً ملموساً بنسبة 95% خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وحصدت المجموعة 41 نقطة في تقييم المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة، و39 نقطة في تقييم الاستدامة المؤسسية، لتتجاوز بذلك المتوسط العام للقطاع. ويعكس هذا الأداء المتميز عمق التزام المجموعة بترسيخ معايير الاستدامة ضمن قطاعي النقل والبنى التحتية لقطاع النقل، لترسيخ مكانتها الريادية بين كبرى المؤسسات ونظرائها في القطاع.

وعلاوة على ذلك، حظيت المجموعة بإشادة واسعة إثر تحقيقها أداءً قوياً بلغ 91 نقطة في تقييم استثمارات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحكومة. في حين جاء تصنيفها بواقع 2.6 نقطة وفقاً لمؤشر فوتسي راسل ليعكس الأداء القوي للمجموعة، ومواصلتها مسار التحسين المستمر لآليات الإفصاح والشفافية والممارسات المعتمدة لديها.



البيانات المالية

111	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
112	تقرير مدقق الحسابات المستقل
118	بيان المركز المالي الموحد
125	إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي مصحوباً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لشركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

نتائج السنة

خلال السنة، حققت المجموعة إيرادات بمبلغ 20,765 مليون درهم (2024: 17,286 مليون درهم) وبلغ صافي ربح السنة 2,071 مليون درهم (2024: 1,778 مليون درهم).

الحسابات

قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس إدارة الذين قدموا خدماتهم خلال السنة وكما في تاريخ التقرير هم كما يلي:

معالي/محمد حسن السويدي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/خليفة سلطان سلطان هزيم السويدي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/محمد إبراهيم محمد إبراهيم الحمادي	عضو
السيدة/نجيبة حسن مبارك خديم الجابري	عضو
السيد/جاسم حسين ثابت	عضو
السيد/منصور محمد عبد القادر الملا	عضو
السيد/رينزو برافو كالامبروجيو	عضو
السيد/جيل أدوتيفي	عضو
محمد جمعة الشامسي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة

إبراء ذمة

يبرئ مجلس الإدارة ذمة مدقق الحسابات الخارجي والإدارة من مسؤوليتهم فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

مدقق الحسابات

يقترح مجلس الإدارة بإعادة تعيين ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) كمدقق الحسابات الخارجي للمجموعة للسنة التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر 2026.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لـ شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع. ("الشركة") وشركاتها التابعة (بشار إليهم معاً بـ "المجموعة") والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، وكل من بيان الربح أو الخسارة الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.

أمر التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي

الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من تدفقات ومصادر مختلفة مثل عقود الإيجار وعمليات الموانئ والعمليات اللوجستية والامتيازات والخدمات البحرية والصناعية والرقمية.

حققت المجموعة إيرادات بمبلغ 20,765 مليون درهم (2024: 17,286 مليون درهم).

تركز المجموعة على الإيرادات كمقياس رئيسي للأداء وكمحرك للنمو والتوسع. إن الإيرادات جوهرية وهامة لتحديد ربحية المجموعة.

ونظراً لحجم المبلغ وتدفقات الإيرادات وارتفاع حجم المعاملات وقابلية هذه الإيرادات لإدراجها بمبالغ أعلى من قيمتها بسبب مخاطر الاحتيال، قمنا بتقييم الاعتراف بالإيرادات كأمر تدقيق رئيسي.

لمزيد من المعلومات المتعلقة بالإيرادات، يرجى مراجعة إيضاح 3 للسياسة المحاسبية حول الاعتراف بالإيرادات وإيضاح 27 حول البيانات المالية الموحدة.

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:

- فهم عمليات الإيرادات الهامة وتحديد الضوابط وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والواجهات والتقارير ذات الصلة، بما في ذلك القيام بمراجعة تسلسل عمليات الإيرادات من البداية إلى النهاية.
- تقييم الضوابط ذات الصلة المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات لتحديد ما إذا كانت قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب وتعمل بفاعلية.
- فهم بيئة الرقابة واختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة على الأنظمة والتطبيقات الرئيسية المشاركة في عملية تسجيل الإيرادات. من خلال قيامنا بذلك، قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا للمساعدة في مراجعة ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات واختبار المعلومات التي تنتجها أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة في الأنظمة المتعلقة بعمليات الإيرادات.
- تقييم السياسة المحاسبية للمجموعة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية إذا كانت متوافقة مع الإيرادات التي تم الاعتراف بها.
- قمنا أيضاً بتنفيذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية:
 - اختبارات التفاصيل على أساس عينة لفحص المستندات الداعمة ذات الصلة للتأكد من حدوث ودقة معاملات الإيرادات المدرجة خلال السنة؛ و
 - اختبارات التفاصيل على عينة من المعاملات قبل وبعد نهاية السنة للتحقق من الاعتراف بالإيرادات في فترة التقارير الصحيحة.
- قمنا بتقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع) إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي للمجموعة، الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن استنتاج تأكيدنا بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو إذا اضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

إذا استنتجنا وجود أخطاء جوهريّة في التقرير السنوي للمجموعة، عند الاطلاع عليه، فإنه يتعين علينا إخطار القائمين على الحكومة بذلك وتحديد ما إذا كانت هناك مخالفات ينبغي الإفصاح عنها وفقاً لمعايير التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحكومة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) وطبقاً للنظام الأساسي للشركة ولأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (وتعديلاته)، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يعتبر القائمون على الحكومة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع) إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة دائماً سوف تكشف أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد نشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناء على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي؛
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية؛

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تُثير شكوكاً جوهريّة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية؛
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل؛
- بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق على صعيد المجموعة ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحكومة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع) إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.

- أن المعلومات المالية الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر الحسابية للمجموعة؛
- يظهر الإيضاح 3 استثمار المجموعة في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛
- يظهر الإيضاح 32 الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات والأرصدة الهامة ذات العلاقة مع الشروط التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات؛
- يظهر الإيضاح 29 الإفصاحات المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية التي تمت خلال السنة؛ و
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (وتعديلاته) أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2025.

عملاً بمتطلبات المادة 5 من قرار رئيس مجلس إدارة جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لسنة 2021 بشأن فحص الضوابط المالية الداخلية على إعداد التقارير المالية، فقد تم تكليفنا لتنفيذ مهمات تأكيد لتقديم تقارير تأكيد معقول حول فاعلية الضوابط المالية الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحكومة ببيان يظهر امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحكومة، تقوم بتحديد الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (وتعديلاته)، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 (وتعديلاته)؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع) إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات مرسوم رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 فيما يتعلق بمعايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نقر بأننا فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، أنه لم يلفت انتباهنا أي أمر، يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تمثل، من جميع النواحي الجوهرية، لأي من أحكام القوانين والأنظمة والتعاميم التالية حسب الإقتضاء، والتي من شأنها التأثير جوهرياً على أنشطتها أو على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2025:

- قانون التأسيس؛ و
- الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم المطبقة والتي لها تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

عباده محمد وليد القوتلي
رقم القيد 1056
4 مارس 2026
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات
حقوق الملكية والمطلوبات			الموجودات		
حقوق الملكية			الموجودات غير المتداولة		
5,090,000	5,090,000	19 رأس المال	27,877,062	32,011,903	5 ممتلكات وآلات ومعدات
2,750,000	2,750,000	19 علاوة إصدار أسهم	10,771,219	10,821,041	6 استثمارات عقارية
(161,322)	(166,215)	19 أسهم خزينة وخيارات شراء	5,455,930	5,735,449	7 موجودات غير ملموسة وشهرة
(10,778)	(30,876)	19 إحتياطي أسهم خزينة	1,327,024	2,038,708	8 حق استخدام الموجودات
(11,034)	(3,985)	19 إحتياطي حوافز أسهم الموظفين	647,713	654,290	9 استثمار في مشاريع مشتركة
744,907	901,484	20 إحتياطي قانوني	1,288,821	2,307,226	10 استثمار في شركات زميلة
(22,063)	(22,063)	20 إحتياطي توزيع الأصول	2,099,526	66,573	11 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(36,757)	(45,382)	20 إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	77,855	46,584	18,2 موجودات الضريبة المؤجلة
948,750	71,542	11 إحتياطي إعادة تقييم استثمار	-	200,089	13 ذمم إيجار تمويلي مدينة
(167,943)	159,800	20 إحتياطي تحويل عملات أجنبية	2,999,456	3,361,328	14 ذمم مدينة تجارية وأخرى
1,319,288	1,319,288	20 إحتياطي اندماج	13,765	4,512	15 مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة
6,434,056	8,340,331	32 أرباح مستبقة	50,000	61,281	17 ودائع لأجل
6,054,935	6,499,107	32 مساهمة المالك	17,820	2,630	موجودات مالية مشتقة
22,932,039	24,863,031	حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة	52,626,191	57,311,614	مجموع الموجودات غير المتداولة
4,802,194	5,234,578	39 حقوق الملكية غير المسيطرة			الموجودات المتداولة
27,734,233	30,097,609	مجموع حقوق الملكية	180,840	331,137	16 مخزون
			36,092	89,014	12 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
			27,001	74,273	موجودات الضريبة الحالية
			-	24,194	13 ذمم إيجار تمويلي مدينة
			7,319,330	7,761,643	14 ذمم مدينة تجارية وأخرى
			789,068	1,030,315	15 مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة
			2,775,334	2,776,032	17 نقد وأرصدة لدى البنوك
			11,127,665	12,086,608	موجودات مصنفة كمحفظ به للبيع
			400,314	-	38
			11,527,979	12,086,608	مجموع الموجودات المتداولة
			64,154,170	69,398,222	مجموع الموجودات

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الربح أو الخسارة الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات	
17,286,311	20,765,147	27	إيرادات
(12,344,420)	(15,135,907)	28	تكاليف مباشرة
4,941,891	5,629,240		إجمالي الربح
(2,108,618)	(2,406,142)	29.1	مصاريف عمومية وإدارية
(186,071)	(212,479)	14	خسائر انخفاض القيمة على الموجودات المالية وضمم التأجير المدينة التي لم يصدر بها فواتير
(72,607)	(97,742)		مصاريف بيع وتسويق
85,854	64,493	9	حصة النتائج من مشاريع مشتركة
24,740	28,108	10	حصة ربح من شركات زميلة
-	39,993	6	عكس انخفاض قيمة إستثمارات عقارية
(23)	-	10	انخفاض قيمة إستثمارات في شركات زميلة
(9,646)	(4,574)	9	انخفاض قيمة إستثمارات في شركات زميلة
(1,009,533)	(1,044,212)	30	تكاليف تمويل
54,299	121,974		إيرادات تمويل
(15,238)	288	12	مكسب/ (خسارة) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
22,116	11,260		مكسب من إستيعاد إستثمارات محتسبة وفقاً لحقوق الملكية
257,313	69,884	11	إيرادات توزيعات أرباح
57,599	73,966	31	إيرادات أخرى، صافي
2,042,076	2,274,057		الربح قبل الضريبة
(264,055)	(203,056)	18.1	مصروف ضريبة الدخل
1,778,021	2,071,001		صافي ربح السنة
			عائد إلى:
1,330,143	1,565,770		مالكي الشركة
447,878	505,231	39	حقوق الملكية غير المسيطرة
1,778,021	2,071,001		
0.27	0.32	33	العائد الأساسي والمخفض للسهم (بالدرهم)
4,509,253	5,114,721	34	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات
1,778,021	2,071,001	
		ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:
(419,100)	(431,614)	11
-	63,756	18
		البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:
(6,170)	(16,087)	
-	1,978	18
(8,640)	(10,942)	10
8,673	(2,658)	9
(126,925)	337,029	
(552,162)	(58,538)	
1,225,859	2,012,463	
		مجموع الخسارة الشاملة الأخرى
		مجموع الدخل الشامل للسنة
		عائد إلى:
782,687	1,517,030	
443,172	495,433	39
1,225,859	2,012,463	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الرصيد في 1 يناير 2024	رأس المال ألف درهم	علاوة إصدار أسهم ألف درهم	أسهم خزينة وأسهم خيارات شراء ألف درهم	احتياطي أسهم خزينة ألف درهم	احتياطي حوافز أسهم الموظفين ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي توزيع الأموال ألف درهم	التدفقات النقدية ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم استثمار ألف درهم	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف درهم	احتياطي اندماج ألف درهم	أرباح مستفاهة ألف درهم	مساهمة المالك ألف درهم	حقوق الملكية العائدة لمالك الشركة ألف درهم	حقوق الملكية غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
24,309,213	5,090,000	2,750,000	(12,098)	-	-	611,893	(22,063)	(43,964)	1,367,850	(32,380)	1,319,288	5,236,927	4,559,468	20,824,921	3,484,292	24,309,213
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	7,207	(419,100)	(135,563)	-	1,330,143	-	1,330,143	447,878	1,778,021
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	-	(4,706)	(552,162)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	7,207	(419,100)	(135,563)	-	1,330,143	-	1,330,143	443,172	1,225,859
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	-	-	133,014	-	-	(419,100)	(135,563)	-	(133,014)	-	-	-	-
توزيعات أرباح معلنة لحقوق الملكية غير المسيطرة في شركة تابعة (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	-	(120,688)	(120,688)
إستحواذ أسهم (إيضاح 19)	-	-	-	-	(26,184)	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	(26,184)	(26,184)	
الجزء الممنوح من أسهم (إيضاح 19)	-	-	-	-	15,150	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	15,150	15,150	
إضافات خلال السنة (إيضاح 19)	-	-	(149,224)	(10,778)	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	(160,002)	(160,002)	
مساهمة مقدمة من قبل حقوق الملكية غير المسيطرة (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	-	-	
الإستحواذ على شركات تابعة جديدة (إيضاح 37 و39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	-	34,163	34,163
حركات أخرى (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	-	-	936,131	936,131
مساهمة المالك (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	-	-	(419,100)	(135,563)	-	-	1,495,467	-	25,124	1,495,467
الرصيد في 1 يناير 2025	5,090,000	2,750,000	(161,322)	(10,778)	(11,034)	744,907	(22,063)	(36,757)	948,750	(167,943)	1,319,288	6,434,056	6,054,935	22,932,039	4,802,194	27,734,233
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,565,770	-	1,565,770	505,231	2,071,001
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(8,625)	(367,858)	327,743	-	-	-	(48,740)	(58,538)	
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(8,625)	(367,858)	327,743	-	1,565,770	-	1,565,770	495,433	2,012,463
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	-	-	156,577	-	-	(367,858)	327,743	-	(156,577)	-	-	-	
تحويل إلى أرباح مستفاهة	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	509,350	-	-	-	
توزيعات أرباح معلنة إلى حقوق الملكية غير المسيطرة في شركة تابعة (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	-	-	(90,721)	
معاملة مع حقوق الملكية غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	(12,268)	-	(12,268)	(30,622)	
الجزء الممنوح من الأسهم (إيضاح 19)	-	-	-	-	7,049	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	-	7,049	7,049	
إضافات خلال السنة (إيضاح 19)	-	-	(4,893)	(20,098)	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	-	(24,991)	(24,991)	
مساهمة مقدمة من قبل حقوق الملكية غير المسيطرة (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	-	-	-	
الإستحواذ على شركات تابعة جديدة (إيضاح 37 و39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	-	-	2,289	
حركات أخرى (إيضاح 39)	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	-	-	14,944	
مساهمة المالك (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	-	-	(367,858)	327,743	-	-	444,172	-	28,793	
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	5,090,000	2,750,000	(166,215)	(30,876)	(3,985)	901,484	(22,063)	(45,382)	71,542	159,800	1,319,288	8,340,331	6,499,107	24,863,031	5,234,578	30,097,609

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات
					التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
					الربح قبل الضريبة
					تعديلات لـ:
4,316,259	5,028,606		2,042,076	2,274,057	
(25)	484,117				استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية
(1,718,734)	(606,815)		1,199,563	1,384,969	8 استهلاك حق استخدام الموجودات
(128,636)	(169,567)		206,747	471,560	7 إطفاء موجودات غير ملموسة
1,485,309	691,039		294,254	293,328	6 عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية
			-	(39,993)	9 حصة النتائج من مشاريع مشتركة
3,954,173	5,427,380		(85,854)	(64,493)	10 حصة الربح من شركات زميلة
(16,419)	(25,570)	22	(24,740)	(28,108)	خسائر انخفاض القيمة (بالصافي من العكوسات) على الموجودات المالية
-	(148,770)				14 مخصص مخزون بطيء الحركة
3,937,754	5,253,040		186,071	212,479	16 إطفاء منح حكومية
			5,120	3,364	21 خسارة من استبعاد موجودات إيرادات توزيعات الأرباح
			(188,623)	(191,470)	9 انخفاض قيمة استثمار في مشاريع مشتركة
			12,243	(41,548)	مصاريف حوافز الموظفين
			(257,313)	(69,884)	22 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
			9,646	4,574	مكسب من إستبعاد استثمارات محتسبة وفقاً لحقوق الملكية
			4,676	7,049	30 تكاليف تمويل إيرادات تمويل
			43,902	57,008	انخفاض قيمة استثمار في شركات زميلة
			(22,116)	(11,260)	(مكسب)/خسارة من إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
			1,009,533	1,044,212	12 إيرادات من ذمم مدينة لعقود الإيجار التمويلي
			(54,299)	(104,168)	8 تسديد عقود إيجار قصيرة الأجل
			23	-	8 تسديد عقود إيجار لموجودات منخفضة القيمة
			15,238	(288)	
			-	(17,806)	
			(34,078)	(28,890)	
			(45,810)	(126,086)	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
12,914,194	7,079,275	25	متحصلات من قروض بنكية
(10,407,509)	(5,864,055)	25	تسديد قروض بنكية
34,163	2,289	39	مساهمة من قبل حقوق الملكية غير المسيطرة
157,397	234,919		منح حكومية مستلمة
(814,763)	(899,597)		تكاليف تمويل مدفوعة
(255,558)	(254,993)	23	مدفوعات لشركات المشروع
(223,096)	(557,673)	8	تسديد مطلوبات عقود الإيجار
(64,221)	-		دفعة مقدمة لشراء أسهم الخزانة
(120,688)	(90,721)	39	توزيعات أرباح مدفوعة إلى مساهم غير مسيطر في شركة تابعة
1,219,919	(350,556)		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
(513,762)	(80,452)		صافي النقص في النقد ومرادفات النقد
(4,804)	43,287		فروقات تحويل العملات الأجنبية
3,267,405	2,748,839	17	النقد ومرادفات النقد في بداية السنة
2,748,839	2,711,674	17	النقد ومرادفات النقد في نهاية السنة
			معاملات غير النقدية
265,114	-		تحويل سفينة من مخزون إلى ممتلكات وآلات ومعدات
1,896,218	899,853		إستحواذ سفن كونرو من خلال مساهمة رأس المال
589,439	-		تحويل من ممتلكات وآلات ومعدات إلى ذمم مدينة
400,751	400,314		إعادة سفن كونرو التي تم إستحواذها من خلال المساهمة في رأس المال
801,000	-		تحويل من ممتلكات وآلات ومعدات إلى محتفظ به للبيع

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(2,995,213)	(3,793,980)		شراء ممتلكات وآلات ومعدات
(1,080,955)	(1,573,581)		شراء إستثمارات عقارية
-	1,600,000	11	إستيعاد استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1,635,017)	(48,780)	37	صافي بدل شراء مدفوع لاستحواذ شركات تابعة جديدة
(157,916)	(364,507)	7	شراء موجودات غير ملموسة
2,131	29,968		متحصلات من إستيعاد موجودات غير ملموسة
(20,643)	(23,664)		دفعة مقدمة لشراء إستثمار في مشاريع
78,987	121,154		متحصلات من بيع ممتلكات وآلات ومعدات
257,313	71,391		توزيعات أرباح مستلمة
45,011	38,500	9	توزيعات أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة
17,267	17,742	10	توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
-	(52,634)	12	إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
20,297	-	12	عائدات من بيع استثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(21,108)	(1,026,825)	10	إستثمار في شركات زميلة
(10,810)	23,470	17	صافي الحركة في ودائع لأجل بتواريخ إستحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر
(142,442)	(69,576)	32	قرض إلى جهات ذات علاقة
34,889	32,492		عائدات من إستيعاد شركات زميلة
54,299	104,168		إيرادات تمويل مستلمة
(117,525)	-		إستحواذ حق استخدام موجودات
-	4,339		مستلم من ذمم عقود إيجار تمويلي
-	(72,613)		صافي الحركة في النقد المقيد
(5,671,435)	(4,982,936)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1 معلومات عامة

إن شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع. ("الشركة" أو "مجموعة موانئ أبوظبي") هي شركة مساهمة عامة تأسست وفقاً لأحكام المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2006 الصادر بتاريخ 4 مارس 2006 ("المرسوم") كجزء من إعادة هيكلة قطاع الموانئ التجارية في إمارة أبوظبي ("الإمارة"). في سنة 2024، تم إدراج الأسهم العادية للشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تم تسجيل الشركة لدى دائرة التخطيط والاقتصاد وحصلت على رخصتها التجارية بتاريخ 29 مارس 2006. إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب: 54477، ميناء زايد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

بموجب قانون أبوظبي رقم (2) لسنة 2018 وقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/143، تم نقل ملكية الشركة إلى شركة أبوظبي للتنمية القابضة ش.م.ع. من حكومة أبوظبي اعتباراً من 20 يونيو 2019 وبناء على ذلك، فإن شركة أبوظبي للتنمية القابضة ش.م.ع. هي الشركة الأم للشركة، وحكومة أبوظبي ("الحكومة") هي الجهة المسيطرة النهائية على الشركة.

نمت الشركة والشركات التابعة لها والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") وتنوعت إلى أعمال متكاملة رأسياً مع عمليات عبر الموانئ والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة والخدمات اللوجستية والخدمات البحرية والأعمال المؤسسية:

- يشمل القطاع البحري والشحن الإيرادات من عمليات الشحن العالمية والخدمات البحرية والخدمات البحرية الخارجية وتحت سطح البحر وبناء السفن والأحواض الجافة بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالوكالات البحرية.
- يشمل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الإيرادات من تأجير الأراضي والمستودعات ومبيعات الأراضي والمستودعات، خدمات إسكان العاملين بالإضافة إلى الخدمات والمرافق الدعم.

- يشمل قطاع الموانئ الإيرادات من الشحن، ورسوم المناولة، وامتيازات المحطات وإيرادات الإيجار، وخدمات الدحرجة والرحلات البحرية، وعمليات الموانئ.
 - يشمل القطاع اللوجستي الإيرادات من العمليات اللوجستية المختلفة بما في ذلك شحن البضائع عبر المحطات والجوية، والتخزين، والنقل بالشاحنات، ومناولة البضائع البوليمرية، والخدمات اللوجستية للمشاريع.
 - تشمل الأعمال المؤسسية الإيرادات من مبيعات الحلول الرقمية ورسوم خدمات التكنولوجيا/المنصة والخدمات الاستشارية والخدمات المقدمة بالنيابة عن DMT.
- إن الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة الرئيسية مبينة في إيضاح 3، 9 و10 أدناه على التوالي.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (معايير المحاسبة)

2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير هام على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة ولكنها قد تؤثر على المعاملات المحاسبية أو الترتيبات المستقبلية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (معايير المحاسبة) (يتبع)

تعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 - عدم قابلية الصرف

تحدد التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 تأثيرات التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وكيفية تقييم المنشأة ما إذا كانت العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حالة عدم توفر إمكانية الصرف. تتطلب التعديلات كذلك الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير العملة غير القابلة للصرف بالعملة الأخرى، أو من المتوقع أن تؤثر، على الأداء المالي والوضع المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 العرض والإفصاحات في البيانات المالية	1 يناير 2027
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	1 يناير 2027
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية	1 يناير 2026
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة	1 يناير 2026
تحويل إلى عملة عرض التضخم المرتفع (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21)	1 يناير 2027
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية معايير المحاسبة - المجلد 11	1 يناير 2026

يتضمن الإعلان التعديلات التالية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1: محاسبة التحوط من قبل المعتمدين لأول مرة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7: المكسب أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7: الإفصاح عن الفرق المؤجل بين القيمة العادلة وسعر المعاملة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7: مقدمة والإفصاح عن مخاطر الائتمان
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: إلغاء اعتراف المستأجر بمطلوبات عقود الإيجار
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: سعر المعاملة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10: تحديد "الوكيل الفعلي"
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 7: طريقة التكلفة

معايير الإفصاح عن الإستدامة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية

المعيار الدولي للتقارير المالية S1 المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة	لم يتم بعد تحديد تاريخ التطبيق من قبل الجهة التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة
المعيار الدولي للتقارير المالية S2 الإفصاحات المتعلقة بالمناخ	لم يتم بعد تحديد تاريخ التطبيق من قبل الجهة التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

من غير المتوقع أن يكون للمعايير والتعديلات الجديدة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18، الذي سيكون له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة. تقوم المجموعة حالياً بتحديد تأثيرات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 على البيانات المالية الموحدة وإيضاحاتها.

لا توجد معايير وتعديلات جديدة أخرى تم تطبيقها على المعايير المنشورة أو تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتتوافق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021 (وتعدلاته).

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم بعض الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تستند التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للبدل المقدم مقابل تبادل السلع والخدمات.

إن القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها لبيع أحد الموجودات، أو دفعها لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملات منتظمة بين المتعاملين بالسوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه أو تم تقديره بطريقة مباشرة باستخدام تقنية تقييم أخرى. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس. إذا أخذ المتعاملين في السوق تلك العوامل بالحسبان عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس، يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على هذا الأساس، باستثناء معاملات التأجير التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، والقياسات التي لها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست القيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 أو القيمة في الاستخدام في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة في المستوى 1، 2 أو 3 استناداً إلى درجة ما إذا كانت هذه المدخلات إلى قياسات القيمة العادلة يمكن ملاحظتها، وأهمية المدخلات لقياس القيمة العادلة بصورة شاملة.

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) باعتباره عملة العرض للمجموعة ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف (ألف درهم) إلا إذا أُشير إلى غير ذلك.

إعادة تصنيف البيانات المالية الموحدة المقارنة

تم إعادة تصنيف عرض البيانات المالية الموحدة المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية.

مبدأ الاستمرارية

إن لدى أعضاء مجلس الإدارة، في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، توقعات معقولة بأن المجموعة لديها الموارد الكافية للاستمرار في الأعمال في المستقبل المنظور. وبالتالي، استمروا في اعتماد مبدأ الاستمرارية للمحاسبة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة المالية للشركة والشركات التابعة لها. إن الشركات التابعة العاملة الهامة مدرجة أدناه:

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		النشاط الرئيسي
	2025	2024	
أكاديمية أبوظبي البحرية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
أوفكو للدعم البحري والخدمات اللوجستية ذ.م.م	51%	51%	الإمارات العربية المتحدة
الهيئة البحرية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة سفين فيدرز - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة أليغاتور شيبينغ كوتنير لابن ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كارباي بي في	70%	70%	مصر
سفين لخدمات المسح والعمليات البحرية ذ.م.م	51%	51%	الإمارات العربية المتحدة

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية		النشاط الرئيسي
	2025	2024	
مجموعة كيزاد بي ال سي	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
نواتوم لوجستكس الشرق الأوسط ذ.م.م (المعروفة سابقاً باسم ميكو لوجستكس - شركة الشخص الواحد ذ.م.م)	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة أبوظبي للخدمات البحرية - سفين ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
منطقة أبوظبي الحرة ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة بوابة المقطع ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة الفجيرة لتشغيل المرافق - مرافئ الفجيرة ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
شركة موانئ أبوظبي للتشغيل والخدمات اللوجستية ذ.م.م	100%	100%	الإمارات العربية المتحدة
أوتوتيرمنال ميناء خليفة ذ.م.م	51%	51%	الإمارات العربية المتحدة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) أساس التوحيد (يتبع)

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية	نسبة الملكية		النشاط الرئيسي
		2024	2025	
شركة نواتوم ماريتايم اس.ال.يو والشركات التابعة	100%	100%	100%	مشغل الخدمات البحرية
شركة نواتوم تيرمنال اس.ال.يو والشركات التابعة	100%	100%	100%	عمليات الموانئ
شركة نواتوم أوتوموتيف اس.ال.يو والشركات التابعة	100%	100%	100%	مشغل المنافذ
شركة نواتوم اللوجستية اس.ال.يو والشركات التابعة	100%	100%	100%	مشغل السيارات
نواتوم القابضة، اس.ال.يو.	100%	100%	100%	مشغل الخدمات اللوجستية والموانئ والملاحة البحرية
شركة ديلنارد للاستثمارات المحدودة والشركات التابعة لها	51%	51%	51%	عمليات الشحن

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة والمنشآت الخاضعة لسيطرة الشركة (شركاتها التابعة) حتى 31 ديسمبر من كل سنة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر فيها؛ التعرض للعوائد المتغيرة الناتجة من الشراكة مع الجهة المستثمر بها أو الحقوق فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائدها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث المدرجة أعلاه.

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية	نسبة الملكية		النشاط الرئيسي
		2024	2025	
الشركات التابعة العاملة الهامة (يتبع) مجموعة الإمارات سديرة للاستثمار العقاري ذ.م.م	52%	52%	52%	تأجير العقارات وإدارة المرافق
سفين اللوجستية البحرية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	100%	100%	100%	مزود الخدمات البحرية
شركة عين قاف لإدارة الموانئ السياحية	100%	100%	100%	عمليات محطات الرحلات البحرية
شركة تي تيك انك	100%	100%	100%	حلول تقنية المعلومات
سفين إنفيكتوس ليمتد اف زد	51%	51%	51%	أعمال تأجير السفن
يوناييتد جلوبال آر أو إف زي سي أو	-	60%	60%	الشحن عبر سفن الدرجة
سفين دراي دوكس ليمتد	51%	51%	51%	أعمال الحوض الجاف
عين قاف شركة مرسى زايد لإدارة الأعمال	100%	100%	100%	تأجير الأراضي الصناعية
محطة بوابة كراتشي (برايفت) المحدودة	60%	60%	60%	عمليات الموانئ
بوابة كراتشي برايفت متعددة الأغراض برايفت ليمتد	60%	60%	60%	عمليات الموانئ
سفين ترانس شيبمان - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	100%	100%	100%	أعمال إعادة الشحن

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) أساس التوحيد (يتبع)

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر بها، فإنها تمتلك السيطرة على الجهة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر بها بشكل منفرد. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة لتقييم فيما إذا كانت حقوق تصويت الشركة في الجهة المستثمر بها كافية أم لا لمنحها السيطرة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك الشركة لحقوق التصويت بالنظر إلى حجم وتوزيع أسهم أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها الشركة، أو أي من مالكي الأصوات الآخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يطلب فيه إصدار قرارات، بالإضافة إلى أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة التابعة وينتهي عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه التحديد، يتم إدراج إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد بدءاً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تفقد فيه الشركة السيطرة على الشركة التابعة.

عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم حذف جميع الموجودات والمطلوبات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصاريف والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات ما بين شركات المجموعة بالكامل عند توحيدها.

يتم تحديد حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق المجموعة في هذه الشركات. قد يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة التي تمثل حقوق ملكية حالية وتمنح حاملها للحصول على حصة نسبية في صافي الموجهات في حالة التصفية مبدئياً بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية لحقوق الملكية غير المسيطرة في القيمة العادلة لصادفي الموجودات القابلة للتحديد. يتم اختيار أساس القياس على أساس كل معاملة على حدة. يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. لاحقاً لتاريخ الاستحواذ، إن القيمة المدرجة لحقوق الملكية غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراض المبدئي بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية غير المسيطرة في التغييرات اللاحقة في حقوق الملكية.

إن الربح أو الخسارة وكل بند من الدخل الشامل الآخر تكون عائدةً إلى مالكي الشركة وحقوق الملكية غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد حقوق الملكية غير المسيطرة.

يتم احتساب التغييرات في حصص المجموعة في شركات تابعة والتي لا تؤدي إلى خسارة السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم المدرجة لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغييرات في حصصها في الشركات التابعة. يتم الإعتراض بأي فرق بين قيمة تعديل حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للبدل المدفوع أو المقبوض مباشرة في حقوق الملكية ويكون عائداً إلى مالكي الشركة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) أساس التوحيد (يتبع)

عندما تفقد المجموعة السيطرة على أي من الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة ويتم احتسابه على أنه الفرق بين (1) مجموع القيمة العادلة للبدل المقبوض والقيمة العادلة لأي ملكية محتفظ بها؛ و (2) القيمة المدرجة السابقة لموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة)، مطروحاً منها مطلوبات الشركة التابعة وأي من حقوق الأقلية غير المسيطرة. يتم معالجة جميع المبالغ المعترف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتعلقة بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر (يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو يتم تحويلها إلى فئة أخرى ضمن حقوق الملكية كما هو محدد/مسموح به في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة سابقاً بتاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي والمستخدم للمعالجة المحاسبية اللاحقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أو، عند الضرورة، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم احتساب الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس البدل المحول في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والذي يتم احتسابه على أنه مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للموجودات المحولة من قبل المجموعة، والمطلوبات التي تكبدها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المشتراة وحصص حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة في مقابل السيطرة على الجهة المستحوذ عليها. يتم احتساب التكاليف المتعلقة بالاستحواذ عند تكبدها ويتم إدراجها في الربح أو الخسارة.

بتاريخ الاستحواذ، يتم الاعتراف بالموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة بقيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ، باستثناء ما يلي:

- يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات الضريبة المؤجلة والموجودات أو المطلوبات المتعلقة بترتيبات مزايا الموظفين وقياسها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 على التوالي؛

- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية العائدة إلى ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للجهة المستحوذ عليها أو ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للمجموعة المبرمة لاستبدال ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للجهة المستحوذ عليها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 بتاريخ الاستحواذ؛ و
- إن الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 يتم قياسها وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة باعتبارها الفائض لإجمالي البدل المحول، قيمة حقوق الملكية غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لخصص حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المشتري في الجهة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة في حالة أنه، بعد إعادة التقييم، كان صافي مبالغ الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة بتاريخ الاستحواذ يتجاوز إجمالي البدل المحول، وقيمة حقوق الملكية غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لخصص المستحوذ المحتفظ بها سابقاً في الجهة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالفائض كمكسب على صفقة الشراء مباشرة في الربح أو الخسارة.

عندما يتضمن البدل المحول من قبل المجموعة ضمن اندماج الأعمال ترتيب بدلي طارئ، يتم قياس البدل الطارئ بقيمته العادلة بتاريخ الاستحواذ وإدراجه كجزء من البدل المحول ضمن اندماج الأعمال. يتم تعديل التغييرات في القيمة العادلة للبدل الطارئ المؤهل كتعديلات لفترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المماثلة مقابل الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (التي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الوقائع والظروف التي توفرت بتاريخ الاستحواذ.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أساس التوحيد (يتبع)

اندماج الأعمال (يتبع)

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبدل الطارئ غير المؤهل كتعديلات لفترة القياس على كيفية تصنيف البدل الطارئ. لا يتم إعادة قياس البدل الطارئ المصنف كحقوق ملكية بتاريخ التقارير اللاحقة ويتم احتساب تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البدل الطارئ الآخر بالقيمة العادلة بتاريخ التقارير اللاحقة، مع الإعراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

عند إنجاز اندماج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المجموعة (بما في ذلك العمليات المشتركة) في الجهة المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ (بمعنى، عندما تحصل المجموعة على السيطرة) ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في الربح أو الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة من الحصص في الجهة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة حيث تكون هذه المعاملة ملائمة فيما لو تم استبعاد هذه الحصة.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال في نهاية فترة التقرير عند حدوث الاندماج، تقوم المجموعة بإدراج مبالغ مؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة لها. يتم تعديل تلك المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ الاستحواذ، التي لو كانت معلومة، لأثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

الشهرة

يتم الاعتراف بالشهرة مبدئياً وقياسها كما هو مبين أعلاه.

لا يتم إطفاء الشهرة ولكن يتم مراجعتها لتحديد انخفاض القيمة على الأقل سنوياً. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة على كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التابعة للمجموعة (أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد) والتي من المتوقع أن تستفيد من الدمج. يتم اختبار الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها للتحقق من انخفاض القيمة سنوياً، أو بشكل أكثر تقارباً عندما يكون هناك مؤشر على أن الوحدة قد انخفضت قيمتها. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة للوحدة، يتم تحميل خسارة انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الموجودات الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد الوحدة المنتجة للنقد، يتم إدراج المبلغ العائد للشهرة في تحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الاستبعاد.

المعاملات الخاضعة للسيطرة المشتركة

يتم الاعتراف بالاستحواذ على المنشآت/الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة للمساهمين بالقيمة الدفترية لهذه المنشآت/الأعمال في تاريخ الاستحواذ. يتم تعديل حقوق الملكية لأي فرق بين البدل المدفوع للاستحواذ ورأس مال الشركة المستحوذ عليها.

تقوم المجموعة باحتساب معاملات السيطرة المشتركة بأثر رجعي من خلال إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بها وتعديل فترة إعداد التقارير الحالية الخاصة بها قبل تاريخ المعاملة كما لو أن الدمج قد حدث قبل بداية الفترة الأولى المعروضة. ومع ذلك، فإن إعادة البيان هذه لا تمتد إلى الفترات التي لم تكن خلالها المنشآت خاضعة لسيطرة مشتركة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) الاستثمار في المشاريع المشتركة

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك حيث يكون للجهات التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوقاً في صافي موجودات الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب التي تظهر فقط عندما تستلزم القرارات حول الأنشطة ذات العلاقة موافقة إجماعية من الجهات التي تشارك السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم تحديدها عند تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم احتساب استثمارات المجموعة في مشاريعها المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية، إلا في حال تم تصنيف الاستثمار كاستثمار محتفظ به للبيع، في تلك الحالة يتم تسجيله بناءً على المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 5 "موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة".

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك. عندما تزيد حصة المجموعة في خسائر المشروع المشترك عن حصة المجموعة في ذلك المشروع المشترك (التي تتضمن حقوقاً طويلة الأجل وتشكل بالجوهري جزءاً من صافي استثمار المجموعة في المشروع المشترك)، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية. يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي يكون فيه لدى المجموعة التزامات قانونية أو استدلالية أو قدمت دفعات بالنيابة عن المشروع المشترك.

يتم احتساب الاستثمار في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة المستثمر فيها مشروع مشترك. عند الاستحواذ على استثمار في مشروع مشترك، يتم الاعتراف بأي فائض لتكلفة الاستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الجهة المستثمر فيها القابلة للتحديد كشهرة، التي يتم إضافتها في المبلغ المدرج للاستثمار. يتم الاعتراف بأي فائض لحصة المجموعة على صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة في الربح أو الخسارة في فترة الاستحواذ على الاستثمار.

يتم تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة لانخفاض قيمة استثمار المجموعة في مشروع مشترك. عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم اختبار إجمالي القيمة المدرجة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) للتحقق من انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 كأصل منفصل من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أعلى) مع القيمة المدرجة للاستثمار. لا يتم توزيع أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءاً من القيمة المدرجة للاستثمار. ويتم الاعتراف بأي عكس لخسارة انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) الاستثمار في المشاريع المشتركة (يتبع)

تقوم المجموعة بالتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية بدءاً من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه مشروع مشترك. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في المشروع المشترك سابقاً وتكون الحصة المستبقاة أصلاً مالياً، تقوم المجموعة بقياس الحصة المستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ويتم اعتبار القيمة العادلة كقيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتم إدراج الفرق بين المبلغ المدرجة للمشروع المشترك في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من حصة المشروع المشترك المدرجة في تحديد المكسب أو الخسارة من استبعاد المشروع المشترك. بالإضافة لذلك، تقوم المجموعة باحتساب إجمالي المبلغ المعترف به سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلق بتلك المشروع المشترك على نفس الأساس الذي قد يكون مطلوباً فيما لو قامت تلك المشروع المشترك باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة. وبالتالي، إذا تم إعادة تصنيف أي مكسب أو خسارة معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك المشروع المشترك إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف المكسب أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة تصنيف) عند استبعاد المشروع المشترك.

عندما تقوم المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في مشروع مشترك ولكنها تستمر في استخدام طريقة حقوق الملكية، فإن المجموعة تقوم بإعادة التصنيف إلى الربح أو الخسارة الحصة من الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلقة بذلك الانخفاض في حصة الملكية فيما لو كان سيتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

عندما تقوم إحدى منشآت المجموعة بالتعامل مع مشروع مشترك لدى المجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات مع المشروع المشترك يتم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط ضمن نطاق الحصة في المشروع المشترك غير المرتبطة بالمجموعة.

تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، بما في ذلك متطلبات انخفاض القيمة، على الحصة طويلة الأجل في المشروع المشترك التي لا تطبق عليها طريقة حقوق الملكية والتي تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة المستثمر فيها. علاوة على ذلك، عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الحصة طويلة الأجل، لا تأخذ المجموعة في الحسبان التعديلات على قيمتها المدرجة التي يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 (أي التعديلات على القيمة المدرجة للحصة طويلة الأجل الناشئة عن تخصيص خسائر الشركة المستثمر فيها أو تقييم الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28).

الاستثمار في عمليات مشتركة

العملية المشتركة هي ترتيب مشترك حيث يكون للأطراف التي تمتلك سيطرة مشتركة على الترتيب حقوقاً في الموجودات والتزامات في المطلوبات فيما يتعلق بالترتيب. السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب التي تظهر فقط عندما تستلزم القرارات حول أنشطة ذات علاقة موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تشارك في السيطرة. عندما تقوم إحدى منشآت المجموعة بتنفيذ أنشطتها ضمن عمليات مشتركة، فإن المجموعة باعتبارها مشغل مشترك تقوم بالاعتراف فيما يتعلق بحصتها في العملية المشتركة:

- موجوداتها، بما في ذلك حصتها في أية موجودات محتفظ بها بشكل مشترك؛
- مطلوباتها، بما في ذلك حصتها في أية مطلوبات محققة بشكل مشترك؛
- حصتها في الإيرادات من بيع المخرجات في العملية المشتركة؛ و
- مصاريفها، بما في ذلك حصتها في أية مصاريف متكبدة بشكل مشترك.

تقوم المجموعة باحتساب الموجودات، المطلوبات، الإيرادات والمصاريف المتعلقة بحصتها في العملية المشتركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة) المطبقة على موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف محددة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) الاستثمار في عمليات مشتركة (يتبع)

عندما تقوم المجموعة بالتعامل مع عملية مشتركة تكون فيها مشغل مشترك (مثل بيع أو مساهمة الموجودات)، يتم اعتبار المجموعة بأنها تقوم بالمعاملة مع أطراف أخرى إلى العملية المشتركة ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن المعاملات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط ضمن نطاق حصص الأطراف الأخرى في العملية المشتركة. عندما تقوم المجموعة بالتعامل مع عملية مشتركة تكون فيها مشغل مشترك (مثل شراء الموجودات)، لا تعترف المجموعة بحصتها في المكاسب والخسائر حتى تقوم بإعادة بيع تلك الموجودات إلى طرف ثالث.

تمتلك المجموعة عملية مشتركة، وهي "جراند ويلكم يارد"، تقع في العراق. تمتلك المجموعة نسبة 33,33% من أسهم المشروع. وبناء عليه، يحق للمجموعة الحصول على حصة متناسبة من الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات.

الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي شركة تمتلك المجموعة تأثيراً هاماً عليها وهي ليست شركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها غير خاضعة للسيطرة أو للسيطرة المشتركة على تلك السياسات.

يتم المحاسبة عن نتائج وموجودات ومطلوبات الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة، باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع، وفي هذه الحالة يتم المحاسبة عنه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في شركة زميلة مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار للاعتراف بالتغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة منذ تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للاستثمار ولا يتم اختبارها للانخفاض القيمة بشكل فردي. عندما يتم تحويل شركة زميلة من منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة، سيتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة المدرجة التي يتم تحويلها بها من الطرف الآخر.

الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيرادات على أساس البديل الذي تتوقع المجموعة تحقيقه في العقد المبرم مع العميل وتستنتج المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل. يقدم الجدول التالي معلومات حول طبيعة ووقت الوفاء بالتزام الأداء في العقود المبرمة مع المتعاملين، بما في ذلك شروط الدفع الهامة وسياسة الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) الاعتراف بالإيراد (يتبع)

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء
الخدمات اللوجستية	تتكون الإيرادات من الخدمات اللوجستية من الشحن والنقل بالشاحنات ويتم الاعتراف بها في الفترة الزمنية التي يتم فيها استيفاء الشروط التعاقدية للاتفاقية، وإما أن المستخدم النهائي قد وافق على الخدمات وفقاً لعقد البيع، أو انقضت شروط القبول، أو لذي المجموعة دليل موضوعي على استيفاء جميع معايير القبول. تتضمن جميع العقود تسليماً واحداً ولا تتضمن خدمة تكامل ولا يمكن لطرف آخر تنفيذها. ولذلك يتم احتسابها كالتزام أداء واحد.
الخدمات الأخرى من المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	للإعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع المتعاملين. يتم الاعتراف بالإيرادات من الخدمات الإدارية والترخيص والتسجيل في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات للعميل.
	للإعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع المتعاملين.
بيع الأراضي والمستودعات والسفن	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء
	يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن بيع المستودعات والسفن عند نقطة زمنية محددة عندما يتم تحويل السيطرة على الأصل إلى العميل. يمثل بيع كل مستودع أو سفينة التزام أداء واحد، وهو تحويل السيطرة على الأصل المحدد. تعتبر السيطرة قد انتقلت إلى المشتري عندما يتم تحويل المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية، ولا يكون لدى المجموعة أي سيطرة فعالة على الأصل.
	يتم تحديد سعر المعاملة بناءً على سعر البيع التعاقدية المتفق عليه مع العميل، بما في ذلك أي بدل متغير عند الاقتضاء، إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل جداً ألا يحدث انعكاس هام في الإيرادات. يتم الاعتراف بأي بدل مقدم تم استلامه قبل تحويل السيطرة كالتزام ويتم الاعتراف به كإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

إيرادات التمويل

يتم الاعتراف بإيرادات التمويل من إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم تماماً المقبوضات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند احتساب إيرادات الفائدة، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للأصل (عندما لا يكون الأصل ذات ائتمان منخفض القيمة). ومع ذلك، بالنسبة للموجودات المالية ذات ائتمان منخفض القيمة بعد الإعتراض المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل ذات ائتمان منخفض القيمة، يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي.

إيرادات أخرى

تشمل الإيرادات الأخرى على الإيرادات عندما ينشأ الحق للمجموعة في الحصول على المنافع (الغرامات، رسوم حجز الأراضي ورسوم المناقصات، إلخ) من خلال الترتيبات التعاقدية وغيرها من الترتيبات ويتم الاعتراف بها عندما ينشأ الحق لصالح المجموعة. تشمل الإيرادات الأخرى كذلك المكاسب الناتجة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات والمكاسب الناتجة عن إنهاء حقوق الامتياز.

عقود الإيجار المجموعة كمؤجر

تقوم المجموعة بتأجير استثماراتها العقارية، بما في ذلك العقارات الخاصة بها وحق استخدام الموجودات.

يتم تصنيف عقود الإيجار والتي تكون المجموعة مؤجراً لها كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. عندما تنقل الشروط لعقد الإيجار كل المخاطر والمزايا الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية.

يتم احتساب إيرادات الإيجار الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلية للاستثمارات العقارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ويتم إدراجها في الإيرادات في الربح أو الخسارة بسبب طبيعتها التشغيلية، باستثناء إيرادات الإيجار الطارئة التي يتم الاعتراف بها عند نشأتها. يتم الاعتراف بالتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة في التفاوض على عقد الإيجار التشغيلي وترتيبه كمصروفات على مدى فترة الإيجار على نفس الأساس مثل إيرادات الإيجار.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار التي لم يصدر بها فواتير كنتيجة لتوزيع ذمم الإيجار المدينة على أساس القسط الثابت على أساس أن الاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة تقدم زيادة معينة في الإيرادات. تعكس هذه المحاسبة تقديرات الإدارة للمبالغ القابلة للاسترداد استناداً إلى نية المتعاملين ومستوى الاستثمارات التي قاموا بها والتي من شأنها خلق حافز تجاري للمستأجر لمواصلة التزامات الإيجار. علاوة على ذلك، فإن اعتبار الاستحقاق التعاقدية للأضرار المادية في حدود هذه الأرصدة التي لم يصدر بها فواتير، من شأنه أن يؤثر على الاعتراف بذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

عقود الإيجار (يتبع)

يتم خصم حوافز الإيجار التي يتم دفعها أو مستحقة للمستأجر من مدفوعات الإيجار. وبالتالي، يتم الاعتراف بحوافز عقد الإيجار كتخفيض في إيرادات الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. إن مدة عقد الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء من عقد الإيجار مع أي مدة أخرى يكون للمستأجر فيها خيار مواصلة عقد الإيجار، حيث تكون المجموعة، في بداية عقد الإيجار، متأكدة بشكل معقول من أن المستأجر سيقوم بممارسة هذا الخيار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستلمة من المستأجرين لإنهاء عقود الإيجار أو للتعويض عن حالات التعطيل في الربح أو الخسارة عندما ينشأ الحق في استلامها.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من عقود الإيجار بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم إيجار تمويلي مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات عقود الإيجار التمويلية للفترة المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة القيمة المتبقية المقدرة غير المضمونة وتطبق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، مع الاعتراف بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على ذمم الإيجار المدينة.

عندما يتضمن العقد على مكونات الإيجار وغير الإيجار، تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 لتوزيع البذل بموجب العقد لكل مكون.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد مبرماً أو يحتوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. تعترف المجموعة بحق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات عقود الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (تعرف بأنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود الإيجار لموجودات منخفضة القيمة. بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بمدفوعات عقود الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منهجي آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك الفوائد الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يتم قياس مطلوبات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات عقود الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء، وتخصم باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا كان هذا السعر لا يمكن تحديده فوراً، فإن المجموعة تستخدم سعر الفائدة الإضافي.

تشمل مدفوعات عقود الإيجار المدرجة في قياس مطلوبات عقود الإيجار ما يلي:

- مدفوعات عقود الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة الأخرى)، ناقصاً أي حوافز عقود إيجار؛
- مدفوعات عقود الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس بشكل مبدئي باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفعات لغرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض مطلوبات عقد الإيجار كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) عقود الإيجار (يتبع)

يتم قياس مطلوبات عقد الإيجار لاحقاً من خلال زيادة القيمة المدرجة لتعكس الفائدة على مطلوبات عقد الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) ومن خلال خصم القيمة المدرجة لتعكس مدفوعات عقد الإيجار التي تم إجراؤها.

تقوم المجموعة بإعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لحق استخدام الموجودات ذي العلاقة) عندما:

- يتم تغيير فترة عقد الإيجار أو هناك تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل؛
- تتغير مدفوعات عقد الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدل باستخدام معدل الخصم المبدئي (ما لم تتغير مدفوعات عقد الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل)؛ و
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم احتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدل باستخدام معدل الخصم المعدل.

لم تقم المجموعة بأي من هذه التعديلات خلال الفترات التي تم عرضها.

يشتمل حق استخدام الموجودات على القياس المبدئي للالتزام بالإيجار المقابل، ودفعات الإيجار التي تتم في أو قبل يوم البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة مبدئية. يتم عرض حق استخدام الموجودات بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي على النحو التالي، والتي هي مماثلة/أقصر لفترة الإيجار. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

الأراضي	50 سنة
امتيازات الموانئ	35 سنة
المباني والمستودعات	10 - 30 سنة
آلات ومعدات	25 سنة
تأجير السفن	3 سنوات

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تعكس تكلفة حق استخدام الموجودات، فإن المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات ذي الصلة على مدار العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. تطبق المجموعة المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان حق استخدام الموجودات قد انخفضت قيمته وتسجيل خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة انخفاض قيمة الموجودات غير المالية. لا يتم إدراج الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس مطلوبات عقد الإيجار وحق استخدام الموجودات. يتم الاعتراف بالمدفوعات ذات العلاقة كمصروف في الفترة التي يتم فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم إدراجها ضمن "مصاريف عمومية وإدارية" في بيان الربح أو الخسارة الموحد. كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم احتساب أي عقد إيجار ومكونات غير مؤجرة مرتبطة به كترتيب واحد. لم تستخدم المجموعة هذه الوسيلة العملية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

العملات الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية لشركات المجموعة، يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. في تاريخ كل تقرير، يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمحددة بالعملات الأجنبية بالمعدلات السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية. لغرض عرض البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعمليات الأجنبية للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات بمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تقلب أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. يتم الاعتراف بفروق الصرف الناشئة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر ويتم تكديدها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية (العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة حسب الاقتضاء).

عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المُصدر سداد مدفوعات محددة لتعويض حامل الضمان عن خسارة تكديدها بسبب فشل المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم قياس عقود الضمانات المالية الصادرة عن منشأة المجموعة مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تكن ناتجة عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً عند القيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حيثما كان ذلك مناسباً، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات للمجموعة.

يتم عرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أنها "مخصص خسارة ائتمان متوقعة".

تكاليف الاقتراض

يتم إضافة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة إلى استحواذ أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة، وهي الموجودات التي تتطلب بالضرورة فترة جوهريّة من الوقت لتصبح جاهزة للاستخدام المقصود له أو لبيعها، إلى تكلفة هذه الموجودات إلى أن تصبح هذه الموجودات جاهزة بصورة جوهريّة للاستخدام المقصود له أو لبيعها.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تكديدها.

الممتلكات والآلات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والآلات والمعدات المحتفظ بها للاستخدام في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات للتأجير للآخرين (باستثناء الاستثمارات العقارية)، أو لأغراض إدارية، في بيان المركز المالي الموحد على أساس تكلفتها ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة إلى شراء الأصل. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة، ويتم احتساب أثر أي تغير في القيم المقدرة على أساس مستقبلي.

يتم إلغاء الاعتراف بأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يتوقع أن تنشأ فوائد اقتصادية مستقبلية عن الاستخدام المستمر للأصل. يتم تحديد المكسب أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد أو تقاعد أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات كالفرق بين صافي عوائد المبيعات والقيمة المدرجة للأصل ويتم الاعتراف به في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

يتم إدراج العقارات أو الموجودات قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج والتوريد أو الإدارة، بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض مدرجة. تشمل التكلفة على جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين المرتبطة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية. عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى البند الملائم ضمن ممتلكات ومعدات، ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة. لا يتم احتساب استهلاك على الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية على عقارات منجزة وعقارات قيد التطوير. يتم الاحتفاظ بالعقارات المكتملة لكسب الإيجارات و/أو زيادة رأس المال والعقارات قيد الإنشاء للاستخدام المستقبلي كاستثمارات عقارية.

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الممتلكات والآلات والمعدات (يتبع)

يتم رسملة النفقات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم احتسابها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة المدرجة للبند المستبدل. تتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والآلات والمعدات. يتم الاعتراف بجميع النفقات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة المعمول بها للأصول على أساس القسط الثابت والتي تبدأ عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود منها. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر، والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

السنوات	
3 - 50 سنة	البنية التحتية
2 - 50 سنة	أراضي ومباني
3-30 سنة	سفن
3 - 25 سنة	معدات
3 - 25 سنة	مرافق مكتبية
4 - 10 سنة	مرافق النقل

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الاستثمارات العقارية (يتبع)

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدره للأصول المعمول بها على أساس القسط الثابت (الأعمار الإنتاجية المقدره من 10 إلى 50 سنة) تبدأ عندما تصبح الأصول جاهزة للاستخدام المقصود. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدره والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

لا يتم احتساب استهلاك على الأرض المدرجة في الاستثمارات العقارية.

يتم استبعاد الاستثمار العقاري عند البيع أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام ولا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستبعاد. يتم إدراج أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد العقار (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة المدرجة للأصل) في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي تم فيها استبعاد العقار.

الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة الأخرى، بما في ذلك علاقات وحقوق المتعاملين التي تم الاستحواذ عليها من قبل المجموعة والتي لديها أعمار إنتاجية محددة، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة وذلك فقط عندما تُزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل المحدد الذي تتعلق به. يتم الاعتراف بكافة النفقات الأخرى، بما في ذلك النفقات على الشهرة والعلامات التجارية التي يتم إنتاجها داخلياً، ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

يتم احتساب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة ناقصاً القيم المتبقية المقدره على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدره ويتم عادةً الاعتراف به ضمن الربح أو الخسارة. لا يتم إطفاء الشهرة.

سنوات	
30-3	حقوق
29-3	عقود المتعاملين/العلامة التجارية
10-1	برامج الكمبيوتر
29-1	حقوق الامتياز

يتم مراجعة طرق الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً.

يتم مراجعة القيم المدرجة للشهرة لانخفاض في القيمة على أساس سنوي والموجودات غير الملموسة الأخرى عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة المدرجة قد لا تكون قابلة للاسترداد، على التوالي. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وعندما تتجاوز القيمة المدرجة المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وتمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تعمل المجموعة في نهاية كل فترة تقرير على مراجعة القيم المدرجة للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). عندما لا ينتج الأصل تدفقات نقدية مستقلة عن الموجودات الأخرى، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد محددة، أو يتم توزيعها إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن الموجودات غير الملموسة بأعمار استخدام غير محددة والموجودات غير الملموسة التي لم تصبح متوفرة للاستخدام بعد أن يتم اختبارها لانخفاض القيمة سنوياً على الأقل وعند وجود مؤشر على انخفاض قيمة الأصل.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالأصل التي لم يتم تعديل تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لها.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرة في الربح أو الخسارة.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المتزايدة عن القيمة المدرجة التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة.

المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، بعد تكوين المخصص المطلوب لأي بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تمثل التكاليف المصاريف المتكبدة في إحضار كل منتج إلى وضعه الحالي وحالته الراهنة ويتم تحديدها على أساس متوسط التكلفة المرجح.

يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق على سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية، ناقصاً التكاليف المقدره اللازمة لإتمام البيع.

يتكون المخزون من العقارات المكتملة المحتفظ بها للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية، بدلاً من الاحتفاظ بها للتأجير أو لزيادة رأس المال، ومخزون التشغيل الآخر. يتم إدراج المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم احتساب التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة وتشمل تكاليف الإنشاء/ الاستحواذ والتكاليف الأخرى المتكبدة لإحضار المخزون إلى موقعه وحالته الحالية.

عند بيع عقار من المخزون، يتم الاعتراف بالقيمة المدرجة للعقار كمصروف في الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيراد ذي الصلة. يتم تحديد القيمة المدرجة لمخزون العقارات المعترف به في الربح أو الخسارة بالرجوع إلى التكاليف المباشرة المتكبدة على العقار المباع وتخصيص أي تكاليف أخرى ذات صلة بناءً على الحجم النسبي للعقار المباع.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

المخزون (يتبع)

أراضي ومستودعات محتفظ بها للبيع

يتم تقييم الأراضي والمستودعات المحتفظ بها للبيع بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تشمل التكاليف تكلفة الأراضي المستحوذ عليها وجميع التكاليف المباشرة العائدة إلى أعمال البنية التحتية للأرض. تمثل صافي القيمة القابلة للتحقق سعر البيع المقدر للأرض مطروحاً منه جميع التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن أحداث سابقة والتي يكون من المحتمل أن تكون المجموعة ملزمة لتسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق.

إن المبلغ المعترف به كمخصص يتم احتسابه حسب أفضل التوقعات للبدل المطلوب لمقابلة الالتزام كما بنهاية فترة التقرير بعد الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والأمر غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدّرة لسداد الالتزام الحالي، فإن قيمته المدرجة هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون جزء أو كافة المنافع الاقتصادية المطلوبة لسداد المخصص متوقع استردادها من طرف ثالث، فإنه يتم الاعتراف بالذمة المدينة كموجودات في حالة كون استلام واستعاضة المبلغ مؤكدة ويمكن قياس المبلغ بشكل موثوق.

مكافآت الموظفين

يتم تكوين استحقاق للالتزامات المقدّرة لاستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر السفر بناءً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى نهاية السنة.

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند استحقاق هذه المكافآت على أساس آخر راتب للموظفين وفترة خدمتهم، رهناً باكتمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تساهم المجموعة في خطة التقاعد لمواطني دولة الإمارات بموجب قانون صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي. يتمثل ذلك في خطة معاشات تقاعدية محددة المساهمة ويتم تحميل مساهمات المجموعة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطة، يقع على المجموعة التزام قانوني واستدلالي بدفع المساهمات الثابتة عند استحقاقها ولا توجد التزامات بدفع المنافع المستقبلية.

يتم الإفصاح عن الاستحقاق المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر ومساهمة المجموعة في نظام التقاعد لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كمطلوبات متداولة، في حين يتم الإفصاح عن المخصصات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين كمطلوبات غير متداولة.

برنامج حوافز أسهم الموظفين

يتم احتساب تكلفة المدفوعات القائمة على أساس الأسهم التي تتم تسويتها من خلال حقوق الملكية على مدى فترة الاستحقاق، بناءً على تقديرات المجموعة لأدوات حقوق الملكية التي سيتم استحقاقها في النهاية. في نهاية كل فترة تقرير مالي، تقوم المجموعة بمراجعة تقديراتها لعدد أدوات حقوق الملكية المتوقع استحقاقها. يتم الاعتراف بتأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد على مدى فترة الاستحقاق المتبقية، مع تعديل مماثل لاحتياطي خطة حوافز الموظفين.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) برنامج حوافز أسهم الموظفين (يتبع)

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية المدينة كتعويض عن مصاريف أو خسائر تم تكبدها فعلياً أو لغرض تقديم دعم مالي فوري للمجموعة مع عدم وجود تكاليف مستقبلية ذات علاقة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تصبح مستحقة فيها.

يتم إدراج المنح الحكومية غير النقدية في حالة تم تعديل شروط المنحة القائمة على أساس الأسهم التي تتم تسويتها من خلال حقوق الملكية، فإن الحد الأدنى للمصاريف المعترف بها هي المصاريف كما لو لم يتم تعديل الشروط. يتم الاعتراف بمصاريف إضافية لأي تعديل يزيد من إجمالي القيمة العادلة لترتيب الدفع القائم على أساس الأسهم أو يعود بالنفع على الموظف كما تم قياسه في تاريخ التعديل.

في حالة تم إلغاء المنحة القائمة على أساس الأسهم التي تتم تسويتها من خلال حقوق الملكية، يتم معاملتها كما لو كان قد تم استحقاقها في تاريخ الإلغاء، ويتم الاعتراف مباشرة بأي مصاريف لم يتم الاعتراف بها بعد المنحة. ويشمل ذلك أي منحة لم يتم فيها استيفاء شروط عدم الاستحقاق ضمن سيطرة المنشأة أو الطرف المقابل. ومع ذلك، إذا تم استبدال منحة جديدة بالمنحة التي تم إلغاؤها، وتم تصنيفها كمنحة بديلة في تاريخ منحها، يتم معاملة المنح التي تم إلغاؤها والجديدة كما لو كانت تعديلاً للمنحة الأصلية، كما هو موضح في الفقرة السابقة.

المنح الحكومية

لا يتم الاعتراف بالمنح الحكومية إلا عند وجود تأكيد معقول بالتزام المجموعة بالشروط المرتبطة بها واستلام المنح.

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية في الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تقوم فيها المجموعة بالاعتراف بالتكاليف ذات العلاقة والتي يقصد بالمنح تعويضها كمصاريف. وعلى وجه الخصوص، فإن المنح الحكومية التي يتمثل شرطها الأساسي في أن يكون على المجموعة شراء أو إنشاء أو تملك موجودات غير متداولة (بما في ذلك الممتلكات والآلات والمعدات) يتم الاعتراف بها كمنح حكومية مؤجلة في بيان المركز المالي ويتم تحويلها إلى الربح أو الخسارة بشكل منتظم وعقلاني (تم خصمها مقابل التكاليف المباشرة) على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات ذات العلاقة.

بالقيمة الاسمية عند الاعتراف بها.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى شراء أو إصدار موجودات مالية ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أيهما أنسب، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطريقة الاعتيادية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات التي تتم بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تستلزم تسليم الموجودات ضمن إطار زمني تم تحديده من خلال التشريع أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس تصنيف الموجودات المالية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

الموجودات المالية (يتبع)

تصنيف الموجودات المالية

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم الوفاء بالشروط التالية ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة:

- الأصل المالي المحتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة:
- يتم الإحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلٍ من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف المبدئي باستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة، قد تختار المجموعة بشكل نهائي عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.

يتم قياس جميع الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وهذا يشمل جميع الموجودات المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدئي، قد تقوم المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أصل مالي يلبى بطريقة أخرى المتطلبات،

ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن تلك المعلومات ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، مطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة متوقعة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يعتمد على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر تحويلات الموجودات المالية إلى أطراف ثالثة في المعاملات غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع الاعتراف المستمر للمجموعة بالموجودات.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع دخل الفوائد خلال الفترة المعنية.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي القيمة التي يتم من خلالها قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدفعات الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، ويتم تعديلها لأي مخصص خسارة.

أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار بشكل نهائي (لكل أداة على حدة) وذلك لتصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح بتحديد القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به للمتاجرة أو إذا كان بدل طارئ تم الاعتراف به من قبل المُستحوذ من خلال دمج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، وبدلاً من ذلك، يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي لتقارير المالية رقم 9، إلا إذا كانت أنصبة الأرباح تمثل بوضوح تحصيل جزء من تكلفة الاستثمار.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلا إذا قامت المجموعة بتحديد الاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة أو البديل الطارئ الناتج عن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يتضمن صافي الربح أو الخسارة المعترف به في الربح أو الخسارة أي توزيعات أرباح أو فوائد مكتسبة على الموجودات المالية.

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة المدرجة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. على وجه التحديد:

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة؛
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في بيان الربح أو الخسارة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) الأدوات المالية (يتبع) مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية (يتبع) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، الذمم المدينة التجارية، المستحق من الجهات ذات العلاقة، الإيرادات المستحقة وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

تعترف المجموعة بشكل دائم بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني للذمم المدينة التجارية، المستحق من الجهات ذات العلاقة، الإيرادات المستحقة وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مخصص ماتريكس بناءً على خبرة المجموعة السابقة في مجال خسارة الائتمان، وتعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة، وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للأموال حسبما يكون ملائماً. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تعترف المجموعة بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، إذا لم تزد مخاطر الائتمان للأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسارة الائتمان الموقعة لفترة 12 شهراً.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. في المقابل، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على فترة 12 شهر جزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر حدوث التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر التخلف عن سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد كبير.

تتضمن المعلومات المستقبلية التي تم أخذها بالاعتبار الآفاق المستقبلية للمجالات التي يعمل فيها المدينون للمجموعة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمنظمات المماثلة الأخرى، وكذلك الأخذ في الاعتبار المصادر الخارجية المختلفة والمعلومات الاقتصادية المتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للمجموعة.

تعريف التخلف عن السداد

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تستوفي بأي من المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين؛ و
- تشير المعلومات التي تم تطويرها داخلياً أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين للدائنين بالكامل، بما في ذلك المجموعة (دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات تملكها المجموعة).

بصرف النظر عن التحليل السابق، تعتبر المجموعة أن التخلف عن السداد قد حدث عندما تجاوز أحد الموجودات المالية أكثر من 365 يوماً من تاريخ الاستحقاق ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار آخر للتخلف عن السداد أكثر ملاءمة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

تعريف التخلف عن السداد (يتبع)

الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة

يعتبر الأصل المالي ذات قيمة ائتمانية منخفضة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي. تشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية هامة يواجهها المصدر أو المقترض؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد (راجع (2) أعلاه)؛
- أن يقوم الدائن (الدائنين) للمقترض، نتيجة لصعوبات مالية لأسباب اقتصادية أو تعاقدية يواجهها المقترض، بمنح المقترض امتياز (امتيازات) والتي لم يكن ليأخذها الدائن (الدائنين) بالاعتبار، بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- عدم وجود سوق نشط لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الأصل المالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة وليس هناك أي احتمال واقعي للتعافي، على سبيل المثال عندما يكون المدين قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس، أو في حالة الذمم المدينة التجارية، عندما تكون المبالغ قد تجاوزت عامين من استحقاقها، أيهما أقرب. يمكن أن تبقى الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ وفقاً لإجراءات الاسترداد الخاصة بالمجموعة، مع مراعاة المشورة القانونية حيثما كان ذلك مناسباً. يتم الاعتراف بأية مبالغ مستردة في الربح أو الخسارة.

القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

يعتبر قياس خسارة الائتمان المتوقعة دليلاً لاحتمالية التخلف عن السداد، والخسارة بافتراض التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة وجود تخلف عن السداد) والتعرضات عند التخلف عن السداد. إن تقييم احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة هو بناءً على معلومات مستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الائتمان المتوقعة كالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول المجموعة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على المجموعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول، فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بالقرروض المرهونة بالمبالغ المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بأي فرق بين المبلغ المدرج للأصل وإجمالي البدل المستلم أو الذي سوف يتم استلامه في الربح أو الخسارة. في المقابل، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي قامت المجموعة باختيارها عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المستقبلية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

تعريف التخلف عن السداد (يتبع)
المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية
التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدى وتعريف المطلوبات المالية وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن حصة متبقية في موجودات منشأة بعد طرح كافة مطلوباتها. يتم تسجيل أدوات الملكية الصادرة من قبل المجموعة بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل مصاريف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

المطلوبات المالية التي هي ليست (1) بدل محتمل لمشتري في اندماج الأعمال، (2) محتفظ بها للمتاجرة، أو (3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة خلال الفترة ذات العلاقة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بشكل محدد بخضم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدر (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو لفترة أقصر (حسبما يكون ملائماً)، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية بعملة أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأدوات.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية عندما وفقط عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدى أو إلغائه أو انتهاء مدته. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للالتزام المالي الذي تم إلغائه الإعتراف به والبديل المدفوع والمستحق السداد في الربح أو الخسارة.

المقاصة

يتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما وفقط عندما يكون للمجموعة حق قانوني لمقاصة المبالغ وتتنوي إما تسويتها على أساس صاف أو لتحقيق الأصل، وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة بإبرام معاملات متنوعة للأدوات المالية المشتقة لإدارة تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، بما في ذلك عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة والخيارات ومقايضات أسعار الفائدة.

يتم الإعتراف بالمشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقود المشتقة ويتم إعادة قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة مباشرة في الربح أو الخسارة إلا في حال كانت الأداة المشتقة مصنفة وفعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الإعتراف بالربح أو الخسارة على طبيعة علاقة التحوط.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الأدوات المالية المشتقة (يتبع)

يتم الاعتراف بالمشتق ذو القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يتم الاعتراف بالمشتق ذو القيمة العادلة السالبة كإلتزام مالي. لا يتم مقاصة المشتقات في البيانات المالية الموحدة ما لم يكن لدى المجموعة حق قانوني والنية في التسوية. يتم إدراج المشتقات كأصل غير متداول أو إلتزام غير متداول في حال كان الإستحقاق المتبقي للأداة أكثر من 12 شهر وعندما لا يكون من المتوقع بأن يتم تحقيق أو تسديد الأداة المالية المشتقة خلال 12 شهر. يتم إدراج المشتقات الأخرى كموجودات متداولة أو كمطلوبات متداولة.

محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتحديد بعض المشتقات كأدوات تحوط للتحوط من التقلبات في التدفقات النقدية المرتبطة بالمعاملات المتوقعة المحتملة للغاية والتي تنشأ من التغيرات في أسعار الفائدة.

تحوطات التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تحوط للتدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمه في احتياطي التحوط. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند الخاضع للتحوط، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، من بداية التحوط. يتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

يتم قياس الموجودات غير المتداولة (ومجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة المدرجة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها المدرجة من خلال صفقة بيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يتم تلبية هذا الشرط فقط عندما يكون البيع محتملاً بشكل عالي ويكون الأصل غير المتداول (ومجموعات الاستبعاد) متوفراً للبيع الفوري في شكله الحالي. ينبغي أن تكون الإدارة ملتزمة بالبيع الذي يتوقع أن يكون مؤهلاً للاعتراف به كبيع كامل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن خسارة للسيطرة على شركة تابعة، يتم تصنيف جميع موجودات ومطلوبات تلك الشركة التابعة كمحتفظ بها للبيع عند تلبية المعيار الوارد أعلاه، بغض النظر عن فيما إذا كانت المجموعة سوف تحتفظ بحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة التابعة السابقة بعد البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد لاستثمار في شركة زميلة أو جزء من استثمار في شركة زميلة، فإنه يتم تصنيف الاستثمار أو جزء من الاستثمار في الشركة الزميلة، الذي سيتم استبعاده كمحتفظ به للبيع عند تلبية المعيار الوارد أعلاه. تتوقف المجموعة بعد ذلك عن تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به للبيع. يتم الاستمرار في احتساب أي جزء محتفظ به للاستثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه كمحتفظ به للبيع باستخدام طريقة حقوق الملكية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع)

الضريبة

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده أو دفعه إلى السلطات الضريبية. إن معدلات الضرائب وقوانين الضرائب المستخدمة لاحتساب المبلغ هي تلك المطبقة أو المطبقة بشكل جوهري في تاريخ التقرير في البلدان التي تعمل فيها المجموعة وتحقق دخلاً خاضعاً للضريبة.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبنود المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية في حقوق الملكية وليس في بيان الربح أو الخسارة. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتخذة في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها للتفسير ووضع الأحكام عند الاقتضاء.

الضريبة المؤجلة

يتم تكوين الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة ما بين قواعد الضريبة للموجودات والمطلوبات والمبالغ المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم، ترحيل إعفاءات الضريبة وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة عندما يكون من غير المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الأرصدة الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، باستثناء:

- عند نشوء أصل ضريبة الدخل المؤجلة المتعلق بالفروق المؤقت القابل للخصم من الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام في معاملة ما ليست اندماج أعمال و، في وقت المعاملة، لا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة؛

- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة، المنشآت الزميلة والحصص في مشاريع مشتركة، يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه محتملاً بأن الفروق المؤقتة سوف يتم عكسها في المستقبل المنظور وتوفر الربح الخاضع للضريبة الذي يمكن استخدام الفروق المؤقتة مقابله.

يتم مراجعة القيمة المدرجة لموجودات ضريبة الدخل المؤجلة بتاريخ كل تقرير وتخفيضه ضمن النطاق الذي لا يكون فيه من المحتمل بأن يتوفر ربح كافي خاضع للضريبة للسماح باستخدام جميع أو جزء من أصل ضريبة الدخل المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات ضريبة الدخل المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها ضمن النطاق الذي يصبح فيه محتملاً بأن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سوف يتيح تحصيل أصل الضريبة المؤجلة.

عند تقييم إمكانية استرداد موجودات الضريبة المؤجلة، تعتمد المجموعة على نفس الافتراضات المتوقعة المستخدمة في أماكن أخرى في البيانات المالية وفي تقارير الإدارة الأخرى، والتي تعكس، من بين أمور أخرى، التأثير المحتمل للتطوير المتعلق بالمناخ على الأعمال، مثل زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة لتدابير الحد من انبعاثات الكربون.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقع تطبيقها في السنة التي يتم فيها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام، استناداً إلى معدلات الضريبة (وقوانين الضرائب) التي تم تشريعها أو تشريعها بشكل أساسي في تاريخ التقرير.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المعترف بها خارج الربح أو الخسارة خارج الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف ببنود الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالمعاملة الأساسية إما في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

3 معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (يتبع) الضريبة (يتبع)

إن المنافع الضريبية المكتسبة كجزء من اندماج الأعمال، ولكنها لا تستوفي معايير الاعتراف المنفصل في ذلك التاريخ، يتم الاعتراف بها لاحقاً إذا تغيرت معلومات جديدة حول الحقائق والظروف. يتم معاملة التعديل إما كتخفيض في الشهرة (بحيث لا يتجاوز الشهرة) إذا تم تكبده خلال فترة القياس أو تم الاعتراف به في الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بمقاصة موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة في حال كان هناك حق قانوني ملزم لتسوية موجودات الضريبة الحالية ومطلوبات الضريبة الحالية وتعلق بموجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب على إما نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو منشآت مختلفة خاضعة للضريبة والتي تنوي إما تسوية المطلوبات والموجودات الضريبية الحالية على أساس صافي، أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد، في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسديد مبالغ هامة من مطلوبات أو موجودات الضريبة المؤجلة.

الركيزة الثانية

تُقدم الركيزة الثانية (قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين (GloBE) الحد الأدنى للضريبة بمعدل 15% للولايات القضائية للمجموعات متعددة الجنسيات التي تشملها اللوائح (إيرادات موحدة < 750 مليون يورو)، يتم تنفيذها في العديد من الدول من خلال التشريعات المحلية (بما في ذلك توجيه الاتحاد الأوروبي 2523/2022). تم تنفيذ تشريعات الركيزة الثانية في العديد من الولايات القضائية التي تعمل فيها فروع المجموعة. تسري التشريعات المعمول بها على المجموعة اعتباراً من 1 يناير 2024. قاّمت المجموعة بتقييم التشريعات الضريبية المعمول بها في المناطق التي تعمل فيها فروع المجموعة لتحديد التعرض المحتمل للمسؤولية الضريبية بموجب الركيزة الثانية.

أجرت المجموعة هذا التقييم بناءً على المعلومات الحالية المتاحة فيما يتعلق بعمليات منشآت المجموعة، بالإضافة إلى معدلات الضريبة الفعلية المعمول بها في كل ولاية قضائية متأثرة ومعدلات الضريبة الفعلية للسنة السابقة والضريبة الفعلية المتوقعة، والمعدلة وفقاً للخصومات غير المسموح بها بموجب الركيزة الثانية، لكل ولاية قضائية متأثرة. يتم الاعتراف بأي ضريبة إضافية للركيزة الثانية كمصروف ضريبة حالي في الفترة التي تنشأ فيها المسؤولية ويتم عرضها ضمن مصروف ضريبة الدخل. تطبق المجموعة تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (مايو 2023) وبالتالي لا تعترف ولا تفصح عن موجودات أو مطلوبات ضريبة مؤجلة تتعلق بضرائب الدخل بموجب الركيزة الثانية (بما في ذلك ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية المؤهلة "QDMMT" أو قاعدة إدراج الدخل "IIR" أو قاعدة الأرباح/المدفوعات غير الخاضعة للضريبة "UTPR"). قامت المجموعة بالإفصاح عن أنها طبقت هذا الاستثناء.

تقوم المجموعة باستمرار بمراقبة التطورات التشريعية والإرشادات الإدارية وأحكام الملاذ الآمن وستقوم بتحديث تقيّماتها وإفصاحاتها مع تطور التنفيذ.

أسهم الخزنة

تمثل الأسهم المملوكة أسهم الشركة المحتفظ بها في الخزنة. يتم تسجيل الأسهم المملوكة بالتكلفة ويتم خصمها من حقوق الملكية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في الإيضاح 3، يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة اتخاذ أحكام (بخلاف تلك التي تتضمن التقديرات) التي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها، وتكوين تقديرات وافتراضات حول القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات التي ليست جلية الوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بمراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

الأحكام الحساسة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي القرارات الحساسة، عدداً تلك التي تتضمن تقديرات (الموضحة أدناه بشكل منفصل)، والتي قامت الإدارة باتخاذها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكثر تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم السيطرة على مشروع مشترك

يبين إيضاح 9 حول البيانات المالية الموحدة أن الشركات المستثمر بها التالية هي مشروع مشترك للمجموعة على الرغم من أن المجموعة تمتلك 51% من حقوق الملكية وحقوق التصويت.

نسبة الفائدة الفعلية والسيطرة الفعالة	مكان التشغيل	مكان التأسيس	إسم الشركة المستثمر بها
51%	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	شركة مرافئ أبوظبي
51%	جمهورية كازاخستان	جمهورية كازاخستان	شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة المحدودة ("سي أي ام اس")

يتم الاحتفاظ بحقوق الملكية المتبقية من قبل المساهمين غير المرتبطين بالمجموعة.

قامت إدارة الشركة بتقييم ما إذا كانت المجموعة لديها سيطرة على "شركة مرافئ أبوظبي" وشركة سي أي ام اس "أم لا بناء على ما إذا كانت المجموعة لديها حقوق حالية والقدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من شركة مرافئ أبوظبي" وشركة سي أي ام اس" من جانب واحد. استنتجت الإدارة إلى أن المجموعة تتمتع بحقوق تصويت متساوية مع المستثمر الآخر ونفس التمثيل في مجلس إدارة الشركات المستثمر بها وأن المجموعة لديها سيطرة مشتركة على الشركات المستثمر بها.

المصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد في فترة التقرير والتي تحمل مخاطر هامة قد تتسبب في تعديلات جوهرية على القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة هي كما يلي.

تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية

يتم تقييم الاستثمارات العقارية لتحديد انخفاض القيمة بناءً على تقييم التدفقات النقدية للوحدات الفردية المنتجة للنقد عند وجود مؤشر على انخفاض القيمة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

عند تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن الاستثمارات العقارية في نهاية فترة التقرير قد انخفضت قيمتها، فقد أخذت المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- التغييرات في البيئة التكنولوجية، السوقية، الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها المجموعة والتي لها أو قد يكون لها تأثير سلبي على المجموعة،
- الضرر المادي للموجودات قيد الإنشاء؛
- خطط لوقف أو إعادة هيكلة العمليات التي تنتمي إليها الموجودات قيد الإنشاء؛ و
- دليل من تقارير داخلية يُشير إلى وجود انخفاض جوهري في صافي التدفقات النقدية المتوقع من الأصل.

يتم اختبار انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيم المدرجة قد لا تكون قابلة للاسترداد. عند إجراء احتسابات القيمة في الاستخدام، تقوم الإدارة بتقدير توقعات التدفقات النقدية المخصومة بناء على تقديرات موثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية، مدعومة بالشروط المتوقعة لترتيبات الإيجار الحالية من الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد وتحدد معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. بناء على هذا التقييم التفصيلي الذي تم إجراؤه، استنتجت الإدارة أن القيمة القابلة للاسترداد للاستثمارات العقارية تجاوزت قيمتها المدرجة. وبناء عليه، قامت المجموعة بعكس جميع خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً بمبلغ 39,9 مليون درهم. وقد تم الاعتراف بهذا العكس في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

احتساب مخصص الخسارة

يعتبر قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير مهم يتضمن منهجية التحديد والنماذج ومدخلات البيانات. تم الإفصاح عن تفاصيل منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في إيضاح 14. للمكونات التالية تأثير هام على مخصص الخسارة الائتمانية: تعريف التخلف عن السداد، احتمال التعثر عن السداد، التعرض عند التعثر عن السداد والخسارة بافتراض التعثر عن السداد.

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة. تستند معدلات المخصصات إلى الأيام التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق. تستند مصفوفة المخصص مبدئياً إلى معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة للمجموعة. ستعمل المجموعة على معايرة المصفوفة لإدراج البيانات المستقبلية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة ويتم تحليل التغييرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم العلاقة بين معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة والظروف الاقتصادية المتوقعة والخسائر الائتمانية المتوقعة هو تقدير هام. قد لا تكون الخبرة التاريخية للمجموعة في الخسائر الائتمانية والظروف الاقتصادية المتوقعة ممثلة عن السداد الفعلي للمتعاملين في المستقبل.

إنخفاض قيمة الشهرة

يتطلب تحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها تقديراً للقيمة في الاستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. يتطلب احتساب القيمة في الاستخدام أن تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدة المنتجة للنقد ومعدل خصم مناسب من أجل احتساب القيمة الحالية التي تتضمن بالضرورة عمل تقديرات وافتراسات عديدة فيما يتعلق بنمو الإيرادات وهوامش التشغيل المناسبة ومعدلات الخصم ومتطلبات رأس المال العامل. من المحتمل أن تختلف هذه التقديرات عن النتائج الفعلية المستقبلية للعمليات والتدفقات النقدية، ومن المحتمل أن تكون هذه الفروق جوهرياً.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة للخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن مقابله استخدام الخسائر. يتطلب الأمر اتخاذ أحكام إدارية هامة لتحديد مبلغ الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن الاعتراف بها، بناءً على التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية، إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

تصنيف المساهمة الإضافية من المساهمين

تم تصنيف المساهمة الإضافية من المالك كحقوق ملكية. عند الحكم ما إذا كان هذا الرصيد يمثل التزام مالي أو أداة حقوق ملكية، أخذت الإدارة في الاعتبار المعايير التفصيلية لتحديد هذا التصنيف كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض. إن الإدارة مقتنعة بأن مساهمة المالك بمبلغ 6,499 مليون درهم في 31 ديسمبر 2025.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

(يتبع)

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم تقييم الممتلكات والآلات والمعدات وحق استخدام الموجودات والبيولوجية والإستثمارات العقارية لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على تقييم التدفقات النقدية على الوحدات المنتجة للنقد الفردية عندما يكون هناك مؤشر على انخفاض القيمة يتم تحديد التدفقات النقدية بناءً على الاتفاقيات التعاقدية والتقديرات على مدى العمر الإنتاجي للموجودات ويتم خصمها باستخدام مجموعة من معدلات الخصم التي تمثل معدل العائد على هذه الوحدات المنتجة للنقد. يتم مقارنة صافي القيم الحالية مع القيم المدرجة لتقييم أي انخفاض محتمل. إن الإدارة مقتنعة بأنه لم يتم تسجيل أي انخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات والإستثمارات العقارية كما في نهاية السنة.

انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

عند اختبار انخفاض القيمة، تقوم المجموعة بتقييم ربحية الشركة المستثمر فيها والسيولة والملاءة المالية والقدرة على تحقيق التدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل المنظور. يتم الاعتراف بأي عجز بين القيمة المقدرة القابلة للاسترداد والقيمة المدرجة للاستثمار كمصرف في بيان الربح أو الخسارة الموحد. قامت الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد لاستثماراتها في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة واستنتجت إلى أن أحد مشاريعها المشتركة قد تكبد خسارة انخفاض في القيمة بقيمة 4,6 مليون درهم في سنة 2025.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 ممتلكات وآلات ومعدات

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	مرافق النقل ألف درهم	مرافق مكتبية ألف درهم	معدات ألف درهم	سفن ألف درهم	البنية التحتية ألف درهم	أراضي ومباني ألف درهم	التكلفة
28,132,711	4,334,826	104,217	789,007	1,436,624	5,435,812	10,792,930	5,239,295	في 1 يناير 2024
2,743,643	2,540,564	-	-	-	148,068	49,714	5,297	إضافات خلال السنة
1,896,218	-	-	-	-	1,896,218	-	-	مساهمة المالك (إيضاح 5 (2))
-	(3,526,518)	21,336	48,090	174,586	449,098	567,021	2,266,387	تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
265,114	-	-	-	-	265,114	-	-	تحويل من مخزون
(589,439)	(589,439)	-	-	-	-	-	-	تحويل إلى ذمم مدينة (إيضاح 14 وإيضاح 5 (1))
(813,936)	-	-	-	-	(813,936)	-	-	تحويل إلى محتفظ به للبيع والتوزيع (إيضاح 38)
(41,359)	-	-	-	-	-	(41,359)	-	تحويلات من حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)
1,307,237	34,966	20,020	-	114,721	1,089,559	47,971	-	مستحوذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)
(133,141)	-	(6,315)	(13,124)	(15,996)	(8,006)	-	(89,700)	استيعادات
(33,623)	(2,930)	-	-	-	(30,693)	-	-	تخفيض التكلفة
-	-	86,498	(504,572)	725,628	(67,856)	(928,645)	688,947	حركة أخرى (إيضاح 5 (3))
5,158	56,472	7,330	(8,999)	(27,935)	(13,152)	(97)	(8,461)	فروقات تحويل عملات أجنبية
32,738,583	2,847,941	233,086	310,402	2,407,628	8,350,226	10,487,535	8,101,765	في 1 يناير 2025
4,320,145	3,162,034	94,870	34,841	209,058	550,147	121,987	147,208	إضافات خلال السنة
899,853	-	-	-	-	899,853	-	-	مساهمة المالك (إيضاح 5 (2))
41,493	(27,427)	(1,227)	6,774	12,635	-	-	50,738	تحويلات من (إلى) موجودات غير ملموسة (إيضاح 7)
-	(1,925,033)	10,726	34,052	485,015	515,005	522,827	357,408	تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
(308,937)	(11,615)	-	-	-	(297,322)	-	-	تحويل من مخزون
(18,328)	-	(18,328)	-	-	-	-	-	تحويلات إلى حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)
363,205	363,205	-	-	-	-	-	-	تحويلات من استثمارات عقارية (إيضاح 6)
63,268	6,402	-	-	49,227	-	-	7,639	مستحوذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 37)
(161,363)	-	(7,429)	(11,066)	(18,197)	(31,096)	(289)	(93,286)	استيعادات
(38,231)	(38,231)	3,279	(16,681)	(435,562)	457,027	(218,511)	210,448	حركة أخرى (إيضاح 5 (3))
20,499	(6,493)	310	15,800	3,851	-	(1,179)	8,210	فروقات تحويل عملات أجنبية
37,920,187	4,370,783	315,287	374,122	2,713,655	10,443,840	10,912,370	8,790,130	في 31 ديسمبر 2025

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 ممتلكات وآلات ومعدات (يتبع)

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	مرافق النقل ألف درهم	مرافق مكتبية ألف درهم	معدات ألف درهم	سفن ألف درهم	البنية التحتية ألف درهم	أراضي ومباني ألف درهم	
								الاستهلاك المتراكم
								في 1 يناير 2024
3,963,664	-	21,171	299,118	581,821	547,151	1,929,229	585,174	محمل للسنة
959,613	-	20,804	78,614	540,541	156,303	121,895	41,456	استيعادات
(49,589)	-	(5,117)	(5,908)	(4,143)	(6,691)	-	(27,730)	تحويلات من حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)
(9,719)	-	-	-	-	-	(9,719)	-	تحويل إلى محفظة به للبيع وتوزيع (إيضاح 38)
(12,936)	-	-	-	-	(12,936)	-	-	حركة أخرى
-	-	76,381	(340,315)	140,547	(214,890)	151,682	186,595	فروقات تحويل عملات أجنبية
10,488	-	14,623	(39)	(20,465)	19,281	(3)	(2,909)	
								في 1 يناير 2025
4,861,521	-	127,862	31,470	1,238,301	488,218	2,193,084	782,586	محمل للسنة
1,125,780	-	27,270	74,705	143,182	521,153	206,274	153,196	استيعادات
(44,544)	-	(6,114)	(5,512)	(7,978)	(9,160)	(289)	(15,491)	تحويلات من حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)
(2,895)	-	(2,895)	-	-	-	-	-	تحويلات من (إلى) موجودات غير ملموسة (إيضاح 7)
4,046	-	(529)	(3,620)	8,195	-	-	-	تحويل من مخزون
(17,806)	-	-	-	-	(17,806)	-	-	حركة أخرى
-	-	(16,129)	16,390	(355,576)	353,427	(5,559)	7,447	فروقات تحويل عملات أجنبية
(17,818)	-	(1,538)	(448)	(14,917)	-	219	(1,134)	
5,908,284	-	127,927	112,985	1,011,207	1,335,832	2,393,729	926,604	في 31 ديسمبر 2025
								القيمة المدرجة
32,011,903	4,370,783	187,360	261,137	1,702,448	9,108,008	8,518,641	7,863,526	في 31 ديسمبر 2025
27,877,062	2,847,941	105,224	278,932	1,169,327	7,862,008	8,294,451	7,319,179	في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

5 ممتلكات وآلات ومعدات (يتبع)

تم توزيع الاستهلاك المحمل في بيان الربح أو الخسارة الموحد كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
826,584	857,142	تكاليف مباشرة (إيضاح 28)
133,029	268,638	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 1/29)
959,613	1,125,780	

باستثناء الممتلكات والآلات والمعدات الممنوحة من قبل حكومة أبوظبي الموضحة في إيضاح 21، يتم الاعتراف بجميع الممتلكات والآلات والمعدات الممنوحة من قبل حكومة أبوظبي للمجموعة بقيمة إسمية تبلغ 1 درهم.

لم يتم ملاحظة أي مؤشرات انخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

تشتمل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بشكل أساسي على التكاليف المتعلقة بتطوير الموانئ البحرية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة.

تمت رسملة تكاليف الموظفين بمبلغ 156 مليون درهم ضمن أعمال رأسمالية قيد التنفيذ خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 139 مليون درهم).

تمت رسملة تكاليف القروض بمبلغ 251 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 258 مليون درهم).

(1) قامت المجموعة ببناء بعض أصول البنية التحتية في منطقة خليفة الاقتصادية بإجمالي تكلفة بمبلغ 589 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2024. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بعملية تسليم الأصول المكتملة إلى المنشآت الحكومية ذات الصلة، وبالتالي تم تحويل هذه الموجودات إلى الذمم المدينة لمشروع GRE (إيضاح 14) من الممتلكات والآلات والمعدات.

(2) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، أبرمت المجموعة اتفاقية إيجار طويلة الأجل غير قابلة للإلغاء لمدة 99 عاماً مع الشركة الأم لاستئجار ست سفن كونرو مقابل 1 درهم. بناء على ذلك، قامت المجموعة باحتساب المعاملة بالقيمة العادلة للسفن في تاريخ بدء الإيجار بمبلغ 1,896 مليون درهم وتم معاملتها كمساهمة في رأس المال من الشركة الأم.

من بين سفن كونرو الست هذه، أعادت المجموعة سفينتي كونرو، وهما "البطين" التي أُعيدت في ديسمبر 2024، و"السمحة" التي أُعيدت في مارس 2025 إلى شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع بمبلغ 801 مليون درهم. خلال السنة، استلمت المجموعة سفينتين إضافيتين من نوع كونرو، بقيمة عادلة تبلغ 889 مليون درهم من شركة أبوظبي التنموية القابضة تماشياً مع اتفاقية الإيجار المبرمة بين الطرفين.

(3) خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات الثابتة بين فئات مختلفة. وقد تم إجراء عملية إعادة التصنيف هذه لتعكس طبيعة الموجودات بشكل أفضل ولتعزيز وضوح ودقة العرض في البيانات المالية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

6 استثمارات عقارية

المجموع ألف درهم	عقارات قيد التطوير ألف درهم	عقارات منجزة ألف درهم	
10,821,041	2,520,265	8,300,776	في 31 ديسمبر 2025
10,771,219	2,244,091	8,527,128	في 31 ديسمبر 2024
تم تسجيل الاستهلاك المحمل ضمن التكاليف المباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.			
تم الاعتراف بإيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية بمبلغ 2,290 مليون درهم (2024: 1,982 مليون درهم) وتم تكبد مصاريف التشغيل (بما في ذلك مصاريف الصيانة) بمبلغ 798,3 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 655 مليون درهم).			
تشمل العقارات الاستثمارية قيد التطوير بشكل رئيسي التكاليف المتعلقة بالبناء والمستودعات.			
لا تستند المدخلات المستخدمة في التقييم إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة، وبالتالي تم اعتبار تقنيات التقييم لتكون ضمن تقييم المستوى 3.			
تم الاعتراف ببعض الاستثمارات العقارية للمجموعة بتكلفة 1 درهم، والتي تمثل القيمة الاسمية للعقارات التي مُنحت من حكومة أبوظبي كما هو موضح في إيضاح 21. تشمل هذه الاستثمارات العقارية على المستودعات المتعلقة بشركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م، ميناء زايد والمدينة الصناعية لأبوظبي.			
لم يطرأ أي تغيير على أسلوب التقييم خلال السنة ولا يوجد تحويل في السنة الحالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.			

المجموع ألف درهم	عقارات قيد التطوير ألف درهم	عقارات منجزة ألف درهم	
12,777,821	2,193,120	10,584,701	التكلفة
1,080,955	1,080,955	-	في 1 يناير 2024
-	(1,022,306)	1,022,306	إضافات خلال السنة
(7,678)	(7,678)	-	تحويلات من عقارات قيد التطوير
13,851,098	2,244,091	11,607,007	شطب
1,681,420	1,681,420	-	في 1 يناير 2025
-	(955,339)	955,339	إضافات خلال السنة
(363,205)	(363,205)	-	تحويلات من عقارات قيد التطوير
(207,221)	(15,104)	(192,117)	تحويلات إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
(527,592)	-	(527,592)	تحويلات إلى ذمم إيجار تمويلي مدينة
(317,934)	(71,598)	(246,336)	تحويلات إلى مخزون
14,116,566	2,520,265	11,596,301	شطب
2,799,935	-	2,799,935	في 31 ديسمبر 2025
239,951	-	239,951	الاستهلاك المتراكم
3,039,886	-	3,039,886	في 1 يناير 2024
259,189	-	259,189	محمل للسنة
(3,550)	-	(3,550)	في 1 يناير 2025
3,295,525	-	3,295,525	محمل للسنة
39,993	-	39,993	تحويلات إلى مخزون
(39,993)	-	(39,993)	في 31 ديسمبر 2025
-	-	-	انخفاض القيمة المتراكم
-	-	-	في 1 يناير 2024
-	-	-	عكس إنخفاض القيمة على إستثمارات عقارية
-	-	-	في 31 ديسمبر 2025
-	-	-	القيمة المدرجة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7 موجودات غير ملموسة وشهرة

المجموع ألف درهم	برامج ألف درهم	حقوق الامتياز ألف درهم	الحقوق واسم العلامة التجارية ألف درهم	عقود وعلاقات المتعاملين ألف درهم	الشهرة ألف درهم	
3,823,237	490,707	455,122	239,814	1,019,132	1,618,462	التكلفة
2,296,233	24,755	37,021	102,830	820,161	1,311,466	في 1 يناير 2024
157,916	136,849	17,700	3,367	-	-	استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 37)
(16,860)	-	(16,860)	-	-	-	إضافات
(734)	(865)	(1,603)	(78)	-	1,812	إستيعادات
(85,220)	-	3,398	-	(30,968)	(57,650)	حركة أخرى
						فروقات صرف العملات الأجنبية
6,174,572	651,446	494,778	345,933	1,808,325	2,874,090	في 1 يناير 2025
26,958	-	-	-	-	26,958	استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 37)
364,507	144,025	220,482	-	-	-	إضافات
(41,493)	(18,446)	(23,047)	-	-	-	تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات
(139,405)	(35,858)	(103,547)	-	-	-	إنهاءات وإستيعادات
(1,342)	-	(1,342)	-	-	-	شطب
6,875	(7,027)	1,093	650	12,076	83	حركة أخرى
367,603	36,393	100,712	-	78,523	151,975	فروقات صرف العملات الأجنبية
6,758,275	770,533	689,129	346,583	1,898,924	3,053,106	كما في 31 ديسمبر 2025
						الإطفاء المتراكم
444,338	208,039	18,273	46,671	171,355	-	في 1 يناير 2024
294,254	58,255	73,306	15,908	146,785	-	محمل للسنة (إيضاح 28)
(14,729)	-	(14,729)	-	-	-	إستيعادات
1,583	1,583	3,229	(14)	(3,215)	-	حركة أخرى
(6,804)	(3,503)	(125)	-	(3,176)	-	فروقات صرف العملات الأجنبية
718,642	264,374	79,954	62,565	311,749	-	في 1 يناير 2025
293,328	56,951	75,702	15,710	144,965	-	محمل للسنة (إيضاح 28)

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7 موجودات غير ملموسة وشهرة (يتبع)

المجموع ألف درهم	برامج ألف درهم	حقوق الامتياز ألف درهم	الحقوق واسم العلامة التجارية ألف درهم	عقود وعلاقات المتعاملين ألف درهم	الشهرة ألف درهم	
(4,046)	-	(4,046)	-	-	-	تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات
719	(2,128)	599	-	2,248	-	حركة أخرى
(55,490)	(5,890)	(49,600)	-	-	-	إنهاءات وإستيعادات
(1,342)	-	(1,342)	-	-	-	شطب
71,015	13,203	46,711	5	11,096	-	فروقات صرف العملات الأجنبية
1,022,826	326,510	147,978	78,280	470,058	-	كما في 31 ديسمبر 2025
القيمة المدرجة						
5,735,449	444,023	541,151	268,303	1,428,866	3,053,106	كما في 31 ديسمبر 2025
5,455,930	387,072	414,824	283,368	1,496,576	2,874,090	كما في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7 موجودات غير ملموسة وشهرة (يتبع) الشهرة

تقوم المجموعة باختبار الشهرة سنوياً للتحقق من انخفاض القيمة، أو بشكل أكثر تكراراً إذا كانت هناك مؤشرات على أن الشهرة قد انخفضت قيمتها. تم توزيع القيمة المدرجة للشهرة على الوحدات المنتجة للنقد كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
984,160	984,160	القطاع البحري والشحن - شركة ديلانورد للاستثمارات المحدودة (إيضاح 37)
716,725	810,027	القطاع اللوجستي - شركة نواتوم لوجيستكس اس.ال.يو والشركات التابعة
343,677	388,418	القطاع البحري والشحن - شركة نواتوم ماريتايم، اس.ال.يو والشركات التابعة
232,489	232,489	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة - الإسكان الجماعي ذ.م.م
158,072	158,072	القطاع البحري والشحن - شركة ترانسمار الدولية للشحن
102,572	102,572	القطاع البحري والشحن - سفين للمسح والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م
101,328	115,481	القطاع اللوجستي - سيسيه أوتو لوجيستكس (إيضاح 37)
50,203	50,203	قطاع المقر الرئيسي - تي تي كي إنك.
32,824	32,824	القطاع اللوجستي - موانئ أبوظبي اللوجستية
29,455	27,846	القطاع اللوجستي - تي دي بي انفستمنت ليمتد (إيضاح 37)
30,284	34,226	قطاع الموانئ - موانئ نواتوم اس.ال.يو والشركات التابعة
26,100	26,100	القطاع البحري والشحن - ديفتيك للخدمات الهندسية البحرية ذ.م.م
21,710	21,710	القطاع اللوجستي - ميكو لوجيستكس
18,526	18,526	القطاع البحري والشحن - أليغاتور للشحن البحري ذ.م.م
-	17,236	القطاع اللوجستي - أنغولا يونيكارغاس
16,105	13,567	القطاع البحري والشحن - سفين الدولية بي. في.
-	8,128	قطاع الموانئ - جرين فيلد سارازاهة جرين تيرنمال
5,409	7,069	قطاع المقر الرئيسي دي تي جلوبال هولدينج ليمتد (إيضاح 37)
4,451	4,452	قطاع الموانئ - ترانسكارجو انترناشيونال
2,874,090	3,053,106	

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس القيمة في الاستخدام المحتملة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات وبمعدل خصم بنسبة 6,2% (2024: 6,1%) سنوياً تم احتسابه من خلال المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد الموازنات المالية لفترة الخمس سنوات الأولية كانت كما يلي:

معدلات نمو المبيعات المتوقعة

تستند معدلات نمو المبيعات المتوقعة إلى الخبرة السابقة التي تم تعديلها وفقاً للاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

الأرباح التشغيلية

تستند الأرباح التشغيلية المتوقعة على الخبرة التاريخية في هوامش التشغيل، مع تعديلها لتأثير الاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

تم استخلاص التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الخمس سنوات باستخدام معدل نمو سنوي ثابت يبلغ 4,0% (2024: 4,0%).

يتم تقدير معدل النمو الثابت بنسبة 4,0% (2024: 4,0%) من قبل أعضاء مجلس إدارة المجموعة بناءً على الأداء السابق للوحدة المنتجة للنقد وتوقعاتهم لتطور السوق. قام أعضاء مجلس الإدارة بتقدير عدم وجود تغيير محتمل بشكل معقول يمكن أن يؤدي إلى تآكل جميع الهوامش.

بالنسبة لعمليات الاستحواذ الجديدة التي تمت خلال السنة، ترى الإدارة أن القيمة المدرجة للوحدات المنتجة للنقد هذه التي تم تخصيص الشهرة لها لا تتجاوز القيمة القابلة للاسترداد.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7 موجودات غير ملموسة وشهرة (يتبع) الحساسية للتغيرات في الافتراضات

إن إحتساب القيمة في الاستخدام للوحدة المنتجة للتقد حساس للأرباح المستقبلية، ولذلك تم إجراء تحليل الحساسية. أظهر تحليل الحساسية أن انخفاض الأرباح بمقدار 10% لفترة مستقبلية لن يؤدي إلى حدوث انخفاض في القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة بمقدار 0,25% في معدل الخصم وانخفاض بمقدار 0,25% في معدل نمو القيمة النهائي لن يؤدي إلى حدوث انخفاض في القيمة.

عقود وعلاقات المتعاملين

تشمل عقود وعلاقات المتعاملين ما يلي:

- مبلغ 820 مليون درهم من عقود المتعاملين والعلاقات نتيجة عمليات الاستحواذ خلال سنة 2024.
- مبلغ 465 مليون درهم من عقود المتعاملين والعلاقات نتيجة عمليات الاستحواذ خلال سنة 2023.

الحقوق

في سنة 2024، سجلت المجموعة حقوق وعلامات تجارية بمبلغ 103 مليون درهم من عمليات اندماج الأعمال.

تتراوح فترة إطفاء عقود وعلاقات المتعاملين في المجموعة من 3 إلى 29 سنة. يتم إطفاء الحقوق على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر والتي تتراوح من 3 إلى 30 سنة.

حقوق الامتياز

توضح التفاصيل المتعلقة بترتيبات امتياز خدمات المجموعة الجوهري أدناه:

الامتياز	الموقع	التصنيف
إنشاء مستودع للتخزين وتركيب ميزان	اسبلاند 1 و2 منطقة الخدمة ميناء كاستيون - إسبانيا	غير ملموسة
كولد تيرمينال للمناولة والتخزين	موبل ترانسفيرسال من بويرتو دي كاستيون - إسبانيا	غير ملموسة
امتياز ميناء لمناولة البضائع العامة والحاويات.	مبول ديل سينتيناريو ابن بويرتو دي كاستيلون - إسبانيا	غير ملموسة
مستودع لتخزين البضائع السائبة والعامة.	نيو اسبلاند لمنطقة الخدمة في ميناء كاستيلون - إسبانيا	غير ملموسة
امتياز لمناولة البضائع المحمولة في الحاويات.	سنتيناريو بيير ميناء كاستيون - إسبانيا	غير ملموسة
مبنى مكاتب على رصيف كاستيا في ميناء تاراغونا	كاستيلا بيير ميناء تاراغونا - إسبانيا	غير ملموسة
مخزن إيبيروك 1 موبلي دي كاستيا- زونا 2-III	كاستيلا بيير ميناء تاراغونا - إسبانيا	غير ملموسة
مخزن إيبيروك 2-3-4-5 مصنع في موبل دي كاستيا	كاستيلا بيير ميناء تاراغونا - إسبانيا	غير ملموسة
ألماسين (إيبيرولك 6)	أراغون بير ميناء تاراغونا - إسبانيا	غير ملموسة
مبنى صناعي لتخزين وإرسال وتحويل منتجات وسلع الصلب.	أراغون بيير ميناء تاراغونا - إسبانيا	غير ملموسة

تتراوح مدة ترتيبات الإمتياز المذكور أعلاه من 25 إلى 40 سنة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7 موجودات غير ملموسة وشهرة (يتبع)

خلال السنة، وبعد موافقة هيئة موانئ كاستليون على توحيد التنازلات القائمة للشركة لمحطتي C و B، تم إنهاء ترتيبات تنازل الخدمة السابقة التي تم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 واستبدالها بامتياز جديد موحد. ونتيجة لذلك، قامت المجموعة بإلغاء الاعتراف بحق التنازل السابق والذي بلغ قيمته 104 مليون درهم، بالإضافة إلى الالتزام المتعلق بالنفقات الرأسمالية بمبلغ 136 مليون درهم. وقد تم الاعتراف بصافي الأثر البالغ 32 مليون درهم الناتج عن هذا الإلغاء في بيان الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

في سنة 2024، استحوذت المجموعة على حقوق الامتياز بمبلغ 37 مليون درهم من خلال عمليات الاستحواذ على الأعمال.

8 حق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار

حق استخدام الموجودات

المجموع ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	مباني ومستودعات ألف درهم	امتيازات المباني ألف درهم	أراضي ألف درهم	
					التكلفة
1,383,507	324,573	332,180	637,665	89,089	في 1 يناير 2024
133,657	190,724	(81,433)	23,238	1,128	استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)
236,923	55,246	78,588	101,305	1,784	إضافات خلال السنة
41,359	-	40,496	863	-	تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
(140,876)	(87,059)	(49,422)	(4,395)	-	إنهاء عقود إيجار
(878)	8,194	(4,223)	(4,776)	(73)	حركات أخرى
(20,613)	(11,941)	(11,014)	2,342	-	فروقات صرف العملات الأجنبية
1,633,079	479,737	305,172	756,242	91,928	في 1 يناير 2025
11,654	-	-	11,654	-	استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 37)
1,202,781	860,723	115,180	156,239	70,639	إضافات خلال السنة
18,328	18,328	-	-	-	تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
(211,436)	(71,414)	(111,208)	(28,814)	-	إنهاء عقود إيجار
-	55,817	(31,737)	(23,992)	(88)	حركات أخرى
44,151	13,919	22,193	8,148	(109)	فروقات صرف العملات الأجنبية
2,698,557	1,357,110	299,600	879,477	162,370	في 31 ديسمبر 2025

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

8 حق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار (يتبع)

المجموع ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	مباني ومستودعات ألف درهم	امتيازات المباني ألف درهم	أراضي ألف درهم	
233,973	78,624	58,484	84,466	12,399	الاستهلاك المتراكم
9,719	-	9,569	150	-	في 1 يناير 2024
206,747	78,248	72,817	53,354	2,328	الإستهلاك المتراكم عند التحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
(132,666)	(87,027)	(41,244)	(4,395)	-	محمل للسنة (إيضاح 28)
(2,666)	(584)	(159)	(4,274)	2,351	إنهاء عقود إيجار
(9,052)	(3,542)	(4,107)	(1,403)	-	حركات أخرى
					فروقات صرف العملات الأجنبية
306,055	65,719	95,360	127,898	17,078	في 1 يناير 2025
2,895	2,895	-	-	-	الإستهلاك المتراكم عند التحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
471,560	339,097	67,231	50,666	14,566	محمل للسنة (إيضاح 28)
(150,703)	(41,485)	(80,404)	(28,814)	-	إنهاء عقود إيجار
4,626	29,276	(11,908)	(14,562)	1,820	حركات أخرى
25,416	4,806	14,475	6,150	(15)	فروقات صرف العملات الأجنبية
659,849	400,308	84,754	141,338	33,449	في 31 ديسمبر 2025
2,038,708	956,802	214,846	738,139	128,921	القيمة المدرجة
					في 31 ديسمبر 2025
1,327,024	414,018	209,812	628,344	74,850	في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

8 حق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار (يتبع)

تقوم المجموعة باستئجار الأراضي والمستودعات والبنية التحتية للموانئ؛ عادة ما تستمر عقود الإيجار لمدة تتراوح من 10 إلى 50 سنة، مع خيار تجديد عقد الإيجار بعد ذلك التاريخ.

تقوم المجموعة باستئجار معدات تقنية المعلومات لفترات تعاقدية من سنة إلى ثلاث سنوات. إن عقود الإيجارات هذه قصيرة الأجل و/أو عقود إيجار لبنود منخفضة القيمة. اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار لعقود الإيجار هذه.

المبالغ المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
206,746	471,560	مصاريف استهلاك على حق استخدام الموجودات (إيضاح 28)
72,112	85,746	مصاريف فائدة على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 30)
34,078	28,890	مصاريف متعلقة بعقود إيجار قصيرة الأجل
45,810	126,086	مصاريف متعلقة بعقود إيجار موجودات منخفضة القيمة

تحتوي جميع عقود إيجار العقارات التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر على شروط سداد إيجار ثابتة ولا توجد عقود إيجار ذات مدفوعات إيجار متغيرة.

مطلوبات عقود الإيجار

إن الحركة في مطلوبات عقود الإيجار هي كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
1,076,531	1,192,850	في 1 يناير
119,398	1,144,784	إضافات خلال السنة
139,481	2	استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة بعد خصم تعديلات توزيع سعر الشراء
72,112	85,746	للسنة السابقة (إيضاح 37)
(223,096)	(557,673)	مصاريف فائدة للسنة (إيضاح 30)
-	(45,160)	تسديدات خلال السنة
7,953	-	إنهاء عقود الإيجار
471	24,021	حركات أخرى
		فروقات صرف العملات الأجنبية
1,192,850	1,844,570	في 31 ديسمبر

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار. تتم مراقبة مطلوبات عقود الإيجار ضمن وظيفة الخزينة بالمجموعة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

8 حق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار (يتبع)

يتم عرض تحليل استحقاق مطلوبات عقود الإيجار أدناه:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		تحليل الإستحقاق:
		السنة الأولى
214,178	634,831	السنة الثانية
216,402	326,796	السنة الثالثة
192,815	140,470	السنة الرابعة
169,681	98,533	السنة الخامسة
141,494	1,623	وما بعدها
1,223,301	1,375,323	
2,157,871	2,577,576	الرصيد في نهاية السنة
(965,021)	(733,006)	ينزل: فائدة مستقبلية
1,192,850	1,844,570	

إن التصنيف المتداول وغير المتداول لمطلوبات عقود الإيجار كما في تاريخ التقرير هو كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
214,178	585,664	مطلوبات عقود الإيجار المتداولة
978,672	1,258,906	مطلوبات عقود الإيجار غير المتداولة
1,192,850	1,844,570	

9 استثمار في مشاريع مشتركة

فيما يلي تفاصيل المشاريع المشتركة للمجموعة في نهاية فترة التقرير:

مكان التسجيل	نسبة الملكية		المشاريع المشتركة
	2024	2025	
الإمارات العربية المتحدة	%51	%51	شركة مرفأ أبوظبي ذ.م.م
الإمارات العربية المتحدة	%50	%50	كي شينج انفستمنت ليمنند
الإمارات العربية المتحدة	%50	%50	إيه إل إم شينج مانجمنت ليمنند
غينيا	%50	%50	كامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه
غينيا	%50	%50	كامباني ماريتايم دي جوني اس ايه
الإمارات العربية المتحدة	%50	%50	صندوق البنية التحتية لزونزكوب
جمهورية كازاخستان	%51	%51	فزونين للحلول البحرية المتكاملة ليمنند

يتم احتساب جميع المشاريع المشتركة أعلاه باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة كما هو مبين في السياسات المحاسبية للمجموعة في إيضاح 3.

فيما يلي الحركة في الاستثمار في مشاريع مشتركة خلال السنة:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
642,473	647,713	في 1 يناير
(34,889)	-	إستبعاد
85,854	64,493	حصة الربح للسنة
8,673	(2,658)	حصة الدخل الشامل الآخر للسنة
(45,011)	(38,500)	توزيعات أرباح مستلمة
(9,646)	(4,574)	إنخفاض القيمة
259	(12,184)	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية
647,713	654,290	في 31 ديسمبر

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9 استثمار في مشاريع مشتركة (يتبع) استثمار في شركة مرفأى أبوظبي ذ.م.م

يمثل الاستثمار في شركة مرفأى أبوظبي ذ.م.م حصة الشركة البالغة 51% في (عمليات الحاويات) ل شركة مرفأى أبوظبي ذ.م.م.

قامت شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ببيع نسبة 49% من شركة مرفأى أبوظبي ذ.م.م إلى شركة تريمينال أنفستمنت ليمتد أس إيه آر ال وفقاً لاتفاقية البيع والشراء بتاريخ 7 مايو 2018. استناداً إلى اتفاقية البيع والشراء، ستم إدارة عمليات شركة مرفأى أبوظبي ذ.م.م والسيطرة عليها بشكل مشترك من قبل موانئ أبوظبي وشركة تريمينال أنفستمنت. ونتيجة لذلك، فقدت موانئ أبوظبي السيطرة على شركة مرفأى أبوظبي وألغت الاعتراف بالموجودات والمطلوبات ذات الصلة من بيان المركز المالي الموحد. تم احتساب الحصة المستبقة في شركة مرفأى أبوظبي ذ.م.م كمشروع مشترك بمبلغ 20,7 مليون درهم بما في ذلك شهرة عمليات الحاويات بمبلغ 17,9 مليون درهم. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تم تخفيض قيمة هذه الشهرة بالكامل والقيمة المدرجة للاستثمار لا شيء.

استثمار في مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل

في 15 يونيو 2018، وقعت شركة أبوظبي للموانئ وإل دي بي إل لإدارة وتشغيل السفن دي إم سي إيه إس تي ("إل دي بي إل") تعهدات بالموافقة على تشكيل المشاريع المشتركة التالية والتي سوف يتم إدارتها بشكل

- مشترك من قبل شركة أبوظبي للموانئ وإل دي بي إل؛
- كى شبنج أنفستمنت ليمتد (كى شبنج)؛
- إيه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد (إيه إل إم شبنج)؛
- كامباني ديس شارجرز دي جوني أس إيه؛ و
- كامباني ماريتايم دي جوني أس إيه

يشار إليها معا بـ "إل دي بي إل"

إن الهدف الرئيسي لهذه المنشآت هو لإنشاء وامتلاك وتشغيل عدد من السفن لإدارة عمليات نقل بعض المواد من ميناء غينيا إلى السفن الأم في المحيط لشحنها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقعت إل دي بي إل عقد في 16 أبريل 2018 مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم لأعمال إعادة الشحن.

علاوة على ذلك، استنتجت الإدارة إلى أن الفروض الممنوحة للمشاريع المشتركة مثل كى شبنج أنفستمنت ليمتد وإيه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد وكامباني ديس شارجرز دي جوني أس إيه وكامباني ماريتايم دي جوني أس إيه هي امتداد لاستثمارات المجموعة في المشاريع المشتركة.

يتم حالياً تصفية إل دي بي إل المشروع المشترك. قامت الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد من هذا الاستثمار واستنتجت إلى أنه ينبغي تخفيض القيمة بمبلغ 4,6 مليون درهم (2024: 9,6 مليون درهم).

الاستثمار في صندوق زون كورب للبنية التحتية

في الأول من يونيو 2020، إستحوذت المجموعة على حصة بنسبة 50% في صندوق زون كورب للبنية التحتية الذي تم تشكيله. يتكون صندوق زون كورب للبنية التحتية من 100% من حصص الأسهم في أربع شركات تابعة، "شركات المشروع"، راجع إيضاح رقم 20. إن صندوق زون كورب للبنية التحتية هو صندوق استثمار مغلق مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة ويخضع لسلطة مجلس إدارة البنك المركزي "قرار المديرين رقم 94/8/164".

وقعت شركات المشروع اتفاقيات مع المجموعة لإنشاء وتحويل مدينة أبوظبي الصناعية في المرحلتين 1 و 2 في أبوظبي، مدينة العين الصناعية والمدينة الصناعية لمحطة معالجة النفايات الصناعية في أبوظبي. تم الانتهاء من جميع أعمال الإنشاء ولا توجد عمليات جارية حالياً باستثناء الفواتير الدورية وتسويات الفروض.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9 استثمار في مشاريع مشتركة (يتبع)

الاستثمار في شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة ليمتد

خلال سنة 2024، استحوذت المجموعة على حصة بنسبة 51% من أسهم شركة قزوين للحلول البحرية المتكاملة ليمتد ("سي أي أم اس") من خلال شركة إترناشيونال ماريتايم للاستثمارات ليمتد، وهي شركة تابعة لشركة موانئ أبوظبي ش.م.ع مقابل إجمالي بدل بمبلغ 60,9 مليون درهم. تتمثل الأنشطة الرئيسية لسي أي أم اس في القيام بخدمات نقل البضائع البحرية والساحلية.

فيما يلي ملخص بيان المركز المالي الموحد للمشاريع المشتركة:

سي أي أم اس		صندوق زون كورب للبنية التحتية		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
14,787	19,261	369,228	381,787	26,753	20,936	226,151	205,931	موجودات متداولة
101,792	102,265	2,103,406	2,075,348	902	-	2,334,826	2,243,319	موجودات غير متداولة
(2,870)	(2,575)	(92,814)	(121,231)	(4,311)	(834)	(288,046)	(297,779)	مطلوبات متداولة
(4,307)	(5,972)	(1,054,958)	(971,049)	-	-	(3,121,123)	(3,194,172)	مطلوبات غير متداولة
109,402	112,979	1,324,862	1,364,855	23,344	20,102	(848,192)	(1,042,701)	(صافي المطلوبات)/صافي الموجودات
55,795	57,620	662,431	682,427	11,672	10,051	-	-	حصة المجموعة في صافي الموجودات
10,350	-	(99,963)	(99,963)	7,428	4,154	-	-	حركات حقوق الملكية الأخرى
66,145	57,620	562,468	582,464	19,100	14,205	-	-	القيمة المدرجة للمجموعة في المشاريع المشتركة
6,220	7,628	62,365	80,492	22,521	20,929	95,811	79,826	نقد وأرصدة لدى البنوك
(4,307)	(5,972)	(1,198,776)	(1,063,666)	(2,184,575)	-	(3,095,996)	(3,225,004)	المطلوبات المالية (باستثناء ذمم دائنة تجارية ومخصصات)
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمانات
-	-	-	-	-	-	19,016	7,034	إلتزامات رأسمالية

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

9 استثمار في مشاريع مشتركة (يتبع)

فيما يلي ملخص بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للمشاريع المشتركة:

سي أي أم اس		صندوق زون كورب للبنية التحتية		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
41,004	42,141	-	-	-	-	429,744	388,199	إيرادات
(30,412)	(29,869)	-	-	-	-	(256,880)	(238,192)	تكاليف مباشرة
(2,021)	(2,910)	(1,523)	(1,585)	(2,000)	(1,164)	(145,301)	(142,823)	مصاريف إدارية
-	1,867	240,831	234,519	-	-	-	-	إيرادات تمويل
(6,285)	(3,456)	(71,461)	(80,551)	-	-	(205,737)	(178,962)	تكاليف تمويل
-	-	82	87	3,493	36	1,849	2,232	إيرادات أخرى
-	-	-	(30,162)	-	-	-	-	ضريبة الشركات
2,286	7,773	167,929	122,308	1,493	(1,128)	(176,325)	(169,546)	(خسارة) / ربح السنة
1,143	3,903	83,965	61,154	746	(564)	-	-	حصة المجموعة في الربح
-	-	17,346	(5,315)	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
-	-	8,673	(2,658)	-	-	-	-	حصة المجموعة في الدخل الشامل الآخر للسنة
1,143	3,903	92,638	58,496	746	(564)	-	-	حصة المجموعة في مجموع الدخل الشامل للسنة

يتضمن الربح/(الخسارة) للسنة أعلاه ما يلي:

سي أي أم اس		صندوق زون كورب للبنية التحتية		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
5,750	(11,266)	-	-	-	-	(116,577)	(114,378)	استهلاك وإطفاء
-	-	240,831	234,519	-	-	1,686	-	إيرادات فائدة
(6,285)	(3,456)	(71,461)	(80,551)	(18)	-	(205,737)	(178,962)	مصاريف فائدة
-	-	-	-	-	-	(86,468)	(86,468)	حصة خسارة غير معترف بها لمشروع مشترك للسنة
-	-	-	-	-	-	(353,968)	(440,436)	حصة خسائر غير معترف بها متراكمة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10 استثمار في شركات زميلة

فيما يلي الحركة في رصيد الإستثمار في شركات زميلة:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
1,274,926	1,288,821	الرصيد في 1 يناير
21,108	1,026,825	إضافات خلال السنة
(8,945)	(21,232)	إستبعاد إستثمار
24,740	28,108	حصة في الربح للسنة
(8,640)	(10,942)	حصة في الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
(17,267)	(17,742)	توزيعات أرباح مستلمة
(23)	-	خسارة انخفاض القيمة
3,249	55	حركة أخرى
(327)	13,333	فروقات صرف العملات الأجنبية
1,288,821	2,307,226	في 31 ديسمبر

إستثمار في أرامكس ش.م.ع.

خلال سنة 2022، قامت الشركة الأم للمجموعة، شركة أبوظبي التنموية القابضة بتحويل 22,32% من حصة حقوق الملكية في أرامكس ش.م.ع. كمساهمة من المساهم دون مقابل. اعترفت المجموعة بالحصة المحولة كإستثمار في شركة زميلة حيث قررت المجموعة أن لها تأثيراً هاماً على الإستثمار بموجب التمثيل في مجلس الإدارة. قامت المجموعة بتسجيل الملكية المحولة بالقيمة العادلة للإستثمار في شركة زميلة في تاريخ الاستحواذ. في سنة 2024، استحوذت المجموعة على 5,4 مليون سهم إضافي مقابل 11,5 مليون درهم. قامت الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد من هذا الإستثمار واستنتجت إلى أن هذا الإستثمار لم يتعرض لأي انخفاض في القيمة في تاريخ التقرير.

إستثمار في محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.

بموجب اتفاقية المساهمين المبرمة بين شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع. ("موانئ أبوظبي")، وشركة سي إم إيه سي جي إم اس.إيه. ("سي إم إيه سي جي إم")، وشركة سي إم إيه تيرمينالز ساس ("سي إم إيه") المؤرخة في 21 يوليو 2021، ستقوم موانئ أبوظبي ببناء محطة الرصيف الشمالي، وستستخدم شركة سي إم إيه جي إم محطة الرصيف الشمالي كبوابة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومركزاً إقليمياً لإعادة الشحن لخدمات شحن الحاويات في الخليج العربي. وبناء على هذا الترتيب، قامت شركة موانئ أبوظبي وشركة سي إم إيه تي بتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة وهي محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م. وفقاً لقوانين إمارة أبوظبي للقيام بهذه الأعمال. استحوذت موانئ أبوظبي على حصة 30% في محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م. مقابل 36 مليون درهم.

إستثمار في شركة بوابة شرق إفريقيا ليمتد

بموجب اتفاقية مبرمة في سنة 2025 بين شركة موانئ أبوظبي ش.م.ع. ("مجموعة موانئ أبوظبي")، وشركة أداني الدولية للموانئ القابضة بي تي ئي ليمتد، وشركة موانئ شرق الجور ليمتد، وشركة بوابة شرق إفريقيا ليمتد، استحوذت مجموعة موانئ أبوظبي على 30% من أسهم شركة بوابة شرق إفريقيا ليمتد مقابل مبلغ 9,6 مليون درهم.

استحواذ من خلال اندماج أعمال

في سنة 2023، استحوذت المجموعة على بعض الإستثمارات في الشركات الزميلة من خلال اندماج الأعمال مع شركة نواتوم القابضة اس.ال.يو والشركات التابعة.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، استحوذت المجموعة على بعض الإستثمارات في الشركات التعاونية من خلال اندماج الأعمال مع شركة نوتوم هولدينغز ش.ل.يو والشركات التابعة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

الاستثمار في شركة الإسكندرية للمناولة الحاويات والبضائع ذ.م.م

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بالاستحواذ على نسبة 19,3% من شركة الإسكندرية للمناولة الحاويات والمناولة الشحن ذ.م.م من شركة في مركز أبوظبي العالمي مقابل بدل بمبلغ 1,03 مليار درهم اعتبارًا من 20 نوفمبر 2025. تمتلك المجموعة تأثير جوهري على شركة الإسكندرية للمناولة الحاويات والمناولة الشحن بموجب حقها التعاقد في تعيين أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس في هذه المنشأة.

فيما يلي ملخص بيان المركز المالي للشركات الزميلة:

شركة الإسكندرية للمناولة الحاويات والشحن	بوابة شرق إفريقيا ليمتد		شركة نواتوم القابضة أس.ال.يو		محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.		أرامكس ش.م.ع.		
	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
-	378,130	73,661	344,742	283,409	70,509	157,161	1,908,006	1,976,171	الموجودات المتداولة
-	235,531	1,138,409	418,832	483,615	869,454	949,618	3,817,615	3,920,688	الموجودات غير المتداولة
-	(100,076)	(142,654)	(281,283)	(300,913)	(22,503)	(74,580)	(1,291,965)	(1,345,694)	المطلوبات المتداولة
-	(24,124)	(1,038,599)	(136,359)	(93,546)	(858,250)	(994,408)	(1,901,075)	(1,988,163)	المطلوبات غير المتداولة
-	489,461	30,817	345,932	372,565	59,210	37,791	2,532,581	2,563,002	صافي الموجودات
-	394,995	21,572	245,815	292,720	41,447	26,454	2,525,541	2,557,170	عائد إلى:
-	94,466	9,245	100,117	79,845	17,763	11,337	7,040	5,832	مالكي الشركة
-	94,466	9,245	103,779	91,512	17,763	11,337	563,701	581,545	حقوق الملكية غير المسيطرة
-	945,504	-	-	-	-	-	712,428	712,428	حصة المجموعة في صافي الموجودات
-	-	17	(2,660)	-	-	-	(115,452)	(129,567)	الشهرة
-	1,039,970	9,262	101,119	91,512	17,763	11,337	1,160,677	1,164,406	تعديلات أخرى
-	155,496	125,861	85,960	131,412	54,179	75,135	512,730	573,121	القيمة المدرجة للمجموعة في الشركة الزميلة
-	(104,778)	(196,910)	(61,440)	(199,949)	(858,250)	(209,394)	(2,840,724)	(2,663,578)	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	-	-	-	-	-	-	179,894	191,435	المطلوبات المالية (باستثناء ذمم دائنة تجارية ومخصصات)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمانات
-	-	-	-	-	-	6,339	40,042	32,471	التزامات رأسمالية

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

فيما يلي ملخص بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:

شركة الإسكندرية للحاويات والشحن		بوابة شرق إفريقيا ليمتد		شركة نواتوم القابضة اس.ال.يو.		محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.		أرامكس ش.م.ع.		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
-	71,588	180,295	355,668	763,605	739,104	3,928	212,937	6,324,444	6,359,946	إيرادات
-	(21,604)	(52,913)	(46,633)	(558,847)	(551,730)	-	(67,367)	(4,812,241)	(4,910,478)	تكاليف مباشرة
-	(12,828)	(26,102)	(124,985)	(24,343)	(26,685)	(55,707)	(109,712)	(893,001)	(905,383)	مصاريف إدارية
-	-	-	-	(1,689)	(1,851)	-	-	(340,070)	(347,783)	مصاريف بيع وتسويق
-	-	-	-	(439)	(541)	-	-	6,749	(18,373)	إنخفاض قيمة ذمم مدينة تجارية
-	(2,097)	(87,872)	(137,709)	(98,594)	(101,131)	-	-	(703)	(24,728)	مصاريف أخرى
-	-	(42,173)	(103,044)	(5,742)	(5,836)	-	(46,679)	(121,015)	(118,640)	تكاليف تمويل
-	14,162	-	-	10,110	12,666	-	-	4,797	6,598	إيرادات تمويل
-	42	3,211	-	1,683	1,980	-	-	10,794	14,782	إيرادات أخرى
-	-	-	13,223	(13,485)	(11,486)	-	-	(45,805)	(35,072)	مصروف ضريبة الدخل
-	-	-	-	-	-	(8,813)	(5,079)	28,105	-	تعديلات أخرى
-	49,263	(25,554)	(43,480)	72,259	54,490	(60,592)	(15,900)	162,054	20,869	الربح/(الخسارة) للسنة
-	9,507	(7,666)	-	13,817	10,355	(18,178)	(4,770)	36,767	13,016	حصة المجموعة في الربح/(الخسارة)
-	(2,293)	-	-	-	-	-	(5,520)	(80,782)	(35,911)	الدخل الشامل الآخر في الشركات الزميلة
-	(443)	-	-	-	-	-	(1,656)	(18,328)	1,783	حصة المجموعة في الدخل/(الخسارة) الشاملة الأخرى
-	443	-	-	-	-	-	-	-	(11,069)	تعديلات أخرى
-	-	-	-	-	-	-	(1,656)	(18,328)	(9,286)	حصة المجموعة في الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
-	(9,507)	(7,666)	-	13,817	10,355	(18,178)	(6,426)	18,439	3,730	حصة المجموعة في مجموع الدخل/(الخسارة) الشاملة للسنة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10 استثمار في شركات زميلة (يتبع)

يتضمن الربح أعلاه للسنة ما يلي:

شركة الإسكندرية للحاويات والشحن		بوابة شرق إفريقيا ليمتد		شركة نواتوم القايزة اس.ال.يو.		محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.		أرامكس ش.م.ع.		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
(26,103)	-	(26,103)	(54,400)	(16,158)	(84,475)	(55,885)	(41,219)	(339,487)	(376,238)	إستهلاك وإطفاء
-	14,162	-	-	2,119	12,666	-	-	4,797	6,598	إيرادات فائدة
(42,174)	-	(42,174)	(103,044)	(2,048)	(5,836)	-	(46,679)	(121,015)	(118,640)	مصروف الفائدة

11 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتكون الموجودات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من الاستثمارات الإستراتيجية في الأوراق المالية التي تم تصنيفها بشكل غير قابل للإلغاء كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية للمتاجرة. وبدلاً من ذلك، تم الاحتفاظ بها لأغراض استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل. وبناءً عليه، اختار أعضاء مجلس إدارة المجموعة تصنيف هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يعتقدون أن الاعتراف بالتقلبات قصيرة الأجل في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الأرباح أو الخسائر لن يكون متوافق مع استراتيجية المجموعة في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض طويلة الأجل وتحقيق إمكانات أدائها على المدى الطويل.

تشتمل تفاصيل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في نهاية فترة التقرير ما يلي:

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
2,040,738	-	أوراق مالية مدرجة (1)
58,788	66,573	أوراق دين وأوراق مالية غير مدرجة (2)
2,099,526	66,573	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

12 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة استثمار في أسهم مدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كانت الحركة خلال السنة كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
71,627	36,092	في 1 يناير
-	52,634	إضافات
(15,238)	288	ربح/(خسارة) في القيمة العادلة
(20,297)	-	إستبعاد
36,092	89,014	في 31 ديسمبر

تم الإفصاح عن قياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في إيضاح 36.

13 ذمم إيجار تمويلي مدينة

أبرمت المجموعة ترتيبات إيجار تمويلية كمؤجر للمباني المصنفة سابقا كإستثمارات عقارية. يبلغ متوسط مدة عقود الإيجار التمويلية المبرمة 15 سنة. يتم الاعتراف بالمبالغ من عقود الإيجار بموجب عقد الإيجار التمويلية كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات الإيجار التمويلية على الفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة المستحق فيما يتعلق بعقود الإيجار.

11 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (يتبع)

(1) خلال سنة 2022، قامت الشركة الأم للمجموعة، شركة أبوظبي التنموية القابضة بتحويل 10% من حصة حقوق الملكية في شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع ("إن إم دي سي") كمساهمة المساهم دون مقابل. اعترفت المجموعة بالحصة المحولة كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتم تسجيلها بالقيمة العادلة للأوراق المالية في تاريخ الاستحواذ. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة باستبعاد جميع استثماراتها في شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع ("إن إم دي سي") مقابل بدل بمبلغ 1,6 مليار درهم.

(2) تحتفظ المجموعة بنسبة 10% من حقوق الملكية في سي اس بي أبوظبي تيرمينال ذ.م.م، وهي شركة تعمل في تشغيل محطات الحاويات من ميناء خليفة.

(3) خلال سنة 2025، استلمت المجموعة إيرادات توزيعات أرباح بمبلغ 68,4 مليون درهم (2024: 257 مليون درهم) من شركة إن إم دي سي.

إن الحركة في رصيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
2,518,539	2,099,526	في 1 يناير
-	(1,600,000)	إستبعاد
(419,100)	(431,614)	التغيير في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر
87	(1,339)	حركة أخرى
2,099,526	66,573	في 31 ديسمبر

تم الإفصاح عن منهجية التقييم لهذه الاستثمارات في إيضاح 36.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

13 ذمم إيجار تمويلي مدينة (يتبع)

فيما يلي الحركة في ذمم الإيجار التمويلي المدينة:

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
-	-	في 1 يناير
232,393	-	إضافات خلال السنة
17,312	-	إيرادات تمويل
(25,422)	-	مدفوعات
224,283	-	في 31 ديسمبر

.The maturity analysis of finance lease receivable is presented below

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
25,421	-	تحليل الاستحقاق:
25,421	-	السنة الأولى
25,421	-	السنة الثانية
25,421	-	السنة الثالثة
25,421	-	السنة الرابعة
29,235	-	السنة الخامسة
285,026	-	وما بعدها
415,945	-	الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار
(191,662)	-	ينزل: إيرادات تمويلية غير محققة
224,283	-	صافي الاستثمار من عقود الإيجار التمويلية

فيما يلي التصنيف المتداول وغير المتداول لذمم إيجار تمويلية مدينة:

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
24,194	-	متداولة
200,089	-	غير متداولة
224,283	-	

14 ذمم مدينة تجارية وأخرى

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
3,191,354	2,938,789	جزء غير متداول
(141,436)	(132,384)	إيجارات مدينة لم يصدر بها فواتير
86,620	30,755	ينزل: مخصص خسارة
224,790	162,296	ذمم مدينة أخرى
		قرض إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 1 و 2)
3,361,328	2,999,456	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

14 ذمم مدينة تجارية وأخرى (يتبع)

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	جزء متداول
		ذمم مدينة تجارية
3,770,963	5,260,545	مستحق من جهات ذات علاقة (إيضاح 32)
1,052,616	1,087,059	إيجارات مدينة لم يصدر بها فواتير
5,416	3,214	قرض إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 1 و 2)
16,667	23,749	إيرادات مستحقة
1,650,158	1,035,256	
6,495,820	7,409,823	بنزل: مخصص خسارة
(714,857)	(822,746)	
5,780,963	6,587,077	ذمم مدينة من مشروع جي آر إي (إيضاح 5)
589,439	589,439	ضريبة مدينة
39,703	200,132	ذمم موظفين مدينة
44,296	51,211	ذمم مدينة أخرى
864,929	333,784	
7,319,330	7,761,643	

(1) بموجب الاتفاقية ("الاتفاقية") بتاريخ 1 سبتمبر 2023 التي تم إبرامها بين محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م، شركة زميلة للمجموعة ("المقترض") ومحطات سي إم إيه وشركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع.، (يشار إليهم معاً "بالمقرضين")، سيقوم المقترض بجمع تمويل من المقرضين بمبلغ إجمالي قدره 48,8 مليون دولار أمريكي مقسم بين 14,6 مليون دولار أمريكي من شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع. و 34,2 مليون دولار أمريكي من محطات سي إم إيه. خلال السنة، تم صرف مبلغ 57,6 مليون درهم من قبل شركة موانئ أبوظبي ش.م.ع. كما في 31 ديسمبر 2024. يحمل هذا القرض فائدة تبلغ 7,40% سنوياً ويستحق بعد فترة سماح مدتها 18 شهراً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

(2) بموجب اتفاقية ("الاتفاقية") المبرمة بين بوابة شرق إفريقيا ليمتد، شركة زميلة للمجموعة ("المقترض") وشركة موانئ أبوظبي ش.م.ع. ("المقرض")، منح المقرض قرضين للمقترض من أجل تمويل متطلبات تشغيل المقترض وهما كما يلي:

- 10,5 مليون دولار أمريكي (38,5 مليون درهم) والتي يتم سدادها خلال سنتين، بفائدة 9,36% سنوياً.
- 22,6 مليون دولار أمريكي (82,9 مليون درهم) والتي يتم سدادها على مدى 5 سنوات، بفائدة 9,36% سنوياً.

إن معدل فترة الائتمان على تقديم الخدمات هو من 60-90 يوم. لا يتم تحميل فوائد على الذمم المدينة التجارية القائمة.

تقوم المجموعة دائماً بقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة التجارية، مستحق من جهات ذات علاقة، إيرادات مستحقة وذمم مدينة لم يصدر بها فواتير بمبلغ يساوي قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة باستخدام مصفوفة مخصص بالرجوع إلى خبرة التخلف عن السداد للمدين وتحليل للمركز المالي الحالي للمدين، ويتم تعديلهما بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة للمجالات التي يعمل فيها المدينون وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك توقعات الأوضاع في تاريخ التقرير. قامت المجموعة بالاعتراف بمخصص خسارة بنسبة 100% مقابل أرصدة المتعاملين الفردية المحددة على أنها منخفضة القيمة الائتمانية بالكامل وغير قابلة للإسترداد.

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة التجارية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا يوجد احتمال واقعي للإسترداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب 95 مليون درهم (2024: 186 مليون درهم) خاضعة لأنشطة التنفيذ. قامت المجموعة بتكوين مخصصات انخفاض القيمة بشكل كامل لهذه الذمم المدينة التجارية في السنوات السابقة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

14 ذمم مدينة تجارية وأخرى (يتبع)

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم المدينة التجارية بناءً على مصفوفة مخصص المجموعة. نظراً لأن خبرة خسارة الائتمان التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماط مختلفة بشكل جوهري للخسارة لمختلف قطاعات المتعاملين، فإنه لا يتم تمييز مخصص الخسارة الذي يستند على حالة الاستحقاق المتأخر السداد بين مختلف قاعدة المتعاملين للمجموعة.

المجموع ألف درهم	مقيمة بشكل فردي ألف درهم	أكثر من 365 يوم ألف درهم	365-271 يوم ألف درهم	270-181 يوم ألف درهم	180-91 يوم ألف درهم	90-0 يوم ألف درهم	لم تتجاوز فترة استحقاقها ألف درهم	
5,260,545	678,690	214,091	102,161	202,832	843,450	1,154,066	2,065,255	31 ديسمبر 2025
		%15.70	%5.50	%4.90	%3.99	%2.47	%1.58	مجموع إجمالي القيمة المدرجة
822,746	678,690	33,612	5,619	9,939	33,645	28,533	32,708	معدل خسارة الائتمان المتوقعة (المتوسط)
								خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني
3,770,963	617,710	284,024	153,297	248,763	358,431	810,543	1,298,195	31 ديسمبر 2024
		%14.53	%6.58	%5.64	%2.94	%1.13	%0.93	مجموع إجمالي القيمة المدرجة
714,857	617,710	41,260	10,093	14,018	10,527	9,165	12,084	معدل خسارة الائتمان المتوقعة (المتوسط)
								خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى:

المجموع ألف درهم	المقيمة بشكل فردي ألف درهم	المقيمة بشكل جماعي ألف درهم	
817,529	621,245	196,284	في 1 يناير 2024
186,071	182,521	3,550	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(185,934)	(185,934)	-	مبالغ مشطوبة
29,575	29,575	-	فروقات صرف عملات أجنبية
847,241	647,407	199,834	في 1 يناير 2025
212,479	164,849	47,630	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(95,317)	(95,317)	-	مبالغ مشطوبة
(221)	881	(1,102)	فروقات صرف عملات أجنبية
964,182	717,820	246,362	في 31 ديسمبر 2025

من إجمالي مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى، يتعلق مبلغ 141 مليون درهم (2024: 132 مليون درهم) بذمم إيجار لم يتم إصدار فواتير بها والإيرادات المستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

15 مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
-	4,512	الجزء غير المتداول
13,765	-	سلف للموردين والمقاولين
13,765	4,512	مصاريف مدفوعة مقدماً
436,045	634,133	الجزء المتداول
353,023	396,182	دفعات مقدمة للموردين والمقاولين
789,068	1,030,315	مصاريف مدفوعة مقدماً

16 مخزون

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
94,610	143,767	قطع غيار
-	107,224	أراضي ومستودعات محتفظ بها للبيع
103,020	85,323	وقود
-	15,267	أخرى
(16,790)	(20,444)	ناقصاً: مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة
180,840	331,137	

بلغت تكلفة المخزون المعترف به كمصاريف خلال السنة 708,8 مليون درهم (2024: 34,6 مليون درهم).

فيما يلي الحركة في مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
11,670	16,790	في 1 يناير
5,120	3,654	محمل خلال السنة (إيضاح 1/29)
16,790	20,444	في 31 ديسمبر

17 وديعة لأجل ونقد وأرصدة لدى البنوك

تتكون الوديعة لأجل مما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
50,000	50,000	الجزء غير المتداول
-	11,281	وديعة لأجل بتواريخ إستحقاق لأكثر من سنة
50,000	61,281	النقد المقيّد

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد ومرادفات النقد مما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
2,496,363	1,737,301	الجزء المتداول
18,580	88,933	نقد لدى البنوك
260,391	949,798	نقد في الصندوق
2,775,334	2,776,032	ودائع قصيرة الأجل
(26,495)	(3,025)	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	(61,333)	ناقصاً: ودائع قصيرة الأجل بتواريخ إستحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر
2,748,839	2,711,674	ناقصاً: نقد مقيّد
		النقد ومرادفات النقد

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

17 وديعة لأجل ونقد وأرصدة لدى البنوك (يتبع)

تحمل الودائع الثابتة لدى البنوك متوسط معدل فائدة بنسبة 4,35% - 4,25% (2024: 5,45% - 2,00%) سنوياً.

تحمل الودائع لأجل بتواريخ إستحقاق لأكثر من سنة معدل فائدة بنسبة 2% سنوياً.

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة بسبب التخلف عن السداد حيث أن هذه البنوك تخضع لرقابة عالية من قبل البنوك المركزية في الدول ذات العلاقة. وفقاً لذلك، تقوم إدارة المجموعة بتقدير مخصص الخسارة على الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير بمبلغ يعادل خسارة الأئتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً. لم يتجاوز أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير استحقاق السداد، ومع الأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة في التخلف عن السداد ومعدلات الأئتمان الحالية للبنك، قامت إدارة المجموعة بتقييم عدم وجود انخفاض في القيمة، وبالتالي لم تسجل أي مخصصات خسارة على هذه الأرصدة.

18 ضريبة الدخل

1/18 مصروف ضريبة الدخل

يتم احتساب مصروف ضريبة الدخل بناءً على الربح الخاضع للضريبة المقدر للفترة ومعدلات الضريبة المعمول بها في كل ولاية قضائية. وتشمل المكونات الرئيسية لمصاريف ضريبة الدخل في بيان الربح أو الخسارة الموحد ما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		ضريبة الدخل الحالية:
287,523	254,808	ضريبة الدخل الحالية المحملة
5,775	10,611	الركيزة الثانية
-	(24,370)	تعديلات متعلقة بالفترات السابقة
293,298	241,049	
		ضريبة الدخل المؤجلة:
(29,243)	(38,017)	المتعلقة بإنشاء وعكس الفروق المؤقتة من الشركات التابعة الأجنبية
-	24	تعديلات متعلقة بالفترات السابقة
(29,243)	(37,993)	
264,055	203,056	مصروف ضريبة الدخل معترف بها في بيان الربح أو الخسارة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

18 ضريبة الدخل (يتبع)

فيما يلي أسباب الفرق بين مصروف الضريبة الفعلية للسنة والمعدل القياسي لضريبة دخل الشركات المطبقة على أرباح السنة:

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
2,274,058	2,042,076	ربح السنة قبل الضريبة
204,665	183,787	الضريبة بمعدل ضريبة الدخل القانونية الفعلية 9% (2024: 9%)
(24,371)	753	التأثير الضريبي للفرق:
9,206	-	تعديلات السنوات السابقة
-	30,688	مصاريف غير قابلة للخصم
(35,337)	(45,469)	المصاريف غير المسموح بها والتعديلات الأخرى
-	94,296	الدخل المُعفى
48,893	-	تأثير معدلات الضرائب المختلفة في الولايات القضائية الأخرى (فرق المعدل)
-	-	تأثير معدلات الضريبة المختلفة في الولايات القضائية الأخرى
203,056	264,055	مصروف ضريبة الدخل
		بالإضافة إلى المبلغ المحمل على الربح أو الخسارة، تم الاعتراف بالمبالغ التالية المتعلقة بالضريبة في الدخل الشامل الأخر
2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
(63,756)	-	ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
		صافي خسارة القيمة العادلة على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(1,978)	-	ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
		خسارة القيمة العادلة الناتجة على أدوات التحوط خلال الفترة
(65,734)	-	مصروف ضريبة الدخل المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

2/18 موجودات/مطلوبات الضريبة المؤجلة

تقوم المجموعة بالإعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبة الدخل المؤجلة عن الفروقات المؤقتة بين القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات وقواعدها الضريبية. يتم مقاصة موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل المؤجلة عندما تتعلق بضريبة الدخل المفروضة من نفس الجهة ويكون للمجموعة حق قانوني قابل للتنفيذ في تسوية أرصدة الضريبة الحالية.

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
77,855	38,809	موجودات الضريبة المؤجلة
-	200	في يناير
		استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)
(40,777)	35,421	متعلقة بخسارة الضريبة المستقبلية غير المستخدمة والمصاريف القابلة للخصم المستقبلية
9,506	3,425	حركة أخرى
46,584	77,855	في 31 ديسمبر
2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
361,819	440,292	مطلوبات الضريبة المؤجلة
23,227	1,136	- إستثمارات عقارية
5,014	27,025	- ممتلكات وآلات ومعدات
33,358	6,887	- موجودات غير ملموسة والشهرة
		- أخرى
423,418	475,340	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

18 ضريبة الدخل (يتبع)

فيما يلي الحركة في مطلوبات الضريبة المؤجلة:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
232,725	475,340	في 1 يناير
236,530	-	استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)
6,178	(63,447)	متعلقة بإنشاء وعكس الفروق المؤقتة من العمليات الأجنبية
(93)	11,525	حركة أخرى
475,340	423,418	في 31 ديسمبر

3/18 موجودات / مطلوبات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها

تم الاعتراف بجميع الموجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة التي تستوفي معايير الاعتراف خلال الفترة. لا توجد أرصدة ضريبية مؤجلة غير معترف بها ناتجة عن عدم اليقين بشأن إمكانية استردادها في المستقبل القريب.

4/18 ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة والركيزة الثانية

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن فرض ضريبة على الشركات والأعمال لتطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. إن الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 375,000 درهم يخضع لمعدل 0%، وأن الدخل الذي يتجاوز هذا الحد يخضع لضريبة بمعدل 9%. يُعتبر القانون نافذاً بشكل جوهري لأغراض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يقع مقر المجموعة الرئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتندرج ضمن نطاق إطار العمل الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) الركيزة الثانية لقواعد مكافحة تآكل القاعدة العالمية ("قواعد GloBE")، مع تطبيق التشريعات ذات الصلة بشكل جوهري في ثلاث وعشرين ولاية قضائية تعمل فيها المجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

قامت المجموعة بإجراء تقييم مبدئي للتعرض المتوقع لضريبة الدخل وفق الركيزة الثانية في هذه الدول وأخذت بالإعتبار الإعفاءات المقدمة في إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل الملاذات الآمنة المؤقتة للتقارير على أساس كل دولة (TCSH). تتوقع المجموعة تحقيق إعفاء الملاذات الآمنة المؤقتة للتقارير على أساس كل دولة في غالبية الولايات القضائية ذات الصلة.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، اعترفت المجموعة بمصروف ضريبة حالية بمبلغ 10,6 مليون درهم متعلق بالركيزة الثانية. تماشياً مع الإعفاء المؤقت الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية في مايو 2023، لم تقم المجموعة بالاعتراف أو الإفصاح عن موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة متعلقة بالركيزة الثانية.

تواصل المجموعة مراقبة النشاط التشريعي والتأثير المحتمل للركيزة الثانية على أدائها المالي المستقبلي.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

19 رأس المال

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع 5,090,000 سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم (2024: 5,090,000 سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم)
5,090,000	5,090,000	

ستبقى شركة أبوظبي التنموية القابضة المساهم الأكبر بحصة ملكية تبلغ 75,42% في رأس مال الشركة.

أسهم الخزينة وخيارات الشراء

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	في 1 يناير إضافات خلال السنة خيارات الشراء عند استحواد شركة تابعة (إيضاح 37) في 31 ديسمبر
12,098	161,322	
2,428	4,893	
146,796	-	
161,322	166,215	

أسهم الخزينة المستحوذة عند الاندماج مع شركة الإسكان الجماعي ذ.م.م

في سنة 2023، استحوذت الشركة على 2,107,500 من الأسهم العادية الخاصة بها من خلال الاستحواذ على شركة الإسكان الجماعي (حيث كانت تمتلكها شركة الإسكان الجماعي في وقت المعاملة) بقيمة إجمالية بمبلغ 12,098 ألف درهم. إن هذه الأسهم محتفظ بها كأسهم خزينة كما في 31 ديسمبر 2024 و2025.

مزود خدمة السيولة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تعاقدت المجموعة مع صانع سوق مرخص من طرف ثالث يقدم خدمات توفير السيولة، لوضع أوامر شراء وبيع لأسهم المجموعة بهدف تخفيض فروق أسعار العرض/الطلب وكذلك تخفيض تقلبات الأسعار والحجم. في 31 ديسمبر 2025، احتفظ صانع السوق بـ 7,320,322 (31 ديسمبر 2024: 2,428,236) من أسهم المجموعة نيابة عن المجموعة بالقيمة الاسمية وسجل القسط المدفوع بالإضافة إلى القيمة الاسمية كإحتياطي لأسهم الخزينة بمبلغ 31 مليون درهم (31 ديسمبر 2024: 10 مليون درهم)، والذي تم تصنيفه ضمن حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2025. بلغ الرصيد المبدئي الذي تم تحويله إلى مزود السيولة 38 مليون درهم، وبلغ الرصيد المستحق كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 0,4 مليون درهم (31 ديسمبر 2024: 25 مليون درهم).

إحتياطي أسهم حوافز الموظفين

تقوم المجموعة بإدارة برنامج حوافز أسهم الموظفين. وبموجب هذا البرنامج، يتم منح بعض الموظفين أسهم في المجموعة عند استيفاء شروط الاستحقاق. تم الإستحواذ والإحتفاظ بهذه الأسهم من قبل مجموعة موانئ أبوظبي حتى يتم استيفاء شروط الاستحقاق. في هذا الصدد، استحوذت المجموعة على 5,2 مليون سهم مقابل 26,1 مليون درهم. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت مصاريف برنامج حوافز أسهم الموظفين المتراكمة المسجلة 7 مليون درهم (31 ديسمبر 2024: 15,1 مليون درهم).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يمثل احتياطي تحوط التدفقات النقدية المبلغ المتراكم للمكاسب والخسائر على أدوات التحوط التي تعتبر فعالة في تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المؤجلة المتراكمة على أداة التحوط في الربح أو الخسارة فقط عندما تؤثر معاملة التحوط على الربح أو الخسارة، أو يتم إدراجها مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة المدرجة الأخرى للبنود غير المالية المتحوط لها (التعديل الأساسي).

20 (د) احتياطي اندماج

في 1 يونيو 2020، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القانون رقم (16) لسنة 2020. وفقاً للقانون، تم حل المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في إمارة أبوظبي ("زونزكوروب") وتم تحويل كافة موجوداتها وحقوقها والتزاماتها إلى مجموعة موانئ أبوظبي من الشركة الأم المباشرة، شركة أبوظبي للتنمية القابضة ش.م.ع.

عملت زونزكوروب بشكل أساسي في تأجير المباني السكنية والأراضي الصناعية في المدينة الصناعية في أبوظبي ومدينة العين الصناعية وتوفير خدمات العمالة الأجنبية. بدأت زونزكوروب أنشطتها التجارية اعتباراً من 1 أكتوبر 2004.

وفقاً للقانون المعمول به، ستقوم المجموعة بإنشاء وتملك وتخطيط وإدارة وتشغيل مناطق اقتصادية، بالإضافة إلى تطوير بنيتها التحتية، وتقديم الخدمات التي تتطلبها المنشآت أو الشركات لممارسة أنشطتها في المناطق الاقتصادية، بالتعاون مع السلطات ذات الصلة. كما يجب أن تزود المناطق الاقتصادية بالدعم الفني والإداري واللوجستي والتكنولوجي.

20 احتياطيّات 20 (أ) إحتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وبما يتماشى مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، يتوجب على الشركة سنوياً تحويل إلى حساب احتياطي قانوني مبلغ يعادل 10% من الأرباح السنوية، حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس مال الشركة.

17 (ب) احتياطي توزيع الموجودات

وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم (108) لسنة 2015، يجب أن على المجموعة أن تتحمل تكلفة بناء بعض موجودات المنشآت الحكومية ذات الصلة دون طلب أو الحصول على أي أموال من حكومة أبوظبي. ستقوم حكومة أبوظبي بتعويض المجموعة من خلال خصم تكلفة موجودات المنشآت الحكومية ذات الصلة من توزيعات الأرباح المستقبلية التي سيتم الإعلان عنها سنوياً.

20 (ج) احتياطي تحوط التدفقات النقدية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	36,757	43,964
مكسب ناتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط خلال السنة	8,625	(7,207)
الرصيد في 31 ديسمبر	45,382	36,757

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

20 احتياطات (يتبع)

وفقاً للسياسة، قامت المجموعة باحتساب الاستحواذ على زونكوروب بالقيمة الدفترية، واختيار المحاسبة بأثر رجعي، مما أدى إلى إعادة بيان الأرصدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. خلال سنة 2020، تم إجراء تعديل على احتياطي الاندماج ليعكس أي فرق بين البدل المدفوع مقابل الاستحواذ على زونكوروب وصافي رأس مالها. تم تسجيل تعديل البدل في الفترة التي حدثت فيها المعاملة؛ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

21 منح حكومية مؤجلة

اعترفت المجموعة بالعديد من المنح المقدمة من حكومة أبوظبي كما هو مبين أدناه:

1. خلال السنوات السابقة، منحت حكومة أبوظبي للمجموعة موجودات غير نقدية تتكون من أرض في الطويلة ومبنى المركز الرئيسي والأثاث والتجهيزات والمستودعات والموانئ التجارية وأصول الموانئ الأخرى في أبوظبي. يتم الاعتراف بهذه المنح الحكومية غير النقدية بقيمة إسمية بمبلغ 1 درهم.

يتم تصنيف المستودعات الممنوحة وأجزاء من مباني المكاتب المحتفظ بها لتحقيق إيرادات الإيجار كاستثمارات عقارية (إيضاح 6). أما بقية الموجودات الممنوحة فهي إما محتفظ بها لاستعمال المجموعة أو قيد التطوير من أجل استعمال المجموعة في المستقبل، وبالتالي يتم تصنيفها كمتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5).

2. في 13 ديسمبر 2011، وافق المجلس التنفيذي على تمويل إضافي للمجموعة كتعويض عن بعض الموجودات التي تم إنشاؤها من قبل المجموعة، وفي ديسمبر 2013 وقعت المجموعة اتفاقية مع حكومة أبوظبي، من خلال دائرة المالية - أبوظبي فيما يتعلق بتلك الموجودات. إن الشروط الهامة للاتفاقية هي كما يلي:

- قامت دائرة المالية بتسديد تكلفة إنشاء الموجودات للمجموعة بمبلغ 6 مليار درهم. تم تقديم مبلغ 5 مليار درهم من هذا المبلغ كقرض تم التنازل عنه لاحقاً من قبل دائرة المالية، إلى جانب كافة الفوائد المستحقة؛
- كجزء من اتفاقية التسوية، استلمت المجموعة مبلغ 1 مليار درهم خلال سنة 2013؛
- منحت دائرة المالية المجموعة الاستحواذ والاستفادة من الموجودات بشكل دائم بموجب الاتفاقية؛ و
- تتمتع موانئ أبوظبي بحق دائم في:
- تطوير أو تغيير أو تعديل أو إنشاء أو التعامل مع الموجودات حسبما تراه مناسب؛ و
- إدارة واستخدام والاستفادة من الموجودات وفقاً لنظامها الأساسي والمرسوم.

قامت الإدارة بتقييم الاتفاقية مع دائرة المالية واستنتجت إلى أنها تمثل منحة حكومية نقدية. على هذا النحو، تم الاعتراف بمنحة حكومية بمبلغ 6 مليار درهم في بيان المركز المالي الموحد.

3. خلال سنة 2020، استلمت المجموعة منح بمبلغ 322,9 مليون درهم تتعلق بإنشاء الموجودات ذات العلاقة بكوفيد - 19 والتي تشمل بشكل أساسي مخزن التبريد والبنية التحتية لرازين.

4. بالإضافة إلى تحويل موجودات ومطلوبات شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة إلى المجموعة خلال سنة 2019، اعترفت المجموعة بمنحة حكومية بمبلغ 223,8 مليون درهم. كانت هناك إضافات أخرى بمبلغ 362,6 مليون درهم خلال سنة 2019. وتضمن الرصيد الختامي البالغ 498,5 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 بشكل رئيسي منحة بمبلغ 221,3 مليون درهم تم استلامها من مساندة ومبلغ 90,3 مليون درهم من المجلس التنفيذي ومبلغ 186,8 مليون درهم من دائرة المالية لمشاريع محددة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

21 منح حكومية مؤجلة (يتبع)

5. خلال سنة 2022، استلمت المجموعة منح نقدية بمبلغ 21,6 مليون درهم من الشركة الأم ومبلغ 300,3 مليون درهم من دائرة المالية بهدف تمويل إنشاء بعض المشاريع الرأسمالية للمجموعة.
6. خلال سنة 2022، قامت المجموعة بإنشاء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بلغ مجموعها 500 مليون درهم. يتم تمويل الموجودات التي تم تطويرها من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن بند الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) ودفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة السابقة، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الموجودات، وبالتالي تم تحويل هذه الموجودات إلى "الممتلكات والآلات والمعدات" من الذمم المدينة و "المنح الحكومية المؤجلة" (إيضاح 18) ومن "دفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة" (إيضاح 23) على التوالي.
7. حصلت المجموعة على منحة بمبلغ 121 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لبناء مرافق الثروة الحيوانية في موانئ خليفة من هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية. علاوة على ذلك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تم الحصول على منحة بقيمة 230,5 مليون درهم (2024: 36,6 مليون درهم) من دائرة البلديات والنقل لرعاية المشاريع التي تنفذها هيئة أبوظبي البحرية.

فيما يلي الحركة في الرصيد:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
6,703,572	6,672,346	في 1 يناير
157,397	244,939	إضافات خلال السنة
(188,623)	(191,470)	مبالغ معترف بها كإيرادات خلال السنة (إيضاح 28)
-	(249,235)	تحويل إلى جهات حكومية ذات علاقة (إيضاح 1)
6,672,346	6,476,580	في 31 ديسمبر

إن التصنيف المتداول وغير المتداول للمنح الحكومية المؤجلة هو كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
188,479	176,475	مطلوبات متداولة
6,483,867	6,300,105	مطلوبات غير متداولة
6,672,346	6,476,580	

(1) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بتحويل بعض الموجودات بقيمة 318 مليون درهم تم تمويلها من خلال منحه تم استلامها من الحكومة. ونتيجة لذلك، تم شطب القيمة المدرجة للموجودات ذات الصلة والرصيد المقابل للمنحة الحكومية غير المطفأة بمبلغ 249 مليون درهم. لا توجد أي التزامات أخرى متبقية فيما يتعلق بهذه الموجودات أو المنحة المرتبطة بها بعد تحويلها إلى الحكومة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

22 مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين

فيما يلي الحركة في الرصيد:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
2,406,949	2,397,069	في 1 يناير
245,678	234,346	فائدة محملة للسنة (إيضاح 30)
(255,558)	(254,993)	تسديدات خلال السنة
2,397,069	2,376,422	في 31 ديسمبر

إن التصنيف المتداول وغير المتداول على المستحقات لشركات المشروع هو كما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
293,663	301,074	مطلوبات متداولة
2,103,406	2,075,348	مطلوبات غير متداولة
2,397,069	2,376,422	

تمثل المبالغ المستحقة لشركات المشروع المملوكة من قبل صندوق زون كورب للبنية التحتية المبالغ المستحقة الدفع مقابل تكاليف إنشاء المدينة الصناعية بأبوظبي بتوسعة المرحلة 1 ("إيكاد 2"). توسعة مدينة أبوظبي الصناعية توسعة المرحلة 2 ("إيكاد 3"). مدينة العين الصناعية ومحطة معالجة النفايات الصناعية وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع إيكاد 2 ليمتد ذ.م.م وإيكاد 3 ليمتد ذ.م.م ومشروع مدينة العين الصناعية ذ.م.م وإيكاد لخدمات معالجة النفايات الصناعية ذ.م.م على التوالي ("شركات المشروع").

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
180,623	223,952	في 1 يناير
15,846	-	تحويل من خلال إندماج الأعمال (إيضاح 37)
43,902	57,008	محمل للسنة
(16,419)	(25,570)	دفعات خلال السنة
223,952	255,390	في 31 ديسمبر

23 مستحقات لشركات المشروع

يتعلق الرصيد المستحق بالمشاريع التالية:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
1,028,893	1,001,421	مدينة أبوظبي الصناعية (إيكاد 3)
790,501	799,026	مدينة أبوظبي الصناعية (إيكاد 2)
348,936	355,177	مدينة العين الصناعية
228,739	220,798	مصنع معالجة المخلفات الصناعية
2,397,069	2,376,422	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

23 مستحقات لشركات المشروع (يتبع)

تلزم الاتفاقيات شركات المشروع بما يلي:

- تصميم وتطوير وإنشاء آيكاد 2 وإيكاد 3 ومدينة العين الصناعية ومحطة معالجة النفايات الصناعية؛
- تشغيل وصيانة محطة معالجة النفايات الصناعية؛ و
- تمويل المشاريع من خلال الحصول على قروض بنكية أو أموال أخرى

وفقاً للاتفاقيات المعاد بيانها لآيكاد 2 وآيكاد 3 وأمر التغيير لـ محطة معالجة النفايات الصناعية زونز كورب تم إعفاء شركات المشروع من الالتزام بتشغيل وصيانة المدن الصناعية.

تعكس تكلفة التمويل البالغة 234,3 مليون درهم (2024: 245,6 مليون درهم) الفائدة الفعلية بنسبة 9%-11% (2024: 12%-9%) على المبالغ المستحقة لشركات المشروع. حصلت شركات المشروع على قروض من أحد البنوك لتمويل إنشاء المشاريع المذكورة أعلاه.

وفقاً لشروط الاتفاقيات، يتوجب على المجموعة سداد مدفوعات لشركات المشروع عن كل شهر تعاقدي، والتي تستمر خلال فترة الاتفاقيات على النحو التالي:

تاريخ البدء	تاريخ الاستحقاق	
26 أكتوبر 2007	25 أكتوبر 2037	مدينة أبوظبي الصناعية (إيكاد 3)
14 فبراير 2008	13 فبراير 2038	مدينة أبوظبي الصناعية (إيكاد 2)
26 أكتوبر 2009	25 أكتوبر 2039	مدينة العين الصناعية
26 فبراير 2009	25 فبراير 2039	محطة معالجة النفايات الصناعية

يتم قياس المستحقات لشركات المشروع وفقاً لطريقة التكلفة المطفأة، حيث تقارب القيمة العادلة قيمتها الحالية.

24 سندات دائنة

أصدرت الشركة سندات غير مضمونة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لمدة 10 سنوات ("السندات") بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل، والذي تم إدراجه بشكل مشترك في بورصة لندن وسوق أبوظبي للأوراق المالية. تستحق السندات في 6 مايو 2031 وتحمل كوبون بنسبة 2,5% سنوياً. سيتم استخدام العائدات للأغراض العامة للشركة وإعادة تمويل الديون. تم اكتمال الاكتتاب في 6 مايو 2021 واستلمت المجموعة مبلغ 979,2 مليون دولار أمريكي (3,579,2 مليون درهم). تبلغ القيمة الاسمية للسند 1,000 مليون دولار أمريكي (3,673,5 مليون درهم) وتم إصدارها بسعر أقل من القيمة الاسمية مما أدى إلى انخفاض صافي العائدات بمبلغ 20,8 مليون دولار أمريكي (76,3 مليون درهم).

بلغت القيمة العادلة للسندات الدائنة كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 901,2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 3,309 مليون درهم (2024: 860,3 مليون دولار أمريكي ومبلغ 3,159 مليون درهم).

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت تكلفة المعاملات المدفوعة مقدماً للسندات غير المطفأة 12,4 مليون درهم (2024: 13,9 مليون درهم) وبلغ الخصم غير المطفأ 43,8 مليون درهم (2024: 51,2 مليون درهم).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

25 قروض بنكية

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
غير متداول		
تسهيلات قرض (1)	5,457,715	-
قروض لأجل (2)	9,806,113	10,066,941
	15,263,828	10,066,941
متداول		
تسهيلات قرض (1)	3,609	3,680,550
الجزء المتداول لقروض لأجل	209,114	478,828
	212,723	4,159,378
مجموع القروض البنكية	15,476,551	14,226,319

(1) تسهيلات القرض

خلال سنة 2021، حصلت المجموعة على تسهيلات ائتمانية متجددة أولية غير مضمونة بحد ائتماني يبلغ 1,000 مليون دولار أمريكي (3,673.5 مليون درهم) من مجموعة من البنوك المحلية والدولية. كان الهدف من هذا التسهيل هو تمويل النفقات الرأسمالية والأغراض العامة للشركة.

خلال السنة، سددت المجموعة كامل التسهيل الائتماني القديم من خلال إبرام تسهيل ائتماني متجدد ذات أولوية غير مضمون ("التسهيل الائتماني المتجدد الجديد") بمبلغ 2,125 مليار دولار أمريكي، مقسمة بين الشريحة أ (900 مليون دولار أمريكي) والشريحة ب (4,5 مليار درهم)، من تحالف يضم 18 بنكاً دولياً وإقليمياً بتاريخ استحقاق لثلاث سنوات ويمكن تمديدتها إلى خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، نجحت المجموعة في تمديد هذا التسهيل لفترة إضافية تبلغ سنة واحدة. يتميز التسهيل الائتماني المتجدد الجديد بهيكل قائم على الاستخدام، حيث يشمل احتساب سعر الفائدة الهامش الأساسي وهامش الاستخدام وسعر الفائدة القياسي (إيبور/سوفر).

(2) قروض لأجل

تشمل القيمة المدرجة للقروض على تسهيلات ائتمانية مضمونة وغير مضمونة ومتجددة. تم الحصول على هذه القروض، التي تحمل أسعار فائدة متغيرة، في المقام الأول من خلال ترتيبات مع مجموعة من البنوك والاستحواذ على الشركات التابعة. تشمل أغراض هذه القروض تمويل النفقات الرأسمالية، واستحواذ الاستثمارات، وتسوية ترتيبات التمويل الأخرى، والأغراض العامة للشركات. في سنة 2024، حصلت المجموعة على تسهيلات جديدة بمبلغ 10,2 مليار درهم، منها 9,18 مليار درهم تم تسديده بالكامل لتسديد تسهيلات قائمة بمبلغ 8,3 مليار درهم.

إن تسوية حركة القروض لأجل مع التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية هي كما يلي:

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
14,226,319	11,505,475	في 1 يناير
7,079,275	12,914,194	سحب قروض خلال السنة
-	222,321	استحواذ من خلال اندماج أعمال (إيضاح 37)
(5,864,055)	(10,407,509)	تسديد قروض خلال السنة
-	180	حركة أخرى
35,012	(8,342)	فروقات صرف عملات أجنبية
15,476,551	14,226,319	في 31 ديسمبر

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

26 ذمم دائنة تجارية وأخرى

	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
الجزء غير المتداول		
إيرادات مؤجلة	611,354	523,110
تأمينات المتعاملين	220,525	182,368
ذمم دائنة أخرى	232,398	72,065
إلتزام امتياز	194,002	231,935
بدل الشراء مستحق الدفع	-	7,828
	1,258,279	1,017,306
الجزء المتداول		
مصاريف مستحقة وتكاليف متعلقة بالإشاءات	2,728,217	2,821,448
مقاولين وموردين دائنين	2,304,075	1,392,067
إيرادات مؤجلة	460,886	680,757
سلفيات متعاملين	582,062	477,252
مستحق إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 32)	83,385	77,350
محتجزات دائنة	50,385	49,907
ذمم دائنة أخرى	842,579	619,923
إلتزامات مالية مؤجلة	12,931	11,423
خصومات وحسومات دائنة	131,277	191,957
بدل الشراء مستحق الدفع	39,887	33,334
ضريبة القيمة المضافة المستحقة	126,320	-
	7,362,004	6,355,418

يبلغ متوسط فترة الائتمان 60 يوماً. تقوم المجموعة بتطبيق سياسات إدارة المخاطر المالية بغرض ضمان سداد كافة الذمم الدائنة خلال فترة الائتمان.

27 إيرادات

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع المتعاملين لنقل البضائع والخدمات مع مرور الوقت وفي زمن محدد، كما تعترف المجموعة أيضاً بإيرادات عقود الإيجار من ممتلكاتها في القطاعات الرئيسية التالية. يتوافق هذا الإفصاح مع معلومات دخل الإيرادات والإيجارات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 (إيضاح 34).

2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	
10,531,301	8,117,100	القطاع البحري والشحن (أ)
2,793,458	1,923,331	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (ب)
2,678,996	2,211,869	قطاع الموانئ (ج)
4,375,149	4,658,290	القطاع اللوجستي لوجستية (د)
386,243	375,721	الشركة (هـ)
20,765,147	17,286,311	

- (أ) يشمل القطاع البحري والشحن الإيرادات من عمليات الشحن العالمية والخدمات البحرية والخدمات البحرية الخارجية وتحت سطح البحر وبناء السفن والأحواض الجافة بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالوكالات البحرية.
- (ب) يشمل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الإيرادات من تأجير الأراضي والمستودعات ومبيعات الأراضي والمستودعات، خدمات إسكان العاملين بالإضافة إلى الخدمات والمرافق الدعم.
- (ج) يشمل قطاع الموانئ الإيرادات من الشحن، ورسوم المناولة، وامتيازات المحطات وإيرادات الإيجار، وخدمات الدرجة والرحلات البحرية، وعمليات الموانئ.
- (د) يشمل القطاع اللوجستي الإيرادات من العمليات اللوجستية المختلفة بما في ذلك شحن البضائع عبر المحيطات والجوية، والتخزين، والنقل بالشاحنات، ومناولة البضائع البوليمرية، والخدمات اللوجستية للمشاريع.
- (هـ) تشمل الشركات الإيرادات من مبيعات الحلول الرقمية ورسوم خدمات التكنولوجيا/المنصة والخدمات الاستشارية والخدمات المقدمة بالنيابة عن DMT.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

27 إيرادات (يتبع)

في الجدول التالي، تم تصنيف الإيرادات من العقود مع المتعاملين حسب خطوط الخدمة وتوقيت الاعتراف بالإيرادات.

(أ) تصنيف الإيرادات من العقود مع المتعاملين:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		خدمات محولة في زمن محدد
1,056,285	2,005,298	القطاع البحري والشحن
51,322	55,077	القطاع اللوجستي
1,012,053	807,851	قطاع الموانئ
46,572	634,637	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
161,333	144,283	الشركة
2,327,565	3,647,146	
		خدمات محولة مع مرور الوقت
7,060,814	8,526,003	القطاع البحري والشحن
4,599,353	4,312,946	القطاع اللوجستي
542,441	1,169,778	قطاع الموانئ
296,729	350,921	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
214,386	241,961	الشركة
12,713,723	14,601,609	
15,041,288	18,248,755	إجمالي إيرادات من عقود مع متعاملين

(ب) تصنيف الإيرادات من إيرادات الإيجار:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
1,580,030	1,807,899	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
657,376	701,367	امتيازات وتأجير الموانئ
7,616	7,126	إيرادات إيجار أخرى
2,245,022	2,516,392	

28 تكاليف مباشرة

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
2,060,502	3,065,675	تكاليف تشغيل واستئجار السفن
3,161,860	2,926,167	تكاليف عمليات الشحن
1,163,508	1,440,943	تكلفة القوى العاملة
906,496	1,218,302	تكلفة الوقود
1,066,535	1,116,331	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية (إيضاح 5 و6)
938,138	743,669	تكاليف التخزين والمناولة
488,497	611,987	عمليات الموانئ البحرية والشحن
424,201	581,278	تكلفة تشغيل ناقلة الحاويات من غير السفن
180,648	452,127	تكاليف مباشرة أخرى
-	422,180	الأراضي والأصول المبنية
206,746	471,560	إطفاء حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)
272,544	417,724	تكلفة خدمات
426,697	388,640	تكاليف الإصلاح والصيانة
-	326,202	تكلفة السفن المشتراة للبيع

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

28 تكاليف مباشرة (يتبع)

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
294,254	293,328	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 7)
498,517	210,009	الاستعانة بمصادر خارجية والأيدي العاملة الخارجية
134,339	157,572	استئجار معدات
94,522	136,637	مصاريف تأمين مباشرة
74,159	109,439	رخصة التطبيق وتكلفة الصيانة
34,618	95,763	مستهلكات
33,724	56,933	تكاليف إمتياز
18,507	41,812	تكاليف الصحة والسلامة والبيئة
39,724	27,616	أتعاب استشارات ومهنية
14,307	15,483	تكلفة الأيدي العاملة الخارجية
12,533,043	15,327,377	
(188,623)	(191,470)	ينزل: إطفاء منح حكومية (إيضاح 21)
12,344,420	15,135,907	

29/1 مصاريف عمومية وإدارية

2024	2025	
ألف درهم	ألف درهم	
1,120,389	1,074,041	تكاليف موظفين
232,407	327,836	الاستعانة بمصادر خارجية والأيدي العاملة الخارجية
235,935	246,220	أتعاب استشارات ومهنية
133,029	268,638	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5)
89,556	109,336	مصاريف تكنولوجيا المعلومات
84,530	90,988	مصاريف إدارية
58,298	66,995	مصاريف سفر
17,462	40,005	مصاريف حكومية
36,462	37,866	مصاريف خدمات
22,113	29,821	مصاريف التأمين
18,225	21,218	إدارة المرافق
28,101	16,714	تكاليف الإصلاح والصيانة
5,120	3,654	مخصص مخزون متفادم وبطيء الحركة
26,991	72,810	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
2,108,618	2,406,142	

قامت المجموعة بتقديم مساهمات اجتماعية بمبلغ 711,299 درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 401,898 درهم).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

29/2 تكاليف موظفين

تتضمن تكاليف موظفين المجموعة ما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
2,230,279	2,454,144	رواتب ومكافآت ومزايا أخرى
730,924	537,845	الاستعانة بمصادر خارجية وتكاليف التوظيف
43,902	54,725	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 22)
9,716	6,115	تدريب وتطوير الموظفين
3,014,821	3,052,829	

قدمت المجموعة مساهمات تقاعدية بمبلغ 75,1 مليون درهم (2024: 83,2 مليون درهم) فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي، وفقاً للقانون رقم (2) لسنة 2000 لإمارة أبوظبي.

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
1,662,025	1,650,952	يتم توزيع تكاليف الموظفين إلى:
1,352,796	1,401,877	تكاليف مباشرة
3,014,821	3,052,829	مصاريف عمومية وإدارية

30 تكاليف تمويل

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
840,928	797,510	فائدة على قروض بنكية
245,678	234,346	تكلفة الفائدة الموحدة لشركات المشروع (إيضاح 23)
101,147	101,343	فائدة على سندات دائنة
72,112	85,746	تكلفة تمويل على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 8)
7,466	76,355	تكاليف تمويل أخرى
1,267,331	1,295,300	مجموع مصاريف فائدة
(257,798)	(251,088)	ينزل: مبالغ مدرجة في تكلفة الموجودات المؤهلة (إيضاح 5)
1,009,533	1,044,212	

نشأت تكاليف القروض المدرجة في تكلفة الموجودات المؤهلة خلال السنة على مجمع الافتراض العام ويتم احتسابها من خلال تطبيق معدل رسملة بنسبة 3,62% (2024: 3,62%) على الإنفاق على هذه الموجودات.

31 إيرادات أخرى، صافي

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
62,164	32,362	إيرادات متنوعة
-	32,168	مكسب من إنهاء حقوق الامتياز
(4,565)	9,381	مكسب / (خسارة) ناتجة من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
57,599	73,911	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة

تجري المجموعة خلال المسار الاعتيادي للأعمال معاملات بشروط وأحكام متفق عليها والتي تم تنفيذها وفقاً لشروط تجارية متفق عليها مع منشآت الأعمال أو الأفراد كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24: الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة. تتكون الجهات ذات العلاقة في المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، موظفي الإدارة الرئيسيين ومنشآت الأعمال التي يمتلكون فيها القدرة على السيطرة أو ممارسة تأثير هام على القرارات المالية والتشغيلية.

تم حذف الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركات التابعة لها، وهي جهات ذات علاقة، عند التوحيد ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإفصاح. وتم الإفصاح عن المعاملات والأرصدة مع الجهات ذات العلاقة الأخرى في الإفصاح أدناه.

شروط وأحكام المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

تنشأ الأرصدة مع هذه الجهات ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية المبرمة في سياق العمل الاعتيادي على أسس تجارية بحتة. إن المبالغ المستحقة غير مضمونة وسيتم تسديدها نقدًا، لم يتم تقديم أو استلام أي ضمانات.

تتكون الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد في تاريخ التقرير المالي مما يلي:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		مستحق من جهات ذات علاقة (إيضاح 14):
5,592	6,032	مشاريع مشتركة شركة مرفأ أبوظبي ذ.م.م.
-	8,937	الشركة الأم شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
-	122,410	منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
368,285	349,699	دائرة المالية - أبوظبي
305,910	343,713	دائرة التنمية الاقتصادية
45,681	86,629	شركة بترو أبوظبي الوطنية
63,617	29,002	دائرة البلديات والنقل شركة أبوظبي للبوليمرات المحدودة (بروج)
35,593	27,149	الاتحاد للقطارات
51,724	18,659	شركة الإمارات للصناعات الحديدية ش.م.ع (حديد الإمارات)
77,504	16,074	مجلس توازن
15,696	11,390	رافد للرعاية الصحية ذ.م.م.
83,014	67,365	منشآت أخرى خاضعة لسيطرة حكومة أبوظبي
1,047,024	1,072,090	
1,052,616	1,087,059	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		ذمم إيجار مدينة لم يصدر بها فواتير (إيضاح 14)
		مشروع مشترك
326,979	344,102	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.
		شركة زميلة
14,822	27,521	محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
31,166	37,418	جي 42 لصناعة الأدوية ذ.م.م.
27,342	28,236	شركة الغربية للأنايب ذ.م.م.
25,508	30,095	تو فور 54 منطقة حرة ذ.م.م.
10,121	10,038	الظاهرة للأغذية
6,364	6,576	دوكاب للألمنيوم
6,867	8,738	شركة بترول أبوظبي الوطنية
44,217	63,233	منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي
151,585	184,334	
493,386	555,957	
		قرض إلى جهة ذات علاقة (إيضاح 14)
		محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.
57,571	61,826	بوابة شرق إفريقيا ليمتد
121,392	145,890	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.
-	40,823	
178,963	248,539	

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		إيرادات مستحقة (إيضاح 14)
		الشركة الأم
12,628	2,466	شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
		مشروع مشترك
18,937	17,051	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.
		شركة زميلة
-	23,152	محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
71,380	71,380	دائرة البلديات والنقل
27,613	39,492	شركة بترول أبوظبي الوطنية
9,379	3,711	شرطة أبوظبي
9,167	-	مجلس توازن
85,884	-	دائرة التنمية الاقتصادية
22,135	21,441	منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي
225,558	136,024	
257,123	178,693	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		مستحقات لشركات المشروع (إيضاح 23)
		مشروع مشترك
2,397,069	2,376,422	صندوق زونزكوروب للبنية التحتية
		منح حكومية مؤجلة (إيضاح 21)
		الجهة المسيطرة النهائية
6,496,078	6,339,175	حكومة أبوظبي
		الشركة الأم
176,268	135,768	شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
6,672,346	6,474,943	
		قروض (إيضاح 25)
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
6,104,223	6,527,333	بنك أبوظبي الأول
		مصاريف مستحقة، ودائع المتعاملين ودفعات مقدمة ودمم دائنة أخرى (إيضاح 26)
		مشروع مشترك
12,701	-	شركة أبوظبي للمرافق ذ.م.م.
		الشركة الأم
-	574,493	شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
28,792	25,000	شركة بترول أبوظبي الوطنية
16,723	-	شركة أبوظبي للتوزيع
11,133	15,641	منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي
56,648	40,641	
69,349	615,134	

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة (إيضاح 15)
		مشروع مشترك
15,200	-	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
1,151	2,285	الشركة الوطنية للتأمين الصحي (ضمان)
16,351	2,285	
		نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 17)
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
1,673,628	730,856	بنوك تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي
647,713	654,290	
		إستثمارات في مشاريع مشتركة (إيضاح 9)
		استثمار في شركات زميلة (إيضاح 10)
		مستحق إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 26)
		الشركة الأم
156	209	شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
		مشروع مشترك
20,674	-	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
23,402	23,402	دائرة المالية - أبوظبي
13,967	41,911	صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي
230	-	شركة بترول أبوظبي الوطنية
18,921	17,863	منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي
56,520	83,176	
77,350	83,385	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		معاملات مع مشاريع مشتركة (إيضاح 9)
85,854	64,493	حصة في الربح للسنة
8,673	(2,658)	حصة في (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة
45,011	38,500	توزيعات أرباح مستلمة
		معاملات مع شركات زميلة (إيضاح 10)
24,740	28,108	حصة في الربح للسنة
(8,640)	(10,942)	حصة في الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
17,267	17,742	توزيعات أرباح مستلمة
21,108	1,026,825	إستثمار إضافي شركات زميلة
		مساهمات المالك المستلمة
1,495,467	444,172	الشركة الأم شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
		معاملات متعلقة بالمنح الحكومية (إيضاح 21)
157,397	188,178	منح مستلمة خلال السنة
188,623	191,471	مبالغ تم الإعتراف بها خلال السنة
		قرض إلى معاملات مع جهات ذات علاقة
142,442	69,576	قرض مقدم خلال السنة

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		مساهمة المالك
6,054,935	6,499,107	الشركة الأم شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
		فيما يلي المعاملات الهامة مع جهات ذات علاقة:
		إيرادات (إيضاح 27)
		الشركة الأم
260,511	406,303	شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.
		مشروع مشترك
168,989	165,515	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.
		شركة زميلة
17,283	82,629	محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م.
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
535,879	616,946	شركة بترول أبوظبي الوطنية
181,153	173,160	شركة الإمارات للصناعات الحديدية ش.م.ع.
-	20,887	الشركة الغربية للأنايب ذ.م.م.
119,691	57,193	مجلسي توازن
38,533	53,214	شركة أبوظبي للبوليمرات المحدودة (بروج)
19,903	37,743	الاتحاد للقطارات
32,062	150,673	دائرة البلديات والنقل
21,822	25,859	رافد للرعاية الصحية ذ.م.م.
1,248	-	شرطة أبوظبي
216,386	192,620	منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي
1,166,677	1,328,295	
1,613,460	1,982,742	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

32 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		مبالغ مستحقة عن المشروع تتعلق بمعاملات مع مشروع مشترك - صندوق زونكوروب للبنية التحتية (إيضاح 23)
245,678	234,346	تكاليف تمويل خلال السنة
255,558	254,993	مبالغ مسددة خلال السنة
		معاملات متعلقة بقروض بنكية مع بنك يخضع لسيطرة حكومة أبوظبي (إيضاح 25)
4,798,669	1,302,041	قروض مسحوب خلال السنة
(1,156,430)	(710,204)	مبالغ مسددة خلال السنة
197,618	328,087	تكاليف تمويل خلال السنة
37,532	10,050	إيرادات تمويل من ودائع لأجل إيرادات تمويل خلال السنة
15,200	-	دفعات مقدمة إلى مشروع مشترك شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م
52,149	90,235	تعويضات الإدارة الرئيسية مزايا قصيرة الأجل للموظفين
6,431	7,769	مزايا طويلة الأجل للموظفين
58,580	98,004	

مساهمة المالك

تتكون مساهمة المالك من تحويل بعض الموجودات من قبل الشركة الأم المباشرة إلى المجموعة دون أي التزام على المجموعة بتسليم النقد أو الموجودات المالية الأخرى أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

33 العائد الأساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة العائد على مالكي حقوق ملكية الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. نظراً لعدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن الربح الأساسي والمخفض للسهم متطابق. إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة إلى مالكي الشركة مبين أدناه.

2024	2025	
		أرباح (ألف درهم)
1,330,143	1,565,770	أرباح لغرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ربح السنة العائد إلى مالكي المجموعة)
		المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالألف)
4,941,113	4,924,193	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لغرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة
0.27	0.32	العائد الأساسي والمخفض للسهم العائد إلى مالكي المجموعة (بالدرهم)

34 معلومات القطاع

تركز المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية) لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع على المنتجات والخدمات التي تقدمها مجموعات منشآت الأعمال. يتم تنظيم وإدارة قطاعات التشغيل بشكل منفصل وفقاً لطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، حيث يمثل كل قطاع وحدة تشغيل استراتيجية تقدم منتجات مختلفة وتخدم أسواقاً مختلفة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

34 معلومات القطاع (يتبع) قطاعات التشغيل

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة حالياً في خمس قطاعات تشغيلية رئيسية. هذه القطاعات هي الأساس الذي على أساسه تقدم المجموعة تقاريرها عن المعلومات القطاعية الأساسية. وهذه هي:

- يشمل القطاع البحري والشحن الإيرادات من عمليات الشحن العالمية والخدمات البحرية والخدمات البحرية الخارجية وتحت سطح البحر وبناء السفن والأحواض الجافة بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالوكالات البحرية.
- يشمل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الإيرادات من تأجير الأراضي والمستودعات ومبيعات الأراضي والمستودعات، خدمات إسكان العاملين بالإضافة إلى الخدمات والمرافق الدعم.
- يشمل قطاع الموانئ الإيرادات من الشحن، ورسوم المناولة، وامتيازات المحطات وإيرادات الإيجار، وخدمات الدرجة والرحلات البحرية، وعمليات الموانئ.
- يشمل القطاع اللوجستي الإيرادات من العمليات اللوجستية المختلفة بما في ذلك شحن البضائع عبر المحيطات والجوية، والتخزين، والنقل بالشاحنات، ومناولة البضائع البوليمرية، والخدمات اللوجستية للمشاريع.
- تشمل الأعمال المؤسسية الإيرادات من مبيعات الحلول الرقمية ورسوم خدمات التكنولوجيا/المنصة والخدمات الاستشارية والخدمات المقدمة بالنيابة عن DMT.

إن السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم رفع التقارير عنها هي نفسها السياسات المحاسبية للمجموعة الميمنة في إيضاح 3. تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية لوحدها بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وإدارة الأداء. يتم قياس أداء القطاع على أساس الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة. يتم احتساب الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة من خلال تعديل صافي الربح للفترة من العمليات المستمرة من خلال استبعاد تأثير الضرائب وصافي تكاليف التمويل والاستهلاك والإطفاء والإيرادات من إطفاء المنح الحكومية وانخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة والموجودات غير الملموسة والممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية. تقوم عملية إعداد التقارير للمجموعة بتخصيص الأرباح داخل المجموعة من بيع المنتج إلى السوق الذي يتم فيه تسجيل هذا البيع.

التغيير في هيكل تقارير القطاعات

كجزء من جهود المجموعة المستمرة لدفع النمو وتعزيز القدرات عبر مختلف قطاعاتها، قامت المجموعة بإنشاء قطاع فرعي عالمي للسيارات ضمن القطاع البحري والشحن، يقدم حلولاً لوجستية متخصصة ومتكاملة لقطاع السيارات. ونتيجة لذلك، قامت المجموعة بمراجعة هيكل التقارير الداخلية لديها من خلال إعادة تنظيم عمليات السيارات من جميع القطاعات والتي تشمل يونايتد جلوبال لنقل المركبات، ومحطة بضائع مدرجة، الشحن البحري بين الموانئ، وخدمات الشحن، ومركز السيارات، رحايل والمنصة الرقمية إلى القطاع البحري والشحن، مما أدى إلى تغيير في تكوين القطاعات الخاضعة للتقرير.

لم يتم إعادة بيان معلومات المقارنة للفترة السابقة لتعكس هذا التغيير، حيث كانت إدارة عمليات السيارات تتم كجزء لا يتجزأ من عمليات قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وقطاع الموانئ خلال تلك الفترات. إن المعلومات الضرورية لإعادة عرض بيانات القطاعات للفترة السابقة غير متاحة بسهولة، وستكون تكلفة تطوير هذه المعلومات مرتفعة.

اعتباراً من يوليو 2025، تم دمج القطاع الرقمي مع قطاع إيرادات الشركات وخدمات العمالة الأجنبية وتم تحويلها إلى قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

34 معلومات القطاع (يتبع)

المجموع ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	مجموع القطاع ألف درهم	الشركات ألف درهم	القطاع البحري والشحن ألف درهم	القطاع اللوجستي ألف درهم	قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	
20,765,147	-	20,765,147	386,243	10,531,301	4,375,149	2,793,458	2,678,996	31 ديسمبر 2025
-	(739,831)	739,831	291,680	168,575	23,864	72,066	183,646	إيرادات خارجية إيرادات ما بين القطاعات
20,765,147	(739,831)	21,504,978	677,923	10,699,876	4,399,013	2,865,524	2,862,642	مجموع الإيرادات (إيضاح 27) تكاليف مباشرة (إيضاح 28)
(15,135,907)	545,661	(15,681,568)	(352,455)	(8,641,142)	(3,911,601)	(1,389,841)	(1,386,529)	إجمالي الربح / (الخسارة)
5,629,240	(194,170)	5,823,410	325,468	2,058,734	487,412	1,475,683	1,476,113	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 1/29)
(2,406,142)	228,652	(2,634,794)	(865,739)	(644,784)	(495,035)	(207,789)	(421,447)	إيرادات توزيعات أرباح
69,884	-	69,884	68,475	1,388	-	21	-	ربح / (خسارة) من إستبعاد موجودات
11,260	-	11,260	4,121	1,786	(2,309)	-	7,662	عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية (إيضاح 6)
39,993	-	39,993	-	-	-	39,993	-	انخفاض قيمة استثمار في مشاريع مشتركة
(4,574)	-	(4,574)	-	(4,574)	-	-	-	انخفاض قيمة ذمم مدينة تجارية
(212,479)	-	(212,479)	(90,003)	(42,752)	(28,705)	(28,744)	(22,275)	إيرادات / مصاريف أخرى
73,966	-	73,966	32,305	37,029	3,707	(9,488)	10,413	مصاريف بيع وتسويق
(97,742)	1,682	(99,424)	(40,632)	(19,361)	(2,111)	(23,995)	(13,325)	حصلة الربح من شركات زميلة (إيضاح 10)
28,108	-	28,108	-	3,380	14,932	-	9,796	حصلة الربح من مشاريع مشتركة (إيضاح 9)
64,493	-	64,493	-	3,339	-	61,154	-	(خسائر) / مكاسب غير محققة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
288	674	(386)	-	-	-	(386)	-	تكاليف تمويل (إيضاح 30)
(1,044,212)	44,552	(1,088,764)	(571,997)	(86,990)	(77,906)	(268,114)	(83,757)	إيرادات تمويل
121,974	(23,115)	145,089	52,047	22,831	9,646	26,709	33,856	مصروف ضريبة الدخل
(203,056)	469	(203,525)	56,203	(50,942)	(23,618)	(81,054)	(104,114)	
2,071,001	58,744	2,012,257	(1,029,752)	1,279,084	(113,987)	983,990	892,922	صافي ربح / (خسارة) السنة
								تعديلات لـ:
1,044,212	(44,552)	1,088,764	571,997	86,990	77,906	268,114	83,757	تكاليف تمويل (إيضاح 30)
(121,974)	23,115	(145,089)	(52,047)	(22,831)	(9,646)	(26,709)	(33,856)	إيرادات تمويل
2,149,889	(880)	2,150,769	103,781	1,124,578	155,843	309,322	457,245	استهلاك وإطفاء

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

34 معلومات القطاع (يتبع)

قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم
(162,416)	(11,213)	(307)	(4,107)	(13,427)	(191,470)	-	(191,470)
-	(39,993)	-	-	-	(39,993)	-	-
104,114	81,054	23,618	50,942	(56,203)	203,056	(469)	203,525
1,341,766	1,564,565	133,427	2,514,656	(475,651)	5,078,763	35,958	5,114,721
قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم
2,251,077	1,951,875	4,562,782	8,027,319	493,258	17,286,311	-	17,286,311
111,987	21,774	118,352	32,727	210,933	(495,773)	(495,773)	495,773
2,363,064	1,973,649	4,681,134	8,060,046	704,191	17,782,084	(495,773)	17,286,311
(1,086,531)	(817,458)	(4,028,256)	(6,244,006)	(339,205)	(12,344,420)	171,036	(12,344,420)
1,276,533	1,156,191	652,878	1,816,040	364,986	4,941,891	(324,737)	4,941,891
(435,878)	(207,534)	(493,197)	(478,476)	(794,717)	(2,086,423)	323,379	(2,086,423)
-	29	-	-	257,285	257,314	-	257,314
695	(7678)	694	2,428	(704)	(4,565)	-	(4,565)
(23)	-	-	-	-	(23)	-	(23)
-	-	-	(9,646)	-	(9,646)	-	(9,646)
(19,871)	(88,097)	(10,509)	(62,137)	(7,452)	(188,066)	-	(188,066)
30,796	8,863	3,019	20,115	1,286	64,079	-	64,079
(14,074)	(13,044)	(2,369)	(10,441)	(33,523)	(72,606)	845	(72,606)
(19,888)	-	38,788	5,840	-	24,740	-	24,740
-	80,001	-	5,853	-	85,854	-	85,854
(6,665)	(12,030)	-	-	-	(15,239)	3,456	(18,695)

31 ديسمبر 2024

إيرادات خارجية

إيرادات ما بين القطاعات

مجموع الإيرادات (إيضاح 27)

تكاليف مباشرة (إيضاح 28)

إجمالي الربح / (الخسارة)

مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 1/29)

إيرادات توزيعات أرباح

ربح / (خسارة) من إستبعاد موجودات

انخفاض قيمة استثمار في شركات زميلة (إيضاح 10)

انخفاض قيمة ذمم مدينة تجارية

إيرادات / مصاريف أخرى

مصاريف بيع وتسويق

حصة النتائج من شركات زميلة (إيضاح 10)

حصة النتائج من مشاريع مشتركة (إيضاح 9)

(خسائر) / مكاسب غير محققة على القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

34 معلومات القطاع (يتبع)

قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم
(66,073)	(66,073)	(1,058,201)	(533,894)	(60,272)	(101,189)	(296,773)	(66,073)
15,239	15,239	99,977	31,235	18,509	30,785	4,209	15,239
(104,684)	(104,684)	(263,579)	77,929	(155,536)	(30,735)	(50,553)	(104,684)
656,107	656,107	1,772,564	(637,569)	1,092,277	88,165	573,584	656,107
66,073	66,073	1,058,201	533,894	60,272	101,189	296,773	66,073
(15,239)	(15,239)	(99,977)	(31,235)	(18,509)	(30,785)	(4,209)	(15,239)
415,058	415,058	1,701,444	103,587	731,805	167,291	283,703	415,058
(166,969)	(166,969)	(188,623)	(9,563)	(3,840)	-	(8,251)	(166,969)
104,684	104,684	263,579	(77,929)	155,536	30,735	50,553	104,684
1,059,714	1,059,714	4,507,188	(118,815)	2,017,541	356,595	1,192,153	1,059,714
قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم	قطاع الموانئ ألف درهم
40,501,837	40,501,837	183,948,894	78,355,858	30,163,962	11,936,042	22,991,195	40,501,837
36,738,410	36,738,410	152,021,047	64,182,490	25,261,536	11,203,233	14,635,378	36,738,410
-	-	5,732,069	5,732,069	-	-	-	-
34,728,530	34,728,530	162,225,346	65,463,183	24,822,501	9,632,168	27,578,964	34,728,530
31,545,435	31,545,435	132,221,062	52,045,731	20,545,836	7,941,169	20,142,891	31,545,435
-	-	4,234,084	4,234,084	-	-	-	-

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

* يتم تكيد النفقات الرأسمالية من قبل الشركة بالتبابة عن القطاعات الأخرى ويتم تحويل الموجودات إلى القطاعات عند الانتهاء.

34 معلومات القطاع (يتبع) نفقات رأسمالية

يتم تكيد النفقات الرأسمالية من قبل الشركة بالتبابة عن القطاعات الأخرى ويتم تحويل الموجودات إلى القطاعات عند الانتهاء.

معلومات حول القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة بشكل رئيسي في ستة قطاعات جغرافية:

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
52,626,191	57,311,614	مجموع الموجودات غير المتداولة
		المطلوبات
33,422,056	33,791,856	دولة الإمارات العربية المتحدة
38,060	170,840	باقي دول الشرق الأوسط
2,118,142	3,292,609	أوروبا
226,877	147,759	أمريكا
309,236	371,526	آسيا
305,566	1,526,023	إفريقيا
36,419,937	39,300,613	مجموع المطلوبات

إيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية

تم الإفصاح عن إيرادات المجموعة من خدماتها الرئيسية في الإفصاح رقم 27.

معلومات عن أهم المتعاملين

تم الاعتراف بإيرادات بمبلغ 1,310 مليون درهم (2024: 365 مليون درهم) من أكبر عميل للمجموعة من قطاع النقل البحري والشحن. لم يساهم أي عميل آخر بنسبة 10٪ أو أكثر من إيرادات المجموعة في سنة 2025 أو 2024.

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
		إيرادات (إيضاح 27)
12,843,591	13,461,386	دولة الإمارات العربية المتحدة
8,616	115,695	باقي دول الشرق الأوسط
3,809,189	4,785,234	أوروبا
891,058	830,887	أمريكا
849,682	863,483	آسيا
633,531	708,462	إفريقيا
17,286,311	20,765,147	مجموع الإيرادات
		الموجودات غير المتداولة
49,522,242	52,503,046	دولة الإمارات العربية المتحدة
124,632	283,260	باقي دول الشرق الأوسط
2,115,152	2,824,733	أوروبا
51,316	37,996	أمريكا
289,479	335,271	آسيا
523,370	1,327,308	إفريقيا

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

35 مطلوبات طارئة والتزامات مطلوبات طارئة

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
420,346	437,455	ضمانات بنكية
367,500	367,500	ضمانات مالية

تتمثل سياسة المجموعة في تقديم ضمانات مالية مقابل مطلوبات الشركات التابعة والمشاريع المشتركة. لدى المجموعة الضمانات التالية القائمة كما في تاريخ التقرير.

(1) أصدرت المجموعة ضماناً في 2019 لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لمشروعها المشترك مرفأ أبوظبي، بما يعادل 50٪ من المبلغ الأساسي للتسهيل القائم آنذاك، ويجب ألا يتجاوز هذا المبلغ الإجمالي 367,5 مليون درهم، وهو أقصى مبلغ تتعرض له المجموعة.

التزامات

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
3,041,284	6,476,610	التزامات لموجودات ثابتة
3,075,600	820,719	التزامات لاستثمارات

ترتيبات عقود الإيجار التشغيلية المجموعة كمؤجر

تتعلق عقود الإيجار التشغيلية، التي تكون فيها المجموعة هي المؤجر، باستثمارات عقارية مملوكة للمجموعة بشروط إيجار تتراوح بين 1 إلى 5 سنوات. تتضمن كافة عقود الإيجار التشغيلية على بنود مراجعة السوق في حالة قيام المستأجر بممارسة خياره في التجديد. لا يوجد لدى المستأجر خيار شراء العقار عند انتهاء فترة الإيجار.

لا تمثل القيم المتبقية غير المضمونة مخاطر هامة للمجموعة، لأنها تتعلق بعقارات موجودة في موقع تشهد زيادة مستمرة في القيمة على مدى السنوات العشر السابقة. لم تحدد المجموعة أي مؤشرات على أن هذا الوضع سوف يتغير.

36 الأدوات المالية السياسات المحاسبية الهامة

إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة والأساليب المستخدمة بما فيها قواعد الاعتراف، أساس القياس وأساس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بكل بند من بنود الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية قد تم بيانها في الإيضاح 3 حول البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

فئات الأدوات المالية

المجموع ألف درهم	مستويات التسلسل الهرمي			المجموع ألف درهم	المطلوبات المالية				
	3 ألف درهم	2 ألف درهم	1 ألف درهم		بالتكلفة المطفاة ألف درهم	بالتكلفة المطفاة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	
-	-	-	-	61,281	-	61,281	-	-	1 ديسمبر 2025
2,630	-	2,630	-	2,630	-	-	-	2,630	ودائع لأجل
-	-	-	-	2,776,032	-	2,776,032	-	-	موجودات مالية مشتقة
-	-	-	-	10,871,628	-	10,871,628	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	-	-	-	224,283	-	224,283	-	-	ذمم مدينة تجارية وأخرى
89,014	-	52,634	36,380	89,014	-	-	-	89,014	ذمم إيجار تمويلي مدينة
66,573	66,573	-	-	66,573	-	-	66,573	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	-	-	15,476,551	15,476,551	-	-	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	3,617,139	3,617,139	-	-	-	قروض بنكية
-	-	-	-	6,839,661	6,839,661	-	-	-	سندات دائنة
-	-	-	-	2,376,422	2,376,422	-	-	-	ذمم دائنة تجارية وأخرى
-	-	-	-	1,844,570	1,844,570	-	-	-	مستحقات إلى شركات المشروع
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات عقود الإيجار
158,217	66,573	55,264	36,380	30,154,343	13,933,224	66,573	91,644	المجموع	
-	-	-	-	50,000	-	50,000	-	-	31 ديسمبر 2024
17,820	-	17,820	-	17,820	-	-	-	17,820	ودائع لأجل
-	-	-	-	2,775,334	-	2,775,334	-	-	موجودات مالية مشتقة
-	-	-	-	10,234,787	-	10,234,787	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
-	-	-	-	36,092	-	-	-	36,092	ذمم مدينة تجارية وأخرى
2,099,526	58,788	-	2,040,738	2,099,526	-	-	2,099,526	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	-	-	-	14,226,319	14,226,319	-	-	-	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	3,608,368	3,608,368	-	-	-	قروض بنكية
-	-	-	-	5,760,129	5,760,129	-	-	-	سندات دائنة
-	-	-	-	2,397,069	2,397,069	-	-	-	ذمم دائنة تجارية وأخرى
-	-	-	-	1,190,485	1,190,485	-	-	-	مستحقات إلى شركات المشروع
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات عقود الإيجار
2,153,438	58,788	17,820	2,076,830	27,182,370	13,060,121	2,099,526	53,912	المجموع	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

تسوية المطلوبات المالية الناتجة من الأنشطة التمويلية

يوضح الجدول التالي تفاصيل التغييرات في مطلوبات الشركة الناتجة من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغييرات النقدية وغير النقدية

في 31 ديسمبر 2025		التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)						التدفقات النقدية التمويلية	في 1 يناير 2025	
ألف درهم	حركات أخرى ألف درهم	إضافات ألف درهم	إضافات ألف درهم	فروق صرف العملات الأجنبية ألف درهم	إستحواذات ألف درهم	الفائدة المحملة ألف درهم	مبالغ تم الإعتراف بها كإيرادات خلال السنة ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
15,476,551	-	-	-	35,012	-	-	-	1,215,220	14,226,319	قروض بنكية
3,617,139	8,771	-	-	-	-	-	-	-	3,608,368	سندات دائنة
6,476,580	(249,234)	-	10,020	-	-	-	(191,471)	234,919	6,672,346	منح حكومية مؤجلة
2,376,422	-	-	-	-	-	234,346	-	(254,993)	2,397,069	مستحقات إلى شركات المشروع
1,844,570	-	2	1,144,784	24,021	(45,160)	85,746	-	(557,673)	1,192,850	مطلوبات عقود الإيجار
29,791,262	(240,463)	2	1,154,804	59,033	(45,160)	320,092	(191,471)	637,473	28,096,952	مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية
في 31 ديسمبر 2024		التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)						التدفقات النقدية التمويلية	في 1 يناير 2024	
ألف درهم	حركات أخرى ألف درهم	إضافات ألف درهم	فروق صرف العملات الأجنبية ألف درهم	إستحواذات ألف درهم	الفائدة المحملة ألف درهم	مبالغ تم الإعتراف بها كإيرادات خلال السنة ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم		
14,226,319	180	-	(8,342)	222,321	-	-	2,506,685	11,505,475	قروض بنكية	
3,608,368	9,310	-	-	-	-	-	-	3,599,058	سندات دائنة	
6,672,346	-	-	-	-	-	(188,623)	157,397	6,703,572	منح حكومية مؤجلة	
2,397,069	-	-	-	-	245,678	-	(255,558)	2,406,949	مستحقات إلى شركات المشروع	
1,192,850	7,953	119,398	471	139,481	72,112	-	(223,096)	1,076,531	مطلوبات عقود الإيجار	
28,096,952	17,443	119,398	(7,871)	361,802	317,790	(188,623)	2,185,428	25,291,585	مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسمالها للتأكد من أن منشآت المجموعة ستكون قادرة على الاستمرار في أعمالها مع تعظيم العائد للمساهمين من خلال تحسين رصيد الدين وحقوق الملكية (باستثناء احتياطي تحوط التدفقات النقدية واحتياطي توزيع الأصول واحتياطي الاندماج ومساهمة المالك).

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الدين (القروض المدرجة في الإيضاحات في 8 و23 و24 و25) بعد خصم النقد والأرصدة لدى البنوك) وحقوق الملكية للمجموعة (التي تشمل رأس المال وعلو الإصدار وأسهم الخزنة والاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة ومساهمة المالك) بمبلغ 23,299 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2025 (20,902: 2024 مليون درهم).

العملة الأجنبية	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
إجمالي الدين	23,314,682	21,424,606
ينزل: نقد وأرصدة لدى البنوك	(2,776,031)	(2,775,334)
صافي الدين	20,538,651	18,649,272
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الشركة (باستثناء احتياطي تحوط التدفقات النقدية، احتياطي توزيع الأصول، احتياطي إعادة تقييم إستثمار، احتياطي إعادة تقييم عملات أجنبية واحتياطي حوافز أسهم الموظفين واحتياطي اندماج)	23,383,831	20,901,798
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية المعدلة	0.88	0.89

إدارة مخاطر السوق

تعود مخاطر السوق إلى خطر أن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة سوف تؤثر على دخل المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد. إن أنشطة المجموعة تعرضها بشكل أساسي للمخاطر المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإجراء معاملات بالعملات الأجنبية. وبالتالي، تنشأ التعرضات لتقلبات أسعار الصرف. فيما يلي القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة في تاريخ التقرير:

العملة الأجنبية	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	مطلوبات	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم
درهم إماراتي	8,382,250	11,472,516	23,851,440	23,900,579	2024
يورو	3,365,588	2,118,195	1,910,324	3,291,583	ألف درهم
دولار أمريكي	2,118,698	1,355,181	1,069,448	2,126,123	
روبية باكستانية	73,575	148,376	282,520	237,372	
جنيه مصري	64,910	34,522	29,339	93,565	
أنفولا كوانزا	61,746	-	-	357,053	
جنيه استرليني	8,893	-	-	-	
دينار أردني	8,176	1,891	38,128	87,839	
تينجي الكازاخستاني	7,577	-	-	48,769	
دينار عراقي	28	82,832	-	11,460	
لاري الجورجي	-	46	1,171	-	
المجموع	14,091,441	15,213,559	27,182,370	30,154,343	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع) تحليل حساسية العملات الأجنبية

إن المجموعة معرضة بشكل رئيسي للعملات المدرجة في الجدول أعلاه. يوضح الجدول التالي تفاصيل حساسية المجموعة للزيادة والنقص بنسبة عشرة بالمائة في وحدات العملة مقابل العملات الأجنبية ذات الصلة. إن معدل الحساسية هو عشرة بالمائة المستخدم عند تقديم تقرير عن مخاطر العملات الأجنبية داخلياً لموظفي الإدارة الرئيسيين ويمثل تقييم الإدارة للتغيير المحتمل بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشمل تحليل الحساسية فقط البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية القائمة ويتم تعديل ترجمتها في نهاية السنة لتغيير بنسبة عشرة بالمائة في أسعار العملات الأجنبية.

يشير الرقم الموجب أدناه إلى زيادة في الربح حيث تعزز وحدات العملة عشرة بالمائة مقابل العملة ذات الصلة. لو إنخفضت وحدات العملة بنسبة عشرة بالمائة مقابل العملة ذات الصلة، سيكون هناك تأثير مماثل على الربح، وستكون الأرصدة التالية سلبية.

	الربح أو الخسارة		أسهم أخرى	
	2025	2024	2025	2024
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
جنيه مصري	287	-	2,579	(518)
يورو	6,357	-	(13,757)	(20,787)
دينار عراقي	-	(8,283)	1,143	-
دينار أردني	-	3,624	7,966	-
روبية باكستانية	-	-	16,380	13,414
لاري الجورجي	-	-	-	113
تينجي الكازاخستاني	-	-	4,119	-
أنغولا كوانزا	-	-	29,531	-
جنيه استرليني	889	-	-	-
المجموع	7,533	(4,659)	47,960	(7,778)

إن العملة الوظيفية للمجموعة هي الدرهم الإماراتي. إن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي وبالتالي لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر بالعملات الأجنبية على هذه الأرصدة. برأي الإدارة، فإن تحليل الحساسية لا يمثل مخاطر الصرف الأجنبي الكامنة حيث أن التعرض في نهاية السنة لا يعكس التعرض خلال السنة.

إدارة مخاطر معدل الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة وذلك لأنها تقترض الأموال والسندات بمعدلات فائدة ثابتة وعائمة. يتم إدارة المخاطر من قبل المجموعة من خلال الحفاظ على مزيج مناسب بين القروض ذات معدل الفائدة الثابت والمتغير.

تحليل حساسية معدلات الفوائد

كما في 31 ديسمبر 2025، لو كانت معدلات الفائدة على القروض قد ارتفعت / انخفضت بواقع 10 نقاط أساس مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان ربح السنة قد انخفض / ارتفع بواقع 142,3 مليون درهم (2024: 121,3 مليون درهم)، وذلك كنتيجة رئيسية لانخفاض / ارتفاع مصاريف الفائدة على القروض ذات المعدلات العائمة.

إدارة مخاطر الائتمان

لتقليل مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتبني سياسة التعامل فقط مع أطراف لديهم مقدره ائتمانية جيدة. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبة التعرض لمخاطر الائتمان، وحد المعاملات مع أطراف مقابلة معينة ليست ذات علاقة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة التي ليست ذات علاقة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

كما توجد الموافقات الائتمانية وإجراءات المراقبة الأخرى لضمان اتخاذ إجراءات المتابعة لاسترداد الديون المتأخرة. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بمراجعة المبلغ القابل للاسترداد لكل ذمم مدينة تجارية وأخرى بما في ذلك المستحقات من الجهات ذات العلاقة على أساس فردي في نهاية فترة التقرير للتأكد من أن مخصص الخسارة هو كافٍ للمبالغ غير القابلة للاسترداد. في هذا الشأن، تعتبر الإدارة أن مخاطر الائتمان للمجموعة قد تم تخفيضها بشكل جوهري. تتكون الذمم المدينة التجارية من عدد كبير من المتعاملين. يتم إجراء التقييم الائتماني بشكل مستمر للحالة المالية للذمم المدينة التجارية.

من رصيد الذمم المدينة التجارية في نهاية السنة، هناك مبلغ 811 مليون درهم (2024: 78 مليون درهم) مستحقة من أكبر عميل للمجموعة. ما عدا ذلك، لا تتعرض المجموعة لمخاطر ائتمانية هامة لأي طرف مقابل منفرد أو أي مجموعة من الأطراف المقابلة التي لها خصائص مماثلة. تحدد المجموعة الأطراف المقابلة على أنها تتمتع بخصائص متشابهة إذا كانت منشآت ذات علاقة. لم يتجاوز تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بأهم متعاملي المجموعة 20% من إجمالي الموجودات النقدية في أي وقت خلال السنة. لم يتجاوز تركيز مخاطر الائتمان على أي طرف مقابل 5% من إجمالي الموجودات النقدية في أي وقت خلال السنة. إن تركيز مخاطر الائتمان محدود بسبب حقيقة أن قاعدة المتعاملين كبيرة وغير مرتبطة.

نظرة عامة على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية للمجموعة. توضح الجداول التالية تفاصيل الجودة الائتمانية للموجودات المالية للمجموعة وذمم الإيجار التي لم يصدر بها فواتير، بالإضافة إلى أقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان:

إيضاحات	التصنيفات الائتمانية الخارجية	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى العمر الزمني	إجمالي القيمة المدرجة ألف درهم	مخصص خسارة ألف درهم	صافي القيمة المدرجة ألف درهم
31 ديسمبر 2025					
ذمم مدينة تجارية وأخرى (بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة)	لا ينطبق	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	11,835,810	(964,182)	10,871,628
وديعة لأجل	A + B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	61,281	-	61,281
نقد وأرصدة لدى البنوك	A + B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	2,776,032	-	2,776,032
31 ديسمبر 2024					
ذمم مدينة تجارية وأخرى (بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة)	N/A	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	11,082,028	(847,241)	10,234,787
وديعة لأجل	A + B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	50,000	-	50,000
نقد وأرصدة لدى البنوك	A + B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	2,775,334	-	2,775,334

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

بالنسبة للذمم المدينة التجارية، مستحق من جهات ذات علاقة، إيرادات مستحقة والذمم المدينة لعقود الإيجار التي لم يصدر بها فواتير، قامت المجموعة بتطبيق النهج المبسط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لقياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني. تقوم المجموعة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة لهذه البنود باستخدام مصفوفة مخصص، يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية لخسارة الائتمان استناداً إلى حالة تجاوز فترة استحقاق المدينون، مع تعديلها حسبما يكون ملائماً لتعكس الظروف الحالية وتقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية. وبالتالي، تم عرض مخاطر الائتمان لهذه الموجودات بناءً على حالة تجاوز فترة الاستحقاق من حيث شروط مصفوفة المخصص. يتضمن إيضاح 12 تفاصيل إضافية حول مخصص الخسارة لهذه الموجودات على التوالي.

إدارة مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن تقلبات السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع مراعاة السيولة، والحفاظ على رصيد نقدي جيد، ومرادفات النقد، والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة للمجموعة على المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2025 و2024 استناداً على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية.

المجموع ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أقل من سنة ألف درهم	المتوسط المرحح لسعر الفائدة الفعلي	
					في 31 ديسمبر 2025
					مطلوبات مالية لا تحمل فائدة
6,839,661	-	646,925	6,192,736	-	ذمم دائنة تجارية وأخرى
					مطلوبات مالية تحمل فائدة
2,376,422	831,568	1,243,780	301,074	%9.77	مستحقات لشركات المشروع
3,672,500	3,672,500	-	-	%2.70	سندات دائنة
15,476,551	106,934	15,156,894	212,723	%5.58	قروض بنكية
2,577,576	1,375,323	567,422	634,831	%6.06	مطلوبات عقود الإيجار
24,103,049	5,986,325	16,968,096	1,148,628		
					في 31 ديسمبر 2024
					مطلوبات مالية لا تحمل فائدة
5,760,129	-	494,196	5,265,933	-	ذمم دائنة تجارية وأخرى
					مطلوبات مالية تحمل فائدة
2,397,069	934,966	1,168,440	293,663	%10.30	مستحقات لشركات المشروع
3,608,368	3,608,368	-	-	%2.70	سندات دائنة
14,226,319	117,907	9,949,034	4,159,378	%5.58	قروض بنكية
2,157,871	1,223,301	720,392	214,178	%6.06	مطلوبات عقود الإيجار
22,389,627	5,884,542	11,837,866	4,667,219		

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار. تتم مراقبة مطلوبات عقود الإيجار ضمن وظيفة خزانة المجموعة وجميع مطلوبات عقود الإيجار مقومة بالدرهم الإماراتي.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

تستخدم المجموعة مزيج من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات المالية والتسهيلات البنكية المتاحة لإدارة السيولة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تعتبر إدارة المجموعة أن القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية تقارب قيمتها العادلة.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، تم تجميعها في المستويات من 1 إلى 3 بناءً على الدرجة التي يمكن من خلالها ملاحظة القيمة العادلة:

- **المستوى 1** – قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات متماثلة؛
- **المستوى 2** – قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من مدخلات غير الأسعار المدرجة في المستوى 1 التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، بشكل مباشر (أي كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقه من الأسعار)؛ و
- **المستوى 3** – قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من أساليب التقييم التي تشمل مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

العلاقة وتحليل حساسية المدخلات غير القابلة للملاحظة إلى القيمة العادلة	المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة	تقنيات التقييم والمدخلات الرئيسية	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القيمة العادلة ألف درهم		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11)
				2024	2025	
كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.	معدلات نمو الإيرادات طويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار خبرة الإدارة ومعرفة ظروف السوق للصناعات المحددة، والتي تتراوح من 2% إلى 22%	تم استخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح لتقييم القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية لتقييم قيمة الاستثمار	المستوى 3	58,788	66,574	
كلما ارتفع هامش التشغيل قبل الضريبة، ارتفعت القيمة العادلة.	هامش الأرباح قبل الفوائد والاستهلاك والإطفاء طويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار خبرة الإدارة ومعرفة ظروف السوق للصناعات المحددة، والتي تتراوح من 26% إلى 27%					
كلما ارتفع متوسط التكلفة المرجح لرأس المال، انخفضت القيمة العادلة.	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، محددًا باستخدام 5.6% والذي يعتمد على مزيج من حقوق الملكية / الديون.					

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

36 الأدوات المالية (يتبع)

العلاقة وتحليل حساسية المدخلات غير القابلة للملاحظة إلى القيمة العادلة	المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة	تقنيات التقييم والمدخلات الرئيسية	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القيمة العادلة ألف درهم		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح 11)
				2024	2025	
لا ينطبق	لا ينطبق	عروض الأسعار المعلنة في سوق نشط.	المستوى 1	2,040,738	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح 11)
لا ينطبق	لا ينطبق	عروض السوق القابل للمقارنة	المستوى 2	17,820	2,630	موجودات مالية مشتقة (إيضاح 13)
لا ينطبق	لا ينطبق	عروض الأسعار المعلنة في سوق نشط.	المستوى 1	36,092	36,380	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 12)
لا ينطبق	لا ينطبق	عروض السوق القابل للمقارنة	المستوى 2	-	52,634	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 12)

خلال السنة، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى 1 والمستوى 2، ولم يتم إجراء تحويلات إلى أو خارج قياسات القيمة العادلة من المستوى 3.

لم تكن هناك أدوات مالية تم قياسها بالتكلفة المطفأة ولكن تم الإفصاح عن قيمتها العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 إما في السنة الحالية أو في السنة السابقة.

37 اندماج الأعمال

(أ) عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

جرينفيلد سارجا جرين ترمينال ال ال بي

خلال سنة 2025، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء للاستحواذ على 51% من حصة شركة جرينفيلد سارجا جرين ترمينال ال ال بي. كان الاستحواذ ساري المفعول اعتباراً من يونيو 2025. بلغ إجمالي بدل الشراء مبلغ 23,7 مليون درهم.

تستعد شركة سارجا جرين ترمينال ال ال بي لتعزيز تجارة الأغذية العالمية، بربط كازاخستان عبر طريق النقل الدولي العابر لقرنين مع أوروبا من خلال شبكة من الموانئ البحرية والبرية في آسيا الوسطى.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة المؤقتة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات:

القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم	
47,215	الموجودات
11,654	ممتلكات وآلات ومعدات
216	حق استخدام الموجودات
10,287	ذمم مدينة تجارية وأخرى
2,458	مصاريف مدفوعة مقدماً وسلف
7,405	موجودات الضريبة الحالية
	نقد وأرصدة لدى البنوك
79,235	مجموع الموجودات
	المطلوبات
48,735	ذمم دائنة تجارية وأخرى
2	مطلوبات عقود الإيجار
48,737	مجموع المطلوبات
30,498	مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة
8,128	يضاف: الشهرة
(14,944)	ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها التناسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات
21,301	يتكوم بدل الشراء مما يلي:
2,381	البديل النقدي المدفوع
	البديل المؤجل
23,682	

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم	
(21,301)	نقد مدفوع للاستحواذ
7,405	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
(13,896)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
(13,896)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

أونيكارغاس أنغولا

خلال سنة 2025، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية للاستحواذ على 100% من حصة أعمال اللوجستيات من شركة أنغولا يونيكارغاس لخدمة محطة ميناء لواندا متعددة الأغراض وسوق الخدمات اللوجستية الأوسع في أنغولا، كجزء من توسعها الاستراتيجي في أنغولا. يبلغ إجمالي قيمة الشراء 9,5 مليون دولار أمريكي. بلغ إجمالي بدل الشراء 9,5 مليون دولار أمريكي.

المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة المؤقتة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات:

القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم	
16,053	الموجودات
16,053	ممتلكات وآلات ومعدات
16,053	مجموع الموجودات
18,831	مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة
	يضاف: الشهرة
34,884	مجموع بدل الشراء

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ: (يتبع)

ألف درهم

(34,884)

صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

(ب) عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

دي تي جلوبال هولدنجز ليمتد ("دي تي للتكنولوجيا")

خلال سنة 2024، أبرمت المجموعة ("المشترى") اتفاقية بيع وشراء مع مساهمي شركة دي تي جلوبال هولدنجز ليمتد للاستحواذ على حصة بنسبة 60% من شركة دي تي للتكنولوجيا. كان الاستحواذ ساري المفعول إبتداءً من 1 مارس 2024. بلغ إجمالي بدل الشراء لحصة بنسبة 60% من ملكية دي تي للتكنولوجيا مبلغ 11,8 مليون درهم.

إن شركة دي تي للتكنولوجيا هي شركة عالمية لتكنولوجيا التنقل توفر النقل الحضري المستدام القائم على الذكاء الاصطناعي وتقنيات انترنت الاشياء وحلول المدن الذكية في مختلف القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة المؤقتة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

القيم العادية المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم	الموجودات
2,364	ممتلكات وآلات ومعدات
1,502	حق استخدام الموجودات
23,949	موجودات غير ملموسة مخزون
28,921	ذمم مدينة تجارية واخرى
2,887	نقد وأرصدة لدى البنوك
59,623	مجموع الموجودات
المطلوبات	مجموع المطلوبات
8,289	فروض بنكية
11,206	ذمم دائنة تجارية واخرى
4,553	مكافآت نهاية الخدمة
1,990	مطلوبات عقود الإيجار
26,038	مجموع المطلوبات
33,585	مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة
5,409	يضاف: الشهرة
(13,434)	ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها التناسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات
25,560	مجموع بدل الشراء

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

(ب) عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (يتبع)

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم	
(25,560)	نقد مدفوع للاستحواذ
2,887	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
(22,673)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
(22,673)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

ديلانورد للاستثمارات ليمتد (“ديلانورد”)

في 22 نوفمبر 2023، أبرمت المجموعة (“المشترى”) اتفاقية بيع وشراء مع مساهمي شركة ديلانورد للاستثمارات ليمتد للاستحواذ على حصة بنسبة 51% من شركة ديلانورد. كان الاستحواذ ساري المفعول إعتباراً من 1 فبراير 2024. بلغ إجمالي بدل الشراء للحصة بنسبة 51% من ملكية ديلانورد مبلغ 1,957 مليون درهم.

إن شركة ديلانورد هي الشركة القابضة لمجموعة جي اف اس التي تتمثل أنشطتها الرئيسية في توفير خدمات النقل البحري لتغذية الحاويات من خلال استخدام السفن المملوكة والمستأجرة. تتولى مجموعة جي اف اس كذلك أنشطة وكالات الشحن وأعمال النقل المشترك غير العاملة على السفن (NVOCC) وتوفر خدمات النقل في إفريقيا.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء:

القيم العادلة المعترف بها عند الإستحواذ ألف درهم	
1,164,251	الموجودات
176,715	ممتلكات وآلات ومعدات
679,816	حق استخدام الموجودات
75,488	موجودات غير ملموسة
200	مخزون
603,000	موجودات الضريبة المؤجلة
240	ذمم مدينة تجارية وأخرى
69,403	استثمار في مشاريع مشتركة
	نقد وأرصدة لدى البنوك
2,769,113	مجموع الموجودات
176,263	المطلوبات
678,810	فروض بنكية
106,502	ذمم دائنة تجارية وأخرى
11,293	مطلوبات الضريبة المؤجلة
176,715	مكافآت نهاية الخدمة
	مطلوبات عقود الإيجار
1,149,583	مجموع المطلوبات
1,619,530	مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة
146,796	يضاف: خيارات الشراء لأسهم حقوق الملكية
984,160	يضاف: الشهرة
(793,570)	ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها التناسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات
1,956,916	مجموع بدل الشراء

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

(ب) عمليات الاستحواذ التي تمت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (يتبع)

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم	
	نقد مدفوع للاستحواذ
(1,956,916)	تسوية فرض ما قبل الإستحواذ
83,939	تسوية دفعة مقدمة ما قبل الإستحواذ
587,600	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
69,403	
(1,215,974)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
(1,215,974)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

سيسيه أوتو لوجيستيكس

أكملت المجموعة الاستحواذ على حصة بنسبة 100% من ملكية شركة سيسيه أوتو لوجيستيكس، وهي شركة الخدمات اللوجستية للمركبات الجاهزة التابعة لمجموعة لوجيستيكس سيسيه لتعزيز مكانة نواتوم في سوق لوجستيات السيارات الأوروبية. إن شركة سيسيه أوتو لوجيستيكس متخصصة في لوجستيات النقل البري للمركبات الخفيفة والثقيلة، وتعمل في معظم الدول الأوروبية، ولها مكاتب في إسبانيا وألمانيا وبولندا وجمهورية التشيك والمجر، وأسطول يضم أكثر من 200 شاحنة تغطي أكثر من 30 مليون كيلومتر سنوياً. كان الاستحواذ ساري المفعول إعتباراً من 1 فبراير 2024.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة المؤقتة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء:

القيم العادلة المعترف بها عند الإستحواذ ألف درهم	
	الموجودات
8,692	ممتلكات وآلات ومعدات
211,344	موجودات غير ملموسة
761	مخزون
80,307	ذمم مدينة تجارية واخرى
53,604	نقد وأرصدة لدى البنوك
354,708	مجموع الموجودات
	المطلوبات
3,823	قروض بنكية
49,417	مطلوبات الضريبة المؤجلة
89,479	ذمم دائنة تجارية واخرى
6,106	مطلوبات عقود الإيجار
148,825	مجموع المطلوبات
205,883	مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة
101,075	يضاف: الشهرة
306,958	مجموع بدل الشراء

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم	
(306,958)	نقد مدفوع للاستحواذ
53,604	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
(253,354)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
(253,354)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

أي بي إم تيرمينال كاستيل أوشن ("أي بي إم")

استحوذت المجموعة، من خلال نواتوم تيرمينالز، على 100٪ من شركة في أي بي إم تيرمينال كاستيلون في إسبانيا، إلى جانب محطاتها الحالية متعددة الأغراض، توسعت القدرة المجمع لنواتوم تيرمينالز في كاستيلون إلى 250,000 حاوية مكافئة في أعمال الحاويات و2 مليون طن من البضائع السائبة، بالإضافة إلى قدرات الشحن والتفريغ الأفقي. كان الاستحواذ ساري المفعول إعتباراً من 1 فبراير 2024.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة المؤقتة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء:

الموجودات	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
ممتلكات وآلات ومعدات موجودات غير ملموسة مخزون	24,910
ذمم مدينة تجارية وأخرى نقد وأرصدة لدى البنوك	10,100
	154
	2,462
	1,947
مجموع الموجودات	39,573
المطلوبات	
قروض بنكية ذمم دائنة تجارية وأخرى	174
مطلوبات الضريبة المؤجلة	338
	1,999
مجموع المطلوبات	2,511
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة يضاف: الشهرة	37,062
	-
مجموع بدل الشراء	37,062

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

AED'000	
(37,062)	نقد مدفوع للاستحواذ
1,947	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
(35,115)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
(35,115)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

يو اي سي سي تيرمينال باساجيس ("يو ئي سي سي")

قامت المجموعة، من خلال شركة نواتوم تيرمينالز، بزيادة حصتها في يو اي سي سي تيرمينال باساجيس في إسبانيا إلى 51٪. ونتيجة لذلك، حققت المجموعة السيطرة على شركة يو ئي سي سي، وبالتالي إلغاء الاعتراف بها كشركة زميلة. تعزز هذه الخطوة قدرة شركة نواتوم تيرمينالز في قطاع الشحن والتفريغ الأفقي إلى 300,000 مركبة سنوياً. من خلال هذا الاستحواذ، تعزز شركة نواتوم تيرمينالز مكائنها في قطاع الشحن والتفريغ الأفقي وتعامل مع محطاتها الأخرى مع ما مجموعه 1,200,000 مركبة سنوياً. يعزز هذا الاستحواذ القدرات ويعزز التزام الشركة بتوفير حلول لوجستية من الدرجة الأولى في قطاع الشحن والتفريغ الأفقي. أصبحت عملية الاستحواذ سارية المفعول في 1 يونيو 2024.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة المؤقتة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لتوزيعات سعر الشراء:

القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم

الموجودات	المطلوبات
ممتلكات وآلات ومعدات	قروض بنكية
موجودات غير ملموسة	ذمم دائنة تجارية وأخرى
ذمم مدينة تجارية وأخرى	مطلوبات الضريبة المؤجلة
نقد وأرصدة لدى البنوك	
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات
36,161	32,557
56,992	7,023
13,806	13,626
7,150	53,206
114,109	60,903
	-
	(29,842)
	(8,945)
	22,116
	مكسب من زيادة الاستحواذ

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم	
-	نقد مدفوع للاستحواذ
7,150	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
7,150	صافي التدفقات النقدية الداخلة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
7,150	صافي التدفقات النقدية الداخلة عند الاستحواذ

شركة تي دي بي للاستثمارات ليمتد

خلال سنة 2024، أبرمت المجموعة ("المشتري") اتفاقية بيع وشراء مع مساهمي شركة تي دي بي للاستثمارات ليمتد للاستحواذ على 80٪ من حصة شركة تي دي بي للاستثمارات ليمتد. أصبحت عملية الاستحواذ سارية المفعول في 17 يوليو 2024. بلغ إجمالي بدل الشراء لحصة بنسبة 80٪ في شركة تي دي بي للاستثمارات ليمتد 59,2 مليون درهم.

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة تي دي بي للاستثمارات ليمتد في قطاع البناء مع عمليات مرافق المستودعات اللاحقة.

كانت المحاسبة المبدئية لهذه المعاملة (التي تم تقييمها كعملية استحواذ تجارية بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3) غير مكتملة كما في 31 ديسمبر 2024، وبالتالي فإن المجموعة قد اعترفت بالموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة باستخدام المبالغ المؤقتة وتم الاعتراف بالفرق بين صافي الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والبدل كشهرة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

صفينا إنيرناشيونال بي في.

خلال سنة 2024، أبرمت المجموعة ("المشترى") اتفاقية بيع وشراء للاستحواذ على 90% من حصة صفينا إنيرناشيونال بي في. أصبحت عملية الاستحواذ سارية المفعول في 1 أكتوبر 2024. بلغ إجمالي بدل الشراء لحصة بنسبة 70% في شركة تي دي بي للاستثمارات ليمتد 22,9 مليون درهم.

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة تي صفينا إنيرناشيونال بي في. في تقديم خدمات الوكالة البحرية والشحن في مصر وجميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

كانت المحاسبة المبدئية لهذه المعاملة (التي تم تقييمها كعملية استحواذ تجارية بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3) غير مكتملة كما في 31 ديسمبر 2024، وبالتالي فإن المجموعة قد اعترفت بالموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة باستخدام المبالغ المؤقتة وتم الاعتراف بالفرق بين صافي الموجدات المستحوذة القابلة للتحديد والبدل كشهرة.

القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم

53,338
2
619
46

54,005

1,198

52,807
29,455

(23,016)

59,246

الموجودات

ممتلكات وآلات ومعدات
مخزون
ذمم مدينة تجارية وأخرى
نقد وأرصدة لدى البنوك

مجموع الموجودات

المطلوبات

ذمم دائنة تجارية وأخرى

مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة
يضاف: الشهرة

ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها التناسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات
والمطلوبات

مجموع بدل الشراء

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم

(59,246)
46

(59,200)

(59,200)

نقد مدفوع للاستحواذ

صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال

صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)

صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

37 اندماج الأعمال (يتبع)

القيم العادلة
المعترف بها
عند الاستحواذ
ألف درهم

الموجودات	
ممتلكات وآلات ومعدات	58
حق استخدام الموجودات	369
ذمم مدينة تجارية وأخرى	15,958
نقد وأرصدة لدى البنوك	15,958
مجموع الموجودات	32,343
المطلوبات	
قروض بنكية	1,215
ذمم دائنة تجارية وأخرى	22,932
	24,147
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	8,196
يضاف: الشهرة	17,161
ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها التناسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات	(2,459)
مجموع بدل الشراء	22,898

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

ألف درهم	
(22,898)	نقد مدفوع للاستحواذ
15,958	صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال
(6,940)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)
(6,940)	صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ

38 موجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع والتوزيع

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
226,895	400,314	في 1 يناير
801,000	-	تحويل من ممتلكات وآت ومعدات (إيضاح 2)
(226,895)	-	محول إلى مستحق من جهة ذات علاقة (إيضاح 1)
(400,686)	(400,314)	إتمام البيع (إيضاح 2)
400,314	-	في 31 ديسمبر

(1) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، توصلت المجموعة إلى اتفاقية لتطوير وتحويل بعض الموجودات إلى جهة ذات علاقة بقيمة مدرجة بمبلغ 226,9 مليون درهم. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، أكدت الإدارة أن المنافع الاقتصادية من استخدام المنصة لا تمنح للمجموعة، وبدلاً من ذلك يتم تحويلها مباشرة إلى دائرة التنمية الاقتصادية. وبالتالي، لا تملك المجموعة السيطرة على الموجودات لأنها تعمل فقط بصفتها وكيل لدائرة التنمية الاقتصادية. وبناء على ذلك، تم إعادة تصنيف هذا الأصل ضمن بند مستحق من جهة ذات علاقة.

(2) وافقت المجموعة على إعادة سفينتي كونرو، وهما البطين والسحمة إلى شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع بمبلغ 801 مليون درهم. وبناء على ذلك، تم إعادة تصنيف هذه السفن من الممتلكات والآلات والمعدات إلى موجودات محتفظ بها للتوزيع. في ديسمبر 2024، قامت المجموعة بإعادة إحدى سفن كونرو بمبلغ 400 مليون درهم وتم إعادة السفينة الثانية من كونرو بقيمة 400.3 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. December 2025.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

39 حقوق الملكية غير المسيطرة

إن المعلومات المالية الملخصة فيما يتعلق بكل من الشركات التابعة للمجموعة التي لديها حصص غير مسيطرة هامة مبينة أدناه. تمثل المعلومات المالية الملخصة أدناه المبالغ قبل الحذف داخل المجموعة.

المجموع	شركات تابعة أخرى		استثمارات البنية التحتية والتنمية المحدودة		مجموعة الإمارات سديرة للاستثمار العقاري ذ.م.م.		سفين الحوض الجاف ذ.م.م.		سفين للغوص والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م.		شركة النقل الدولي للبضائع المرتبط بي في		ديلانود للاستثمار المحدودة		أوفكو للدعم البحري والخدمات اللوجستية ذ.م.م.		
	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم		
8,194,274	9,726,432	1,257,787	2,170,338	238,590	10,119	3,669,201	3,824,764	255,304	340,170	986,070	1,264,588	309,306	277,737	1,143,019	1,390,194	334,997	248,522
10,798,348 (7030,398)	11,645,727 (8,057,764)	671,898 (692,504)	1,253,680 (1,408,897)	255,821 (249,812)	224,114 (192,303)	6,776,050 (3,577,584)	6,674,410 (3,652,703)	87,775 (273,348)	181,271 (396,773)	749,486 (1,144,374)	739,513 (1,320,384)	343,527 (185,437)	426,497 (202,639)	1,848,024 (689,412)	2,085,553 (770,355)	65,767 (217,927)	60,689 (113,710)
(1,352,336)	(1,489,527)	(215,929)	(573,088)	(35,747)	(88,365)	(726,395)	(576,848)	-	(10,491)	(9,313)	(11,327)	(51,694)	(91,640)	(309,042)	(136,790)	(4,216)	(978)
10,609,888	11,824,868	1,021,252	1,442,033	208,852	153,565	6,141,272	6,269,623	69,731	114,177	581,869	672,390	415,702	409,955	1,992,589	2,568,602	178,621	194,523
5,807,694	6,590,290	731,451	1,113,722	125,311	92,139	3,220,393	3,287,117	35,570	58,230	296,753	342,919	296,570	286,969	1,011,515	1,309,987	90,131	99,207
4,802,194	5,234,578	289,801	328,311	83,541	61,426	2,920,879	2,982,506	34,161	55,946	285,116	329,471	119,132	122,987	981,074	1,258,615	88,490	95,316

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للتسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

39 حقوق الملكية غير المسيطرة (يتبع)

المجموع	شركات تابعة أخرى		استثمارات البنية التحتية والتنمية المحدودة		مجموعة الإمارات سديرة للاستثمار العقاري ذ.م.م.		سفين الحوض الجاف ذ.م.م.		سفين للفوض والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م.		شركة النقل الدولي للبضائع المرتبط بي في		ديلازود للاستثمار المحدودة		أوفكو للدعم البحري والخدمات اللوجستية ذ.م.م.											
	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	2024 ألف درهم	2025 ألف درهم										
11,629,770 (9,783,990)	9,768,433	5,550,111 (4,793,242)	3,270,914	(2,995,169)	143,955 (112,296)	166,850	(75,892)	518,712 (408,319)	719,476	(476,743)	233,395 (208,489)	56,325	(7,682)	1,095,445 (990,304)	1,278,415	(1,187,894)	927,986 (708,417)	516,362	(521,396)	2,683,305 (2,124,906)	3,508,562	(3,078,779)	476,861 (438,017)	251,529	(237,586)	إيرادات مصاريف
1,845,780	1,187,292	756,869	275,745	31,659	90,958	110,393	242,733	24,906	48,643	105,141	90,521	219,569	(5,034)	558,399	429,783	38,844	13,943	ربح السنة								
1,397,902	682,061	720,379	207,053	18,995	54,575	57,614	126,682	22,704	24,808	53,621	46,166	153,708	(3,524)	351,071	219,190	19,810	7,111	الربح العائد إلى مالكي الشركة								
447,878	505,231	36,490	68,692	12,664	36,383	52,779	116,051	2,202	23,835	51,520	44,355	65,861	(1,510)	207,328	210,593	19,034	6,832	الربح العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة								
1,845,780	1,187,292	756,869	275,745	31,659	90,958	110,393	242,733	24,906	48,643	105,141	90,521	219,569	(5,034)	558,399	429,783	38,844	13,943									
1,377,484	677,477	720,379	210,241	18,995	54,575	57,614	118,911	22,704	24,808	53,621	46,166	153,708	(3,524)	330,653	219,189	19,810	7,111	مجموع الدخل الشامل العائد إلى مالكي الشركة								
443,172	495,432	36,490	65,503	12,664	36,383	49,829	109,440	2,202	23,835	51,520	44,355	64,106	(1,510)	207,328	210,594	19,034	6,832	مجموع الدخل الشامل العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة								
1,820,656	1,172,909	756,869	275,744	31,659	90,958	107,443	228,351	24,906	48,643	105,141	90,521	217,814	(5,034)	537,981	429,783	38,844	13,943									

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

39 حقوق الملكية غير المسيطرة (يتبع)

2024 ألف درهم	2025 ألف درهم	
3,484,292	4,802,194	في 1 يناير
447,878	505,231	حصة في الربح
(4,706)	(9,798)	حصة من الدخل الشامل الآخر
(120,688)	(90,721)	تسديد توزيعات أرباح
936,132	14,944	حقوق الملكية غير المسيطرة الناتجة عن الإستحواذات (إيضاح 37)
34,163	2,289	مساهمة إضافية مقدمة من حقوق الملكية غير المسيطرة
25,122	7,556	حركات أخرى
-	2,883	فروقات صرف عملات أجنبية
4,802,194	5,234,578	At 31 December

40 أحداث بعد فترة التقرير

- لاحقاً لفترة التقرير، قامت المجموعة بتنفيذ بيع مجمع كيزاد اللوجستي، المنطقة الحرة كيه إل بي 3 إلى مجموعة مير. تشمل الصفقة بيع المستودعات مع تأجير الأرض بموجب ترتيب مُسطحة لمدة 50 سنة.
- وقعت المجموعة اتفاقية بيع أرض مع دانوب العقارية لتطوير مشروع سكني رئيسي ومشروع متعدد الاستخدامات ضمن مركز مدينة كيزاد. تغطي الصفقة حوالي مليون متر مربع من الأراضي الحرة وتبلغ قيمتها حوالي 840 مليون درهم، سيتم استلام متحصلات الصفقة على مدى أربع سنوات، مع دفعة مقدمة بنسبة 10%.
- أنهت المجموعة تسهيل تمويل مشروع بقيمة 115 مليون دولار أمريكي لدعم تطوير محطة نواتوم بورتس - سفاجا في مصر. إن التمويل مدعوم من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بمشاركة بنك الكويت الوطني - مصر (NBK - مصر) ومؤسسات استثمارية أخرى من خلال برنامج المحفظة المشتركة الذي تديره مؤسسة التمويل الدولية.

- وقعت المجموعة اتفاقية امتياز لمدة 30 سنة مع شركة تطوير العقبة (ADC) لإدارة وتشغيل ميناء العقبة متعدد الأغراض في الأردن. تم هيكل الصفقة من خلال مشروع مشترك، حيث تمتلك مجموعة موانئ أبوظبي 70% من الأسهم وشركة تطوير العقبة 30%، وسوف تستثمر المجموعة حوالي 141 مليون درهم (38,4 مليون دولار أمريكي). من المتوقع أن تبدأ العمليات بموجب الامتياز رسميًا في أغسطس 2026.
- في فبراير 2026، انضمت مجموعة موانئ أبوظبي إلى امتياز تطوير موانئ إفريقيا لمدة 30 عامًا لتصميم وبناء وتشغيل محطة جديدة للبضائع الجافة في ميناء دوالا في جمهورية الكاميرون، بحصة اقتصادية فعلية تبلغ 51%.

41 اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد وإجازة إصدار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 4 مارس 2026.



مجموعة موانئ أبوظبي
AD PORTS GROUP

تواصل معنا



www.adportsgroup.com

